

اعداد مكتبة الروضة الحيدرية المكتبة الرقمية

السر سائل (البحر) معية
حاسة دالة ماسا

جامعة بغداد
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

الموقف الرسمي لأقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢

رسالة مقدمة الى
مجلس كلية التربية للبنات - جامعة بغداد وهي جزء
من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في التاريخ
الحديث

من
سهاد عبيد عطوان الجبوري

بإشراف الاستاذ الدكتور
عبد الرزاق مطلق الفهد

١٤٢٥ هـ

٢٠٠٤ م -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ
مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا
بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ
عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَهُوَ
يَحْفَظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

صِرَاحُ اللَّهِ الْعَظِيمِ
سُورَةُ الْبَقَرَةِ
آيَةُ (٢٥٥)

إقرار المشرف

اشهد ان أعداد هذه الرسالة الموسومة (موقف أقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢) ، والمقدمة من الطالبة سهاد عبيد عطوان الجبوري جرت تحت إشرافي في جامعة بغداد - كلية التربية للبنات ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في التاريخ الحديث .

التوقيع :

المشرف: الأستاذ الدكتور

عبد الرزاق مطلق الفهد

التاريخ :

بناء على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : الأستاذ الدكتور

عبد الكريم عز الدين الالوسي

رئيس قسم التاريخ

التاريخ :

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة (موقف أقطار
المغرب من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢) والمقدمة من الطالبة (سهاد عبيد
عطوان الجبوري) ،قد ناقشنا الطالبة في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ونعتقد
انها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير آداب في التاريخ الحديث .

التوقيع

الاستاذ الدكتور

عبد الغفور كريم علي
رئيساً

التوقيع

الاستاذ المساعد الدكتور

بثينة عباس الجنابي
عضواً

التوقيع

الاستاذ المساعد الدكتور

عبد الامير محسن
عضواً

التوقيع

الاستاذ الدكتور

عبد الرزاق مطلق الفهد
عضواً (المشرف)

صدق من مجلس كلية التربية للبنات - جامعة بغداد.

التوقيع

الاستاذ الدكتور

ناظم رشيد شيخو

عميد كلية التربية للبنات

التاريخ / / ٢٠٠٥م

الإهداء

إلى الذي أحبته الجبال ، فتهافتت ، واهتزت ، ثم قال لها
اثبتى !

إلى الصادق الأمين

محمد (صلّ الله عليه وآله وسلم)

إلى روح والدي _ _ _ رحمة ورضوانا

والدتي الحنون _ _ _ عرفانا بالجميل

أخواني شروق وعلي حباً واحتراماً

زوجي العزيز ... مكصد شكراً وامتناناً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

سهاد

شكر وتقدير

يسعدني أن أتوجه بكل الشكر والتقدير وفائق الامتنان الى كل من أسهم في تقديم العون لاكمال هذه الرسالة ،واخص بالذكر أستاذي ومشرفي **الدكتور (عبد الرزاق مطلق الفهد)** لتحمله عناء الإشراف على رسالتي ،وقراءة مسوداتها ،وقد كانت لتوجيهاته الأهمية الكبرى في أنجاز هذه الرسالة .

وأقدم كذلك بشكري وأمتناني للاستاذ الدكتور **محمد المياح** الذي كان له الفضل الكبير في توضيح الخطوط الرئيسية للرسالة ،وكان له فضل كبير في أمدادي بالمصادر التي تفيدني في موضوعي .

كذلك لايسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذتي الافاضل في السنة التحضيرية الذين كان لهم الدور الرئيسي في توجيهي في دراستي الاكاديمية ،ولاسيما الاستاذ الدكتور **نشأت العاني** والدكتورة **بثينة الجنابي** والدكتورة **سميرة العاني** والدكتورة **سمية الدوسري** التي أمدتني بالمصادر المفيدة لاكمال دراستي.

وأوجه شكري وعرفاني بالجميل الى الأخوان في المكتبة المركزية والمكتبة الوطنية ومعهد الخدمة الخارجية وموظفات مكتبة الخارجية ،وكذلك جميع الزملاء الذين ساعدوني خلال فترة البحث على تخطي المصاعب وامدادني بالمصادر . وفي النهاية أتوجه بالشكر والامتنان والعرفان بالجميل الى أسرتي العزيزة التي رافقتني طوال الدرب وساعدتني على إكمال دراستي .

المختصرات
ABBRAVATION

U.N.A.R.S.G الأمم المتحدة ،التقرير السنوي للسكرتير العام

United Nation Annual Report of the Secretary General on the work of the organization ,16 June 1957 15 June 1961 .

U.N.O.R.G.A الأمم المتحدة ،التقرير الدوري للسكرتير العام

United National Official records of the general assembly from 12 November 1956 19 December 1960 .

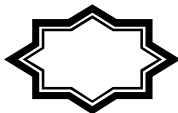
دار الكتب والوثائق.	د.ك.و
جامعة الدول العربية.	ج.د.ع
بلا تاريخ طبع.	بلا.ت
وثيقة .	و
حزب البعث العربي الاشتراكي .	ح.ب.ع.أ
القيادة القومية .	ق-ق

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الاول	
تاريخ الحركة الوطنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .	
المبحث الاول :- نشاط الحركة الوطنية المغربية في القاهرة	١٤-١
ولاً :- الأوضاع في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية	٢١-١٥
ثانياً :- مؤتمر المغرب العربي .	٢٦-٢٢
ثالثاً :- مكتب المغرب العربي .	٣٢-٢٧
رابعاً :- لجنة تحرير المغرب العربي	٢٧
المبحث الثاني :- موقف الحركة الوطنية في المغرب العربي من السيطرة الفرنسية ١٩٥٠ تشرين الاول ١٩٥٤ .	
ولاً :- الحركة الوطنية في تونس ١٩٥٠- تشرين الاول - ١٩٥٤ .	٥٠-٣٣
ثانياً :- الحركة الوطنية في مراكش ١٩٥٠ - تشرين الاول - ١٩٥٤ .	٦٩-٥١
ثالثاً :- الحركة الوطنية في الجزائر ١٩٥٠-تشرين الاول - ١٩٥٤ .	٨٣-٧٠
الفصل الثاني :الموقف الرسمي لأقطار المغرب العربي من اندلاع الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢	
المبحث الاول :- أندلاع الثورة الجزائرية وموقف أقطار المغرب العربي .	٨٥-٨٤
ولاً :- موقف تونس من أندلاع الثورة الجزائرية ١٩٥٤ .	١٠١-٨٥
ثانياً :- موقف مراكش من اندلاع الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٥٦ .	١٠٩-١٠١
المبحث الثاني :- موقف أقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية في جامعة الدول العربية	
ولاً :- الموقف من أندلاع الثورة الجزائرية ضمن أطار جامعة الدول العربية .	١١٤-١١٠
ثانياً - انشاء صندوق شمال افريقيا والمعونات التونسية و المغربية للجزائر	١١٩-١١٤
ثالثاً :- مقترح المقاطعة الاقتصادية وموقف اقطار المغرب العربي منها ضمن	١٢٧-١١٩



	اطار جامعة الدول العربية
١٣١-١٢٧	إبعاً :- اللاجئين الجزائريون في تونس والمغرب
	الفصل الثالث :-
	موقف اقطار المغرب العربي من القضية الجزائرية في الامم المتحدة
١٥١-١٣٢	المبحث الاول :- القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي ١٩٥٦ - ١٩٥٨ .
١٧٠-١٥٢	المبحث الثاني :- القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي ١٩٥٨ - ١٩٦٠ .
١٨٠-١٧١	المبحث الثالث :- القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي ١٩٦٠ - ١٩٦٢ .
١٨٢-١٨١	الخاتمة
١٩٦-١٨٣	المصادر والمراجع



المقدمة

تناولت العديد من الدراسات التاريخية الاكاديمية الثورة الجزائرية بالبحث والتحليل، ويعد البحث في هذا الموضوع اسهامه أخرى في هذا المجال لاهمية الموضوع ولمعرفة دور أقطار المغرب العربي وموقفهم ازاء الثورة، كون المغرب وتونس من القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، ولهم دور في انجاح او فشل الثورة على الصعيد الرسمي والشعبي .

وقد تناولنا في الموضوع ارتباط الحركات الوطنية في المغرب العربي واتفاقهم على الاستقلال، ثم بعد ذلك وضمن التطورات الداخلية لكل قطر من الاقطار وقبلهم الاستقلال وترك الثورة الجزائرية وحيدة امام الاستعمار الفرنسي وموقفهم بعد الاستقلال من الثورة الذي حاولوا فيه التوفيق بين الواجب القومي الذي يوجب عليهم دعم الثورة ومساندتها ضد الاستعمار الفرنسي، وبين رغبتهم في تقوية علاقاتهم مع فرنسا من اجل الحصول على المعونات المالية التي تمكنهم من النهوض بالبنى التحتية، وقد كان لهذا الامر اثر كبير في توتر العلاقات المغربية الجزائرية من جهة، والعلاقات المغربية الفرنسية من جهة أخرى .

قسمت الدراسة الى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، تتناول التمهيد التطورات التاريخية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما لها من أثر في دفع الحركات الوطنية في المغرب العربي للبحث عن الدعم الخارجي من اجل الحصول على الاستقلال .

تناول الفصل الاول نشاط الحركة الوطنية المغربية في القاهرة وعقد مؤتمر المغرب العربي الذي اتفقوا فيه على عدم التفاوض مع المستعمر الا على أساس الحصول على الاستقلال . وكذلك تناول التطورات الداخلية في كل قطر من الاقطار والاسباب التي ادت الى اندلاع الثورة في تونس والمغرب والجزائر .

أما الفصل الثاني فقد تناول الموقف الرسمي لاقطار المغرب العربي من اندلاع الثورة الجزائرية . كما تناول الفصل موقفهم في جامعة الدول العربية أزاء الثورة ومدى استجابتهم لقرارات الجامعة بخصوصها .

اما الفصل الثالث فقد تناول موقف أقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية ضمن اروقة الامم المتحدة ودورها في عرض الثورة الجزائرية على الجمعية ، ودورها ضمن مجموعة الدول الافرو-اسيوية في دعم واسناد الثورة دولياً أزاء تعنت فرنسا واعتبارها الجزائر جزء من فرنسا ورفضها مناقشة القضية الجزائرية وفقاً لذلك .

ولا شك في أن دراسة مثل هذه الموضوعات التي تتعلق بموقف الدول رسمياً وشعبياً يحتاج الى وثائق تخص هذه الدول ، وهذا امر يصعب توفيره في ما يخص أقطار المغرب العربي ، ولاسيما محاضر مجلس الامة والصحافة حين ذاك والوثائق الفرنسية التي تناولت هذه الفترة لذلك جاءت الدراسة مختصرة على المواقف الرسمية .

أعتمدت الدراسة على الكثير من الوثائق والمصادر الاساسية الى جانب المراجع الثانوية ، وقد شكلت وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق على شكل ملفات لوزارة الخارجية العراقية متمثلة بتقارير المفوضيات والسفارات العراقية في دول المغرب العربي والدول العربية والاجنبية الاخرى كمادة رئيسية للبحث حيث زودتنا بمادة مهمة عن الاحداث الداخلية في كل قطر من الاقطار وانعكاساتها على الثورة الجزائرية وانعكاسات الثورة عليها . ولكنها لم تغط سنوات البحث بسبب تقطعها وتوقفها عند عام ١٩٥٨ .

وقد أسهمت محاضر جامعة الدول العربية في أغناء البحث بمعلومات قيمة عن موقف أقطار المغرب العربي ضمن جامعة الدول العربية والامم المتحدة . وكذلك اعتمدنا في دراسة موقف اقطار المغرب العربي ضمن هيئة الامم المتحدة على تقارير الامين العام لجامعة الدول العربية وتقارير الامين العام للامم المتحدة.

وكان للرسائل الجامعية هي الاخرى دوراً في اغناء البحث وارشادنا الى الوقوف على حقيقة الاحداث،منها رسالة كهلان كاظم حلمي القيسي الموسومة بـ"

الاتجاهات الوجدية في المغرب العربي ١٩١٤ - ١٩٦٢ "، ورسالة حسين جبار شكر البياتي الموسومة بـ " موقف مصر من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ "، ورسالة كفاح كاظم عكال الخزعلي الموسومة بـ "حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ - ١٩٥٦ " وأطروحة الدكتوراه الموسومة بـ "العلاقات الجزائرية المغربية " .

وقد اعتمدت الدراسة على بعض المصادر لما لها من أهمية تكمن في معاصرة مؤلفيها للاحداث او كونهم من قادة الحركة الوطنية المغربية انذاك مثل علال الفاسي وكتبه مثل "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي " و "حديث المشرق والمغرب " و "المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى " التي كان لها دور في تسليط الضوء على التطورات التاريخية في المغرب العربي في تلك الفترة . وكتب جلال يحيى مثل "السياسة الفرنسية في الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٠ " و "العالم العربي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية " و "تاريخ المغرب الكبير - الفترة المعاصرة " التي انفردت عن غيرها بذكر بعض المعلومات المهمة عن تاريخ المغرب العربي في تلك الفترة. وكذلك تناولت الدراسة من بين المصادر كتاب "المعجزة المغربية " للمؤلف احمد عسه الذي كان له دور كبير في الوقوف على التطورات الداخلية للمغرب وموقفها أزاء الثورة الجزائرية .

فضلاً عن اعتماد الرسالة على الدوريات العراقية والعربية التي أسهمت في أستعراض الموقف الرسمي لاقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية والسياسية الفرنسية .

اما الصعوبات التي واجهتني ،تكمن في صعوبة ايجاد بعض المصادر العربية لعدم وجودها او فقدانها وصعوبة التوفيق بين الاختلاف في وجهات النظر في بعض المصادر العربية والاجنبية واختلاف الراي في تقديم الاحداث التاريخية ،الشيء الذي جعلني اختار منها مااعتقده أكثر موضوعية وعلمية . وكذلك وجود عدد كبير من المصادر التي قامت بتأليفها وطبعها الحكومات المغربية نفسها مما ادى الى تصوير الاحداث و ردود الافعال وفق سياسية الدول حتى وان أدى ذلك الى تدليس الحقائق التاريخية مما ادى الى صعوبة اثبات بعض الوقائع التاريخية .

وبالنهاية ارجو ان اكون قد وفقت في عرض الموضوع قيد البحث ،وارجو
التماس العذر ان كنت قد قصرت أو اخطأت والله المعين على كل شيء .

التمهيد

الاسباب التي دعت الحركة الوطنية للاتجاه نحو القاهرة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت تغييرات أساسية في الوضع الدولي العالمي ، فنظام الحكومات الأوربية القديم الذي وضعته أحداث الحرب العالمية الاولى فقد قضي عليه الان تماما فلم تعد فرنسا دولةً كبيرةً في القارة الأوربية .

كذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هما الدولتان اللتان تقرران سياسة العالم بعد ان كانت هذه الصفة مقصورة على أوربا الغربية فقط . وان القوة الحيوية للقومية قد امتدت الى آسيا وأفريقيا حيث الشعوب المستعمرة التي تطالب بحق تقرير المصير وأنهاء الاستعمار قد قلبت رأساً على عقب الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها ^(١).

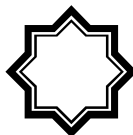
لذلك فقد واجهت فرنسا صعوبات جمة في أفريقيا الشمالية نتيجة ضعفها النسبي بعد الحرب وفقدانها لمكانتها التي كانت لها في السابق ^(٢)، أن فرنسا بعد الحرب لم تغير من سياستها الاستعمارية التقليدية شيئاً ، مما أنعش الآمال لدى أنصار الاستقلال ^(٣) .

أزاء هذه المتغيرات وخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مناصرة الاتحاد السوفيتي لهؤلاء ومساعدتهم بصورة مباشرة او غير مباشرة ، عملت الولايات المتحدة

(١) لويس شنابير ، العالم في القرن العشرين ، ترجمه : سعيد عبود السامرائي ،مراجعة وتقديم : عطا بكري ، مؤسسة فرانكين المساهمة للطباعة والنشر ،بيروت ، ١٩٥٥ ، ص ١٦٢-١٦٣ .

(٢) بيبير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨ م ،تعريب : نور الدين حاطوم ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٩ م ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٣) علي البهلوان ، تونس الثائرة ، لجنة تحرير المغرب العربي ، القاهرة ، بلا . ت ، ص ٥ .



الأمريكية على استمرار ادارة الدول الاوربية لمستعمراتها القديمة من الناحية السياسية واستغلالها لها من الناحية الاقتصادية (١) .

الهدف من ذلك انها ستتحين الفرص لكي تسيطر على هذه المستعمرات من الناحية السياسية والاقتصادية (٢) ، اما الهدف الاخر من ذلك هو وقف المد الشيوعي عن المناطق التي تسيطر عليها . وضمن هذا الاتجاه عملت الولايات المتحدة والأمريكية على انشاء حلف شمال الأطلسي (٣) كخط دفاعي أمامي لها ضد امتداد الخطر الشيوعي ومقاومة للفكر الاشتراكي وحركة التحرر وضمت اليها فرنسا التي اصررت على اعتبار الجزائر ارضا فرنسية وهذا الأمر الذي سيعود بالفائدة على دول الحلف لما تتمتع به موانئ الجزائر والقواعد البرية والجوية فيها من أهمية استراتيجية في تأييد أقاليم غرب أوربا خصوصا إذا اشتبكت في حرب عامة ، اذ انه سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتخذ من القواعد العسكرية في هذا الإقليم محطات لتزويد غرب أوربا بكل ما تحتاج اليه ، هذا علاوة على مساندتها في السيطرة على البحر المتوسط بين موانئ جنوب فرنسا وشمال أفريقيا بالتعاون مع الموانئ الإيطالية (٤) .

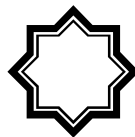
(١) جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ الى ١٩٦٠ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ٣٧٠ .

(٢) محمد الملي ، فرانز فانون والثورة الجزائرية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٣ م ، ص ١٩٣ .

(٣) حلف شمال الأطلسي : ويعرف ايضا بحلف الناتو تم توقيعه يوم ٤ نيسان ١٩٤٩م بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ والدانمارك وايسلندا والنرويج والبرتغال وكندا والولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٥٢ انضمت كل من اليونان وتركيا الى الحلف . والغرض من هذا الحلف ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفيتي ، وعدم امكانية اوربا الغربية مواجهة هذا الخطر بدون تواجد عسكري ضخم في المنطقة ، كما ان الولايات المتحدة هي الدول الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية اوربا . انظر :-

ج-ب-د يروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩٤٥-١٩٧٨ م ، ترجمة :خضر خضر ، ج ٢ ، دار المنصور ، طرابلس - لبنان ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٢-١١١ .

(٤) جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر ، ص ٣٦٩-٣٧١ .



هذا الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية الى تأييد فرنسا في موقفها من قضية الجزائر والسعي لحلها وتمثل ذلك بالتأثير على تونس والمغرب لتسوية المشكلة وهذا ما سنراه لاحقا في الفصول القادمة .

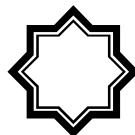
كذلك فأن لتطور حركة التحرر العربية في المشرق العربي ، وتأسيس الجامعة العربية اثر على المغرب العربي ، وظهرت آثار ذلك على الاتجاهات الوجدوية في المغرب العربي ، حيث تألفت هيئة عامة لجمع شمل المغاربة ، وتوحيد ارائهم وكفاحهم سميت " جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية " تحت رئاسة محمد الخضر حسين ، وسكرتارية الفضيل الورتلاني ، كان غرضها الأساسي ، السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية واستقلال ابناء المغرب العربي "تونس ،الجزائر ،المغرب الاقصى "والسعي لضمها الى الجامعة العربية ، وكانت مادتها الثالثة تنص على تكوين دستور الجبهة وهو التضامن وتحريم العصيان ، اما المادة الرابعة ، فتتضمن على ان تسعى الجبهة لتحقيق اغراضها بجميع الوسائل المشروعة لإنشاء صحف وفتح أندية وإيجاد شعب لها في مصر وخارجها اذا اقتضت الضرورة (١) .

هذه الأحداث والمتغيرات أدت الى حدوث تطور نوعي ، في الحركة الوطنية في المغرب العربي ، تمثل في تجاوزها إطار الحماية الاستعمارية وطرحها مطلب الاستقلال الوطني بوضوح كامل (٢) .

وهذا الأمر احدث قناعة لدى الحركات الوطنية بضرورة البحث عن الدعم الخارجي للحصول على الاستقلال عن طريق الثورة ، ففي تونس عملت السلطة الفرنسية بعد عودتها الى تونس في أوائل عام ١٩٤٣م على اجبار الباي "محمد

(١) كهلان كاظم حلمي القيسي ، الاتجاهات الوجدوية في المغرب العربي ١٩١٤ - ١٩٦٢ م ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ،الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ م ، ص ٩٩- ١٠٠ .

(٢) نبيه الاصفهاني ، تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٣ ، اذار ١٩٨٠م ، ص ٩١ .



المنصف " ^(١) على التنازل عن العرش بحجة تعاونه مع الألمان أثناء الاحتلال ^(٢)، ونفيه الى واحة الاغواط الجزائرية وعين مكان ابنه " محمد الأمين " في ١٣ أيار عام ١٩٤٣م ^(٣)، مع انه كان قد رفض التعاون معهم أثناء احتلالهم تونس . أما سبب غضب المقيم العام الحقيقي هو ان الباي اختار وزارة وطنية يرأسها محمد شنيق دون استشارة الإقامة العامة ^(٤) .

كان عزل الباي ونفيه واجراء إصلاحات من طرف السلطة الفرنسية اقل ما يقال فيها انها اشد شناعة من ذي قبل ^(٥) ، أدى ذلك الى إصابة التونسيين بالخيبة هذا الامر تسبب في توطيد نفوذ الحركة الوطنية بعد ما فشلت الى حين عند عزل الباي " محمد المنصف " وعملت من جديد على بعث روح المقاومة في الرأي العام التونسي ^(٦) ، وتجديد روح الكفاح في التنظيمات الحزبية ، واخراج القضية التونسية من محيطها الضيق الى إطار دولي واسع ، وذلك لكسب الأنصار عن طريق

^(١) محمد المنصف : تولى عرش تونس في ١٩ حزيران سنة ١٩٤٢ م ، وعرف عنه ميوله الدستورية ومناهضته للإدارة الفرنسية ، هذا الامر الذي ادى الى نفيه وبقائه في المنفى الى ان قضى نخبه في فاتح ايلول عام ١٩٨٤ م ابي النفس وعالي الهمة رافضا لكل ضروب الخيانة التي عرضت عليه .
انظر : -

علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، مطبعة دار امل ، طنجة ، ط ٢ ، بلا . ت ص ١٢٥-١٢٨ .

^(٢) احمد حسن الياقوري ، المغرب الاستعمار الفرنسي ، دار المعارف ، مصر بلا . ت ، ص ١١٣-١١٤ .

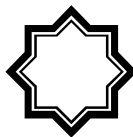
^(٣) محمد فرج ، الامة العربية على الطريق الى وحدة الهدف ١٥١٤-١٩٦٤م ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٤م ، ص ٣٤٨ .

^(٤) الباقوري ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

^(٥) لمزيد من المعلومات عن الإصلاحات ، انظر :-

فيلكس قاراس ، بورقييه ومولدامه ، ترجمة : بوراوي الماوح ، عبد القادر المهيري ، قاسم تنفور ، مطبعة العمل ، تونس ، ١٩٥٧م ، ص ١١٠ .

^(٦) المصدر نفسه ، ص ١١٠ .



الاتصال بالأحزاب السياسية والحكومات الوطنية^(١). ألا أن الإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية المتمثلة في قمع الحركة الوطنية التونسية . وإعدام العديد من الوطنيين ، ونسف القرى وسجن الكثير منهم اضطر الحزب الدستوري الجديد الى التحول للعمل السري .

وأول عمل قام به الحزب هو إرسال الحبيب بورقيبة^(٢) الى مصر في حزيران عام ١٩٤٥ م من اجل تعريف العالم العربي بالقضية التونسية^(٣) ، ومما شجع على ذلك تأسيس الجامعة العربية^(٤) حيث اتصل بو رقيبة بالأمانة العامة للجامعة واتصل بالهيئات والجامعات ، وعمل على تعريف المشاركة بالكثير من مشكلات المغاربة^(٥).

(١) قاسم زغير كاظم ، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤م ، ص ١٤٦ .

(٢) الحبيب بورقيبة : ولد في تونس عام ١٩٠٣م في مدينة منيستين في جنوب تونس واتم دراسته في باريس وعمل في الصحافة والمحاماة واصبح سكرتير للحزب الحر الدستوري الجديد واصبح عضواً في لجنة تحرير المغرب العربي عام ١٩٤٨ وانتخب رئيساً لتونس عام ١٩٥٦م الى ان عزل عن الحكم .انظر:-

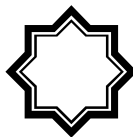
سراب جبار خورشيد ، حركة الاستقلال في المغرب العربي ١٩٤٥-١٩٦٢م ، دراسة تاريخية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١م ، ص ٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٤-٥٥

(٤) الجامعة العربية : لقد تقرر تأسيس الجامعة العربية خلال المؤتمر التحضيري للدول العربية الذي عقد في الاسكندرية برئاسة النحاس باشا من ٢٥ ايلول وحتى ١٠ تشرين الاول عام ١٩٤٤م . حيث وقع الوفد المصري ، والسوري والاردني ، والعراقي ، واللبناني ، بروتوكولا كانت احدى موادته تنص على انشاء " جامعة دول عربية" يديرها مجلس تتمثل فيه جميع الدول الاعضاء بالتساوي ، وان تعقد الجامعة اجتماعات دورية لتنسيق برامجها السياسية ، واقامة تعاون قادر على صيانة استقلالها وسيادتها ضد كل اعتداء . كما ان الجامعة ستهتم " بمصالح الدول العربية العامة " أي اهتمام الجامعة العربية بالدول العربية غير المستقلة ومساعدتها في تحقيق استقلالها . كذلك تنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي تنشأ في المستقبل لصيانة الامن والسلام .وقد تم ابرام ميثاق الجامعة العربية في ٢٢ اذار ١٩٤٥ . انظر:-

ج-ب-ديروزيل ، المصدر السابق ، ص ٥١-٥٢ .

(٥) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٦م ، ص ٥٠٦ .



وقد عزز جهاده في المشرق العربي إخوانه الذين كانوا لاجئين في أوروبا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به في القاهرة في شهر حزيران عام ١٩٤٥م. فأنظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية للقضية التونسية في القاهرة تحت أسم " مكتب الحزب الدستوري التونسي " (١) .

أما بالنسبة للوضع في مراكش (٢) ، فبعد عودة فرنسا وسيطرتها على زمام الامور هناك من جديد رفضت مطالب الشعب المغربي في الاستقلال التي عبر عنها في وثيقة الاستقلال التي رفعها للملك محمد بن يوسف (٣) يوم ١١ كانون الثاني سنة ١٩٤٤م وفد يمثل الحزب الوطني وكل الحركات والهيئات الموجودة في المغرب والشخصيات المستقلة وكان ذلك ميلاد حزب الاستقلال (٤) .

ويشتمل ميثاق حزب الاستقلال على المطالبة باستقلال مراكش ووحدة أرضيها ، وإصدار الدستور (٥) ، وكذلك التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمرا داخليا لا يحق للفرنسيين التدخل في أمره (٦) .

(١) الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مكتب المغرب العربي ، القاهرة ، بلا . ت ، ص ١١٠ .

(٢) عرفت منطقة المغرب باسم مراكش وظلت هذه التسمية مختصة الى عام ١٩٥٦م.

(٣) السلطان محمد بن يوسف : ولد في فاس عا ١٩١١م ووصل الى الحكم صغيراً عام ١٩٢٧م واصبح تحت رعاية مجلس وصاية ،بدأ منذ الحرب العالمية الثانية يتقرب من الحركة الوطنية ويعارض سياسة فرنسا وأدى ذلك الى خلعته عن عرشه عام ١٩٥٣م ونفيه الى خارج المغرب حتى عاد اليها والى عرشه عام ١٩٥٥م ، توج بعد الاستقلال ملكا على المغرب باسم " محمد الخامس " توفي عام ١٩٦١م . انظر :-

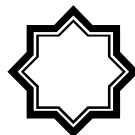
روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته ، تعريب ليلي ابو زيد ، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩م ، ص ٩- ١٨٢ .

(٤) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٤٠ .

(٥) يوسف درمونة ، المغرب العربي في خطر ، دار الطباعة الحديثة ، تونس ، بلا . ت ،

ص ١٢٢ .

(٦) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٤٠ .



ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل قامت بعمليات إلقاء القبض على زعماء الحزب والمتعاونين معه حتى تثبت قوتها ونفوذها وتقضي على الحركة الوطنية النامية ^(١) .

هذا الأمر أدى الى اندلاع المظاهرات التضامنية من صميم الشعب ، فما كان من السلطات الفرنسية ألا إطلاق جيوشها التي لم تترك وسيلة من وسائل القوة الا واستعملتها في قمع المظاهرات ^(٢) .

كما حاولت السلطات الفرنسية تهدئة الوضع بإصدار البرامج الإصلاحية ^(٣) ، الا أن الحزب رفضها ^(٤) ، وبين أن مطالبهم تتلخص في رفض الحماية وان يكون المغرب بلداً مستقلاً . وكان الملك يتجاوب مع هذه المطالب فعبّر عنها في أحد خطبه من مراكش بقوله : " ثقوا بأن كل ما يبعث الحزن في نفوسكم يبعث الأسى في نفسي ، وان كل شيء تأملونه هو نفس ما أؤمله " .

هذا الموقف عزز الصف الوطني في الداخل ، حين ظهر جلياً تأييد الملك للحركات الوطنية في المغرب ، لذلك انتقلت المقاومة الى الصعيد الخارجي ، واخذ الحزب والوطنيون المغاربة يعملون على توسيع نطاق تحركهم السياسي على الصعيد الخارجي لكسب تأييد الرأي العام العالمي وأحداث ضغوط خارجية على فرنسا ^(٥) ،

(١) جلال يحيى ، تاريخ المغرب الكبير - الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال ، ج ٤ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١م ص ٣١٨ .

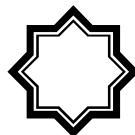
(٢) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٤١ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن الاصلاحات . انظر : -

كفاح كاظم عكال الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣م ، ص ١٠٤-١١٣ .

(٤) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) محمد عبد الله عنان ، التجربة المغربية عرض لأوضاع المغرب قبل الاستقلال وتحليل لأسلوب معالجة مشاكله بعد التحرر ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨م ، ص ٢٨-٢٩ .



وضمن هذا الاتجاه جرى تأسيس " رابطة الدفاع عن مراكش " ^(١)، في القاهرة عام ١٩٤٣ م ^(٢). كذلك قامت ثلة من الوطنيين ^(٣) المغاربة بتسليم مذكرات وتقارير للوفود المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٤ م ، تشرح فيها ظروف الاستعمار وسياساته وتطلب المؤازرة من أجل استقلال المغرب وتحرره ^(٤) .

وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها السلطات الفرنسية ^(٥) ، إلا أنها لم تزد إلا في سيطرتها الاستعمارية على مراكش ، وزيادة عدائها للحركة الوطنية المغربية .

هذا الأمر دفع علال الفاسي ^(١) ممثل حزب الاستقلال ومؤيديه الى نقل مركز نشاطهم الى القاهرة ^(٢) .

^(١) رابطة الدفاع عن مراكش : تأسست هذه الهيئة عام ١٩٤٣م في مصر من الخريجين المغاربة في الجامعات المصرية ، وكان الهدف من هيئتهم هذه تعريف الراي العام العربي في المشرق باوضاع المغرب الذي يبرز تحت تأثير الاستعمار الفرنسي ، وكان برنامجها يتضمن المطالبة بالاستقلال تحت رعاية الملك ، والانضمام الى الجامعة العربية ، وضمان وحدة الأراضي المغربية ، والمطالبة بارجاع المعتقلين الوطنيين الى المغرب . انظر :-

كفاح الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ، ص ٥٢ .

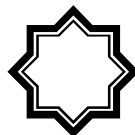
^(٢) عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخزرجي ، العلاقات الفرنسية المغربية ١٩٤٤-١٩٥٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٣٥ .

^(٣) من هؤلاء نذكر احمد بلا فريج الامين العام لحزب الاستقلال ، علال الفاسي ، محمد حسن الوزاني .

^(٤) أمحمد مالكي ، في العلاقة بين المغرب والمشرق ، المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، السنة العشرون ، العدد ٧١-٧٢ ، مايس ١٩٩٣م ، ص ٤٧٥ .

^(٥) لمزيد من المعلومات عن الإصلاحات . انظر :-

جلال يحيى ، تاريخ المغرب الكبير ص ٣١٨-٣٢٠ .



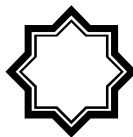
ولم يقتصر هذا الأمر على مراكش وانما امتد الى المنطقة الشمالية لمراكش الواقعة تحت الاحتلال الأسباني التي عرفت بالمنطقة الاسبانية ، حيث نشأت فيها أحزاب محلية ، وكان طبيعياً أن يكون مبدأ الوحدة بين أجزاء مراكش هو محور

(١) علال الفاسي : ولد عام ١٩١٠ م في فاس من أسرة اشتهرت بالعلم والتقوى ، درس في المدرسة العربية واكمل دراسته العالية بجامعة القرويين ، وفي عام ١٩٣١ م حصل على الشهادة العليا وناضل من اجل الاصلاح فاصبح رئيساً لجمعية سرية اسمها " اتحاد الطلبة " ، واسس مع زملائه في مراكش جمعية سرية فيما بعد كأول تنظيم سياسي في المغرب وهي كتلة العمل الوطني في عام ١٩٣٤ م ، وقد نادى هذا الحزب بأحداث الإصلاحات الداخلية في مراكش لانه ادرك مدى التأخير الذي اصاب الحياة الاجتماعية والادارة الداخلية في مراكش . ولذلك اكتسبت الكتلة نفوذاً متزايداً بين سكان المدن وخاصة فاس . ولما طالبت الكتلة بتطبيق الإصلاحات الداخلية عملت السلطات الفرنسية على حل كتلة العمل في ١٨ آذار عام ١٩٣٧ م بحجة عدم ولائها للسلطان ، وعلى الرغم من ذلك الف علال الفاسي حزباً جديداً اسماء الحزب الوطني ، الا انه بعد حدوث حوادث مكناس في آب عام ١٩٣٧ التي تبحت عن قيام السلطات الفرنسية بتحويل مياه وادي بوفقران التي تغذي مدينة مكناس لمصلحة احد الملاك الفرنسيين ، هذا الامر اثار الاحزاب السياسية المغربية ودفعها الى القيام بمظاهرات للاحتجاج على هذا الاجراء ، مما ادى الى اعتقالهم من السلطات الفرنسية . هذا الامر اثار السكان واحاطوا بدار المحكمة فاطلقت قوات الامن الفرنسية نيرانها على المدنيين وقتلت عددا منهم . فكان لذلك صدهاء في مدن المغرب الاخرى ، وانتهى الامر بالقضاء على الاحزاب الوطنية سواء بالحل او بتشريد زعمائها . وحكمت على علال الفاسي بالنفي الى الغابون في افريقيا الاستوائية الفرنسية الى عام ١٩٤٦ وبعدها التحق بالحركة الوطنية المغربية في القاهرة .
انظر : -

صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي ، ج٢ ، دار الطباعة

الحديثة ، القاهرة ، بلا . ت ، ص ١٥٤-١٦١ .

(٢) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٦١ .



أهدافها . وعلى ذلك يمكن التمييز بين اتجاهين وهما حزب الإصلاح الذي يترأسه عبد الخالق الطريس ^(١) وحزب الوحدة برئاسة المكي الناصري ^(٢) ^(٣) .
هذه الأحزاب قدمت الى الخليفة ^(٤) والإدارة الأساسية نفس المطالب التي قدمت الى السلطات وإدارة الحماية الفرنسية في الرباط . ولم ينالوا من مطالبهم غير العهود ^(٥) .

هذا الأمر دفع رئيس حزب الإصلاح الى إرسال وفد في ايلول سنة ١٩٤٦م الى الرباط للقاء السلطان ، وفعلا تم اللقاء وتم للوفد عقد اجتماع مع حزب الاستقلال ، تقرر فيه توحيد خط الحزبين في المطالبة بالوحدة والاستقلال ^(٦) ، حيث نادى حزب الإصلاح بذات المبادئ التي نادى بها حزب الاستقلال المراكشي وتعاون الحزبان في سبيل القضية ^(٧) . ونتيجة لذلك فقد أتجه عبد الخالق الطريس ورفاقه للقاهرة أسوة بحزب الاستقلال .

(١) عبد الخالق الطريس : من مواليد تطوان ، اتم دراسته في القاهرة وتولى زعامة حزب الإصلاح ثم اصبح في لجنة تحرير المغرب العربي واندمج حزبه مع حزب الاستقلال . انظر:-
سراب جبار ،المصدر السابق ، ص ٤٥ .

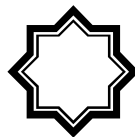
(٢) الملكي الناصري : من مواليد سلا درس في القاهرة واقام في تطوان ومارس من خلالها نشاطه السياسي من خلال حزبه واستقر في طنجة الى ما بعد الاستقلال . انظر : -
المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

(٣) صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي ، ص ١٦٣
(٤) كان يحكمها في ظل المندوب العام الاسباني خليفة يتبع سلطان مراكش معنويا . انظر : - فضل
طلال عباس المحياوي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٥) يونس دورمونه ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٦) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٧) زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار اليقظة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ م ،
ص ٥٥٦ .



أما حزب الوحدة المراكشية فقد حصر رئيسه المكي الناصري نشاطه في المنطقة الأسبانية ^(١) . وهذا يعني تغلب اتجاه حزب الإصلاح لأنه حاول أن يطور نفسه مع الظروف السياسية ، وعدم انكماشه في الداخل تحقيقا لا هدافة ^(٢) .

أما بالنسبة للجزائر فقد كانت الحكومة الفرنسية أقل إدراكا للتطور الذي شهده العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد بنيت جميع الحلول التي قدمت لمواجهه الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ السيادة الفرنسية ، ولم يخرج واحد عن هذا المبدأ قبل مشروع ديغول سنة ١٩٥٩ ^(٣) .

وبناءً على ذلك صدر أول قرار في عهد حكومة ديغول المؤقتة في ٧ من آذار ١٩٤٤ م وهو يعلن جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالي فلهم حقوق سياسية ويتمتعون نظرياً بالمساواة في تولي الوظائف العامة . ولكن القانون إذ فرق بين طائفتين انتخابيتين ، إنما دل بذلك على الاعتراف الضمني بفكرة التفرقة العنصرية ، وكأنه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الأولى من المستوطنين وعدد من المسلمين الذين تتوفر فيهم شروط معينة ، اجتماعية وثقافية ، أما الطائفة الانتخابية الثانية ، فتتألف من مجموع الشعب الجزائري ^(٤) .

قوبلت هذه الإجراءات الفرنسية بالرفض من الجزائريين ، هذا الأمر أدى الى التنكيل بالحركة الوطنية المتمثلة بحزب الشعب الجزائري ، بدعوى أنهم متطرفون ،

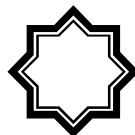
(١) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي ، ص ١٦٣ .

(٣) صلاح العقاد ، محاضرات عن الجزائر المعاصرة ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٥٤ .

(٤) صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخية الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر - تونس -

المغرب الأقصى ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م ، ص ٣١١-٣١٢ .



مما جعلهم يلتجئون الى النظام السري ، بعد حملة الاعتقالات التي شنتها قوات الاحتلال (١) .

في تلك الفترة قام فرحات عباس (٢) بتأسيس حزب " أحباب البيان والحرية " في سطيف يوم ١٤ آذار ١٩٤٤ م ، وكان الغرض منه العمل من أجل أيجاد جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا مرتبطة بفرنسا فدرالياً . وقد حظي هذا الحزب بتأييد الشعب الجزائري ، وانضم إليه فيما بعد عناصر من حزب الشعب الجزائري بين سنتي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ (٣) .

أدى انضمام العناصر الوطنية من حزب الشعب الجزائري لداخل الحزب ، والنضال باسمه ، الى رفع شعارات وطنية ترقى الى مستوى طموح الشعب ، الأمر الذي أدى الى تحالفه مع التشكيلات الوطنية الأخرى المتمثلة بحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين ، التي أصبحت مقتنعة بفكرة الاستقلال ، مما أعطى للحزب قاعدة شعبية واسعة ونما نفوذه السياسي في الجزائر ، مما أدى الى أن تسود البلاد حركة حماس شعبي عظيم (٤) .

لذلك قامت الحركة الوطنية من منطلق إصرارها على المطالبة بالاستقلال بعقد مؤتمر باسم حزب "أحباب البيان والحرية" من ٢ الى ٤ آذار ١٩٤٥ ، لدراسة الوضعية في الجزائر ، قدم الحزب من خلال المؤتمر مطالبة الى السلطات الفرنسية ، وقد تمثلت تلك المطالبات في استبدال برلمان جزائري بالمجالس الجزائرية

(١) ازغدي محمد لحسن ، تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ .

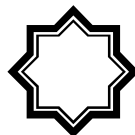
(٢) ولد عام ١٨٩٩ في الجزائر ودرس فيها و تخرج صيدليا ، وفي عام ١٩٢٦ أصبح رئيساً لجمعية

الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر ، انظر :-

سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٣) حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام الجزائر ، ملف عام ، ص ١٦ .

(٤) ازغدي محمد لحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩-٢٠ ؛ احسان حقي ، الجزائر العربية ارض الكفاح المجيد ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت ، ط ١ ، ١٩٦١ م ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .



المعروفة واستبدال حكومة جزائرية أمام البرلمان بالولاية العامة ، والاعتراف بالعلم الجزائري .

قامت السلطات الفرنسية برفض تلك المطالب ، ولم تعطها أي اهتمام ، وعملت على اعتقال فرحات عباس وحلت حزب " أحباب البيان والحرية " (١) .

هذا الأمر أثار الحركة الوطنية التي أخذت تبحث عن الطرق الكفيلة في أسمع صوتهم للمستعمر ، وإرغامه على الاعتراف بمطالبهم . فأغتنموا فرصة احتفال العام بانتصار الحلفاء على ألمانيا في ٨ أيار سنة ١٩٤٥ ، وقاموا بتنظيم مظاهرات خاصة بهذه المناسبة ، فخرجت الجموع من مختلف أنحاء البلاد ، وفي مدينة سطيف حمل المتظاهرون الأعلام الوطنية ورفعوا الشعارات المطالبة بالاستقلال ، فكان ذلك مثيرا لحفيظة المستوطنين الفرنسيين ورجال الشرطة الذين استغلوا هذه الأوضاع للقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية .

وانطلقت الشرارة الأولى التي سرعان ما أشعلت معركة حامية تردد صداها في جميع مدن قسنطينة . وشهدت الجزائر ذلك اليوم مذبة مروعة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث قتلت أكثر من ٤٥ ألف من الجزائريين الأبرياء (٢) .

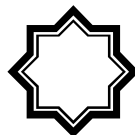
هذه الأعمال الإرهابية قد أدت الى تعزيز وحدة الشعب الجزائري كله في جبهة واحدة ، عززت من تصميمه في المطالبة بالاستقلال والحرية (٣) . وهذا ما دفع بعض أنصار حزب الشعب للهجرة الى القاهرة لتحقيق هذا الهدف يحدوهم الأمل بتحقيق ذلك من خلال ميلاد الجامعة العربية (٤) .

(١) ازغيدي محمد لحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩-٢٢ .

(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٣٠٩-٣١٠ .

(٣) خرنان مسعود بن موسى ، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣م ، ص ٣٥ .

(٤) جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٩٤٢ ، السنة الرابعة ، ٣ نيسان ١٩٥٠ ، (ثلاث سنوات على حياة مكتب المغرب العربي) .



وعندما أستقر هؤلاء المهاجرون الذين يمثلون الحركة الوطنية في الجزائر وتونس ومراكش في القاهرة انضموا الى " جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية " وكان الغرض من ذلك هو توحيد جهودهم من اجل حصولهم على الاستقلال (١) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما قام كل من حزب الاستقلال المغربي ، وحزب الشعب الجزائري ، والحزب الحر الدستوري التونسي بتوقيع " الميثاق المشترك " في تشرين الثاني عام ١٩٤٥ م (٢) ، الذي ينص على اعتماد أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة الاستعمار من أجل الحصول على الاستقلال التام واسترجاع السيادة الوطنية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية (٣) .

هذا الأمر يدل على أن الحركة الوطنية في المغرب العربي قد وصلت الى مرحلة متطورة في مسيرة نضالها ومتقدمة في مجال تنسيقها السياسي ، التعبوي والإعلامي (٤) ويدل على أن هذا النضال التحريري قد صاحبه أيمان يقيني بالتشارك الموضوعي في المصير ، معززا للتشارك الوجداني في مقومات الحضارة ، وبأن مآل أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال ، هو مآل أمة واحدة من السواحل المتوسطة الى المحيط . وأن يقينهم مشترك بأن خروج المستعمر الدخيل ورفع يد الحاكم الأجنبي سيكون راس البداية في إقامة الوحدة المغربية ، وأن السيادة المسترجعة ستصرف في بناء المناعة القومية على أوسع مجالات الحياة العصرية وفي مختلف الميادين (٥) .

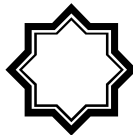
(١) كهلان كاظم القيسي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٢) عبد الاله بلقزيز وآخرون ، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦م، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٦٤ .

(٣) محمد عابد الجابري ، اشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ٤ ، بلا .ت ، ص ٩١ .

(٤) أمحمد مالكي ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٤م ، ص ٤٥٠ .

(٥) مصطفى الفيلاي ، قضية الوحدة والممارسة السياسية : خواطر عن التجارب بالجبهة المغربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٦ ، اذار ، ١٩٧٩ ، ص ٨ .



الفصل الأول

تاريخ الحركة الوطنية في المغرب العربي

بعد الحرب العالمية الثانية

- ♦ المبحث الاول:- نشاط الحركة الوطنية المغربية في القاهرة
- أولاً:- الاوضاع في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية
- ثانياً:- مؤتمر المغرب العربي.
- ثالثاً:- مكتب المغرب العربي .
- رابعاً:- لجنة تحرير المغرب العربي
- ♦ المبحث الثاني:- موقف الحركة الوطنية في المغرب العربي
- من السيطرة الفرنسية ١٩٥٠-تشرين الأول ١٩٥٤ .
- أولاً:- الحركة الوطنية في تونس ١٩٥٠ - تشرين الاول -١٩٥٤ .
- ثانياً:- الحركة الوطنية في مراكش ١٩٥٠-تشرين الاول -١٩٥٤ .
- ثالثاً:- الحركة الوطنية في الجزائر ١٩٥٠-تشرين الاول - ١٩٥٤ .



المبحث الاول : نشاط الحركة الوطنية المغربية في القاهرة

أولاً: - الاوضاع في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات أساسية في الوضع الدولي العالمي ، حيث انهارت القوى التقليدية التي كانت مهيمنة على العالم بسبب احداث الحرب العالمية الاولى ،مثل فرنسا التي فقدت مكانتها كدولة عظمى في القارة الاوربية وظهرت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق كدول عظمى تقرران سياسية العالم بعد ان كانت هذه الصفة مقصورة على اوربا الغربية فقط .كذلك شهدت هذه الفترة تزايد حدة القوى الحيوية للقومية في اسيا وافريقيا حيث الشعوب المستعمرة التي طالبت بحق تقرير المصير وانهاء الاستعمار الامر الذي قلب رأساً على عقب الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها ^(١).

لذلك فقد واجهت فرنسا صعوبات جمة في أفريقيا الشمالية نتيجة ضعفها النسبي بعد الحرب وفقدانها لمكانتها التي كانت لها في السابق ^(٢)،فضلا عن أن فرنسا بعد الحرب لم تغير من سياستها الاستعمارية التقليدية شيئا ، مما أنعش الآمال لدى أنصار الاستقلال ^(٣) .

أزاء هذه المتغيرات وخوف الولايات المتحدة الأمريكية من مناصرة الاتحاد السوفيتي لهؤلاء ومساعدتهم بصورة مباشرة او غير مباشرة ، عملت الولايات

(١) لويس شنايدر ،العالم في القرن العشرين ،ترجمة : سعيد عبود السامرائي ،مراجعة وتقديم : عطا

بكري ،مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٥٥ ،ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) بيير رونوف ، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨ م ،تعريب : نور الدين حاطوم ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٩ ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٣) علي البهلوان ، تونس الثائرة ، لجنة تحرير المغرب العربي ، القاهرة ، بلا . ت ، ص ٥ .





المتحدة الأمريكية على استمرار ادارة الدول الاوربية لمستعمراتها القديمة من الناحية السياسية واستغلالها لها من الناحية الاقتصادية^(١) .

الهدف من ذلك انها ستتحين الفرص لكي تسيطر على هذه المستعمرات من الناحية السياسية والاقتصادية^(٢) ، اما الهدف الاخر من ذلك هو وقف المد الشيوعي عن المناطق التي تسيطر عليها . وضمن هذا الاتجاه عملت الولايات المتحدة الأمريكية على انشاء حلف شمال الأطلسي^(٣) كخط دفاعي أمامي لها ضد امتداد الخطر الشيوعي ومقاومة للفكر الاشتراكي وحركة التحرر وضمت اليها فرنسا التي اصرت على اعتبار الجزائر ارضا فرنسية وهذا الأمر الذي سيعود بالفائدة على دول الحلف لما تتمتع به موانئ الجزائر والقواعد البرية والجوية فيها من أهمية استراتيجية في تأييد أقاليم غرب أوربا خصوصا إذا اشتبكت في حرب عامة ، اذ انه سيسهل على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتخذ من القواعد العسكرية في هذا الإقليم محطات لتزويد غرب أوربا بكل ما تحتاج اليه ، هذا علاوة على مساندتها في السيطرة على البحر المتوسط بين موانئ جنوب فرنسا وشمال أفريقيا بالتعاون مع الموانئ الإيطالية^(٤) .

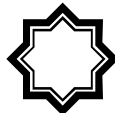
(١) جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ الى ١٩٦٠ ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩ م ، ص ٣٧٠ .

(٢) محمد الملي ، فرانز فانون والثورة الجزائرية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٣ م ، ص ١٩٣ .

(٣) حلف شمال الاطلسي : ويعرف ايضا بحلف الناتو تم توقيعه يوم ٤ نيسان ١٩٤٩م بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ والدانمارك وايسلندا والنرويج والبرتغال وكندا والولايات المتحدة ، وفي سنة ١٩٥٢ انضمت كل من اليونان وتركيا الى الحلف . والغرض من هذا الحلف ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفيتي ، وعدم امكانية اوربا الغربية مواجهة هذا الخطر بدون تواجد عسكري ضخم في المنطقة ، كما ان الولايات المتحدة هي الدول الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية اوربا . انظر :-

ج-د يروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩٤٥-١٩٧٨ م ، ترجمة :خضر خضر ، ج ٢ ، دار المنصور ، طرابلس - لبنان ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٢-١١١ .

(٤) جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر ، ص ٣٦٩-٣٧١ .





هذا الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية الى تأييد فرنسا في موقفها من قضية الجزائر والسعي لحلها وتمثل ذلك بالتأثير على تونس والمغرب لتسوية المشكلة وهذا ما سنراه لاحقا في الفصول القادمة .

كذلك فأن لتطور حركة التحرر العربية في المشرق العربي ، وتأسيس جامعة الدول العربية اثر على المغرب العربي ، وظهرت آثار ذلك على الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، حيث تألفت هيئة عامة لجمع شمل المغاربة ، وتوحيد ارائهم وكفاحهم سميت " جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية " تحت رئاسة محمد الخضر حسين ، وسكرتارية الفضيل الورتلاني^(١) ، كان غرضها الأساسي ، السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية واستقلال ابناء المغرب العربي "تونس ،الجزائر ،المغرب الاقصى "والسعي لضمها الى الجامعة العربية ، وكانت مادتها الثالثة تنص على تكوين دستور الجبهة وهو التضامن وتحريم العصيان ، اما المادة الرابعة ، فتتضمن على ان تسعى الجبهة لتحقيق اغراضها بجميع الوسائل المشروعة لإنشاء صحف وفتح أندية وإيجاد شعب لها في مصر وخارجها اذا اقتضت الضرورة^(٢) .

(١) الفضيل الورتلاني : ولد في قبيلة بني ورتلان ،من دائرة سطيف بالجزائر ،واستكمل دراسته على يد عبد الحميد بن باديس في قسنطينة . و اقام في باريس ١٩٣٦-١٩٣٨ يبيت روح الوطنية في العمال الجزائريين فيها ،ثم انتقل الى القاهرة يدعو الى مقاومة الاستعمار الفرنسي في الشمال الافريقي وذهب في قافلة تجارية الى اليمن ،فشارك في مقتل الامام يحيى حميد الدين . وطلبته حكومة اليمن بعد القضاء على ثورة ابن الوزير فلجأ على اثر ذلك الى لبنان ودمشق متخفياً ثم استقر في استنبول وتوفي فيها . كان عنيقاً في خطابه وكتابه ،مندفعاً فيما يدعو اليه او يعمل من اجله . انظر :-

خير الدين الزركلي ،قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ،المجلد الخامس ،دار العلم للملايين ،بيروت - لبنان ،ط١٤، ١٩٩٩ ،ص ١٥٣ .

(٢) كهلان كاظم حلمي القيسي ، الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ١٩١٤-١٩٦٢ م ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ،الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ م ، ص ٩٩-١٠٠ .





هذه الأحداث والمتغيرات أدت الى حدوث تطور نوعي ، في الحركة الوطنية في المغرب العربي ، تمثل في تجاوزها إطار الحماية الاستعمارية وطرحها مطلب الاستقلال الوطني بوضوح كامل ^(١) .

وهذا الأمر احدث قناعة لدى الحركات الوطنية بضرورة البحث عن الدعم الخارجي للحصول على الاستقلال عن طريق الثورة ، ففي تونس عملت السلطة الفرنسية بعد عودتها الى تونس في أوائل سنة ١٩٤٣م على اجبار الباي "محمد المنصف" ^(٢) على التنازل عن العرش بحجة تعاونه مع الألمان أثناء الاحتلال ^(٣)، ونفيه الى واحة الاغواط الجزائرية وعين مكان ابنه " محمد الأمين " في ١٣ أيار سنة ١٩٤٣م ^(٤)، مع انه كان قد رفض التعاون معهم اثناء احتلالهم تونس . أما سبب الغضب الحقيقي للمقيم السنة هو ان الباي اختار وزارة وطنية يرأسها محمد شنيق دون استشارة الإقامة العامة ^(٥) .

كان عزل الباي ونفيه واجراء إصلاحات من طرف السلطة الفرنسية اقل ما يقال فيها انها اشد شناعة من ذي قبل ^(٦) ، أدى ذلك الى إصابة التونسيين بالخيبة

(١) نبيه الاصفهاني ، تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٣، اذار ١٩٨٠م ، ص ٩١ .

(٢) محمد المنصف : تولى عرش تونس في ٢١ تموز ١٩٤١ م ، وعرف عنه ميوله الدستورية ومناهضته للإدارة الفرنسية ، هذا الامر ادى الى خلعته عن العرش في ١٣مايس سنة ١٩٤٣، ونفي الى جنوب فرنسا وتوفي هناك سنة ١٩٤٨ ابي النفس وعالي الهمة رافضا لكل ضروب الخيانة التي عرضت عليه . انظر : -

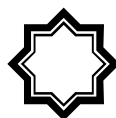
علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، مطبعة دار امل ، طنجة ، ط ٢، بلا . ت ، ص ١٢٥-١٢٨ .

(٣) احمد حسن الباقوري ، مغرب الاستعمار الفرنسي ، دار المعارف ، مصر بلا . ت ، ص ١١٣-١١٤ .

(٤) محمد فرج ، الامة العربية على الطريق الى وحدة الهدف ١٥١٤-١٩٦٤م ، دار الفكر العربي، ١٩٦٤م ، ص ٣٤٨ .

(٥) الباقوري ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٦) لمزيد من المعلومات عن الإصلاحات ، انظر :-





هذا الامر تسبب في توطيد نفوذ الحركة الوطنية بعد ما فشلت الى حين عند عزل الباي " محمد المنصف " وعملت من جديد على بعث روح المقاومة في الرأي السنة التونسي^(١) ، وتجديد روح الكفاح في التنظيمات الحزبية ، واخراج القضية التونسية من محيطها الضيق الى إطار دولي واسع ، وذلك لكسب الأنصار عن طريق الاتصال بالأحزاب السياسية والحكومات الوطنية^(٢). ألا أن الإجراءات التي قامت بها السلطات الفرنسية المتمثلة في قمع الحركة الوطنية التونسية . وإعدام العديد من الوطنيين ، ونسف القرى وسجن الكثير منهم اضطر الحزب الدستوري الجديد الى التحول للعمل السري .

وقد تولى الحبيب بورقيبة^(٣) الذي ابعد الى القاهرة في حزيران ١٩٤٥ مهمة تعريف الوطن العربي بالقضية التونسية^(٤) ، ومما شجع على ذلك تأسيس جامعة الدول العربية حيث اتصل بورقيبة بالأمانة العامة للجامعة واتصل بالهيئات والجامعات ، وعمل على تعريف المشاركة بالكثير من مشكلات المغاربة^(٥).

فيلكس فارس ، بورقيبه ومولدامه ، ترجمة : بوراي الماوح ، عبد القادر المهيري ، قاسم تنفور ، مطبعة العمل ، تونس ، ١٩٥٧م ، ص ١١٠ .

(١) المصدر نفسه ، ص ١١٠ .

(٢) قاسم زغير كاظم ، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤م ، ص ١٤٦ .

(٣) الحبيب بورقيبة : ولد في تونس سنة ١٩٠٣م في مدينة منستير في جنوب تونس واتم دراسته في باريس وعمل في الصحافة والمحاماة واصبح سكرتير للحزب الحر الدستوري الجديد واصبح عضواً في لجنة تحرير المغرب العربي سنة ١٩٤٨ وانتخب رئيساً لتونس سنة ١٩٥٦م الى ان عزل عن الحكم . انظر :-

سراب جبار خورشيد ، حركة الاستقلال في المغرب العربي ١٩٤٥-١٩٦٢م ، دراسة تاريخية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١م ، ص ٣٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤-٥٥ .

(٥) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٦م ، ص ٥٠٦ .





وقد عزز جهاده في المشرق العربي إخوانه الذين كانوا لاجئين في أوروبا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به في القاهرة في شهر حزيران سنة ١٩٤٥م. فأنظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية للقضية التونسية في القاهرة تحت أسم " مكتب الحزب الدستوري التونسي " (١) .

أما بالنسبة للوضع في مراكش (٢) ، فبعد عودة فرنسا وسيطرتها على زمام الامور هناك من جديد رفضت مطالب الشعب المغربي في الاستقلال التي عبر عنها في وثيقة الاستقلال التي رفعها للملك محمد بن يوسف (٣) يوم ١١ كانون الثاني سنة ١٩٤٤م وفد يمثل الحزب الوطني وكل الحركات والهيئات الموجودة في المغرب والشخصيات المسجلة وكان ذلك ميلاد حزب الاستقلال (٤) ويشتمل ميثاق حزب الاستقلال على المطالبة باستقلال مراكش ووحدة أرضيها ، وإصدار الدستور (٥) ، وكذلك التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الإصلاح المنشود بصفته أمرا داخليا لا يحق للفرنسيين التدخل في أمره (٦) . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل قامت بعمليات إلقاء القبض على زعماء الحزب والمتعاونين معه حتى تثبت قوتها ونفوذها وتقضي على الحركة

(١) الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مكتب المغرب العربي ، القاهرة ، بلا . ت ، ص ١١٠ .

(٢) عرفت منطقة المغرب باسم مراكش وظلت هذه التسمية مختصة الى سنة ١٩٥٦م.

(٣) الملك محمد بن يوسف : ولد في فاس عا ١٩١١م ووصل الى الحكم صغيراً سنة ١٩٢٧م واصبح تحت رعاية مجلس وصاية ،بدأ منذ الحرب العالمية الثانية يتقرب من الحركة الوطنية ويعارض سياسة فرنسا وأدى ذلك الى خلعه عن عرشه سنة ١٩٥٣م ونفيه الى خارج المغرب حتى عاد اليها والى عرشه سنة ١٩٥٥م ، توج بعد الاستقلال ملكا على المغرب باسم " محمد الخامس " توفي سنة ١٩٦١م . انظر :-

روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب الى يوم وفاته ، تعريب ليللى ابو زيد

، منشورات دار الافاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩م ، ص ٩-١٨٢ .

(٤) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٤٠ .

(٥) يوسف درمونة ، المغرب العربي في خطر ، دار الطباعة الحديثة ، تونس ، بلا . ت ،

ص ١٢٢ .

(٦) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٤٠ .





الوطنية النامية^(١) . هذا الأمر أدى الى اندلاع المظاهرات التضامنية من صميم الشعب ، فما كان من السلطات الفرنسية ألا إطلاق جيوشها التي لم تترك وسيلة من وسائل القوة الا واستعملتها في قمع المظاهرات^(٢) وحاولت السلطات الفرنسية تهدئة الوضع بإصدار البرامج الإصلاحية^(٣) ، الا أن حزب الاستقلال رفضها^(٤) ، وبين أن مطالبهم تتلخص في رفض الحماية وان يكون المغرب بلداً مستقلاً . وكان الملك يتجاوب مع هذه المطالب فعبّر عنها في أحد خطبه من مراكش بقوله : " نقوا بأن كل ما يبعث الحزن في نفوسكم يبعث الأسى في نفسي ، وان كل شيء تأملونه هو نفس ما أوْهله "^(٥) .

هذا الموقف عزز الصف الوطني في الداخل ، حين ظهر جلياً تأييد الملك للحركات الوطنية في المغرب ، لذلك انتقلت المقاومة الى الصعيد الخارجي ، واخذ الحزب وقادته والوطنيون المغاربة يعملون على توسيع نطاق تحركهم السياسي على الصعيد الخارجي لكسب تأييد الرأي السنة العالمي وأحداث ضغوط خارجية على فرنسا^(٦) ، وضمن هذا الاتجاه جرى تأسيس " رابطة الدفاع عن مراكش " ^(٧) ، في

(١) جلال يحيى ، تاريخ المغرب الكبير - الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال ، ج ٤ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١م ص ٣١٨ .

(٢) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٤١ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن الاصلاحات . انظر : -

كفاح كاظم عكال الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣م ، ص ١٠٤-١١٣ .

(٤) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) محمد عبد الله عنان ، التجربة المغربية عرض لأوضاع المغرب قبل الاستقلال وتحليل لأسلوب معالجة مشاكله بعد التحرر ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨م ، ص ٢٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(٧) رابطة الدفاع عن مراكش : تأسست هذه الهيئة سنة ١٩٤٣م في مصر من الخريجين المغاربة في الجامعات المصرية ، وكان الهدف من هيئتهم هذه تعريف الراي السنة العربي في المشرق





في القاهرة سنة ١٩٤٣ م ^(١). كذلك قامت ثلثة من الوطنيين ^(٢) المغاربة بتسليم مذكرات وتقارير للوفود المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٤ م ، تشرح فيها ظروف الاستعمار وسياساته وتطلب المؤازرة من أجل استقلال المغرب وتحرره ^(٣) .

وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها السلطات الفرنسية ^(٤) ، إلا أنها لم تزد الا في سيطرتها الاستعمارية على مراكش ، وزيادة عدائها للحركة الوطنية المغربية .

هذا الأمر دفع علال الفاسي ^(٥) ممثل حزب الاستقلال ومؤيديه الى نقل مركز نشاطهم الى القاهرة ^(١) .

باوضاع المغرب الذي يبرز تحت تأثير الاستعمار الفرنسي ، وكان برنامجها يتضمن المطالبة بالاستقلال تحت رعاية الملك ، وضمان وحدة الأراضي المغربية ، والمطالبة بارجاع المعتقلين الوطنيين الى المغرب . انظر :-

كفاح الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ، ص ٥٢ .

^(١) عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخزرجي ، العلاقات الفرنسية المغربية ١٩٤٤-١٩٥٦ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٣٥ .

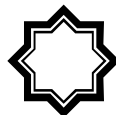
^(٢) من هؤلاء نذكر احمد بلا فريخ الامين السنة لحزب الاستقلال ، علال الفاسي ، محمد حسن الوزاني .

^(٣) أمحمد مالكي ، في العلاقة بين المغرب والمشرق ، المجلة التاريخية المغربية ، تونس ، السنة العشرون ، العدد ٧١-٧٢ ، مايس ١٩٩٣ م ، ص ٤٧٥ .

^(٤) لمزيد من المعلومات عن الإصلاحات . انظر :-

جلال يحيى ، تاريخ المغرب الكبير ص ٣١٨-٣٢٠ .

^(٥) محمد علال الفاسي : ولد سنة ١٩١٠ م في فاس من أسرة اشتهرت بالعلم والتقوى ، درس في المدرسة العربية واكمل دراسته العالية بجامعة القرويين ، وفي سنة ١٩٣١ م حصل على الشهادة العليا وناضل من اجل الإصلاح فاصبح رئيسا لجمعية سرية اسمها " اتحاد الطلبة " ، وأسس مع زملائه في مراكش جمعية سرية فيما بعد كأول تنظيم سياسي في المغرب وهي كتلة العمل





ولم يقتصر هذا الأمر على مراكش وإنما امتد الى المنطقة الشمالية لمراكش الواقعة تحت الاحتلال الأسباني التي عرفت بالمنطقة الاسبانية، حيث نشأت فيها أحزاب محلية، وكان طبيعياً أن يكون مبدأ الوحدة بين أجزاء مراكش هو محور أهدافها. وعلى ذلك يمكن التمييز بين اتجاهين وهما حزب الإصلاح الذي يترأسه عبد الخالق الطريس^(٢) وحزب الوحدة برئاسة المكي الناصري^(١) (٢).

الوطني في سنة ١٩٣٤م، وقد نادى هذا الحزب بأحداث الإصلاحات الداخلية في مراكش لانه ادرك مدى التأخير الذي اصاب الحياة الاجتماعية والادارة الداخلية في مراكش. ولذلك اكتسبت الكتلة نفوذاً متزايداً بين سكان المدن وخاصة فاس. ولما طالبت الكتلة بتطبيق الإصلاحات الداخلية عملت السلطات الفرنسية على حل كتلة العمل في ١٨ آذار سنة ١٩٣٧م بحجة عدم ولائها للسلطان، وعلى الرغم من ذلك الف علل الفاسي حزباً جديداً اسماه الحزب الوطني، الا انه بعد حدوث حوادث مكناس في آب سنة ١٩٣٧ التي تبحث عن قيام السلطات الفرنسية بتحويل مياه وادي بوفقران التي تغذي مدينة مكناس لمصلحة احد الملاك الفرنسيين، هذا الامر اثار الاحزاب السياسية المغربية ودفعها الى القيام بمظاهرات للاحتجاج على هذا الاجراء، مما ادى الى اعتقالهم من السلطات الفرنسية. هذا الامر اثار السكان واحاطوا بدار المحكمة فاطلقت قوات الامن الفرنسية نيرانها على المدنيين وقتلت عددا منهم. فكان لذلك صدهاء في مدن المغرب الاخرى، وانتهى الامر بالقضاء على الاحزاب الوطنية سواء بالحل او بتشريد زعمائها. وحكمت على علل الفاسي بالنفي الى الغابون في افريقيا الاستوائية الفرنسية الى عام ١٩٤٦م وبعدها التحق بالحركة الوطنية المغربية في القاهرة. انظر :-

صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي، ج٢، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، بلا. ت، ص ١٥٤-١٦١.

(١) سراب جبار، المصدر السابق، ص ٦١.

(٢) عبد الخالق الطريس: من مواليد تطوان، اتم دراسته في القاهرة وتولى زعامة حزب الإصلاح ثم

اصبح في لجنة تحرير المغرب العربي واندمج حزبه مع حزب الاستقلال. انظر:-

سراب جبار، المصدر السابق، ص ٤٥.





هذه الأحزاب قدمت الى الخليفة ^(٣) والإدارة الأساسية نفس المطالب التي قدمت الى السلطات وإدارة الحماية الفرنسية في الرباط . ولم ينالوا من مطالبهم غير العهود ^(٤).

هذا الأمر دفع رئيس حزب الإصلاح الى إرسال وفد في ايلول سنة ١٩٤٦م الى الرباط للقاء السلطان ، وفعلا تم اللقاء وتم للوفد عقد اجتماع مع حزب الاستقلال ، تقرر فيه توحيد خط الحزبين في المطالبة بالوحدة والاستقلال ^(٥) ، حيث نادى حزب الإصلاح بذات المبادئ التي نادى بها حزب الاستقلال المراكشي وتعاون الحزبان في سبيل القضية ^(٦). ونتيجة لذلك فقد أتجه عبد الخالق الطريس ورفاقه للقاهرة أسوة بحزب الاستقلال .

أما حزب الوحدة المراكشية فقد حصر رئيسه المكي الناصري نشاطه في المنطقة الأسبانية ^(٧) . وهذا يعني تغلب اتجاه حزب الإصلاح لانه حاول أن يطور نفسه مع الظروف السياسية ، وعدم انكماشه في الداخل تحقيقا لا هدافة ^(٨). أما بالنسبة للجزائر فقد كانت الحكومة الفرنسية أقل إدراكا للتطور الذي شهده العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد بنيت جميع الحلول التي قدمت

(١) المكي الناصري : من مواليد سلا درس في القاهرة واقام في تطوان ومارس من خلالها نشاطه السياسي من خلال حزبه واستقر في طنجة الى ما بعد الاستقلال . انظر : - المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي ، ص ١٦٣
(٣) كان يحكمها في ظل المندوب السنة الاسباني خليفة يتبع سلطان مراكش معنويا . انظر : - فضل طلال عباس المحيوي ، موقف الجامعة العربية من قضايا المغرب العربي ١٩٤٥-١٩٦٢ ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٨ .

(٤) يونس دورمونه ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .
(٥) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٦) زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار اليقظة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ م ، ص ٥٥٦ .

(٧) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٨) صلاح العقاد ، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي ، ص ١٦٣ .





لمواجهه الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ السيادة الفرنسية ، ولم يخرج واحد عن هذا المبدأ قبل مشروع ديغول سنة ١٩٥٩ (١) .

وبناءً على ذلك صدر أول قرار في عهد حكومة ديغول المؤقتة في ٧ آذار ١٩٤٤ م وهو يعلن جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالي فلهم حقوق سياسية ويتمتعون نظرياً بالمساواة في تولي الوظائف العامة . ولكن القانون إذ فرق بين طائفتين انتخابيتين ، إنما دل بذلك على الاعتراف الضمني بفكرة التفرقة العنصرية ، وكأنه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الأولى من المستوطنين وعدد من المسلمين الذين تتوفر فيهم شروط معينة ، اجتماعية وثقافية ، أما الطائفة الانتخابية الثانية ، فتتألف من مجموع الشعب الجزائري (٢) .

قوبلت هذه الإجراءات الفرنسية بالرفض من الجزائريين ، هذا الأمر أدى الى التكتيل بالحركة الوطنية المتمثلة بحزب الشعب الجزائري ، بدعوى أنهم متطرفون ، مما جعلهم يلتجئون الى النضال السري ، بعد حملة الاعتقالات التي شنتها قوات الاحتلال (٣) .

في تلك الفترة قام فرحات عباس (٤) بتأسيس حزب " أحباب البيان والحرية " في سطيف يوم ١٤ آذار ١٩٤٤ م ، وكان الغرض منه العمل من أجل أيجاد جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا مرتبطة بفرنسا فدرالياً . وأدى انضمام العناصر الوطنية من حزب الشعب الجزائري الى الحزب ، والنضال باسمه ، الى

(١) صلاح العقاد ، محاضرات عن الجزائر المعاصرة ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٥٤ .

(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي دراسة في تاريخية الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر - تونس - المغرب الأقصى ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م ، ص ٣١١-٣١٢ .

(٣) ازغدي محمد لحسن ، تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٩ .

(٤) ولد سنة ١٨٩٩ في الجزائر ودرس فيها و تخرج صيدليا ، وفي سنة ١٩٢٦ اصبح رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر ، انظر :-

سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .





رفع شعارات وطنية ترقى الى مستوى طموح الشعب ، الأمر الذي أدى الى تحالفه مع التشكيلات الوطنية الأخرى المتمثلة بحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين ^(١) ، التي أصبحت مقتنعة بفكرة الاستقلال ، مما أعطى للحزب قاعدة شعبية واسعة ونما نفوذه السياسي في الجزائر ، مما أدى الى أن تسود البلاد حركة حماس شعبي عظيم ^(٢) .

لذلك قامت الحركة الوطنية من منطلق إصرارها على المطالبة بالاستقلال بعقد مؤتمر باسم حزب "أحباب البيان والحرية" من ٢ الى ٤ آذار ١٩٤٥ ، لدراسة الوضعية في الجزائر ، قدم الحزب من خلال المؤتمر مطالبة الى السلطات الفرنسية ، وقد تمثلت تلك المطالبات في استبدال برلمان جزائري بالمجالس الجزائرية المعروفة واستبدال حكومة جزائرية أمام البرلمان بالولاية العامة ، والاعتراف بالعلم الجزائري .

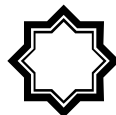
قامت السلطات الفرنسية برفض تلك المطالبات ، ولم تعطها أي اهتمام ، وعملت على اعتقال فرحات عباس وحلت حزب "أحباب البيان والحرية" ^(٣) .

هذا الأمر أثار الحركة الوطنية التي أخذت تبحث عن الطرق الكفيلة في أسماع صوتهم للمستعمر ، وإرغامه على الاعتراف بمطالبهم . فأغتنموا فرصة احتفال العالم بانتصار الحلفاء على دول المحور في ٨ أيار سنة ١٩٤٥ ، وقاموا بتنظيم مظاهرات خاصة بهذه المناسبة ، فخرجت الجموع من مختلف أنحاء البلاد ، وفي مدينة سطيف حمل المتظاهرون الأعلام الوطنية ورفعوا الشعارات المطالبة بالاستقلال ، فكان ذلك مثيرا لحفيظة المستوطنين الفرنسيين ورجال الشرطة الذين استغلوا هذه الأوضاع للقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية .

(١) ارغيدي محمد لحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩-٢٠؛ احسان حقي ، الجزائر العربية ارض الكفاح المجيد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ببيروت ، ط ١ ، ١٩٦١م ، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ، مكتب الثقافة والاعلام الجزائر، ملف سنة ، ص ١٦ .

(٣) ارغيدي محمد لحسن ، المصدر السابق ، ص ١٩-٢٢ .





وانطلقت الشرارة الأولى التي سرعان ما أشعلت معركة حامية تردد صداها في جميع مدن قسنطينة . وشهدت الجزائر ذلك اليوم مذبحة مروعة لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث قتلت أكثر من ٤٥ ألف من الجزائريين الأبرياء ^(١) .

هذه الأعمال الإرهابية قد أدت الى تعزيز وحدة الشعب الجزائري كله في جبهة واحدة ، عززت من تصميمه في المطالبة بالاستقلال والحرية ^(٢) . وهذا ما دفع بعض أنصار حزب الشعب للهجرة الى القاهرة لتحقيق هذا الهدف يحدوهم الأمل بتحقيق ذلك من خلال ميلاد جامعة الدول العربية ^(٣) . وعندما أستقر هؤلاء المهاجرون الذين يمثلون الحركة الوطنية في الجزائر وتونس ومراكش في القاهرة انضموا الى " جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية " وكان الغرض من ذلك هو توحيد جهودهم من اجل حصولهم على الاستقلال ^(٤) . ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما قام كل من حزب الاستقلال المغربي ، وحزب الشعب الجزائري ، والحزب الحر الدستوري التونسي بتوقيع " الميثاق المشترك " في تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ م ^(٥) ، الذي ينص على اعتماد أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة الاستعمار من أجل الحصول على الاستقلال التام واسترجاع السيادة الوطنية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية ^(٦) .

(١) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) خزان مسعود بن موسى ، العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣م ، ص ٣٥ .

(٣) جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٩٤٢ ، السنة الرابعة ، ٣ نيسان ١٩٥٠ ، (ثلاث سنوات على حياة مكتب المغرب العربي) .

(٤) كهلان كاظم القيسي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٥) عبد الاله بلقزيز وآخرون ، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٦٤ .

(٦) محمد عابد الجابري ، اشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ٤ ، بلا .ت ، ص ٩١ .





هذا الأمر يدل على أن الحركة الوطنية في المغرب العربي قد وصلت الى مرحلة متطورة في مسيرة نضالها ومتقدمة في مجال تنسيقها السياسي ، التعبوي والإعلامي ^(١) ويدل على أن هذا النضال التحريري قد صاحبه أيمان يقيني بالتشارك الموضوعي في المصير ، معززا للتشارك الوجداني في مقومات الحضارة ، وبان مآل أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال ، هو مآل أمة واحدة من السواحل المتوسطة الى المحيط . وأن يقينهم مشترك بان خروج المستعمر الدخيل ورفع يد الحاكم الأجنبي سيكون راس البداية في إقامة الوحدة المغربية ، وأن السيادة المسترجعة ستصرف في بناء المناعة القومية على أوسع مجالات الحياة العصرية وفي مختلف الميادين ^(٢) .

ثانياً: - مؤتمر المغرب العربي

بعد أن تبين للحركة الوطنية في المغرب العربي عدم جدوى اعتماد الأسلوب السلمي والسياسي في مطالبتهم بالحصول على الاستقلال ، قررت اعتماد أسلوب الكفاح المسلح والموحد في جميع الأقطار ضد الاستعمار الفرنسي ومن أجل تنفيذ ذلك قررت الأحزاب السياسية المتواجدة في القاهرة عقد مؤتمر ، يتدارسون فيه شؤون المغرب العربي والبحث عن الوسائل الكفيلة بتنسيق العمل وتوحيد مكاتبها في الخارج ، وبالتالي يكون التضامن المغربي طريقاً للتحرر والاستقلال ^(٣) .

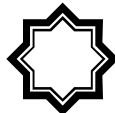
(١) أمحمد مالكي ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة

العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٤م ، ص ٤٥٠ .

(٢) مصطفى الفيلاي ، قضية الوحدة والممارسة السياسية : خواطر عن التجارب بالجهة المغربية ، مجلة

المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٦ ، آذار ، ١٩٧٩ ، ص ٨ .

(٣) كهلان كاظم الخزعلي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .





وقد بدأت الاجتماعات التحضيرية لعقد المؤتمر في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ م ، وتلتها سلسلة من الاجتماعات الأخرى تقرر فيها بشكل نهائي عقد مؤتمر المغرب العربي يوم ١٥ شباط سنة ١٩٤٧ م واستمر لمدة اربعة ايام .وبدا واضحا أن الهيئة التحضيرية للمؤتمر كانت تحرص على أن يكون له صفة تمثيلية شعبية حقيقية ، لذا فقد روعي في المؤتمرين أن يكونوا ممثلين لكل حركة من الحركات القائمة في شمال أفريقيا حتى تتم للمؤتمر صبغته الاجتماعية التي تعطي لقراراته قوة تأييد الأحزاب برمتها ^(١) .

وقد مثل تونس من الحزب الحر الدستوري التونسي ، الحبيب ثامر ، ويوسف الرويسي ^(٢) ، وحسين التريكي ، وخليفة حواس ، والطيب سليم ، والرشيد ادريس ^(٣) ، وعن الجزائر ، حزب الشعب الجزائري الذي مثله الشاذلي المكي ، وعن مواكش ، رابطة الدفاع عن مراكش ، التي مثلها كل من أحمد المليح ، وعبد الكريم غلاب ، وعبد الكريم ثابت ، أما المنطقة الشمالية الواقعة تحت الاحتلال الأسباني فقد مثلها امحمد بن عبود ، ومحمد علال الفاسي،الذين

(١) رياض عزيز هادي ، المغرب العربي والتفاعل القومي ، مجلة افاق عربية ، السنة السادسة عشرة ، العدد ١٠ ، تشرين الاول ، ١٩٩١م ، ص ٩ .

(٢) يوسف الرويسي : انتمى الرويسي الى الحزب الدستوري التونسي القديم سنة ١٩٢٧ م ،وما لبث ان انشق عنه بعد مؤتمر قصر هلال فانتخب عضوا في المجلس الملي للحزب ،لعب دورا كبيرا للتعريف بالقضية التونسية في اوربا ،توفى سنة ١٩٨٠ م انظر :-

قاسم زغير كاظم ،المصدر السابق ،ص١٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .





يمثلون الوفود الثقافية لدى جامعة الدول العربية (١) (٢) .

أُفتتح المؤتمر جلساته بحفلة عامة ، أقامها مساء يوم السبت ١٥ شباط سنة ١٩٤٧ ، بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين في القاهرة ، تحت الرئاسة الفخرية لعبد الرحمن عزام باشا الأمين السنة لجامعة الدول العربية ثم تلاه عبد الكريم غلاب سكرتير المؤتمر ، فألقى كلمة عن إغراض المؤتمر والمسائل التي سيعرض لها بالبحث والدوافع التي دفعت الى عقده (٣) .

وبعد ذلك تلا الرشيد أدريس بعض البرقيات الواردة من الهيئات والاحزاب في الوطن العربي معربة عن تأييد لقضية المغرب العربي ، فكان في ذلك اكبر دليل على تساند العرب وأيمانهم بان قضيتهم لا تتجزأ وشعورهم المتزايد بوحدتهم الكبرى .

وكان للمؤتمر صدى قوي في جميع أقطار المغرب العربي ، فنشرت الصحف غير الخاضعة للرقابة في مدينتي طنجة وتطوان جميع القرارات التي أصدرها وتناولها بالتعليق والشرح . أما الصحف الخاضعة للرقابة الفرنسية في كل من تونس والجزائر وجنوب مراكش فقد نشرت عنه على قدر ما تسمح به الرقابة الصارمة المفروضة عليها.

(١) الوفد الثقافي الذي يمثل العناصر الوطنية في شمال مراكش : تم ارسال هذا الوفد من قبل الخليفة السلطاني على اثر مقابلته في مدريد لسفير مصر هناك، حيث ابلغه الخليفة عن رغبته بارسال وفد يمثل منطقته في لجان الجامعة العربية وقد قوبل هذا الامر بموافقة جميع اعضاء الجامعة العربية . فوصل الوفد في ٧ شباط سنة ١٩٤٦ ، واستقبل بحفاوة وقدم اوراقه الرسمية للامانة العامة للجامعة العربية ، وتركز عمله في القاهرة على تقديم المذكرات والتقارير عن الوضع في المغرب الى مجلس الجامعة ، بالاضافة الى زيارته لكل من سوريا ولبنان والعراق والاردن حيث قدم لحكوماتها تقارير مماثلة .انظر :-

كفاح كاظم الخزعلي ، المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٢) الرشيد ادريس ، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٩٨١م ، ص ٤٤-٤٥ .

(٣) مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة من ١٥-٢٢ شباط سنة ١٩٤٧م ، مكتب المغرب العربي

، بلا . ت ، ص ٦ .





وقد تمثل صدى مؤتمر المغرب العربي في الرسائل الكثيرة التي تلقاها مكتب المغرب العربي ومنها برقية تلقاها المكتب من الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي أثناء وجوده في جنيف من أجل الدعوة للقضية المغربية ، يعرب فيها عن تأييده للمؤتمر ، وراجياً أن يتخذ المؤتمر القرارات الناضجة وخاصة فيما يتعلق بتعهد الجامعة العربية بعرض قضية استقلال المغرب على هيئة الأمم المتحدة . وبرقية تلقاها المؤتمر من محمد علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المراكشي عبر فيها عن سعادته بعقد هذا المؤتمر و تضامنه الكامل في سبيل تحقيق أهداف المغرب العربي . وبرقية من صالح بن يوسف ^(١) سكرتير الحزب الحر الدستوري التونسي يعبر فيها عن امتنانه وشكره لجهود القائمين عليه ، كما تلقى المؤتمر برقية من الأستاذ الفاضل فرحات حشاد ^(٢) ، الأمين العام للاتحاد السنة للعمال التونسيين ^(٣) .

اما بالنسبة لجدول اعمال مؤتمر المغرب العربي فقد تضمن تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي، وقد قرر المؤتمر :-

(١) صالح بن يوسف :ترعرع في جنوب تونس واصبح محامياً طموحاً ، ثم اصبح السكرتير السنة للحزب الدستوري الجديد اثناء غياب الحبيب بورقيبة بعد سنة ١٩٤٦ م . واصبح وزيراً في وزارة شنيق التي شكلتها الحكومة في سنة ١٩٥٠م للتفاوض مع فرنسا. وقد هوجم وتم توقيفه في سنة ١٩٥٢م مما ادى الى هروبه الى مصر ، وقد رفض الاتفاقية التونسية الفرنسية في سنة ١٩٥٥م وهاجمها ، ما ادى الى فصله من امانة الحزب ، فهرب الى مصر ونظم معارضه قوية ضد الاتفاقية واصبح يحتل منصب السكرتير السنة للحزب الدستوري الجديد في مصر وبقي فيها الى سنة ١٩٦٠م . وقد اغتيل Frederick A.praeger, في المانيا سنة ١٩٦١م بتحريض من قبل الحبيب بورقيبة. انظر : Colinlegum Africa : A hand book to the continent, London , printed in reat Britain by ball antune and Co. ltd , p.p.61-62.

(٢) فرحات حشاد : من مواليد سنة ١٩١٤ م ، انضم سنة ١٩٣٦ م الى نقابة النقل ، اسس في سنة

١٩٤٤ م النقابات التونسية المستقلة بالجنوب . انتخب سنة ١٩٤٦ اميناً عاماً للاتحاد السنة

التونسي للشغل حتى سنة ١٩٥٢م حيث اغتاله عصابة اليد الحمراء .انظر:-

قاسم زغير كاظم ، المصدر السابق ، ص ١٨٠.

(٣) مؤتمر المغرب العربي ، المصدر السابق ، ص ٦٥-٧٠ .





- أ - ضرورة الاتفاق بين الأحزاب داخل كل قطر أما بإدماجها في حزب واحد أو تكوين جبهة وطنية منها .
- ب - أحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة ، ويوصي المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتي :-
 - ١ - الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال والجلء .
 - ٢ - تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك .
 - ٣ - العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها قومية .
 - ٤ - ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها ^(١) .

كذلك كان من أهم الفقرات في جدول أعمال المؤتمر توحيد جهود المكاتب المغربية في مصر وقد قرر المؤتمر تنسيق الأعمال التي تقوم بها مختلف المكاتب المغربية في مصر وتوحيد الجهود التي تبذلها في سبيل التعريف بقضايا المغرب العربي ، وصادر قرر بهذا الخصوص (تكون رابطة الدفاع عن مراكش والوفد المراكشي في جامعة الدول العربية ، ومكتب حزب الشعب الجزائري ، ومكتب الحزب الحر الدستوري التونسي مكتبا يسمى "مكتب المغرب العربي") ^(٢) .

وبعد أن أنتهى المؤتمر من دراسة الموضوعات التي عقد من أجلها واتخذ فيها تلك القرارات ، عقدت جلسة تناول فيها المؤتمر موضوعات عامة تتعلق بالقضايا العربية وقضايا الاستقلال بصفته عامة واتخذوا فيها قرارات وأرسلت في شكل برقيات الى الجهات المختصة ، وأرسلت المؤتمر برقيات شكر الى الملك

(١) مؤتمر المغرب العربي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٣١ .

(٢) كهلان كاظم القيسي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .





فاروق الأول ملك مصر والى ملك المغرب وخليفته بتطوان ، وأرسل برقية تأييد الى محمد المنصف بأي تونس في منفاه في فرنسا يعلن فيه استنكاره على قيام السلطات الفرنسية بخلعه واعتبار ذلك تعديا على حقوق الشعب التونسي ونقضا للتعهدات التي تعهدت بها فرنسا نحو عرش تونس ، ويعلن المؤتمر بالإجماع تضامنه التام مع الشعب التونسي في المطالبة بإرجاع عظمته الى عرشه وتمكينه من جميع حقوقه الشرعية الثابتة له بمقتضى البيعة التي ما تزال الأمة التونسية تؤيد بها عظمته .

وأيد المؤتمر قضية فلسطين العربية في برقية للحاج أمين الحسيني^(١) مفتي فلسطين ، وأعلن فيها استنكاره لكل اعتداء على قوميتها واستقلالها ووحدتها ، وابرق المؤتمر الى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، يعلن فيها المؤتمر تأييده التام لاستقلال طرابلس وبرقية ، وشكر الجامعة العربية على الجهود التي تبذلها في سبيلها ، وأرسل المؤتمر برقيات تأييد للهند الصينية وأعلن عن استنكاره الاعتداء الفرنسي عليها .

كما أرسل المؤتمر برقيات الى زعماء الحركة الوطنية في المغرب العربي ، الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري ، واحمد مصالي

(١) أمين الحسيني ١٨٩٣ - ١٩٧٤ : كان زعيم فلسطيني سياسي في عصره ولد وتعلم بالقدس ، وتخرج ضابط احتياطياً في استنبول سنة ١٩١٦ وضم الى الفرقة ٤٦ في ازмир وعاد الى القدس بعد الحرب العالمية الاولى وقاد حركة الاضطرابات ضد الانكليز في القدس مما ادى الى هروبه الى دمشق وبعد ذلك عاد الى بلده . واصبح مفتي فلسطين في سنة ١٩٢٢ وعرف بمفتي فلسطين الاكبر وكان اول من نبه الى خطر تكاثر اليهود في فلسطين بعد وعد بلفور سنة ١٩١٧ . وبعد ان نشبت الحرب بين العرب واليهود سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ قام بتأليف "جيش الجهاد المقدس" وانتهت هذه الحرب بتدخل الدول الاجنبية فاقام في مصر ثم في بيروت حتى وفاته اثر عملية جراحية .
انظر :-

خيرالدين الزركلي ، قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، المجلد السادس ، الجزء السادس ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط ١٤ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٥ - ٤٦ .





الحاج^(١) رئيس حزب الشعب الجزائري ، ومحمد علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المراكشي ، وعبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني المراكشي وصالح بن يوسف الأمين السنة للحزب الحر الدستوري التونسي يحييهم فيها وينوه بالتضحيات التي تحملوها في سبيل رفع صوت الحرية في بلادهم ، وما قاموا به من جهاد مجيد لتحقيق استقلال المغرب العربي وجلاء القوات الأجنبية عنه ويشكرهم على تأييدهم للمؤتمر^(٢).

من خلال متابعتنا لمقررات مؤتمر المغرب العربي نلاحظ أن من أهم قراراته هو طرحه لقضية التنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث ، الى حد الربط بين استقلال الأقطار المغربية وعدم الفصل بينهما أو الاكتفاء بتحرر دولة دون الأخرى ، حيث نلاحظ إن هناك اقتناع بضرورة العمل المشترك بين مختلف فصائل الحركات الوطنية لتحقيق أهدافهم في التحرر والاستقلال . كما نلاحظ وعيا متطورا بأهمية استثمار فكرة المغرب العربي واعتمادها أرضية لمواجهة الاستعمار ومقاومة أساليبه ، وذلك قياسا لما كان سائدا سلفا ، وهو تحول غير منفصل عن طبيعة التغيرات التي مست مكونات الحركة الوطنية ، ولا منعزل عن نوعية الأحداث التي شهدها الفكر العربي ومناخه السياسي العام^(٣) .

(١) احمد مصالي الحاج : ولد في تلمسان سنة ١٨٩٨م ، وقد نال قسطا قليلا من التعليم ، حيث هاجر الى فرنسا سنة ١٩١٦م وزاول العمل في المصالح الفرنسية ثم انضم الى الحزب الشيوعي الفرنسي ، فاعطى تجربته في الخلايا الشيوعية نموذجا من الادارة ترك طابعه بعد ذلك على الحركة الوطنية الجزائرية ، وارتبط اسمه بتأسيس اول حزب سياسي جزائري ينادي بالاستقلال التام وهو "حزب نجم شمال افريقيا" الذي اسسه في باريس سنة ١٩٢٦م . انظر :-

احمد عبد الواحد عبد النبي ، موقف الرأي العام العراقي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢م ، ص ١٨ .

(٢) الرشيد ادريس ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٤-١٠٦ .

(٣) أ محمد مالكي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ - ٤٥٦ .





وبذلك بعد المؤتمر تمهيداً لانطلاق الثورة في تونس ومراكش والجزائر ،
وبذلك حقق المؤتمر أهدافه على المدى البعيد بالرغم من ظروف العمل الصعبة
واختلاف وجهات النظر (١) .

كذلك فإن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً أكثر مما قدر له من قبل سواء في
الموضوعات التي عرضها للبحث أو مما اتخذته من قرارات وكان له صدى في
أنحاء العالم العربي عامة سواء في المشرق أو المغرب (٢) .

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر أقيمت حفلة ختامية للمؤتمر يوم ٢٢ شباط سنة
١٩٤٧ م ، القى فيها عبد الكريم غلاب سكرتير المؤتمر خطاباً نوه فيه بنجاح
المؤتمر وشكر فيه رجال الصحافة المصرية على ما أبدوه من عناية واهتمام
بأعمال المؤتمر أثناء انعقاده وما يبذونه من اعتناء بالقضايا المغربية على الدوام
(٣) .

ثالثاً: - مكتب المغرب العربي

لأجل تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر المغرب العربي ، قام ممثلو أحزاب
الاستقلال والشعب والدستور في ٢٢ شباط ١٩٤٧ م بتأسيس " مكتب المغرب
العربي " . وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام ، القسم المغربي ويتعاون فيه
حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني ، والقسم التونسي ويشرف عليه الحزب
الحر الدستوري التونسي ، وقسم الجزائر مخصص لحزب الشعب وللمكتب مدير
عام ينتخبه ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عمومية لمدة سنة وله لجان فنية
متعددة (٤) .

لقد استمد مكتب المغرب العربي أهدافه من مؤتمر المغرب العربي ، لذلك
يمكن تلخيص الاتجاه السياسي لأعضاء المكتب في النقاط التالية :-

(١) كهلان كاظم القيسي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٢) يوسف الرويسي ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٣) مؤتمر المغرب العربي ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٤) علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، دار الطباعة المغربية ، طنجة ،
١٩٤٨ ، ص ٣٢٤ .





١- الاستقلال التام الكامل في دول المغرب العربي الثلاث التي ستختار نظمها السياسية بحرية .

٢- رفض الاتحاد الفرنسي رفضا تاما في أي شكل كان .

٣- لا يمكن مفاوضة اتحاد ما الا بعد الحصول على الاستقلال .

٤- ليس مكتب المغرب شيوعيا ولا فاشستيا ولا اشتراكيا ، أنه ديمقراطي .

٥- درس مكتب المغرب العربي الإصلاح الاجتماعي الذي يجب اتخاذه في أفريقيا ، لكنه يترك تنفيذ هذا المشروع حتى الحصول على الاستقلال (١) .

ولذا شكل "مكتب المغرب العربي" في القاهرة نقطة انطلاق هامة للحركة الوطنية لبلدان المغرب العربي في المشرق ، كان بمثابة نقلة في حركة التفاعل القومي وأصبح محط أنظار كل المهتمين بالقضية المغربية كجزء من قضايا الأمة العربية واختبار لدور جامعة الدول العربية في ميدان دعم الكفاح من أجل الاستقلال (٢) .

لذلك نلاحظ أن مكتب المغرب العربي قد تولى مهمة التعريف بالأقطار المغربية وقضاياها من خلال إصداره ابتداء من ١٧ نيسان ١٩٤٧ م نشره أخبارية يومية موحدة تناولت الحوادث التي دارت رحاها في الأقطار المغربية وصادر المكتب في جملة ما أصدره من مطبوعات كتب عديدة منها كتاب " هذه تونس " الحبيب ثامر ، وكتاب "هذه مراكش " عبد المجيد بن جلون وكتاب " مركز الأجانب في مراكش " للسيد امحمد بن عبود .

كما صدر في إطار نشاطاته كتاب " تونس الثائرة" للأستاذ علي البهلوان وكتاب " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي " علال الفاسي ومنشورات

(١) امحمد بن عبود ، جاك كاتي ، مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧م ، وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، العدد ٢٥-٢٦، تونس ، ١٩٨٢م ، ص ١١ .

(٢) رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ١١ .





عديدة أخرى منها كراريس بالفرنسية وبالإنكليزية عن " قضية الجزائر " والقضايا المغربية الأخرى .

ونظم المكتب ندوات صحفية ومحاضرات واجتماعات في مناسبات عدة ، كما عنى بشؤون الطلبة والمتطوعين المغاربة في فلسطين .
وكان مكتب المغرب العربي ملتقى الزعماء والمناضلين المغاربة ورجالات العروبة الذين تعددت زيارتهم له تشجيعا لحركة التحرير المغربية^(١).

وعمل المكتب على انشاء مكتبة تشتمل على مجموعة تتسع يوميا من المؤلفات والنشرات المتعلقة بالشمال الافريقي ، وتحفظ القصائد العربية والانكليزية المتعلقة بالمغرب ضمن دفاتر ذات جداول وفهارس منظمة ، وكذلك قام المكتب باحصاء سنوي لكل ما كتبه الصحف العربية عن المغرب ويضع لذلك مقاييس خاصة تبين مقياس الارتفاع والانخفاض في عدد المكتوب واسبابها ، وكان المكتب يقيم الاستقبالات والحفلات في المناسبات وينظم الندوات الصحفية كلما دعت الحاجة لذلك^(٢) .

ولم تمر مناسبة على اقطار المغرب العربي الا وينتهازها فرصة للتأكيد على وحدة وتضامن هذه الاقطار ، وفي سنة ١٩٤٧ وبمناسبة مرور ١١٧ عاما على احتلال فرنسا للجزائر ، اكد المكتب تضامنه مع الجزائر ببرقية حررها علال الفاسي والحبيب بورقيبة وعبد الخالق الطرايس الى رئيس حزب الشعب الجزائري معننين تضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحه للحصول على الحرية والاستقلال^(٣).

(١) الرشيد إدريس ، المصدر السابق ، ص ٧-٨.

(٢) علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية ، ص ٣٢٥ .

(٣) كهلان كاظم القيسي ، المصدر السابق ص ١١٣ .





ولعل من ابرز نشاطات مكتب المغرب العربي ترتيب عملية لجوء الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي^(١) الى مصر ، حيث اعتقل المجاهد الكبير وهو في ميدان الوغى مدافعا عن حرية وطنه في شمال المغرب في ٢٦ آذار ١٩٢٦م وكان معروفا يوم ذاك باسم " بطل الريف " ، فنفته السلطات الفرنسية الى جزيرة لارينون وظل في منفاه وحدا وعشرين عاما ، اعتلت فيها صحته^(٢) .

ومنذ سنة ١٩٣٦ م والحركة الوطنية المغربية مهمته بموضوع تحرير الخطابي من أسره وكان يؤيدها في ذلك شكيب ارسلان الذي كتب عدة مقالات في الصحف بهذا الشأن ، فترك هذا الأمر تأثيره على بعض النواب الفرنسيين الذين قدموا بدورهم طلب الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ لغرض تحرير الخطابي ، الا أن وزارة الخارجية الفرنسية لم توافق على الطلب^(٣) . وفي سنة ١٩٤٧ بذل ممثلو الحركة الوطنية المغربية بمصر جهوداً لدى الجامعة العربية ، فقدم امينها العام طلباً الى وزارة الخارجية الفرنسية بإرجاع الامير الى مراكش^(٤) .

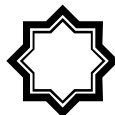
^(١) محمد بن عبد الكريم الخطابي :- زعيم الثورة الريفية المعروفة باسمه في شمال المغرب . ولد في بلدة اجدير قرب الحسمية من الريف في بيت علماً وجهاد ، من قبيلة ورياغو احدى كبريات القبائل البربرية في جبال الريف وقاتل الاحتلال الاسباني وقاد الثورة ضده وظفر في معركة انوال من جبال الريف في تموز ١٩٢١ . وانشأ جمهورية الريف مما ادى الى تحالف الفرنسيين والاسبان ضده خوفا من امتداد الثورة الى داخل المغرب فاستسلم مضطراً الى الفرنسيين في سنة ١٩٢٦ بعد ان وعدوا باطلاق سراحه ، ولكن هذا الوعد لم يوفى به ، ونفوه مع اخاً له واقربائهما الى جزيرة رينيون في بحر الهند ، شرق افريقيا حيث مكثوا ٢٠ عاما وبعدها انتقلوا الى مصر حتى وفاته . انظر :-

خير الدين الزركلي ، المجلد السادس ، ج٦ ، ص ٢١٧ .

^(٢) محمد علي رفاعي ، الجامعة العربية وقضايا التحرير ، ١٩٧٢م ، ص ١٤٩ .

^(٣) فضل طلال المحياوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

^(٤) احمد ابو عياش ، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال ، ج٢ ، نشر : عبد السلام حبوس وسوشييرين ، مطبعة دار امل ، طنجة ، بلا . ت ، ص ٤٨٤ .





فاجتمع مجلس الوزراء الفرنسي في الخامس من شباط ١٩٤٧ وقرر الموافقة على نقل الأمير من منفاه على ان يعيش في جنوب فرنسا ، فاقلته سفينة استرالية الى جنوب فرنسا مارا بقناة السويس تحت حراسة مشددة ^(١) . وفي هذه الأثناء قام مكتب المغرب العربي بالقاهرة متعضداً من لدن الجامعة العربية وشخصيات سياسية من القطر المصري بانتهاز فرصة مرور السفينة عبر الأراضي المصرية في قناة السويس فصعد الى السفينة السكرتير الخاص لأمين عام جامعة الدول العربية وممثل المغرب في لجان جامعة الدول العربية محمد بن عبد وضابط الميناء المصري الملازم الأول عبد السلام فوزي ، وقابلوا الأمير الخطابي وأقنعوا بالنزول الى أرض مصر ، واعلموه إن الجامعة العربية ، ولم يكن يعرف بقيامها ، قد أعدت العدة لتحريره عندما تصل السفينة الى بور سعيد ، حيث سيصعد هنالك محافظ بور سعيد فؤاد شيرين ليدعوه الى مائدته على الغداء ، ومن هناك يرحل الى القاهرة بحراسة الشرطة المصرية ليحل ضيفا كريما على مصر وكان ذلك في الحادي والثلاثين من مايس ١٩٤٧م وقد وافق على ذلك ^(٢) .

واتجه الأمير الخطابي الى القاهرة حيث سجل اسمه في سجل التشريفات في القاهرة ، ثم زار مكتب المغرب العربي ، فأستقبل بالحماس الذي لا يمكن تصوره ، كما استقبله الملك فاروق ^(٣) في الخامس من حزيران ١٩٤٧م في مقر ضيافته بانشاص ودعاه لتناول الغداء معه على المائدة الملكية ^(٤) .

وقد كان لنزول الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي بمصر وتحرره من الأسر الفرنسي صدى عظيم في جميع أنحاء العالم وخصوصا في اقطار المغرب

(١) أمحمد مالكي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٣ .

(٢) محمد علي رفاعي ، المصدر السابق ، ص ١٥٠-١٥١ .

(٣) امحمد بن عبود ، جاك كاتي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) محمد العلمي ، زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي ، مطابع دار الكتب، الدار البيضاء ،

١٩٨٢م ، ص ٦٥ .





العربي ، تجلى في آلاف البرقيات التي وردت الى ديوان ملك مصر من مختلف بقاع الأرض تهنئه على هذه اللقطة الكريمة .

اما اثر الحادث في الدوائر الفرنسية فقد كان مخيفاً ومزعجاً لدرجة حملت وزارة الخارجية الفرنسية على تقديم احتجاج شديد اللهجة لدى الحكومة المصرية متهمه إياها بالتآمر على تهريب الأمير الخطابي ^(١) .

ويجب ان نتذكر من جهة أخرى ان تحرير الأمير الخطابي في مصر جاء في أجواء سياسية ملائمة ، حيث سبق ذلك قيام الملك محمد الخامس ملك مراكش بإلقاء خطاب طنجة في ٩ نيسان ١٩٤٧ م ، وقد طفح ذلك الخطاب بالمشاعر القومية واردة الاستقلال ، أي أن العملية قد حدثت خلال فترة في التاريخ المغربي تتصف بمواجهة مباشرة بين الإقامة العامة الفرنسية والقصر المتحالف مع الحركة الوطنية . وعليه فان ذلك الجو الوطني ووحدة التراب المغربي، شكل الإطار العام الذي يمكننا أن نتصور فيه نشأة مكتب المغرب العربي بالقاهرة وتحرير محمد بن عبد الكريم ^(٢) .

ومن نشاطات المكتب تقديم مساعدات للمغاربة في مصر ، وتمثل ذلك بالمساعدات المادية بالنسبة للمغاربة الوافدين بشكل خاص للالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية ، والمتطوعين للمشاركة في حرب فلسطين والحجاج ، فقدم المكتب مساعدات للمحتاجين منهم لمساعدتهم في تحقيق المهمة التي وفدوا من اجلها الى القاهرة . كما قدم المكتب تسهيلات للطلبة لإنجاز معاملة قبولهم في الجامعات وللحجاج الذين لا يملكون الأوراق الرسمية وذلك بتهيئتها . كما اصدر المكتب " ورقة التعريف " سنة ١٩٤٨م للذين يدخلون سراً لمصر من الطلبة والحجاج والمتطوعين وليست معهم أوراق رسمية ^(٣) .

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٦/٣١١، القضية المراكشية ، التجاء الأمير

عبد الكريم الخطابي الى مصر ، و(٣٠) ، ص ٤٢ .

(٢) امحمد بن عيود ، جاك كاتي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٣) كفاح كاظم الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .





رابعاً: - لجنة تحرير المغرب العربي

بعد نجاح مكتب المغرب العربي بالتعاون مع الجامعة العربية بتحرير الامير عبد الكريم الخطابي من الأسر وترتيب لجوئه الى مصر ارتأت الاحزاب السياسية المغربية تحقيق إحدى مقررات مؤتمر المغرب العربي المتمثلة بتكوين لجنة تنسيق للحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك في أقطار المغرب العربي تتكون من قادة هذه الحركات ضد الاستعمار الفرنسي من اجل تحقيق الاستقلال ^(١) .

لذلك جرت المداولات والمناقشات بين هذه الأحزاب السياسية المغربية والامير الخطابي كان نتيجتها تأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" والتي أقرت قانونها الأساسي في التاسع من كانون الأول سنة ١٩٤٧م ، وقد تم الاعلان عنها رسميا في الخامس من كانون الثاني سنة ١٩٤٨م تحت رئاسة الامير محمد بن عبد الكريم الخطابي وامحمد بن عبد الكريم نائبا للرئيس والحبيب بورقيبة " امينا عاما " ومحمد بن عبود " امينا للصندوق " ولقد انتخب الخطابي رئيسا بصفة دائمة وشقيقه نائبا للرئيس بصفة دائمة أيضا. إما منصب الامين العام وامين الصندوق فكان انتخابها لمدة ثلاثة اشهر .

وبعد ذلك بعث الأمير الى الأحزاب المغربية يعلمهم بتأسيس اللجنة ويطالبهم بمصادقتهم الرسمية وتعيين ممثلين عن أحزابهم ^(٢) .

وقد اصدر الأمير بيانا في اليوم نفسه وزع على الصحافة العربية والأجنبية يتضمن مبادئ لجنة تحرير المغرب العربي منها ان الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطارها. وان لا غاية يسعى لها قبل الاستقلال ، ولا مفاوضة الا بعد إعلان الاستقلال . كذلك للأحزاب الأعضاء في لجنة " تحرير المغرب العربي " أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والأسبانية على شرط ان تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أول بأول ، وحصول

^(١) المصدر نفسه ، ص ١٤٦ .

^(٢) احمد ابو عياش ، المصدر السابق ، ص ٤٩٢ .





قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية (١) .

وقد وافق على هذا الميثاق ممثلوا الأحزاب في أقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب .

وقد صدر عن المؤتمر عدة قرارات منها : -

١- توحيد المغرب العربي عن طريق الكفاح المسلح وخلق الدولة الواحدة المستقلة المتحررة من الاستعمار كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

٢- تهيئة قيام ثورة مسلحة تبتدى من حدود ليبيا الى اغادير عبر الصحراء المغربية .

٣- جلب اكبر عدد من الطلبة في كافة اقطار المغرب العربي والحاquem بالكليات العسكرية بالقاهرة ودمشق وبغداد ليكونوا النواة القتالية .

٤- جلب طلاب من المغرب العربي وتوزيعهم على المعاهد والكليات لتكوين الإطارات اللازمة لتدريب الإدارة والتعليم في دولة المغرب المنتظرة (٢) .

من خلال ملاحظة ميثاق اللجنة وقراراتها يمكن اعتبار تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة الأمير محمد عبد الكريم الخطابي خطوة حثيثة في سبيل تحرير شمال افريقيا وتوحيدها ، لذلك يعتبر من الاحداث الهامة التي أثرت في تطور وتسلسل الأحداث التي ادت الى استقلال الأقطار المغربية الواحدة بعد الاخر بعد تضحيات جسام (٣) .

وانخرطت اللجنة في عمل جاد منظم منذ قيامها ، فشرعت في اشهرها الاولى بتنظيم نفسها ووضع لائحتها الداخلية وتأسيس اللجان الفنية ، كما قامت بأحتضان لجان الدفاع عن شمال افريقيا بدمشق وجمعية الدفاع عن المغرب في

(١) امحمد بن عبود ، جاك كاتي ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٢) خيرية عبد الصاحب ، الفكر القومي العربي في المغرب العربي ، دار الحرية ، بغداد ١٩٨٠ -

١٩٨١م ، ص ١٨١-١٨٣ .

(٣) الرشيد ادريس ، اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٤ ،

السنة الاولى ، ١٩٩٠ ، ص ٥١ .





بيروت ومارست اللجنة نشاطات سياسياً تمثل بتقديم مذكرات الى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة حول القضية المغربية ، بذلت جهوداً في خدمة القضية الفلسطينية (١) .

ومن ناحية أخرى قام الأمير الخطابي بإرسال مبعوثين الى المسؤولين العرب للحصول على تأييدهم التام للمغرب العربي في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال (٢) .

وبما ان الهدف من تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي ، هو التحرير الشامل لاقطار المغرب العربي وتحقيق استقلالها من خلال العمل المشترك ، لذلك فقد كرس الخطابي جهوده وبذل طاقته لتهيئة ارضيه ثابتة للعمل بخلق واشاعة روح التعاون والتآزر بين الزعماء السياسيين ، وتوحيد صفوفهم كخطوة أساسية قبل الانتقال الى المرحلة الثانية - مرحلة المواجهة المنظمة مع القوات الفرنسية والأسبانية .

وقد أبدى الزعماء في البداية رغبتهم في العمل المشترك ، واستجابوا لما دعاهم اليه الخطابي ، غير ان هذه الاستجابة كانت عابرة ومؤقتة (٣) ، ذلك لان وحدة الوطنيين المغاربة حول الخطابي كانت سطحية وعابرة ، لان الزعماء الموجودين في القاهرة رفضوا اتخاذ التزام حقيقي ، فبقي كل منهم مرتبطاً قبل كل شئ بحزبه ومجموعته الشخصية (٤) .

كذلك كانت الخلافات مستحكمة بين اعضاء الحزب الواحد ، فلا غرابة ان يكون الامر اشد بين الزعماء . فكانت هناك نزعة لدى عبد الكريم الخطابي لفرض رايه على زعماء الاحزاب الوطنية المغربية ، وهو امر تضايق منه الزعماء الذين كان ولاؤهم لاحزابهم في المقام الأول . وبينما كانت هذه الاحزاب تميل الى العمل

(١) قاسم زغير كاظم ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

(٢) رياض عزيز هادي، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٣) محمد محمد سلام امزيان ، عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٧م - ١٩٥٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٩٣ .

(٤) امحمد بن عبود ، جاك كاتي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .





السياسي ، كان الأمير الخطابي يفضل الكفاح المسلح على النضال السياسي ،
لأنه يعتبران فائدة الكفاح المسلح تعود على الشعب اما النضال السياسي فيستفيد
منه الزعماء الذين سيحلون محل المستغلين الاجانب ^(١) .

لكن على الرغم من تلك الخلافات فإن اللجنة خطت خطوات ابعد بقيادة
الخطابي حينما قررت تأسيس جيش تحرير المغرب العربي . وكانت نواة هذا
الجيش من المتطوعين المغاربة في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ م ، والمجندين للقتال
في الهند الصينية^(٢) والذين حرضهم الخطابي على الفرار والالتحاق بالقاهرة ،
والطلبة الوافدين للدراسة فضلا عن اعداد من الحجاج . واتفق الامير الخطابي مع
المسؤولين في بغداد ودمشق لقبول البعثات الطلابية المغربية للدراسة على نفقتها ،
في حين اخذ يشرف في مصر على التدريبات العسكرية التي يقوم بها عسكريون
من المغرب العربي . وبعد دراسة مستفيضة وضع الخطابي خطة حرب التحرير في
الخامس من آذار ١٩٤٩م وقد جسدت تلك الخطة سوقية تنظيمية متقدمة مستنبطة
من نظرة واقعية الى قضية المغرب العربي ، على اعتبار انه لن يكون دون مواجهة
عنيفة مع الاستعمار ، تتخللها تضحيات جسامانية . ولذلك استهدفت تحريك الشعب
باكماله حول الهدف الواحد والواضح ، الا وهو الاستقلال التام بالجلء ^(٣) .

وعلى الرغم من ان هذه الخطة لم تاخذ مداها في التنفيذ الا ان جيوش
التحرير في أقطار المغرب العربي بدأت تتشكل متأثرة بتجربة الخطابي وخبرته
وروحه المقاتلة . فعلى صعيد الجزائر كان لاشتراك حزب الشعب الجزائري في

(١) امحمد مالكي ، المصدر السابق ، ص ٥١٠-٥١٢ .

(٤) تقع في جنوب شرق اسيا ،كانت لفرنسا مستعمرات في "فيتنام وكمبوديا وتايلند ولاوس" احتلتها في
القرن التاسع عشر وفرضت عليها نظام الحماية وبعد معركة ديان بيان فو في ١٧ ايار سنة ١٩٥٤
حصلت فيتنام على استقلالها. انظر:-

حسن زغير حريم ،الحبيب بورقيبه ودوره السياسي ١٩٣٣ - ١٩٨٧ ،دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير
غير منشورة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٣ .

(٣) محمد محمد امزيان ، المصدر السابق ، ص ١٠٠-١٠٤ .





اللجنة اثر في تأثر المناضلين الجزائريين باراء الخطابي الذي لا يؤمن بغير النضال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار^(١) .

ونلاحظ ان " لجنة تحري المغرب العربي " قد أصبحت ساحة للمواجهة بين احزاب المغرب العربي المختلفة ، خصوصا بعد استشهاد امحمد بن عبود والحبيب ثامر^(٢) في ١٢ كانون الاول ١٩٤٩ م^(٣) ، كما ان الامير الخطابي اسهم بتشجيع المنافسة بين رؤساء الأحزاب المغربية البارزين ، حيث اخبر الحبيب بورقيبة وهو يقوم للدعاية للمغرب العربي في العواصم العربية ابتداء من نيسان الى مايس ١٩٤٨ م بان الأستاذ علال الفاسي قد اصبح أمينا عاما في اللجنة بدلاً عنه^(٤) ، ويعود سبب قيام الخطابي بذلك بسبب الاتصالات التي كانت يجريها مع اعضاء السفارة الفرنسية في القاهرة ، ولما عرفوا بها فصلوه من الامانة العامة للجنة^(٥) . وقد أدت تلك الخلافات الى أقفال المكتب واللجنة مؤقتا .

(١) رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢) الحبيب ثامر (١٩٠٩ - ١٩٤٩) : ولد في مدينة تونس وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوية في المدرسة الصادقية وسافر الى فرنسا ودرس في كلية الطب ثم عاد الى تونس بعد تخرجه ودار جريدة افريقيا الفتاة . كان يدعو الى الكفاح المسلح مما دفع سلطات الحماية الى اعتقاله سنة ١٩٤١ ، الى ان الجماهير اطلق سراحه في ايار سنة ١٩٤٢ بعد انتفاضتها، ثم غادر تونس الى ايطاليا في ٥ ايار ١٩٤٣ ثم حصل على اللجوء السياسي في اسبانيا وسافر الى مصر سنة ١٩٤٦ وانتخب سنة ١٩٤٧ لأدارة مكتب المغرب العربي ، توفي في ١٣ كانون الاول ١٩٤٩ بعد تحطم الطائرة الباكستانية الى تقله . انظر :-

حسن زغير ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) لقد استشهد الحبيب ثامر وامحمد بن عبود وعلي الحمامي من الجزائر في حادث طائرة يوم الثاني عشر من كانون الأول ١٩٤٩ م ، عندما كانوا في طريقهم الى الباكستان لتمثيل مكتب المغرب العربي في اول مؤتمر اقتصادي للدول الإسلامية . انظر :-

امحمد مالكي ، المصدر السابق ، ص ٥١١ .

(٤) امحمد بن عبود ، جاك كاتي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٥) الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية التونسية ١٨٣٠م - ١٩٥٦ ، ط ٢ ، ١٩٧٨ م ، ص ٨٥ .





هذه التطورات زادت من التفرقة بدل العمل الموحد ، وبالتالي أدت الى قطع صلة عبد الكريم الخطابي باللجنة وعجزه عن أيجاد صيغة تنسي فيها الاحزاب خلافاتها .

الا انه استمر يحث أقطار المغرب ورؤساء الحركات الوطنية والمغربية على الكفاح المسلح ^(١) .

من هنا نلاحظ ان نشاط الحركة الوطنية في القاهرة كان مرحلة مهمة مهدت للكفاح المسلح ومن ثم الحصول على الاستقلال على الرغم من خروج بورقيبة عن لجنة المغرب العربي ، وكانت الأساس الذي بني عليه جبهة موحدة بين مراكش والجزائر ضد الاستعمار الفرنسي .

المبحث الثاني :-موقف الحركة الوطنية في المغرب العربي من السيطرة

الفرنسية ١٩٥٠ - تشرين الاول - ١٩٥٤

نلاحظ أن نشاط مكتب المغرب العربي واعمال لجنته دخلت مرحلة الفتور مع أواخر الاربعينيات وبداية الخمسينيات ، كما أضعفت من حرارة حماس قيادته وأعضائه ، التطورات الداخلية لكل قطر وطبيعة المسارات التي بدأت ترسم أمامها ، وهذا ما حصل في تونس والمغرب والجزائر .

أولا :- الحركة الوطنية في تونس ١٩٥٠ - تشرين الأول ١٩٥٤

بعد سفر الحبيب بورقيبة الى القاهرة سنة ١٩٤٥ من اجل الحصول على دعم جامعة الدول العربية للقضية التونسية ، تولى صالح بن يوسف رئاسة الحزب الدستوري الجديد الذي قام بتوحيد اللجنة التنفيذية والديوان السياسي للحزب .

في هذه الفترة كان الصراع عنيفا بين الفرنسيين وبين الوطنيين ، ومما زاد في حدة الصراع إعلان الإقامة الفرنسية عن عزمها على إدخال إصلاحات جديدة ، تمثلت باعطاء الوزراء والمديرين اسم مجلس الحكومة التونسية الذي اصبح يضم

(١) كهلان كاظم القيسي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .





خمسـة من المواطنين وسبعة من الفرنسيين ، كذلك تقسيم المجلس الكبير الى قسمين ، القسم الأول تونسي والآخر فرنسي ، واعطاء الفرنسيين الانتخاب من درجة واحدة بينما جعل انتخاب التونسيين من درجتين .

هذه الإصلاحات لم ترض الجبهة التونسية^(١)، لذلك قرر الحزب الدستوري الجديد عقد مؤتمر وطني كبير في ٢٣ من آب ١٩٤٦ م ، اشترك فيه ممثلون من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم واتحاد نقابات العمال التونسية ، كما أرسل أبناء الزيتونة واتحاد الموظفين من دوبيين عنهم الى المؤتمر^(٢). لذلك عد أول مؤتمر في تاريخ تونس الحديث ، لصفته الشعبية ولمقرراته الوطنية^(٣).

وقد اتفق الحزب الحر الدستوري القديم والحزب الدستور الجديد على تنسيق أعمالهم وتوحيد برامجهم وخططهم السياسية ، وبالتالي احداث جبهة وطنية لمواجهة المستعمرين في اتحاد وقوة لا يجد معها أي اختلاف او ضعف يستفيد منها^(٤). ونظراً لاتحاد جميع هذه العناصر صدرت قرارات المؤتمر على هيئة ميثاق وطني عرف فيما بعد بميثاق ليلة القدر لأنه عقد في ليلة ٢٧ من رمضان او الميثاق الوطني ، وقد تضمن :-

١- ان الحماية بافعالها قد قضت على نفسها بنفسها بالتالي يجب اعتبار البلاد مستقلة .

٢- الانضمام الى جامعة الدول العربية والى هيئة الأمم^(٥).

وعندما علمت الاقامة العامة الفرنسية بالمؤتمر هاجمت قاعة المؤتمر وألقت القبض على نحو خمسين من رؤساء الهيئات والجمعيات التي شاركت في المؤتمر.

(١) علال الفاسي ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ، ص ١٢٧ .

(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٣٤٢.

(٣) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٤) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المغرب العربي ، القضية التونسية وتطوراتها ، الرقم ع/ ١٢٧٠ / ١٤ / ٢٨٦٨٥ في ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٤ م ، و (١١) ص ٢٤ .

(٥) احسان حقي ، تونس العربية ، دار الثقافة ، بيروت ، بلا . ت ، ص ١٧٠ .





وقد أبلغ نص الميثاق الوطني إلى جامعة الدول العربية ، وإلى هيئة الأمم المتحدة ، ونشر في الصحافة ، واتخذ بذلك صفة "الميثاق القومي المقدس" كسائر المواثيق القومية التي تتخذها الشعوب والتي مرت بظروف مشابهة لظروف تونس وتجعل منها مثلها الأعلى الذي تكافح من أجل تحقيقه ، وتضحي في سبيل ذلك تضحيات غالية عظيمة^(١).

وكان رد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال التونسية فرحات حشاد ، على هذا الإجراء التعسفي ، أن أعلن الإضراب السنة في جميع المرافق العامة ماعدا المستشفيات^(٢) . ولامتصاص نقمة الشعب التونسي، أصدرت السلطات الفرنسية برامج إصلاحية عديدة في ٢٣ من أيلول ١٩٤٦ ، وبرنامج إصلاحي آخر في سنة ١٩٤٧ ، إلا إنها لا تمس جوهر الحماية ، وبموجبها المقيم السنة يتبوأ المنصب الأول في تونس ، وظلت الوظائف مقتصرة على الفرنسيين فقط ، ولم تحصل هذه الإصلاحات إلا على رفض الشعب التونسي^(٣) .

إزاء هذه الأوضاع أدركت السلطات الفرنسية أن استمرار الأوضاع على هذا المنوال سوف يؤدي إلى تصاعد نشاط الحركة الوطنية مستقبلا، الأمر الذي يقلقها ويعرقل سياستها في البلاد ، مما دفعها إلى التفكير في الاتصال بالزعماء المعتدلين من الوطنيين المتأثرين بالثقافة الفرنسية واستغلال ذلك في توجيه الحركة الوطنية بالاتجاه الذي يخدم المصالح الفرنسية^(٤). وقد وجدت في الحزب الدستوري الجديد^(٥) ضالتها .

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المصدر السابق ، و(١١)، ص ٢٤ .

(٢) أحمد طلعت ، حقيقة بورقيبة ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٤١-٤٢ .

(٣) سراب جبار ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٦ .

(٤) طه حميد العنبيكي ، النضال السياسي التونسي ١٩٥٦-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة

، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣ .

(٥) الحزب الدستوري التونسي الجديد : يمثلّه الحبيب بورقيبة . أنشق هذا الحزب عن حزب الدستور

القديم اثناء انعقاد مؤتمر "قصر الهلال " في ٢ آذار ١٩٣٤ ، تبني الحزب اسلوب التفاوض وسياسة

المراحل . انظر :





وضمن هذا الإطار وقعت اتصالات غير مباشرة بين قادة الحزب الدستوري الجديد وبين الإقامة العامة الفرنسية بواسطة بعض اليهود المتفرنسين، كما وقعت اتصالات أخرى بين قادة الحزب الدستوري الجديد وبين الباي محمد الأمين^(١) من جهة وبين الباي وأعوان الإقامة الفرنسية من جهة أخرى، وكانت نتيجة هذه الاتصالات التي استمرت مدة طويلة أن وقع المشروع في تنفيذ الخطة الجديدة نتيجة رسم المستعمر خطوطها الرئيسية . وتتنحصر هذه الخطة في العدول نهائياً وبصفة تامة عن الاتجاه الذي رسمه "الميثاق الوطني" وهو الاستقلال التام وحصر الحركة الوطنية في المطالبة بالإصلاحات . وقد وعد الفرنسيون في مقابل ذلك أن يمكنوا زعماء الحزب الدستوري الجديد من المشاركة في الوزارة التونسية كخطوة أولى من خطوات حركة الإصلاحات .

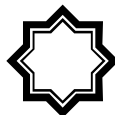
في هذه الأثناء أخذ زعماء الحزب الدستوري الجديد يهيئون الرأي العام لتقبل هذه الخطة الجديدة بواسطة الصحافة والخطب ، ولكنهم في الوقت نفسه أعلنوا انهم مازالوا متمسكين بالميثاق الوطني الذي هو غاية لا يمكن تحقيقها الآن^(٢) . وقد اضطروا أن يقولوا هذا القول ، نظراً لما يعلمونه من تمسك الشعب التونسي بالميثاق الوطني ، ولكنهم اخذوا يفسرونه تفسيراً جديداً صيره كمبدأ مثالي لا يمكن أن يتحقق في الواقع الموجود ، إلا بعد اجيال عديدة وأمد طويلة^(٣) . ويمكن تفسير ذلك بأنهم اعتقدوا بان حل المسألة التونسية سيتحقق بالنضال السياسي وليس باعتماد اسلوب الكفاح المسلح^(٤) .

محمد محمد امزيان ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
^(٤) محمد الأمين (١٨٨١ - ١٩٦٨) : وهو اخر من حمل لقب الباي من بايات تونس . نصبه الفرنسيون سنة ١٩٤٣ وبقي حتى الغاء المجلس التأسيسي الملكي سنة ١٩٥٧ واعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ . اعتزل كل عمل واقام ملازماً منزله بتونس الى ان توفي .
 انظر :-

خير الدين الزركلي ، المجلد ٦ ، ج ٦ ، ص ٤٥ .
 (د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المصدر السابق ، و(١١)، ص ٢٦ .

^(٢) احمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر ، تونس ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠٤ .

^(٣) محمد محمد امزيان ، المصدر السابق ، ص ١١١ .





وقد تم تكليف الباي بالبدء في تنفيذ الخطة المرسومة ، وذلك بأن يطلب إلى المقيم العام في الخطاب التقليدي الذي يجيب فيه الأخير عن الخطاب الذي يلقيه بين يديه مهنئاً له بالعيد إرضاء رغائب الشعب التونسي المعقولة ، وذلك بإجراء اصلاحات جوهرية تمنحها فرنسا لتونس . وقد وقع ذلك بالفعل في ثاني يوم من عيد الفطر الموافق ٢٧ تموز ١٩٤٩ .

وما كاد الباي يلقي هذا الخطاب حتى تلقفته صحافة الدستور الجديد بلهفه ظاهرة ، وأخذت تشيد به وبحكمته معلنة في الوقت نفسه أن ذلك هو مطلب الشعب التونسي الوحيد ، أي منح إصلاحات يصفونها مرة بكونها جوهرية ومرة أخرى ، بكونها عميقة ، ويفسرون هذه الجوهرية وهذا العمق بكونهما تغييراً في أداة الحكم يسمح لزعماء الأمة أن يتولوا مقاليد الأمور في البلاد .

وقد انحصر نشاطهم في هذه المدة التي تمتد من تموز ١٩٤٨ إلى تموز ١٩٥٠ وهي الفترة التي شاركوا فيها في الحكومة في السعي للمشاركة في الوزارة وقد ركزوا جهودهم بالخصوص في مقاومة الوزارة القائمة وهي وزارة مصطفى الكعاك^(١) ومحاولة إسقاطها ليجدوا الفرصة للمطالبة بمشاركتهم في الوزارة^(٢) .

ولكي يتم إكمال تنفيذ الخطة المرسومة رجع الحبيب بو رقيه إلى تونس في ١٠ أيلول ١٩٤٩ ، وقد أعلن بأنه :- "حان الوقت لأن يقع تغيير في الإدارة الفرنسية بتونس " . فأخذ يجول في طول البلاد وعرضها ، لأعداد الرأي العام على تقبل هذا التغيير^(٣) ، معلناً إنه يجب التفاهم مباشرة مع فرنسا بدون تدخل طرف ثالث، يقصد بذلك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

وبعد أن لبث الحبيب بورقيبة عدة أشهر يقوم بهذه الجولات الدعائية في جميع أنحاء تونس ، قام في ١٠ نيسان ١٩٥٠ بزيارة الباي وتحدث معه ملياً ،

(١) في ١٩ من تموز ١٩٥٨ عين مصطفى الكعالك الذي كان قد انتخب عميد للمحامين في منصب

وزير وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة ، انظر :-

احمد القصاب ، المصدر السابق ، ص ٦٠٤ .

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المصدر السابق ، و(١١) ، ص ٢٧ .

(٣) محمد محمد امزيان ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .





وذلك أثر زيارة المقيم العام له بيوم واحد ثم راينا المقيم العام في ١١ نيسان يسافر إلى باريس ، وبعد يوم واحد سافر الحبيب بورقيبة على اثره إلى باريس أيضاً وفي اليوم نفسه ابرق الباي إلى وزير الخارجية الفرنسية روبير شومان يذكره بالخطاب الذي كان قد القاه في عيد الفطر، وطلب فيه من المقيم العام منح الشعب التونسي اصلاحات جوهرية ويطلب إليه الاسراع بانجاز تلك الاصلاحات .

ويتضح من ذلك مقدار الارتباط بين الباي والمقيم العام و الدستور الجديد واتفاقهم على تنفيذ الخطة المرسومة ^(١) . ولقد وقع الاتفاق على تحرير سبع مطالب يتولى بورقيبة تقديمها لحكومة باريس وهي :-

١- إرجاع السيادة التونسية .

٢- تشكيل حكومة تونسية من التونسيين فقط يرأسها وزير أول تونسي يعينه الباي .

٣- تشكيل هيئات بلديه تمثل فيها المصالح الفرنسية .

٤- إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة التونسية .

٥- تشكيل مجلس وطني ينتخب انتخاباً عاماً لوضع دستور يحدد العلاقات التي ينبغي أن تكون في المستقبل بين تونس وبين فرنسا ، والتي يجب أن تقوم على احترام متبادل للمصالح المشروعة للبلدين .

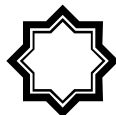
٦- إلغاء منصب المراقبين المدنيين الفرنسيين .

٧- إلغاء الدرك الوطني الفرنسي ^(٢) .

كان للسلطات الفرنسية رد فعل سيئ إزاء قيام بورقيبة بزيادة المطالب الخمسة التي قدمها إلى حكومة باريس رغم إنها كانت بعيدة عن ابسط أمانى الشعب التونسي ، والتي عرفت فيما بعد بالنقط السبع . وصرح بورقيبة بعد ذلك للصحفيين حيث قال:- "بأن تونس بلد صغير وضعيف بينما موقعه السوقي مهم،

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المصدر السابق ، و(١١)، ص ٢٨ .

(٢) حسن بن التومي شطبوري ، العلاقات التونسية الفرنسية ١٩٥٦ - ١٩٦٩ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠ .





ولذلك لا يمكن الاستغناء عن الاستناد إلى دولة عظيمة وقوية تحميه من العدوان، وهذه القوة هي فرنسا " وأضاف :- "وقد كنت صرحت لحاكم التحقيق في نيسان ١٩٣٨م بأن تونس في حاجة إلى حماية فرنسا سواء بمعاهدة باردو^(١) أو دونها " (٢).

إلا أن هذه التصريحات لم تخفف من غضب السلطات الفرنسية إزاء بورقية ، هذا الأمر دفع وزير خارجيه فرنسا إلى تجاهل تلك النقاط السبعة، ورأى أن تبادر حكومته برسم سياسة إصلاحية في تونس متجاهلة الزعماء الوطنيين ، حتى تحتفظ بهيبتها وتخرج من المأزق في الوقت نفسه .

وفي ١٠ حزيران ١٩٥٠ أصدر وزير خارجية فرنسا روبرت شومان تصريحاً موداه :- "أن الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي و من بينها تونس" (٣). ولكن بالرغم من ذلك عاد بورقية فصرح في ندوة صحفية عقدها في باريس في ٣٠ تموز ١٩٥٠، أعلن عن ان حكومته قد نسبت لويس بيرلير^(٤) وكذلك جاء

(٢) معاهدة باردو :- اجبرت القوات الفرنسية الباي سيدي محمد الصدوق على توقيع المعاهدة في ١١ ايلول ١٨٨١ . وقد اعلن الفرنسيون عن هذه المعاهدة التي وقعها الباي بكونها معاهدة صداقة وحسن جوار ،وانها لاتمس البلاد في كرامتها ،ولا في سيادتها ،الا ان الشعب التونسي لم= تتطل عليه مثل هذه الاقوال ،واعتبرها معاهدة عبودية واستئثار ،لأنها تقيد من حريته وتؤكد على استغلال ثرواتها ،وتمس بسيادة اقليم دولته ،وعليه ثار الشعب التونسي للخلاص منها واعلان السيادة والاستقلال وقد تزعم هذه الثورة ،لكن الفرنسيين قضوا على هذه الثورة الفتية بسهولة ، وعلى اثر ذلك أرتأت فرنسا ان تعلن حمايتها بوضوح وجلاء على تونس ،وكان الصادق باي قد توفي في ٨ تموز ١٨٨٣ ، وخلف اخوه علي باي. ففرض الفرنسيون على البلاد في اليوم نفسه معاهدة حماية تعرف بأسم معاهدة المرسى ، واجبروا علي باي على توقيعها . وقد اكدت هذه المعاهدة على اتمام الحماية الفرنسية على تونس . أنظر :-

نعمة السعيد ،المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربي وتطور انظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٠ .

(٢) محمد محمد امزيان ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٣) صلاح العقاد ،المغرب العربي ، ص ٣٤٤ .

(٣) حسن زغير ،المصدر السابق ، ص ٣٧-٣٨ .





في تصريحه هذه الفقرات الخطيرة: "حقاً أن شعورنا الوطني قد جرح عندما احتلت فرنسا بلادنا ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر الأعمال العظيمة التي انجزتها فرنسا فيها، فقد وجدت الشعب التونسي يعيش في ظلمات القرون الوسطى فدفعته دفعا إلى تيار الحياة العصرية والرقى والمدنية وصنعت حاله مادياً وأدبياً" ^(١) .

ولسنا في حاجة إلى التعليق على هذه التصريحات ولا إلى الإشارة إلى الفرق الشاسع بينها وبين الميثاق الوطني بل إلى التناقض التام بينهما ، فبينما يشهر الميثاق بالسياسة الفرنسية ونتائجها المرعبة التي لحقت بالشعب التونسي ويعلن عزم الشعب التونسي على نيل استقلاله التام ، إذ بهذه التصريحات تشيد بتلك السياسة وتسجل بكل صراحة إنها حسنت حالة الشعب التونسي مادياً وأدبياً وتعلن افتقار تونس الدائم إلى حماية فرنسا . ولقد كان هذا يمثل فوز للسياسة الفرنسية في سعيها للقضاء على الميثاق الوطني وتحويل اتجاه الكفاح الوطني إلى المطالبة بالإصلاحات ضمن السيادة الفرنسية .

إلا أن السلطات الفرنسية لم تكتف بهذه التصريحات ، بل اوعزت إلى الحبيب بورقيبة لعقد مؤتمر قومي في تونس مماثل للمؤتمر الذي صادق على الميثاق الوطني ، ويصادق هذا المؤتمر على الخطة الجديدة التي سلكها حزب الدستور الجديد .

وعندما رجع بورقيبة إلى تونس وجد من المتعذر عقد مثل هذا المؤتمر ، لأنه سيشارك فيه المعارضون ، وفي مقدمتهم الحزب الحر الدستوري القديم وهو وجماعته يخشون عند المناقشة أن تفتضح خطتهم ، ولذلك فقد عدل عن عقد ذلك المؤتمر ، واعتاض عنه بما اسموه "المجلس الملي المتسع" ^(٢) وقد ضموا الى هذا المجلس نواب المنظمات التي كونوها هم وتأثروا بأوامرهم ، مثل اتحاد نقابات

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/٤٨١٧ ، المصدر السابق ، و(١١)، ص ٢٩ .

(٢) المجلس الملي المتسع :- وهو مكلف بمراقبة سير اعمال الديوان السياسي الذي يعتبر الهيئة التنفيذية العليا للحزب الحر الدستوري الجديد ، يجتمع مرة واحدة كل اربعة اشهر ، وتحول اسمه بعد مؤتمر عمام ١٩٦٤ الى المجلس القومي . انظر :-

حسن زغير ، المصدر السابق ، ص ١٨ .





العمال والموظفين والفلاحين والصناع . وقد اتخذ هذا المجلس قرار خلاصته الرضا بإصلاحات تتدرج نحو الحكم الذاتي ^(١) .

هذه الثقة بفرنسا شجعت حكومتها على التفاهم مع العناصر المواليه لها، واتفقوا على الاسراع في تشكيل حكومة مزدوجة ،حتى لا تتطور الأمور في غير صالح فرنسا .وبالفعل جرت المفاوضات ،واسفرت عن تشكيل الحكومة المقترحة برئاسة محمد شنيق ^(٢) في ١٧ آب ١٩٥٠ وشارك فيها الحزب الدستوري الجديد بمنصب وزارة العدل الذي أسند إلى صالح بن يوسف أمين سنة الحزب ^(٣) . وكانت مهمة هذه الوزارة هي التفاوض باسم الباي في التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد في مراحل متتابعة نحو حكمها الذاتي الداخلي ^(٤) .

اثر ت هذه الحكومة تأثيراً سيئاً على الحركة الوطنية في تونس ،والمغرب العربي عموماً ، فأحدث البلبلة والاضطراب ،في الوقت الذي حققت بها فرنسا هدفين :-

الأول:- تحويل حركة الكفاح الوطني لأجل التحرير التام ،إلى حركة "تقديم مطالب " من أجل "إصلاحات " في نطاق الوضع الاستعماري الأصلي .
الثاني :- أضعاف الحركة الوطنية بأحداث الانقسام والخلاف بين صفوف الوطنيين ^(٥) .

(١) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ،المصدر نفسه ، و (١١)،ص ٣٠ .

(٢) محمد شنيق :- من اعيان تونس ،كان عضواً في غرفة التجارة التونسية منذ سنة ١٩٢٤ ،وفي عام ١٩٢٨ انتخب رئيس المجلس الكبير ،كان يميل الى جماعة بورقيبة التي اسست الحزب الحر الدستوري الجديد ،اصبح رئيساً للوزراء سنة ١٩٤٢ ثم استقال واصبح مرة اخرى رئيساً للوزراء سنة ١٩٥٠ في الوزارة التفاوضية مع فرنسا من اجل الحصول على الاستقلال الذاتي . انظر:-

حسن زغير ، المصدر السابق ،ص ١٤ .

(٣) الطاهر عبدالله ،المصدر السابق ،ص ٨٨ .

(٤) حسن بن التومي،المصدر السابق ،ص ٢٤ .

(٥) محمد محمد امزيان ، المصدر السابق ،ص ١١٣ .





استنكر الرأي العام في المغرب العربي هذه الحكومة المشتركة، وأصدر الحزب الدستوري القديم بيانات شرح فيها أبعاد وخطورة حكومة شنيق التفاوضية، ندد بها أعضاء من الحزب الدستوري الجديد ، ومن خارج القطر التونسي ^(١) .

وشرعت وزارة محمد شنيق في المفاوضات التي استمرت عدة أشهر انتهت باتفاق الطرفين التونسي والفرنسي على الدفعة الأولى من الإصلاحات التي تقود تونس إلى استقلالها الداخلي وصدر ذلك في ٨ من شباط ١٩٥١ .

وقد اشتملت هذه الإصلاحات على النقاط التالية:-

١- تنظيم الحكومة بصورة تلزم التونسيين بأن يتركوا للفرنسيين وزارات المالية والخارجية والحربية والأشغال العمومية .

٢- إنشاء مجلس شوري للقوانين يتألف من ٣٠ عضوا معينين ، تقصر مهمتهم على إبداء رأي استشاري محض في المراسيم التي يعرضها عليهم الباي ، ولا يبحث في المراسيم ذات الصيغة المالية والمتصلة بالميزانية مع احتفاظ المقيم السنة الفرنسي بحق توقيع القوانين بالاشتراك مع الباي لتصبح نافذة .

٣- تشكيل مجلس مختلط يتألف من عدد متساوٍ من التونسيين والفرنسيين ، يبحث في الميزانية و الشؤون العامة .

٤- تنظيم الوظائف العامة بصورة تجعل معظم الوظائف العليا للفرنسيين واعتبار اللغة الفرنسية لغة أساسية في هذه الوظائف .

٥- إنشاء محكمة إدارية برئاسة قاضٍ فرنسي يشرف على عدد متساوي من القضاة التونسيين والفرنسيين للنظر في شؤون الإدارة .

٦- تنظيم مجالس المقاطعات على أساس أن يكون حق الانتخاب والترشيح مقتصرًا على طبقات معينة يقع اختيارهم من سكان المقاطعات دون سواهم وليس عن طريق الاقتراع السنة .

٧- تنظيم مجالس البلديات بمنح الجالية الفرنسية حق تمثيل الفرنسيين فيها ^(٢) .

^(١) الطاهر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٩٠-١٠٦ .

^(٢) قاسم زغير ، المصدر السابق ، ص ١٦٧-١٦٨ .





وقد اغضبت إصلاحات ٨ شباط الشعب التونسي ، لأنها جاءت مجحفة في حق أبناء تونس ، لكن شنيق صرح بأنها "لاترضي قط رغائب التونسيين " ولكنها اعترفت "بأن هذه الإصلاحات تسير حتما بتونس بصفة تدريجية نحو التصرف في شؤونها الداخلية في نطاق السيادة القومية " . ووقف بورقيبة موقفا مماثلا لموقف الوزير الأول ، حيث اعتبر أن هذه الإصلاحات مرحلة من المراحل التي توصل تونس إلى الاستقلال^(١).

أما عن موقف الحزب الحر الدستوري القديم ، فقد عارض هذه الإصلاحات ، وعللها أعراضا عن الميثاق الوطني للحركة الوطنية التونسية ، لذلك فقد حذر الحزب الشعب التونسي من التطويع به في مهام غير واضحة المعالم ، وتوريطه في شراك يعسر عليه فيما بعد الخلاص منها ، وهي تعلن إليه إنها لا تزال متمسكة قولاً وعملاً بالميثاق الوطني ، وإنها لا تعترف لأي أجنبي بأي حق في بلادنا "فتونس للتونسيين " وليس للأجانب مهما كانت علاقتهم بنا إلا المصالح المشروعة التي لا تتنافى مع مصلحة الشعب التونسي وسيادته^(٢) .

كذلك أصدر الأمير عبد الكريم الخطابي بياناً ، أعلن فيه استنكاره على اشتراك الحزب الدستوري الجديد في الوزارة التفاوضية ، لأن الوزارة قامت على أساس الوضعية الاستعمارية المفروضة على البلاد ، وهذا ما أدخل الريبة في نفوس جميع الوطنيين لا في تونس وحدها ، بل في كافة أقطار المغرب العربي ، إذ أن المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغربية ، والمواثيق التي تربط بينها ، وميثاق لجنة تحرير المغرب العربي التي تنطوي تحت لوائها ، كلها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب العربي أوضاعاً استعمارية لا يجوز الاشتراك في الحكم على أساسها ، بل يعد نقضاً لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به هذه الأحزاب ، هذا علاوة على ما تعهدت به الأحزاب المشتركة في اللجنة من عدم الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية نظراً لما بينته التجربة

(١) فيليكس فاراس ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٢) الطاهر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٠٥-١٠٧ .





في الأقطار الثلاثة ، من أن كل إصلاح لا يمكن أن يكون سليماً إلا إذا كان موجهاً من قبل الوطنيين أنفسهم ، وفي ظل حريتهم واستقلالهم.

كذلك أعلن الخطابي رفضه للإصلاحات التي نتجت عن هذه المفاوضات المعروفة بإصلاحات ٨ شباط ، وبين فشل التجربة التي انزلق إليها الحزب ، لمنافاتها للاماني الوطنية ومساسها بجوهر السياسة التونسية التي يجب أن تكون من حق التونسيين وحدهم لا يشاركون فيها غيرهم. ودعا كذلك الحزب الدستوري الجديد إلى سحب ممثله فوراً من الوزارة والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المبادئ الاستقلالية التي أقرتها اللجنة ، وارتبطت بها الأحزاب في كافة أقطار المغرب العربي . كذلك نبه إلى أن استمراره في هذه التجربة سوف لا يقتصر خطره على تونس وحدها ، بل سيلحق القطرين الشقيقين : الجزائر ومراكش أيضاً ، وأنه الآن أمام مسؤولية كبرى هي مسؤولية الحفاظ على كيان الحركة الاستقلالية في أقطار المغرب العربي كله ، وعدم تعرضها إلى التصدع والانحلال بسبب تحويل اتجاهها ، والاخلال بمواثيقها ، وتعريض وحدة التضامن فيما بينها إلى التمزق والانحلال ^(١) .

في ظل هذه الأوضاع ، وضمن إطار احتواء الأوضاع الحاضرة التي أدت إلى تناقض شعبية الوزارة التفاوضية بسبب قبولهم للإصلاحات ^(٢) ، وكذلك بسبب سوء العلاقة بين الوزارة والفرنسيين الذين ناهضوا أي شكل من التفاوض الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقلال الذاتي ^(٣) ، قرر محمد شنيق بالاتفاق مع الباي محمد الأمين الذهاب إلى باريس ومعه صالح بن يوسف وزير العدل ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية ، وكانت غايته استئناف المفاوضات . إلا أن الحكومة الفرنسية لم تكن مستعدة لاستئناف المفاوضات ، إذ إنها ترى بأن إصلاحات ٨ شباط كافية ، إلا أن ذلك لم يمنع محمد شنيق من مواصلة تطبيق برنامجه فسلم إلى

(١) الطاهر عبد الله ، المصدر السابق ، ص ١٠٧-١١٠ .

(٢) د.ك.و. ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المصدر السابق ، و (١١) ، ص ٣٨ .

(٣) أحمد القصاب ، المصدر السابق ، ص ٦٢٠ .





الحكومة الفرنسية ليجبرها على تحديد موقفها مذكرة مفصلة عرفت بمذكرة ١٥ تشرين الثاني ١٩٥١^(١)، وتحتوي على المطالب التالية :-

- ١- أحداث مجلس وزاري تونسي بحت .
- ٢- أحداث مجلس تشريعي تونسي يكون نظره مقصور على تعديل لوائح القوانين التي تقدمها له الحكومة .
- ٣- تحقيق مبدأ تونس الوظيفة العمومية .

ثم قدموا مذكرة سرية ثانية بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٥١ وهذه المذكرة خاصة بتقديم الضمانات اللازمة للمحافظة على حقوق فرنسا والجالية الفرنسية .

قابلت الحكومة الفرنسية المطالب التي تقدمت بها الوزارة التونسية بالرفض ،حيث رفضت مبدأ الوزارة التونسية الموحد بدون مشاركتها فيها ،كذلك مبدأ المجلس التشريعي التونسي بدون مشاركة نواب الجالية الفرنسية ،واعتبروا أن ذلك من الحقوق المكتسبة التي التزمت الوزارة التفاوضية بالاعتراف بها و ضماناتها^(٢) .

أما الوفد التونسي في باريس فقد تمسك بموقفه ورفض مشاركة الفرنسيين في الوزارة و المجلس التشريعي ، لأن الموافقة على هذا المبدأ يعني القبول بالسيادة المزدوجة التي طالما قاومه الشعب التونسي بالإجماع في عدة مناسبات ، ومن جملة المقاومين الحزب الدستوري الجديد ،لذلك فإن عملية قبوله لهذا المبدأ يتناقض مع موقفه السابق و تحد لاجماع الرأي العام لا تؤمن عواقبه . كذلك أن قبول الوزارة بمبدأ السيادة المزدوجة سوف يجرج موقفهم وان تتخذ منه الحركة الوطنية التونسية سلاحا فعالاً لمهاجمتهم ، لأن واحد من الأسباب التي دفعتهم إلى التفاوض مع الحكومة الفرنسية كما ذكرنا سابقاً هو قبولهم بإصلاحات ٨ شباط وتناقص شعبيتهم على أثرها ،هذا الأمر دفعهم لفتح المفاوضات أملا في الحصول على بعض المطالب لاسترداد شعبيتهم^(٣) .

(١) فليكس فاراس ،المصدر السابق ،ص ١٣٧ .

(٢) د.ك.و. ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ،المصدر السابق ،و(١١) ،ص ٣٦ .

(٣) المصدر نفسه،و(١١) ،ص ٣٧-٣٨ .





ولم تكتف الحكومة الفرنسية برفض المطالب التونسية، بل قامت بتسليم الوفد التونسي المفاوض مذكرة في ١٥ من كانون الأول ١٩٥١، أعلنت فيها عن تراجعها عن الوعود السابقة، وإصرارها على مبدأ السيادة المزدوجة على أساس التمثيل المتساوي بين التونسيين والفرنسيين^(١). ويبدو أن هذه المذكرة قد وصلت بالمفاوضات إلى طريق مسدود اقتضى سفر الحبيب بورقيبة إلى باريس لكسر الجمود والذي أحاط بالمفاوضات، لما له من علاقة وثيقة ببعض المسؤولين هناك، فوصل إلى باريس في ١٥ كانون الأول ١٩٥١، وتسلم مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية في اليوم ذاته، تضمنت الإشادة بدور فرنسا في تونس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والإداري مما يعطي الأحقية للفرنسيين المقيمين في تونس ضرورة مشاركة التونسيين في إدارة البلاد. ولذلك فإنهم رفضوا مبدأ الوزارة التونسية الموحدة بدون مشاركتهم فيها، وكذلك مبدأ المجلس التشريعي التونسي بدون مشاركة نواب الجالية الفرنسية، وأن جواب الحكومة الفرنسية ينص لأول مرة بصورة رسمية على وجوب اشتراك فرنسي تونسي في هياكل الحكم الأساسية في البلاد^(٢).

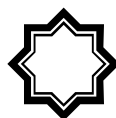
وعندما اطلع الحبيب بورقيبة على المذكرة صرح يوم ١٦ كانون الأول بباريس قائلاً: "لقد طويت صفحة من صفحات التاريخ التونسي، وإن جواب السيد شومان يفتح عهد من القمع والمقاومة مع ما يتبع ذلك من دموع واحزان واحقاد". ولما رجع إلى تونس في أوائل سنة ١٩٥٢ دعا الشعب التونسي للكفاح إلى النهاية. هذا الأمر أثار السلطات الفرنسية فقامت باعتقاله في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد^(٣).

لذلك عندما خاب مسعى الحزب الدستوري الجديد في المشاركة في الوزارة في ظل الاستعمار، لاستخلاص بعض الحقوق وصولاً إلى الحكم الذاتي، وانكشف

(١) طه العنبري، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢) حسن بن التومي، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.

(٣) أحمد القصاب، المصدر السابق، ص ٦٢٤-٦٢٥.





نوايا الفرنسيين الحقيقية وعزمهم الثابت على الاحتفاظ بوضعهم الراهن في تونس، وعزم فرنسا على اقالة الوزارة التفاوضية وسلوك سياسة الشدة والصرامة^(١)، وجد الحزب نفسه مجبرا على التخلي عن سياسة "المساومة المشرفة" التي اتبعها في تعامله مع السلطات الفرنسية^(٢).

لذلك عقد الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد مؤتمرا سريا في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٢ بزعامة الهادي شاعر، وقد وجه الحزب من خلال المؤتمر دعوة إلى الشعب التونسي إلى إنهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية، وإبرام معاهدة ود وتحالف على قدم المساواة، كما يجدد المؤتمر ثقته بالديوان السياسي لمواصلة الكفاح التحريري وهو الهدف الذي يرمي إليه الحزب منذ تأسيسه، كما اعتبرت لأول مرة- الجالية الفرنسية جالية أجنبية في البلاد وعليها أن تخضع للأنظمة والقوانين التونسية^(٣).

وهذا الامر ادى الى لقاء القبض على الحبيب بورقيبة ووضعه تحت الإقامة الجبرية في قرية طبرقة "واقعة في شمالي غربي البلاد".

أصبحت تونس بعد المؤتمر تعيش جوا سياسيا مشحونا بالتوتر يهدد بالانفجار، وكان بداية انتفاضة شاركت فيها مختلف قطاعات الشعب وفئاته ومن ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل باهتمام وتوجيه من حزب الدستور الجديد، وسرعان ما انتشرت وامتدت إلى أكثر جهات القطر ومناطقه، ولم تلبث منذ اواسط ١٩٥٢ أن تطورت حتى صارت حرب تحريرية يخوضها جيش سمي بجيش التحرير التونسي^(٤).

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١، المصدر السابق، و(١١)، ص ٣٧.

(٢) قاسم زغير، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٣) بعث أمة ... وبناء دولة ٢ مارس ١٩٣٤ - ٢ مارس ١٩٦٤، نشر كتابه الدولة للشؤون الثقافية والارشاد، ١٩٦٤، ص ٥٦-٥٧.

(٤) محمد يوسف نحل، تطور الحركة الوطنية في تونس ١٨٨١-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية، ١٩٨١، ص ١٦٨-١٧١.





واعادة تشكيل منظمة الفلاقة ^(١). وازاء تزايد هجمات الوطنيين التونسيين ، اشتد القمع الفرنسي وازدادت الأعمال التعسفية من قبل المحتلين الفرنسيين ،حيث شكلوا عصابة "اليد الحمراء " و شكل التونسيون بعد ذلك جماعة "اليد السوداء "،وبدأت الاغتيالات بين الطرفين ،حتى راح ضحيتها العديد من القادة الوطنيين ،وكان أبرزهم النقابي فرحات حشاد ، والزعيم الوطني الهادي شاكر وذلك في بداية سنة ١٩٥٣ ^(٢) .

كذلك أعلنت فرنسا عزمها على القيام بإصلاحات جديدة في البلاد ،وذلك في ٤ آذار ١٩٥٤ ، حيث رأى وزير الخارجية الفرنسي آنذاك جورج بيدو ، أن أفضل وسيلة لتهدئة الأوضاع في تونس هي استبدال المقيم العام، وإدخال الإصلاحات المزمع إدخالها إلى نظام الحماية ،وذلك لحل الأزمة التونسية ^(٣)، ولكنها فاجأت التونسيين بخيبة الأمل، فنظام مناصفة المقاعد في المجالس التشريعية بين المستوطنين والتونسيين ظل قائما ، بل أن هذه الإصلاحات كما علق عليها الحبيب بورقيبة : "قد اختصت المستوطنين بتمثيل أقوى في هذه المجالس ، لأن انتخابهم يتم بطريقة مباشرة ،أما التونسيون فينتخبون على درجتين " ^(٤) .

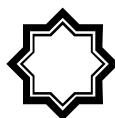
^(١) منظمة الفلاقة : شكلها التونسيون في المناطق الساحلية والجنوبية من البلاد في عام ١٩٤٥ لمقاومة الفرنسيين واستمرت لأكثر من ثلاثة سنوات حتى تمكن الجيش الفرنسي من القضاء عليها الا ان الوطنيين نجحوا في اعادة هذه المنظمة في سنة ١٩٥٠ اذ قاد الحزب الحر الدستوري الجديد فعاليتها بنجاح للضغط على فرنسا وتحولت هذه المنظمة الى جيش تحرير وطني تونسي ارتبط بالديوان السياسي مباشرة . انظر:-

حسن زغير ، المصدر السابق، ص ٤٢ .

^(٢) نغم أكرم عبد الله الجميلي، التعددية الحزبية في الوطن العربي -نموذج تونس،دراسة تاريخية وتحليلية،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد الدراسات الاستراتيجية،الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١، ص ٧٦ .

^(٣) طه العنبيكي،المصدر السابق، ٣٥-٣٦ .

^(٤) صلاح العقاد ، المغرب العربي ،ص ٣٤٩ .





لذلك نلاحظ أن هذه الإصلاحات قد رفضت من قبل الحركة الوطنية التونسية، ومن ضمنه الحزب الدستوري الجديد، وممثل بشخص الحبيب بورقيبة، الذي استطاع من مقر منفاه في جزيرة فروا بالتعبير عن رفضه لمشروع الإصلاحات الأخير. ولكن يرجع سبب رفض الحزب الدستوري للإصلاحات نابع من رفض الباي اشتراكه في تأليف الوزارة في تلك الفترة، حيث كلف الباي محمد الصالح مزالي بتأليف الوزارة، لذلك عمد الحزب على مقاومة الوزارة ومحاصرة جهودها. لكن هذا لم يعيق سياسة فرنسا في تونس^(١).

في هذه الأثناء كانت فرنسا تعاني من الهزائم المتلاحقة في مناطق الهند الصينية وتساعد عمليات الثوار الجزائريين، في الوقت الذي تطورت فيه العمليات العسكرية لجيش التحرير التونسي الذي كان يلقي الدعم والتأييد من مكتب المغرب العربي في القاهرة^(٢)، ولما عجزت فرنسا عن قمعها بالقوة، لجأ رئيس وزرائها منديس فرانس فأعلن على استعداد فرنسا لمنح تونس الاستقلال الداخلي والتفاوض مع الوطنيين التونسيين^(٣). وضمن هذا الإطار عملت على نقل الحبيب بورقيبة إلى بلدة اميلي "جنوب غرب فرنسا" وفي يوم وصوله إليها زاره الآن سافاري "مبعوث فرانس" لمعرفة مطالبه، وفي المقابل عرض بورقيبة على سفاري برنامج له ذي النقاط السبع أساساً للمفاوضات، وبعد يومين عاد سفاري لزيارة بورقيبة ونقل له موافقة رئيس الوزراء الفرنسي على طلبه^(٤).

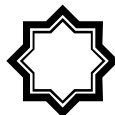
أما بالنسبة لموقف الحبيب بورقيبة، فقد رحب من مكان إقامته الجبرية بهذه الخطوة وصرح: "تعد هذه الاقتراحات مرحلة حاسمة وذات بال في الطريقة المؤدية إلى استرجاع تونس سيادتها كاملة غير منقوصة، على إن الاستقلال التام يبقى

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١، المصدر نفسه، و(١١)، ص ٤١.

(٢) طه العنبي، المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١، المصدر السابق، و(١١)، ص ٤٣.

(٤) د.ك.و، المصدر نفسه و(١٣)، ص ٤٩.





غاية الشعب التونسي ولكن لن يبلغها أثر كفاحه ضد فرنسا ، بل تتبعه تعديلات جوهرية داخلية تدخلها الحكومات في كنف الثقة المتبادلة والصداقة المتينة ^(١).

هذا الأمر آثار حفيظة الحزب الدستوري الجديد ، ووجد فيه فرصة للحصول على الحكم الذاتي ، فأعلن تأييده لأقتراح منديس فرانس ، وأعلن استعداداته للمشاركة في الوزارة الجديدة الإدارة التي ستتولى إدارة دفة المفاوضات مع فرنسا لمنح تونس الحكم الذاتي ^(٢).

أما بالنسبة لموقف العناصر التونسية الوطنية من هذا المشروع ، فقد رأت أن هذا المشروع ما هو إلا ستار تستر به فرنسا وهي تحاول القضاء على الحركة الثورية في تونس ، كذلك استتكر موافقة الحزب على الدخول في المفاوضات من أجل الحصول على الحكم الذاتي ^(٣) ، هذا الأمر أدى إلى ظهور تيارين في قيادة الحزب الدستوري الجديد الذي يتزعم الحركة الوطنية التونسية ويقود جيش التحرير التونسي ، إذ كان التيار الأول يؤيد حركة العنف الثوري المسلح و يقوده صالح بن يوسف ، أما التيار الثاني الذي يتزعمه الحبيب بو رقيبة فإنه يستهجن التيار الأول ويتبرأ منه ولكنه يستخدمه كورقة ضغط على السلطات المحتلة وعلى طاولة المفاوضات التي يفضلها على العنف الثوري في الغالب ^(٤).

وعلى هذا الأساس قامت السلطات الفرنسية بالاتصال بالحبيب بورقيبة لإجراء محادثات سرية معه وهو لا يزال رهن الاعتقال في السجون الفرنسية ، وقد اهتمت بذلك رئيس الحكومة التونسية صلاح الدين بكوش ، في الوقت الذي اوعز به للمقيم العام فوازار باستمالة الباي من أجل تشكيل وزارة تونسية جديدة تستطيع التعاون معها ، وهذا ما حصل فعلاً في ٤ آذار ١٩٥٤ ، إذ تولى هذا المنصب محمد المزالي ^(٥) ، لكنه فشل في التوصل إلى صيغة حول كيفية

^(١) فيليكس فاراس ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

^(٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨١٧ / ٣١١ ، المصدر السابق ، و (١١) ، ص ٤٤ .

^(٣) احمد طلعت ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

^(٤) نغم أكرم الجميلي ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

^(٥) طه العنبيكي ، المصدر السابق ، ص ٣٧-٣٨ .





التفاوض وشكل الحكم الذاتي ،وبذلك تشكلت حكومة تفاوضية في اب ١٩٥٤ ، برئاسة الطاهر بن عمار ،وفي الشهر التالي بدأت المفاوضات بين الجانبين ، وقد اشترطت الحكومة الفرنسية في بداية المحادثات مع الحكومة الجديدة أمر تصفية الكفاح المسلح^(١).

ثانياً : - الحركة الوطنية في مراكش ١٩٥٠ -تشرين الأول ١٩٥٤ :-

كان للخطاب الذي القاه الملك محمد بن يوسف في طنجة في ٩ نيسان ١٩٤٧ أثر كبير ومباشر في تغيير السياسة الاستعمارية الفرنسية في مراكش، حيث أشار الملك إلى الحقوق الشرعية للشعب المغربي ، وإلى أن المغرب قطر عربي تربطه روابط متينة بالدول العربية في الشرق ،ورغبته في تقوية علاقاته مع الجامعة العربية ،كذلك لم ترد في ذلك الخطاب أية إشارة إلى فرنسا أو إلى مستقبل الحماية^(٢) . وهذا يعني أن الملك محمد بن يوسف يرفض بصراحة فكرة الاتحاد الفرنسي التي تدعو إليها الإقامة العامة الفرنسية في مراكش تطبيقاً لدعوة الجنرال ديغول بعد الحرب العالمية الثانية الى وحدة المستعمرات الفرنسية مع فرنسا باعتبارها الأم ، تأييده للحركة الوطنية المغاربية دولياً ،وهو أول موقف إيجابي يتخذه السلطان من الحركة الوطنية .

هذا الأمر دفع السلطات الاستعمارية إلى شن حملة صحفية للتنديد بالخطاب الذي القاه الملك في سنة ١٩٤٧^(٣) ،وعزل المقيم العام الفرنسي لاريك لايون^(٤).

(١) محمد محمد امزيان ،المصدر السابق ،ص ١١٧ .

(٢) اشفورد دوجلاس ،التطورات السياسية في المملكة المغربية ،دار الثقافة ،لبنان ،١٩٦٣ ،ص ٩٠.

(٣) كفاح الخزعلي ،المصدر السابق ،ص ١١٧ .

(٤) لاريك لايون : ثامن مقيم فرنسي في المغرب ، تسلم منصبه منذ آذار ١٩٤٦ وتقدم بالعديد من

المشاريع الإصلاحية فضلاً عن اطلاقه لسراح السجناء الوطنيين ،أغضب المعمرين الفرنسيين

والحركة الوطنية على السواء بمشاريعه وخطواته إلى ان أقيّل في ايار ١٩٤٧ ،انظر :-

طالب محييس الوائلي ،العراق والقضية المغربية ١٩٥١ -١٩٥٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة

،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،١٩٩٤ ،ص ٤٢ .





وتعيين الجنرال الفونس جوان^(١) الذي عرف بعدائه للحركة الوطنية المغربية ، واعطائه الصلاحيات اللازمة للقضاء على حزب الاستقلال وخلع الملك .

وما أن وصل الجنرال جوان للرباط حتى وضع برنامجا جاء فيه:-

١- صرف المراكشيين ملكا وشعبا عن فكرة المطالبة بالاستقلال ،وعن التطلع للانضمام إلى جامعة الدول العربية .

٢- الضغط على الملك ليعزل كبار الموظفين المراكشيين الذي اظهروا تضامنا مع الحركة الوطنية، ارهاباً للباقيين وحملاتاً لهم على الخضوع الكامل للسلطات الفرنسية وتنفيذ اغراضها .

٣- تكوين مجلس وزاري مختلط تحت رئاسة السكرتير العام الفرنسي للحماية ،تنتقل إليه السلطة التشريعية التي يحتفظ بها جلاله السلطان لحد الآن .

٤- تعيين وكلاء لمحافظي المدن تختارهم الإدارة الفرنسية مباشرة، وذلك لتقوية حكمها المباشر وتنظيم مراقبتها على الاجتماعات الشعبية.

٥- تغيير نظام مجالس البلديات القائم، واعطاء الجالية الفرنسية حق الانتخابات والتقرير في هذه المجالس .

٦- تحويل مجلس شورى الحكومة الحالي إلى مجلس نيابي منتخب يتكون من المراكشيين والفرنسيين بالتساوي .

٧- مقاومة حزب الاستقلال والعمل على خلق زوايا ومشايخ للطرق تشغل الجمهور بخرافاتها وتوازي الإقامة الفرنسية العامة في مناورتها .

٨- تسهيل هجرة الفرنسيين ورؤوس الأموال الفرنسية إلى مراكش، وجعل الاقتصاد المراكشي تبعا للاقتصاد الفرنسي^(٢) .

ولقد قام الجنرال جوان بتقديم هذه المشروعات في نفس الوقت الذي وأصل فيه استخدام سياسة الضغط على العناصر الوطنية ، وعلى صاحب البلاد ، وأدى

(١) الجنرال الفونس جوان:من مواليد الجزائر ١٨٨٨ قاد سنة ١٩٤٣ الحملة الفرنسية على إيطاليا ،

وأصبح في سنة ١٩٤٤ م رئيسا لأركان الجيش الفرنسي .أنظر:-

المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

(٢) علال الفاسي،حديث المشرق والمغرب ،المطبعة العالمية ،القاهرة ،١٩٥٦، ص١٠١-١٠٢ .





ذلك إلى الاصطدام مع الملك محمد بن يوسف ومع العناصر الوطنية، حين قام الجنرال جوان بتقديم مراسيم خاصة بطريقة الإصلاح التي يرغب فيها إلى محمد بن يوسف للتوقيع عليها ، ولكن الملك رفض القيام بذلك ^(١) ، وكان في ذلك يستجيب لرغبة شعبه التي تعبر عنها مذكرات حزب الاستقلال وعرائض التأييد الشعبية. واتبع الملك أسلوب تشكيل اللجان المخزنية لدراسة المشروعات التي ترسلها له الإقامة العامة، فكانت اللجان تدرس المشروع ثم تضع له المشروع المعاكس الذي يقوم على أساس السيادة المغربية الكاملة ومعارضة كل ما ينقص من اختصاصاتها أو مظاهرها . فتقر الحكومة المغربية مشروع اللجنة ويصادق عليه الملك فيصبح من بعد عقيدة قومية ^(٢) .

لقد قاوم الملك سياسة الجنرال جوان، ورفض المراسيم التي قدمت إليه ، فادعى المقيم العام بأن الملك يعرقل تطور بلاده نحو النظم الديمقراطية ، وأنه يريد الاحتفاظ لنفسه بالحكم المطلق ^(٣) .

أما بالنسبة لموقف حزب الاستقلال من سياسة الجنرال جوان ومشاريعه ، فتبين بأن هذه الإصلاحات المقترحة هي جزء من الخطة الفرنسية الرامية إلى دمج المغرب بفرنسا ^(٤) كذلك أصدر علال الفاسي بيانا له من القاهرة أكد فيه رفضه لهذه الإصلاحات والمشاريع، لأنه شكل من أشكال الحكم المباشر ، وعدم السماح بمنح الجالية الفرنسية أي حق من حقوق المواطن المغربي ، كذلك أعلن الحزب أن المغرب قطر عربي إسلامي وقد عقد العزم على نيل كامل حقوقه واستقلاله واسترجاع مكانته بين الدول .

^(١) جلال يحيى ،المغرب الكبير ،ص ٣٢٣ .

^(٢) علال الفاسي ،المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى ،ص ١٤٥-١٤٦ .

^(٣) صلاح العقاد ،المغرب العربي ،ص ٣٧٤ .

^(٤) اشفورد دوجلاس ،المصدر السابق ،ص ٩٢ .





ولبى الحزب طلب الملك بأن يظل نشاطه السياسي سلمياً ، فأقتصر نشاطه على الاحتجاج في صحفه ، على الرغم من الحرية الصحفية المحدودة^(١).

أزاء رفض الملك وحزب الاستقلال التعاون مع الجنرال جوان ، لجأ إلى احياء الطرق الصوفية ضد القصر لتتعاون معهم ، ولكن نجاح هذه العملية كان مستحيلا ، خاصة بعد تطور الآراء في المغرب ، ووضوح الرؤيا أمام العناصر الوطنية^(٢) . كذلك عمد الجنرال جوان إلى استخدام أساليب دنيئة ترمى إلى النيل من كرامة الملك وهدم نفوذه في النفوس بواسطة مناشير كلها قذف وبهتان ، تمهيداً لاقصائه عن العرش ، هذا الأمر زاد في شقه الخلاف بين المغاربة والفرنسيين^(٣) .

من هنا نلاحظ أن سياسة الإقامة العامة الفرنسية في عهد جوان زادت من التقارب بين الملك وحزب الاستقلال ، وأدت إلى عدم تحقيق أي جزء من برنامج الجنرال جوان، بسبب الثبات والحكمة اللتين اظهرهما كل من الملك ورجال الحركة الوطنية المغربية^(٤) . لذلك قررت الحكومة الفرنسية دعوة الملك محمد بن يوسف إلى زيارة باريس، والغرض من ذلك هو الفصل بينه وبين العناصر الوطنية في البلاد ، في وقت تأزمت فيه العلاقات بين الوطنيين وبين الفرنسيين^(٥) .

بالنسبة لموقف الملك من الدعوة ، فلم يلب الملك الدعوة إلا على شرط عرض القضية المغربية بصفة رسمية على أنظار الحكومة الفرنسية والتفاوض

(١) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ، ص ١٢٠ .

(٢) جلال يحيى ، المغرب العربي ، ص ٣٢٣ .

(٣) حزب الاستقلال - المغرب الأقصى - مراكش، دار الطباعة الحديثة ، مصر ، ١٩٥١ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٤) علال الفاسي، حديث المشرق والمغرب ، ص ١٠٢ .

(٥) جلال يحيى، المغرب الكبير ، ص ٣٢٤ .





معها في إيجاد حل مرض لهذه القضية كما أشتراط أن لا يغادر مراكش الا بعد تعيين أعضاء ديوانه^(١) .

فأظهرت فرنسا استعدادها لذلك . عندئذ قام الملك في ٥ تشرين الأول ١٩٥٠م بزيارة فرنسا^(٢) . وفي ١١ من الشهر نفسه قدم الملك مذكرة لرئيس الجمهورية اوريول ينتقد فيها أسلوب الحماية ويطالب بالغاء معاهدة ١٩١٢ م^(٣) ، وقد درس مجلس الوزراء الفرنسي هذه المذكرة في جلسته يوم ٣١ تشرين الأول ووضع الجواب الذي يصرح برغبة فرنسا في مواصلة مهمتها في حماية المغرب ، ولكنها مستعدة لإدخال بعض الإصلاحات التي تدرسها لجنة فرنسية مغربية. فأجتمع مجلس الوزراء المغربي في باريس و اتفق مع الملك على تقديم مذكرة ثانية تعرب عن أسف الملك وحكومته على وجود خلاف أساسي بين الدولتين ، وتؤكد أن عهد المجادلة في الإصلاحات الجزئية قد انتهى وتطالب من جديد بأستقلال المملكة وعقد معاهدة تحالف معها^(٤) .

لذلك أصدر الملك بلاغاً قبل مغادرته فرنسا يصرح فيه بعدم حصول أي اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية التي أبت إلا أن ترضي الجالية الفرنسية بالمغرب التي ترعرعت في ظل الحماية على حساب الشعب المغربي^(٥) ، ويؤكد

(١) حزب الاستقلال-المغرب الأقصى-مراكش،المصدر السابق،ص١٨٣ .

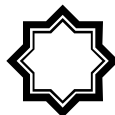
(٢) عمر فروخ ،وثبه المغرب ،دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٦١ ،ص١٤٧ .

(٣) معاهد ١٩١٢ :- وقع السلطان عبد الحفيظ في ٣٠ آذار ١٩١٢ معاهدة الحماية مع فرنسا ،وعدها المغاربة صكاً باع بموجبه السلطان جزءاً من دار الاسلام للمسيحيين " . فانتقضت المناطق المحيطة بفاس ،مما اضطر ليوطي "اول مقيم عام فرنسي في المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية" الى نقل العاصمة الى رباط وعلى الرغم من ان الفرنسيين عينوا مولاي يوسف سلطاناً جديداً ليساعد ليوطي على اتمام مهمته في المغرب الاقصى فأن مظاهر الرفض عمت جميع انحاء المغرب . انظر:-

محمد محمد امزيان ،المصدر السابق ،ص ٨ .

(٤) علال لفاسي ،المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ،ص ١٤٦ .

(٥) حزب الاستقلال -المغرب الأقصى -مراكش ، ص ١٨٣-١٨٤ .





بثبات الملك على المطالبة بالاستقلال ، مما جعل الشعب المغربي يستقبله بفرح وحماس ، ويعاهده على السير من ورائه حتى النهاية الظاهرة ^(١) .

وفي الوقت نفسه بدأت معارضة العناصر المغربية داخل مجلس الشورى، حيث انعقد في ٦ كانون الأول ١٩٥٠ م ومابعدا وكان الممثلون المغاربة المنتخبون قد قرروا وضع حد لسياسة المطالبة الهادئة التي استمرت ثلاثة أعوام دون جدوى ، فalcوا عدة خطب وتقارير في المجلس ترمي إلى توضيح فشل الحماية وفشل سياسة التعاون معها ، واستخلصوا إنه لا حل لقضية المغرب إلا بتغيير النظام القائم وعلان الاستقلال ، ولم يستطع الجنرال جوان أن يتحمل هذا الهجوم الذي يؤكد موقف الأمة من كل اصلاح جزئي . فطرد السيد محمد الفزاوي من المجلس بعد أن منعه من القاء خطابة ، وتضامن الأستاذ احمد الزبيدي والسيد محمد العراقي وأغلب الأعضاء المنتخبين معه في الانسحاب ، ثم تقدموا للقصر الملكي فاستقبلهم الملك في قصره علنا واستمع منهم إلى تفاصيل ما وقع واثنى على شجاعتهم ^(٢) .

فادركت عندها الإقامة العامة أن الملك مصمم على خوض معركة الاستقلال حتى النهاية علناً ، لأن الحركة الوطنية في المغرب قد نضجت ولأن علاقات الملك كانت قد أصبحت وثيقة بدول المشرق العربي وجامعة الدول العربية ، ولأن الأجهزة الوطنية المغربية في الخارج كانت قد أصبحت أكثر تنظيماً وفعالية وفي مقدمتها مكتب المغرب العربي في القاهرة ومكتب حزب الاستقلال في باريس، ولجنة تحرير المغرب العربي ^(٣) ، لذلك نظم الجنرال جوان مؤامرة يريد بها القضاء على الملك وعلى رجال حزب الاستقلال ، وقد اتخذ لذلك الوسائل التالية:-

١- استخدام الصحافة والاذاعة والسينما في مراكش وفرنسا ، حيث قامت بأتهاام الملك بالتواطؤ مع حزب الاستقلال المتصل بالشيوعيين ، لمعارضة كل اصلاح تريده الحماية لنشر الديمقراطية .

^(١) احمد عسه، المعجزة المغربية ، دار القلم للطباعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٥ .

^(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى ، ص ١٤٧ .

^(٣) احمد عسه، المصدر السابق، ص ٢٥٦ .





٢- الاستعانة ببعض الخونة من الأوساط الرجعية كشيوخ الطرق وبعض الإقطاعيين الذين خلقتهم الحماية واعدتهم من قبل لمثل هذه الأعمال مثل الجلاوي وعبد الحي الكتاني ^(١) .

٣- تعبئة قوات الشرطة والعدد الحربية ورجال الجاسوسية لمحاصرة أبواب القصر الملكي وأبواب المدن و الاحياء الاهلية و منازل زعماء حزب الاستقلال ارهاباً للنفوس ومنعاً من قيام أية مظاهر أو مقاومة لما تريد السلطات الفرنسية تنفيذه .

٤- ضرب نطاق الحصار على البلاد جميعها ، وعدم السماح لأي مراكشي لمغادرة البلاد ، وسحب جوازات السفر من الذين كانوا قد حصلوا عليها منعاً لتسرب الأخبار إلى الخارج ، وتسرب بعض الزعماء الوطنيين لفضح المؤامرة من فرنسا او البلاد العربية ^(٢) .

في هذا الجو تقدم الجنرال جوان لمقابلة الملك محمد بن يوسف في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥١ م قبل سفره إلى الولايات المتحدة الامريكية بصحبة رئيس الحكومة الفرنسية اوريول وقدم إليه مطالب فرنسا منه وهي :-

- ١- التبرؤ من حزب الاستقلال .
 - ٢- طرد أعضاء الديوان الملكي وبعض كبار الموظفين .
 - ٣- توقيع المراسيم الموقوفة ^(٣) .
- فرد عليه الملك وقال له "أن العرش فوق الأحزاب ولايمكن لصاحب العرش أن يتبرأ من طائفة من رعاياه " . وافهمه أن المحاكم الفرنسية قائمة في المغرب وقد جرت

^(١) عبد الحي الكتاني ،وهو صاحب الطريقة الكتانية ،أحدى الطرق الصوفية ثار أخوه ضد السلطان

عبد الحفيظ فحكم عليه بالاعدام . ومن هنا بدأ يكن عداء للسلطة . فتعاون مع الفرنسيين حتى

جعلوه من أكبر الدعاة في مراكش ضد الملك والوطنيين أنظر :-

كفاح كاظم الخزعلي ،المصدر السابق ،ص ٢٠٥ .

^(٢) علال الفاسي ،حديث المشرق والمغرب ،ص ١٠٤ .

^(٣) روم لاندو ،تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين ،ترجمة: نقولا زيادة ،مراجعته :الدكتور انيس

فريجة ،نشر وتوزيع دار الثقافة ،بيروت -لبنان ، ١٩٦٣ ، ص ٣٤٧-٣٤٨ .





عادتها أن تصدر الأحكام على حزب الاستقلال متى رأت في نضال قادته خروجاً على الأنظمة النافذة .

لكن هذا الرد لم يعجب الجنرال جوان وقال للملك : "جوابكم غير مقبول، فأما أن تتبرأ من حزب الاستقلال أو تتنازل عن العرش ،والا خلعتك بنفسي وأنا ذاهب الآن برحلة إلى الولايات المتحدة مع رئيس الحكومة الفرنسية ، وهذا مايعطيك وقتاً كافياً لتفكر وتتأمل في ماطلبتك منك ، وبعد عودتي سنرى ما يجب علينا أن نعمل " (١) .

وبعد هذه المقابلة طوق القصر الملكي بالشرطة الفرنسية ،بينما كلفت الإدارة الفرنسية الجلاوي بصفته اكبر اقطاعي في جنوب المغرب بحمل رؤوساء القبائل على قبول خلع الجنرال جوان للملك محمد بن يوسف .

هذا الأمر أثار الشعب المغربي، خاصة أن الصحافة الفرنسية أخذت تصرح باحتمال تنازل الملك ، فسارع علماء فاس مؤيدين من علماء المغرب كله حواضره وبواديه إلى تجديد بيعتهم الملك محمد بن يوسف في عريضه قدمها وفد خاص للملك وقد استنكروا فيها موقف الجلاوي واتباعه ونفوا عنه كل صيغة تخوله نصب نفسه للدفاع عن الدين (٢) .

وقام حزب الاستقلال من جهته بدعوة الشعب إلى التريث لنلا تعطي للفرنسيين الفرصة بتنفيذ برامجهم ، وفي الوقت نفسه قام الحزب بمجهود من الداخل والخارج لفضح البرنامج الفرنسي قبل تنفيذه (٣) . ولم يطل غياب الجنرال جوان في الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك إنه عاد إلى باريس في ٨ شباط ١٩٥١ وأجرى مباحثات مفصلة مع الحكومة الفرنسية حول الحالة في المغرب (٤) ، ثم عاد إلى الرباط وزار الملك محمد بن يوسف في ١٢ شباط ، فأعاد المطالب التي تقدم بها في ٢٦ كانون الثاني وزاد فيها ، فإنه بالإضافة إلى وجوب التبرؤ

(١) احمد عسه ،المصدر السابق ،ص٢٥٨ .

(٢) حزب الاستقلال - المغرب الأقصى - مراكش ،ص١٨٨-١٨٩ .

(٣) علال الفاسي ،حديث المشرق والمغرب ،ص١٠٥ .

(٤) احمد عسه ،المصدر السابق ،ص٢٥٩ .





من حزب الاستقلال علانية، يجب عليه أن يسمى عدد كبيراً من الفرنسيين لمناصب القادة والباشاوات، وأن يوقع العقوبة بجميع الذين عارضوا الجلاوي^(١). وطرد الوطنيين من موظفي القصر الملكي.

ولكي لا ينفرد السلطان برأيه في تقرير ما يجب عمله من ناحية، وليجرب الاستعانة برئيس الجمهورية الفرنسية^(٢)، عقد الملك مجلساً وزارياً أضاف إليه أفراد من علماء الدين لدرس مشروع الإقامة، وبعدما تداول المجلس الوزاري اجمع اعضائه على أن لا موجب للتبرؤ من طائفة معينة من رعايا الملك ثم توجهت الهيئة الوزارية عند الجنرال جوان لتبلغه شفها ما قرره، فقابل الجنرال أعضاء الهيئة بما لا يليق بمقامهم وكرامتهم وخاطبهم: - "أن لم تتفدوا إرادتي فأن القبائل البربرية ستتقض على أهل المدن بالذبح والسلب والنهب وحينئذ تأتون الي وتطلبون مني أن أحميكم ولن أغيثكم".

فثبت الوزراء على موقفهم. وفي يوم ٢٢ شباط قرر الجنرال جوان قطع العلاقات الرسمية مع القصر^(٣). ونتيجة لذلك كتب الملك محمد بن يوسف إلى رئيس الحكومة الفرنسية موضحاً له التدهور الخطير الذي أصاب العلاقات المغربية-الفرنسية على أيدي الجنرال جوان، وطلب إليه أن يفعل شيئاً لا نقاذ مايمكن انقاذه وحل الأزمة^(٤).

ولما علمت الإقامة العامة بتحركات الملك محمد بن يوسف، شرعت بتنفيذ المؤامرة التي أعدتها بالتعاون مع الجلاوي لخلع الملك محمد بن يوسف، وتنصيبه بدلا عنه خلال جولته في أنحاء البلاد وهو يوقع عرائض الغاية منها الحملة ضد الملك محمد بن يوسف والوطنيين.

(١) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص ٣٤٩.

(٢) احمد عسه، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(٣) حزب الاستقلال - المغرب الأقصى - مراكش، ص ١٨٩.

(٤) اشفور دوجلاس، المصدر السابق، ص ٩٤.





وعمل الجلاوي على تعبئة رجاله ومحاصرة القصر الملكي في الرباط^(١). أخذ الفرنسيون ينشرون في صحفهم أن المغرب مقدم على حرب اهليه ، وان فرسان البربر سينزلون من جبالهم ليزحفوا على سهول المغرب ومدنه لخلع السلطان .

وبينما كان فرسان الجلاوي يطوفون القصر أرسلت الإقامة العامة أحد كبار رجالها ليحمل إلى القصر الملكي جواب رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الملك^(٢)، حيث أيد رئيس الجمهورية الفرنسية سياسة الجنرال جوان، ودعا الملك إلى الاستجابة إليها. ويمكن أرجاع أسباب الموقف الفرنسي إلى الخلافات الداخلية التي كانت تعاني منها ، وتوسع شقة القتال من الهند الصينية إلى كوريا^(٣) .

لذلك اضطر الملك محمد بن يوسف إلى التوقيع تحت الضغط على البروتوكول الذي اعده الجنرال جوان ويتضمن النقاط الآتية:-

١- إصدار بلاغ ملكي وبلاغ وزاري لاستتكار الأعمال التي قام بها حزب الاستقلال.

٢- طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفي المخزن ومديرها من القرويين.

٣- تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين .

٤- عزل بعض القادة وتعيين آخرين عوضهم فرضتهم الإدارة .

٥- التوقيع على المراسيم التشريعية التي كان الخلاف قائما في شأنها بين القصر والإدارة الفرنسية^(٤) . وبمجرد ما وقع الملك البروتوكول رفع الحصار وعادت الفرسان لأماكنها . وقد صرح الملك بأن توقيعته على هذه المواد كلها بالإكراه^(٥).

(١) روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ص ٣٥٢ .

(٢) احمد عسه، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .

(٣) اشفورد دوجلاس ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٤) حزب الاستقلال ، المغرب الأقصى ، مراكش ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .





كان لحوادث سنة ١٩٥١ صدى بعيد في العالم العربي أدى إلى رفع مسألة مراكش إلى هيئة الأمم المتحدة وهي أول مرة تثار فيها مسألة خاصة بالمحميات الفرنسية في المغرب أمام هذه المنظمة الدولية . أما في داخل البلاد فقد استغلت الإقامة العامة تصريح السلطان لكي تلقى القبض على مئات آخرين من الوطنيين ، كما أجبرت الملك على أبعاد جميع المشتبه في صلاتهم إلى حزب الاستقلال عن البلاد^(١) .

هذه الإجراءات من قبل الإقامة العامة لم تؤدِ إلى حل أزمة ١٩٥١ ، بل كانت لها نتائج أثرت تأثير إيجابياً في الحركة الوطنية في مراكش ، حيث كان ثمة نزاع وتنافس بين الأحزاب السياسية ، ولكن بسبب ضغط الأحداث الأخيرة تقاربت هذه كلها بعضها من البعض الآخر ، وفي ١٠ نيسان ١٩٥١ وقع حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني و حزب الشورى والاستقلال وحزب الوحدة المغربية اتفاقاً شكل بمقتضاه جبهة وطنية^(٢) .

وكان هذا مرحلة مهمة في تطور البلاد السياسي . فقد كانت بعض الأحزاب من قبل تؤمن بوجوب الوصول إلى حل وسط مع فرنسا وهو وضع كان يضعف من موقف حزب الاستقلال الذي كان يدعي بأن البلاد بأجمعها تؤيد موقفه الذي لا هوادة فيه . وقد اتفقت الأحزاب على الأخذ ببرنامج حزب الاستقلال وتعهدوا "بالنضال في سبيل استقلال المغرب التام " ، وعدم الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي ، ورفض أي مفاوضات مع فرنسا ما لم تحصل البلاد على استقلالها ، والامتناع عن الاتصال بالشيوعيين ، والتعاون بقدر الامكان مع جامعة الدول العربية ، وقد تم الاتفاق على الميثاق في طنجة بحضور صالح بن رياقيق ، وهو المندوب الذي بعثت به جامعة الدول العربية خصيصاً لهذا الغرض^(٣) .

لذلك نلاحظ أن التصريحات التي ادلى بها بعض القادة والباشوات في المغرب، تحت ضغط الجلاوي والإقامة العامة الفرنسية عليهم، لكي يعلنوا انهم

(١) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٣٧٧ .

(٢) محمود صالح هلال الكروي ، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي ، دراسة سياسية تحليلية ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٤٠ .

(٣) روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ص ٣٥٥ .





ضد السلطان ، قد عملت على فضح الجنرال جوان ، وبشكل اجبر الحكومة الفرنسية على تغييره، وعلى تعيين الجنرال جيوم^(١) بدلا منه في المغرب^(٢). إلا أن الجنرال جيوم اتبع السياسة التي سار عليها سلفه، والمتضمنة القضاء على حزب الاستقلال أو حركة المقاومة المراكشية ، وعزل السلطان في قصره عن سائر الرؤساء الذين يجب العمل على تكتلهم حول الجلاوي لتقوية المعارضة الصورية لجلالته، ثم خلعه على اعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لاقرار الأمن في البلاد^(٣).

وصل الجنرال جيوم إلى الرباط في تشرين الثاني ١٩٥١، وراح يتنقل في أرجاء المغرب مدناً وبوادي ويلقي خطاباً يتلوها تصريحات مملوءة بالتهديد والوعيد ، واعتقد إنه بذلك سيؤثر في الرأي العام المراكشي ، إلا أن هذه السياسة اثارت نفمة الأوساط الشعبية، مما حملته على اتباع سياسة القوة والعنف للقضاء على الحركة الوطنية^(٤).

ومثال على ذلك المجزرة التي شهدتها الدار البيضاء في شباط ١٩٥٢ ،حيث قتل فيها عشرات المغاربة برصاص القوى الفرنسية ، لأن دوائر الحماية غاضها تظاهر المغاربة في الدار البيضاء بمناسبة وصول وفد يمثل الأمم المتحدة

^(١)الجنرال جيوم :- ليس جيوم غريباً عن البلاد المراكشية، فقد عرفته مراكش في سائر اطوار كفاحها العسكري ، وقد شهد في كثير من كتبه بشجاعه المراكشيين ومقاومتهم العنيفة للاستعمار ،وحبهم للاستقلال الوطني والحرية الشخصية ، ويمتاز بكونه يتكلم عدة لغات من بينها اللغة العربية واللهجة البربرية ،وله عدة تجارب عسكرية ، وقد قام بدراسات واسعة لاساليب التعمير الروسي يوم كان سفيراً لفرنسا في موسكو ، ويعتبر إلى جانب ذلك من مدرسة المرشال ليوتي ومن تلامذه جوان الذي طلب تعيينه خلفاً له يوم قررت الخارجية الفرنسية نقله إلى مراكش ،انظر :-

علال الفاسي ، حديث المشرق والمغرب ، ص ١١٠ .

^(٢) جلال يحيى،المغرب الكبير ،ص ٣٢٥ .

^(٣) علال الفاسي ،حديث المشرق والمغرب ،ص ١٦٥ .

^(٤) سراب جبار ،المصدر السابق ،ص ٨٠ .





إليها لاجل النظر في القضية المراكشية ورفعهم شعارات المطالبة باستقلال المغرب وسيادته (١) .

هذا الأمر أثار الملك محمد بن يوسف ، وعمل على تصعيد الحركة الوطنية المراكشية ، مما حدا بالملك محمد بن يوسف إلى تجاوز الجنرال جيوم وإرسال مذكرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٠ آذار ١٩٥٢ ينبه فيها على روح التوتر السائد في البلاد ، وإلى انتظار الأمة إلى حل سريع لقضيتها حفظا للعلاقات الودية بين المغرب وبين فرنسا ، لم يكتف الملك بذلك ، ولكنه اعطى برنامجا عمليا لحل المشكلة المراكشية (٢) ، وذلك :-

- ١- تصفية الجو السياسي .
 - ٢- ضمان الحريات العامة والخاصة ومن ضمنها الحريات النقابية.
 - ٣- تأسيس حكومة مؤقتة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية (٣) .
 - ٤- قبول فرنسا لمبدأ إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال .
- في ١٧ أيلول ردت الحكومة الفرنسية على المذكرة المغربية برفضها المساس بمعاهدة الحماية، وعرضت بعض الإصلاحات البسيطة كانت أكثرها يرمي إلى تأكيد المشاركة الفرنسية في السلطة ، إلا أن الملك رد في ٣ تشرين الأول ١٩٥٢ معرباً عن أسفه العميق على عدم استجابة الحكومة الفرنسية لمطالبة (٤)، ومنبهاً لها إلى أن ماعرضته من إصلاحات سيؤدي عمليا إلى توزيع السيادة المراكشية (٥) .

(١) احمد عسه ،المصدر السابق ،ص ٢٦٥ .

(٢) علال الفاسي ،حديث المشرق والمغرب ،ص ١١٤ .

(٣) المهدي بن بركة،الاختيار الثوري في المغرب ،منشورات دار الطليعة ،بيروت ،ط ١، ١٩٦٦ ،ص ١٨٦ .

(٤) روم لاندو ،تاريخ المغرب العربي في القرن العشرين ،ص ٣٦١- ٣٦٢ .

(٥)صلاح العقاد ،المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ،ص ١٥١ .





وإزاء رفض الملك للمطالب التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية، استغل الجنرال جيوم الإضراب العام الذي دعت إليه الحركة الوطنية والنقابية تضامناً مع كفاح الشعب التونسي، واحتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد على أيدي عصابة من الغلاة الاستعماريين، للقضاء عليها، لتستطيع الإقامة تنفيذ برنامجها الاستعماري فعمل على اعتقال زعماء حزب الاستقلال والنقابيين بدعوى التآمر مع الشيوعية الدولية على سلامة الدولة، ومنع الصحافة الوطنية، وتشريد الوطنيين و تعذيبهم وسجن آلاف المواطنين^(١).

هذا الأمر أثر على الحركة الوطنية المغربية وحزب الاستقلال بالذات، وكان العمل الرئيسي للجماعة التي بقيت من أعضاء حزب الاستقلال في مراكش ينحصر في بقاء الاتصال قائماً بين الملك والزعماء المسجونين والزعماء الهاربين، وكذلك حاولت المحافظة على معنويات الحزب والشعب عامة^(٢).

بعد ذلك بدأ الجنرال جيوم بتدبير المؤامرات الشكلية التي تخوله أبعاد الملك عن العرش، خصوصاً بعد أن رفض الملك المطالب الفرنسية ورفض كل تنازل عن حقوق السيادة وحتى حقه هو في عرش اسلافه^(٣).

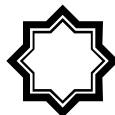
وقد اعتمدت فرنسا في تنفيذ ذلك على الجلاوي وعبد الحي الكتاني، حيث اكترت الإقامة العامة القادة والباشوات على دعم الجلاوي ومعاونته على تنفيذ مؤامرة الخيانة - سرحت ٣٣ من القادة والباشوات وفرضت الإقامة الجبرية على بعضهم واستبدلتهم بعناصر تطمئن إليها. في حين قادت حملة في صحافتها الاستعمارية ضد الملك متهمة إياه بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى صالح المغاربة^(٤).

(١) المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، ص ١٨٧.

(٢) اشفورد دوجلاس، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٣) علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، ص ١٥٢.

(٤) كفاح كاظم الخزعلي، المصدر السابق، ص ٢٠٥.





وكان الكتاني والجلالوي متساويين في نشاطهما لتهيئة الطريقة لأحداث آب ١٩٥٣ م ، فقد اقتسما مجالات النشاط تبعا لمجال نفوذهما في حياة البلاد : فبينما كان على الكتاني أن يعبئ الطرق الدينية ، كان على الجلاوي أن يقوم بحملة بين قادة القبائل والعناصر الثائرة في أنحاء البلاد^(١) .

لذلك بدأ الجلاوي في مهاجمة السلطان وأخذ في جمع العرائض من عدد من الباشوات والقادة ، وخاصة في الجنوب ، تطالب بـ"أمير المؤمنين" جديد غير محمد بن يوسف ، وأتم جمع ٢٥٠ وثيقة ، وإن كان عدد من القادة والباشوات قد رفض التوقيع ، وخاصة في الرباط والدار البيضاء وفاس واتهم الجلاوي الملك محمد بن يوسف بأنه قد أصبح سلطان حزب الاستقلال ، ولم يعد سلطان للمغرب . واستند الجلاوي إلى هذه الوثائق لكي توافق حكومة باريس على اختيار المغاربة "لأمير المؤمنين" جديد وكان الجلاوي قد اتفق سلفاً على تنصيب محمد بن عرفة من أعمام محمد بن يوسف بدله^(٢) .

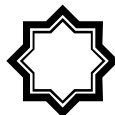
ونتيجة لامتناع الكثير من القادة والباشوات عن التوقيع ، راحت الإقامة العامة تصطنع المناسبات لجمع المزيد من التواقيع وتعمل لعقد مؤتمر عام للطرق الصوفية شمالي أفريقيا في مدينة فاس ، برئاسة عبد الحي الكتاني لخدمة سياسة فرنسا الاستعمارية في جمع المزيد من التواقيع على العريضة أياها . وبعد سبعة أيام أعقبه اجتماع آخر حضره الجنرال جيوم نفسه ، ليحمل بعض كبار الموظفين على وضع تواقيعهم على عريضة خلع الملك رافعا عدد موقعيها إلى ٢٨٧ شخصا لا غير^(٣) .

أما الشعب بمجرد ما علم بما دبّره الإقامة الفرنسية في مدينة مراكش من تنصيب محمد بن عرفة اماماً للمسلمين أعلن الثورة في كل مكان من مدينة وجدة إلى مدينة مراكش وكانت هذه المدينة التي يهيمن عليها الجلاوي أشد مدن مراكش وقراها تمرداً واستتكاراً ، وأعلن الأضراب العام في كل مكان من البلاد ووقعت

(١) روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ص ٨٣٠ .

(٢) جلال يحيى ، المغرب العربي الكبير ، ص ٣٢٧-٣٢٨ .

(٣) أحمد عسه ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .





مظاهرات قوية وتدخلت الجيوش الفرنسية التي احتلت كل البلاد واطلقت قنابلها على الابرياء فقتلت بضع مئات من المجاهدين واعتقلت أكثر من اثني عشر ألف وطني ، من بينهم العديد من الباشوات والقادة والقضاة والعلماء ، فاستدعت الحكومة الفرنسية جيوم لدراسة الحالة معه ، وانعقد مجلس الوزراء بحضور رئيس الجمهورية وقرر أعفاء الملك عن العرش نهائياً^(١) ، وعاد جيوم للرباط يحمل هذه التعليمات وتوجه في ٢٠ آب ١٩٥٤ لمقابلة الملك وطلب منه أن يتنازل عن العرش ، لكن الملك رفض توقيع التنازل ، فأعلن المقيم خلعه ، وفي اليوم نفسه حملته طائرة إلى كورسيكا قبل أن ينقل إلى منفاه في جزيرة مدغشقر وتم بعد ذلك تنصيب محمد بن عرفة ملكاً على مراكش^(٢) .

بدأ ابن عرفة حكمه اتخاذ عدة اجراءات ، ففي ٤ أيلول تنازل عن سلطته التنفيذية لمجلس وزراء محدود العدد برئاسة الوزير الأعظم وتخلّى عن سلطته التشريعية لمجلس معين يتألف من ١٦ فرنسياً ، هم رؤساء المصالح الغنية ، و ١٤ مراكشياً يعينون جميعاً بمعرفة الإقامة العامة . وكذلك تنازل عن حق الاعتراض على ما تصدره الجمعية التشريعية من قوانين وكذلك وقع المرسوم الخاص بأنشاء المجالس البلدية المشتركة .

ومن الواضح أن هذه الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تطبيق مبدأ السيادة المزدوجة ذلك المبدأ الذي يدعو إليه المستوطنون في تونس ومراكش ، لأنه يخلق لهم حقاً ثابتاً في البلاد^(٣) .

من هنا يتضح أن الهدف من هذا الاعتداء القضاء على الحركة الوطنية وإزالة العراقيل التي كان يضعها الملك محمد بن يوسف في وجه الإقامة العامة الفرنسية كلما أرادت العمل على تنفيذ البرنامج الاستعماري الذي خطت له فرنسا^(٤) .

(١) علل الفاسي ، حديث المغرب والمشرق ، ص ١٦٨-١٦٩ .

(٢) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، ص ٣٨٠ .

(٣) روم لاندو ، تاريخ المغرب ، ص ٤٢٢-٤٢٥ .

(٤) عمر فروخ ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .





هذا الأمر آثار الشعب المغربي الذي لم يرض عن الملك محمد بن يوسف بديلاً . لأن الحركة الوطنية ترعرعت في أيامه وهذا الجو هياً لقيام مقاومة واسعة النطاق ضد الحكومة ، وكانت في البداية متناثرة وضعيفة التنظيم ، غيران استعداد جماعة من المواطنين للعمل قد بدأ واضحاً بعد بضعة أيام من مغادرة الملك البلاد ، وذلك عندما اخرجوا عن الخط الحديد قطار الدار البيضاء - الجزائر السريع . هذا الأمر آثار السلطات الفرنسية وأدت إلى اندلاع موجه من الارهاب ، مما دعا حزب الاستقلال إلى أن يوجه نداءات ضعيفة من أجل الاعتدال أما من حيث مستقبل النظام السياسي المغربي فإن أهم نتيجة لنفي الملك ، كانت اعتباره ضحية، وعلى هذا أصبح رمزاً وطنياً وبطلاً يسمو على إنه شخصية في المغرب . وقد رفض الشعب أن يذهب إلى الصلاة في المساجد حيث كانت تقام الدعوات باسم بن عرفة ^(١).

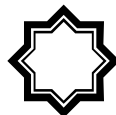
بعد نفي الملك محمد بن يوسف ، وجه علال الفاسي نداءً من إذاعة صوت العرب في القاهرة يفضح فيه هذه العملية ويعلن ولاء كل العناصر الوطنية للملك محمد بن يوسف ^(٢)، كذلك دعا الشعب المغربي للمقاومة . كما دعا في تصريح له لمجلة روز اليوسف المصرية في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ الأقطار العربية إلى مقاطعة البضائع الفرنسية ومنع نزول الطائرات الفرنسية ورسو البواخر الفرنسية في المطارات والموانئ العربية وتأميم المدارس والبعثات الثقافية الفرنسية في الأقطار العربية والاسيوية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ^(٣) .

وبدأت المقاومة في مراكش في شكل عمليات مسلحة ، وان كانت فردية، واشتملت على القاء القنابل اليدوية واطلاق الرصاص على الخونة المتعاونين مع الفرنسيين . وقام بهذه العمليات عناصر من الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بحزب الاستقلال . وكانت هذه العمليات تمثل المرحلة الأولى في كفاح المغرب المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ، وقد بدأت عمليات المقاومة المسلحة بقيام علال

^(١) اشفورد دوجلاس، المصدر السابق، ص ١٠٠ .

^(٢) جلال يحيى، المغرب العربي الكبير، ص ٣٢٨ .

^(٣) كفاح كاظم الخزعلي، المصدر السابق، ص ٢٣٢ .





بن عبد الله بالقاء قنبلة على موكب ابن عرفة عند خروجه من القصر لتادية فريضة الجمعة في المسجد المواجه للقصر ، لكن الحرس الفرنسي حال دون ذلك ، فكان علال بن عبد الله الشهيد الأول في هذا الجهاد .

من هنا نلاحظ أن المقاومة شملت كل فئات الشعب ومن ضمنه حزب الاستقلال ، وامتدت في أرجاء البلاد كافة ^(١) .

ويمكن إرجاع سبب مساهمة حزب الاستقلال في حركة المقاومة المسلحة لدافعين ، الدفاع الأول استخدام المقاومة المسلحة وسيلة ضغط لا نجاح العمل السياسي والدافع الثاني يتعلق بظهور اتجاه في القاعدة الحزبية ، وخاصة بعد أحداث الدار البيضاء ١٩٤٧ وقتل آلاف من المغاربة فيها ، يرى أن لا فائدة من المعالجات السياسية التي كانت تطرحها القيادة الاستقلالية كأسلوب تواجه به الاستعمار الفرنسي لتحقيق الاستقلال وجاءت أحداث نفي الملك لتعمق هذا الاتجاه لذلك يمكن القول بأن حزب الاستقلال أسهم في حركة المقاومة المسلحة ولكنه لم يكن كل المقاومة ^(٢) .

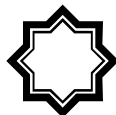
في سنة ١٩٥٤ ، اشتدت المقاومة الوطنية في داخل المغرب ، حيث اشتمل نشاط المقاومة على القاء القنابل على دور السينما التي يرتادها الفرنسيين واضرام الحرائق الهائلة في محاصيل الفرنسيين المزارعين ، و إضراب الشعب المغربي عن شراء البضائع الفرنسية في مراكش ، هذا الأمر دفع المستوطنين الفرنسيين إلى الضغط على الحكومة الفرنسية للقضاء على المقاومة المسلحة ، التي استغلت المظاهرات التي قام بها الشعب المغربي ضد الإقامة الفرنسية للتنكيل بالشعب تنكيلاً يفت من عضده ، وعملت على اعتقال كل من تشبه به و محاكمتهم في المحاكم الفرنسية العسكرية ^(٣) .

هذا الأمر دفع الحكومة الفرنسية إلى سحب الجنرال جيوم في ١٤ حزيران ١٩٥٤ واستبداله بمقيم سـنة جديد هو فرانسـيس

^(١) روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

^(٢) كفاح كاظم الخزعلي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

^(٣) علال الفاسي ، نداء القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩ ، ص ٤٤ - ٤٥ .





لاكوست^(١)، لامتصاص هذه الاضطرابات وكذلك التفاوض مع الملك محمد بن يوسف في المنفى ، وكانت أول هذه العروض في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٤ ، إذ عرضت على الملك الاتفاق على تنصيب شخص ثالث على العرش يكون مقبولا منه ومن فرنسا ، إلا أن الملك رفض العرض بشدة ، لكنه لم يرفض متابعة الحوار . فسهل هذا الموقف شبه الايجابي الطريق امام رئيس الوزراء منديس فرانس قبل أن تستقيل حكومته^(٢)، لاطلاق سراح بعض كبار حزب الاستقلال وزعماء النقابات العمالية من السجون في تشرين الاول ١٩٥٤ بعد أن امضوا فيها أكثر من سنة من غير محاكمة ، فكانت هذه الخطوة بحد ذاتها دليلاً على أن حكومة فرنسا أصبحت مقتنعة بأن الحديد و النار لا تحل مشكلة المغرب وأنه لابد من وسطاء و مباحثات للوصول إلى اتفاق .وقد حاولت الإقامة العامة الضغط عليهم لايكاف المقاومة المسلحة التي ظلت قياداتها بمعزل عن القيادة السياسية التقليدية^(٣) . إلا أن الحركة الوطنية المغربية رفضت ذلك وأعلنت تصميم رجالها على عدم الرجوع عن الكفاح إلا بعد تحقيق امانى البلاد في :-

١- عودة الملك الشرعي لعرشه .

٢- تحرير السيادة المغربية وأعلان الاستقلال^(٤) .

لذلك نلاحظ أن حركة المقاومة المغربية نجحت في تغيير السياسة الفرنسية اتجاه مراكش واجبرتها على التفاوض لحماية مصالحها في المغرب العربي ككل .

ثالثاً: الحركة الوطنية في الجزائر ١٩٥٠ - تشرين الثاني ١٩٥٤ :

(١) فرانسيس لاكوست:- سياسي فرنسي من مواليد ١٩٠٥، عمل في وزارة الخارجية منذ ١٩٢٩ في بلغراد عين بصفة سكرتير ثاني، منذ سنة ١٩٤٠ ثم عين مستشاراً في استوكهولم غير إنه لم يباشر عمله هناك، وفي سنة ١٩٤٤ صار عضواً في حركة المقاومة السرية الفرنسية ثم عمل في المغرب بصفة مندوب لدى المقيم العام، بعدها عاد للعمل في الأمم المتحدة وعمل منذ ١٩٥٣ في ديوان وزارة الخارجية التونسية أنظر :-

كفاح كاظم الخزعلي، المصدر السابق، ص ٥٣ .

(٢) احمد عسه، المصدر السابق، ص ٢٨٩ .

(٣) المهدي بن بركة، الاختيار الثوري، ص ١٨٨ .

(٤) علال الفاسي، نداء القاهرة، ص ٤٧ .





عملت السلطة الفرنسية ضمن إطار التوفيق بين المطالبة الشعبية الجزائرية بالحرية و الاستقلال وبين رغبتها بالاحتفاظ بالجزائر " كجزء من فرنسا نفسها " على تقديم مشروع قانون ١٩٤٧ ، الذي ينص على أن الجزائر عبارة عن مجموعة من محافظات فرنسية تتمتع بشخصيتها المدنية وباستقلالها المالي ، أما السلطة التنفيذية بيد الوالي السنة " الحاكم الفرنسي " ، كذلك تصبح للجزائر سلطاتها التشريعية يمثلها مجلس حكومة يتكون من ستة أعضاء ، تعين ثلاثة منهم الولاية العامة ، يضاف إليهم رئيس ونائب رئيس ورئيس المالية ومهمته مراقبة المجلس النيابي الجزائري الذي قرر المشروع ونظم شأنه . وكذلك نص مشروع القانون على أن يتركب المجلس النيابي من ١٢٠ عضواً نصفه من الشعب الجزائري والنصف الآخر من الفرنسيين الذين ينتخبوا انتخاباً عاماً لمدة ستة أعوام في دورتين ، و بالاقتراع السري^(١) .

ولكن الفرنسيين رأوا أن مشروع هذا القانون قد ينزع السلطة من ايديهم، ويمكن الجزائريين من أن يوسعوا نفوذهم، ويفيدوا من نصوصه ، لذلك اقترحت الإدارة الفرنسية إجراء الانتخابات في الجزائر^(٢) .

في هذه الفترة أطلقت السلطات الفرنسية سراح معظم قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذي تم اعتقالهم بعد مذبحه سطيف ١٩٤٥ ، وقد رفض قادتها هذا المشروع، ولكنهم اثروا المشاركة والنضال في النطاق المشروع للمعارك الانتخابية^(٣). فاعادوا تكوين الأحزاب من جديد ، فقام عباس فرحات باعادة تكوين حزبه باسم جديد عرف باسم "الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري" ^(٤). والظاهر من تصريحات فرحات في تلك الحقبة إنه أصبح من

(١) نعمة السعيد ،المصدر السابق ،بغداد ،١٩٧٩، ص ١٢٦ .

(٢) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،كتب سياسية ،دار القاهرة للطباعة ،بلا .ت،ص ٥٧ .

(٣) جريدة الرأي الاردنية ،العدد ٤٣٨٠ ،١١/٧، ١٩٧٩ .

(٤) احسان حقي ، الجزائر العربية ،ص ٢٣٥ .





أنصار الجمهورية الجزائرية المستقلة، ولكن لم يتخلص بعد من احساس الاعجاب بالحضارة الغربية^(١).

أما بالنسبة لحزب الشعب الجزائري المنحل فقد عقد مؤتمرا في ١٥ شباط ١٩٤٧ ، لدراسة مشاركته في الانتخابات وقد توصل المؤتمر إلى ثلاثة قرارات مهمة هي :-

١- اشتراك الحزب بالانتخابات عن طريق تكوين حزب سياسي يعرف باسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" والغرض من ذلك شرح القضية الجزائرية لدى الرأي العام الفرنسي .

٢- النضال ضد الاستعمار بكل الصور والأشكال عن طريق تأسيس تنظيم دقيق يعد للثورة المسلحة ويعرف بـ"المنظمة الخاصة" وتابع لحزب الانتصار للحريات الديمقراطية .

٣- السعي لتحقيق وحدة الشعب الجزائري^(٢) .

غداة المؤتمر ، حددت قيادة حزب الشعب الجزائري -حركة انتصار الحريات الديمقراطية لنفسها هدفين :- الاعداد لانتخابات تشرين الأول ١٩٤٧ البلدية ،وتوزيع قوى الحركة بين حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة . وخلال الحملة الانتخابية ،قررت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تعميم شعار الاستقلال وراح يقاتل على جبهتين :ضد الاستعمار وضد خصومه من البرجوازيين والشيوعيين . جرت الافادة من الانتخابات لأطلاق حملة واسعة في الارياض والقرى^(٣) .

وعندما جرت الانتخابات لأول مجلس نيابي في الجمهورية الرابعة ، اشتركت الحركة الوطنية فيها ، لكن العقبة الأولى التي اصطدموا بها، هي تزييف الإدارة للانتخابات في الجزائر . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد

(١) صلاح العقاد ،المغرب العربي ،ص ٣١٢-٣١٣ .

(٢) بسام السعدي،نهج الثورة الجزائرية ،دار النفائس ،بيروت ، ١٩٨٦ ،ص ٥٧ .

(٣) محمد حربي ،جبهة التحرير الوطني الجزائرية،الاسطورة والواقع ، دار الكلمة، بيروت ،١٩٨٣،ص





دخل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى مجلس النواب ، كما دخل عدد من أنصار حزب الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري إلى مجلس الشيوخ ، ورفعوا أصوات الجزائر الوطنية ، ولكن دون جدوى لأنهم كانوا اقلية لا تذكر فكان أهم إجراء اتخذه برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر، هو إصدار قانونها الأساسي في ٢٠ أيلول ١٩٤٧^(١).

لكن هذا القانون التنظيمي لم يغير شيئاً من الحالة الادارية القائمة في الجزائر بوصفها جزءاً من فرنسا ، وكل ما فيه إنه عوض النيابات المالية الملغاة منذ سنة ١٩٤٥ بمجلس جزائري ذي اختصاص اداري ومالي وليس سياسياً يشتمل على مائة وعشرين عضوا نصفهم من الجزائريين والنصف الآخر من الفرنسيين ، ولكنه على كل حال أكد ما قلناه من أن للجزائر كيانا خاصا بها يجعلها مستعمرة ذات نظام اداري ومالي ذاتي يخرج بها عن دعوى كونها عماله خارجية لفرنسا^(٢).

اكتسح حزب انتصار الحريات الديمقراطية انتخابات المجلس البلدي سنة ١٩٤٧ و جعلت منه الحزب الأول في الجزائر ، لكن جاءت انتخابات المجلس الجزائري في نيسان ١٩٤٨ بهزيمة ساحقة للحزبيين الوطنيين الرئيسيين^(٣).

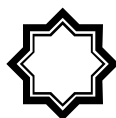
حيث استطاع المستوطنون الفرنسيون أن يتدخلوا للحيلولة دون إجرائها بحرية ، واستخدموا أساليب ووسائل مختلفة، منها اعتقال أكثر من نصف مرشحي حزب انتصار الحريات الديمقراطية مسبقا، ومنع الاجتماعات الحزبية وفرضت مخالفات عديدة في أماكن الاقتراع^(٤). ونتيجة لذلك حصل المستقلون -أي مرشحو السلطات الادارية والجالية الفرنسية على ٤٣ مقعدا مقابل ٩ مقاعد لحركة انتصار

(١) صلاح العقاد، محاضرات عن الجزائر المعاصرة، ص ٥٦ .

(٢) علل القاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) صلاح العقاد، محاضرات عن الجزائر المعاصرة، ص ٦٢ .

(٤) ح.ب.ع.أ.ق-ق، الجزائر، ملف سنة ١٧ .





الحريات الديمقراطية و ٨ مقاعد لحركة الاتحاد والديمقراطي لأنصار البيان الجزائري . وهكذا لم يكن للحزبين الجزائريين الرئيسيين سوى ١٧ مقعداً^(١) .

وكانت نتيجة هذا الوضع أن فرنسا وأدارتها وحكومتها ، قد ضمنوا لأنفسهم عدم تنفيذ الدستور الجزائري ، طوال المدة التي انقضت بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤ ، فلا الوظائف فتحت بوجه المسلمين ، ولا التعليم العربي نال الصيغة الرسمية ، ولا الدين الإسلامي فصل عن إدارة الاستعمار ، ولا البلديات الممتزجة الغيت، ولا النظام العسكري زال من البلاد . وأصبح واضحاً أمام الحركة الوطنية أن الاستعمار قد تمكن بواسطة القانون ، وبواسطة تزوير الانتخابات ، من حكم البلاد الجزائرية، لفائدته الخاصة ، وضد مصالح الجزائريين ، أكثر من أي وقت آخر مضى^(٢) . لأن جميع الإصلاحات التي نضمها القانون مبنية على عدم الاعتراف بوجود قومية جزائرية ، وعلاوة على هذا لم تتخلص من سياسة التفرقة العنصرية ، بل أن قانون ١٩٤٧ ليس لوجوده مبرر سوى التمسك بهذه السياسة^(٣) .

ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما استمرت الإدارة الفرنسية من جهة أخرى في سياسة اضطهاد العناصر الوطنية، واستمرت حملات الاغتيال والارهاب ، حيث شملت مناطق عديدة مثل منطقة "هاسونفية" وقرية "سيدي علي بوناب"^(٤) .

عند ذلك تأكد للحركة الوطنية أن النضال السياسي في إطار القوانين الاستعمارية أمر لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق استقلال الجزائر ، أو يلبي مطامح التحرير الوطني ، وهكذا قررت تغيير مناهج نضالها وأساليب كفاحها ، وبادرت إلى تبني فكرة الكفاح المسلح ومن ثم الأعداد لخوض المعركة ضد الاستعمار الفرنسي ، فأنشئت "المنظمة الخاصة"^(٥) . وقد تم إنشاؤها سنة ١٩٤٨ من مناضلي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وقد تلقى أفرادها تثقيفاً سياسياً

(١) بسام العسلي ومصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية، دار الشورى ، بيروت، ط ١٩٨٢، ص ٧٤.

(٢) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، بلا . ت ، ص ١٨٥ .

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي إلى التحرير القومي ، ص ١٨٣ .

(٤) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، كتب سياسية ، ص ٥٨ .

(٥) جريدة البعث السورية ، العدد ٥١٢٠ ، ١١/٥/١٩٧٩.





وتدريباً عسكرياً ، وكان الغرض من انشائها اعداد كادر لجيش الثورة ^(١). وأخذت هذه المنظمة بالانتشار والتوسع حتى شمل تنظيمها كل اقاليم الجزائر ^(٢). وقضت السنوات التي انصرمت بين سنتي ١٩٤٧-١٩٥٠ في جمع الأسلحة وتدريب المتطوعين ، ووضع الخطط للاستيلاء على الجزائر ^(٣) .

وكانت المنظمة في سنة ١٩٥٠ تنهياً للبدء بالعمل المسلح عندما جرى حادث عرضي وضع الشرطة في اعقابها، حيث نتيجة لإفشاء أحد المناضلين هاجمت الشرطة الفرنسية المنظمة ، وقد أدى هذا الحادث بالسلطات الفرنسية إلى أن تضع يدها على اعضائها ، وان تزج بعدد كبير من قادتها في السجون و المعتقلات ^(٤) .

هذه الاجراءات بالإضافة إلى تعرضها لأزمة داخلية نتيجة انشقاق اعضائها فيما بينهم ، أدت إلى شل حركة المنظمة ، ومن ثم القضاء عليها ، لكن التنظيم في منطقة قبيلة بقي سليماً ، ودون أن تمسه السلطات الفرنسية ، وظل هذا التنظيم سليماً حتى جاءت الثورة ^(٥) .

أن اكتشاف المنظمة الخاصة آخر موعد قيام الثورة ، الأمر الذي جعل تونس ومراكش تنتقلان إلى العمل قبل الجزائر ولا يعني ذلك أن تونس و مراكش كانتا أكثر استعداداً ، بل كان معنى ذلك أن تصرفات غير موزونة أضرت بالعمل الجزائري ^(٦) .

وفي هذه الفترة جرت الانتخابات التشريعية في ١٧ حزيران ١٩٥١، وكانت النتيجة خسارة حركة انتصار الحريات الديمقراطية جميع المقاعد الخمسة التي

(١) جريدة الرأي الاردنية ، العدد ٣٤٨٠ ١١/٧ ١٩٧٩ .

(٢) سعد زغلول فؤاد ، عشت مع ثوار الجزائر ، دار العلم للملايين ، بيروت ، بلا .ت، ص ١٣٨ .

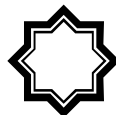
(٣) جوان غليسي ، الجزائر الثائرة ، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١٩٦١، ص ٩٨ .

(٤) فرحات عباس ، الثورة الجزائرية أو ليل الاستعمار ، ترجمة: وليم خوري ، دمشق ، ١٩٦٤ ،

ص ٢٨١ .

(٥) جوان غليسي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٦) فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .





كانت مخصصة لها في مجلس النواب ، كما خسر الاتحاد الديمقراطي لأئصار البيان الجزائري جميع مقاعده في مجلس الشيوخ ^(١) ، وكان ذلك نتيجة التزوير في الانتخابات ، وحل محل هذين الحزبين جزائريون ينتمون إلى الأحزاب الفرنسية الكبرى .

هذه الأوضاع دفعت الشعب الجزائري إلى الضغط على الأحزاب من أجل الاتحاد وجمع الكلمة ، ومجبهة الاستعمار وإدارته صفاً واحداً . وتمكن الجزائريون من إنشاء " الجبهة الجزائرية المدافعة عن الحرية " ^(٢).

وكانت الجبهة تطالب بحل المجالس النيابية ، و بإجراء انتخابات حرة ، وتنفيذ فصل الدين عن الدولة ، وتعليم اللغة العربية في المدارس ^(٣) ، والغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران ١٩٥١ ، وإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين ^(٤) . واشترك فيها حزب انتصار الحريات الديمقراطية ، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين ، و الأحرار المستقلون و الشيوعيون الجزائريون . اجتمعت هذه الجبهة يوم ٥ آب ١٩٥١ في الملعب البلدي بمدينة الجزائر ، وأعلنت عزمها على مقاطعة الانتخابات ، وعدم ترشيح الأحزاب المشتركة منها أي مرشحين يمثلونها في هذه الانتخابات ^(٥) .

واستمرت هذه الجبهة إلى أن حصل انشقاق أدى إلى استقالة بعض أفراد هذه المؤسسات المشاركة في هذه الوحدة ^(٦) ، حيث على الرغم من اتفاق الجميع على مبدأ إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ، فقد اختلفوا على كيفية الوصول إلى هذا

(١) جوان غليسي ،المصدر السابق ،ص ٩٢ .

(٢) احمد المدني ،المصدر السابق ،ص ١٨٨-١٨٩ .

(٣) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،المصدر السابق ،ص ٥٩ .

(٤) جوان غليسي ،المصدر السابق ،ص ٩٥ .

(٥) جلال يحيى ،السياسة الفرنسية في الجزائر ،ص ٣١٣ .

(٦) عبد الرحمن محمد الجيلالي ،تاريخ الجزائر السنة ،ج ٤ ،دار الثقافة ،بيروت - لبنان ط٤





الهدف ، فأما فرحات عباس و انصاره فقد اعلنوا قبولهم لمبدأ الاستقلال على مراحل ، تمسك مصالي الحاج رئيس حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفكرة الاستقلال التام الناجز وجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر. أما الحزب الشيوعي الجزائري فهو وان تحول فعلاً إلى فكرة الجمهورية الجزائرية المستقلة بعد تحول الحزب الشيوعي الفرنسي إلى هذا المبدأ ، ألا إنه اظهر اهتماماً ببعض المشاكل العالمية التي تعني الشيوعية الدولية ، والتي رأى الزعماء الوطنيون إنها ليست مشاكل ملحة بالنسبة لشمال أفريقيا ^(١) .

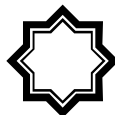
وفي هذه الفترة أنعد ميثاق الوحدة بين أحزاب المغرب العربي ، حيث التقت وفود الأحزاب السياسية الممثلة للحركة الوطنية بشمال أفريقيا بباريس لمناسبة اجتماع منظمة الأمم المتحدة في ٢ كانون الثاني ١٩٥٢ ، وبعد متابعتهم لأعمال المنظمة تأكد لدى الوفود المغربية أن هذه المنظمة أنما تعمل لصالح الدول الكبرى وتقع تحت نفوذها ، وأن الامل الوحيد لتحقيق الهدف معقود بالكفاح و النضال واجتماع الكلمة والوقوف صفاً واحداً امام الاستعمار ، وبعد اجتماعات ومشاورات كان في مقدمة الداعي إليها الشيخ البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و عباس فرحات و مصالي الحاج ومحمد بن الحسن الوزاني و المكي الناصري وصالح فرحات ومن ناب عن الزعيم علال الفاسي والزعيم الحبيب بورقيبة وعبد الخالق الطريس ، وتم الاتفاق بينهم والتوقيع على الميثاق في ٢ شباط ١٩٥٢ في باريس وعرف بميثاق الجبهة المغربية وقد تضمن :-

أولاً :- أن تتعهد الأحزاب والمنظمات الوطنية بشمال أفريقيا على :-

أ- متابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير المغرب العربي من جميع أنواع الاستعمار والوصول بأقطاره في دائرة ميثاق الأمم المتحدة إلى نظام دولي ديمقراطي متمتعة بسيادتها .

ب- تنسيق عملها لتحقيق هذه الأهداف داخل أفريقيا الشمالية وفي الميدان الفرنسي والدولي .

(١) صلاح العقاد ، محاضرات عن الجزائر المعاصرة ، ص ٦٣-٦٤ .





ج- البحث دوريا في حالة الشمال الافريقي على ضوء الحوادث في الداخل والخارج .

ثانياً :- تقرر تأليف لجنة اتحاد عمل الشمال الافريقي وإنشاء هيئات أخرى لأزمة لتنفيذ هذا الميثاق وقد وقع هذه الاتفاقية كل من :-
أ- عن الجزائر :- حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية- حزب الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان .

ب- عن مراكش :- حزب الاستقلال - حزب الشورى والاستقلال - حزب الوحدة المغربية - حزب الاصلاح .

ج- عن تونس :- الحزب الحر الدستوري القديم - الحزب الدستوري الجديد^(١) .
لذلك تهيأ حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لتفجير الثورة في ٢١ أيلول ١٩٥٢، لكن الاعداد الغير كامل للمشروع أجل اندلاعها^(٢).

وفي سنة ١٩٥٣ اجتمعت عوامل عديدة هيئات الشعب الجزائري للكفاح وحمل السلاح، ولم يعد بحاجة إلى أي شيء آخر غير القادة والاسلحة، ومن بين هذه العوامل اتساع حركات التحرير في العالم، وسوء الأوضاع الاقتصادية والتفرقة العنصرية في الجزائر، والتزوير في الانتخابات ، وتصاعد النضال الوطني في كل من تونس والمغرب^(٣) . هذا الأمر دفع حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى عقد مؤتمرها الثاني في نيسان ١٩٥٣ ، والغرض من ذلك هو ترك الطرق السلمية في المطالبة بحق الجزائر في الاستقلال ، وأعتماذ أسلوب الكفاح المسلح ، ولذلك بحث المؤتمر أمر إعادة تشكيل "المنظمة الخاصة " والاستفادة منها في التهيئة للثورة^(٤) .

(١) سالم بو يحيى ،العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من ١٩٤٦-١٩٥٩ ،المجلة التاريخية المغربية ،تونس ،السنة الثالثة عشر،العدد ٤٣-٤٤،نوفمبر ١٩٨٦ ،ص ٤٣ .

(٢) عبد الرحمن الجيلالي،المصدر السابق ،ص ٣٨٨ .

(٣) جوان غليسيبي ،المصدر السابق ،ص ١٢٠ ؛جريدة العراق ،العدد ٤٨٠٨ ،٣١/١٠/١٩٩١ .

(٤) فايزة سعد،سنوات الدم ،تجربة الثورة الجزائرية ،مطبعة روز اليوسف،القاهرة ،١٩٨٩ ،ص ٦٤





هذا الأمر أدى إلى حدوث الأزمة داخل الحزب بين قيادة الحزب المتمثلة بمصالي الحاج واللجنة المركزية، فأما مصالي الحاج فكان يؤمن بالطريق الانتخابي، واللجنة المركزية كانت تعتقد أن وقت العمل المسلح لم يحن بعد. لكن العناصر الثورية التي كانت تعمل ضمن المنظمة الخاصة اكدت ضرورة الشروع في العمل المسلح^(١). لكن هذا الأمر تطلب من العناصر الثورية التحضير له جيدا حتى يلقي نجاحه، خاصة وأن أعداءه كثيرون حتى داخل الجزائريين، ولقد انيطت بـ"أحمد بن بيل" ^(٢) مسؤولية القيام بجولات في البلاد من قرية إلى قرية لإقناع الأنصار والمنخرطين في الحزب بضرورة الانتقال إلى الكفاح المسلح^(٣). ولأجل تنظيم عمل العناصر الثورية قامت في ٢٣ آذار ١٩٥٤ بتأليف "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" وقد ضمت جميع إطارات المنظمة الخاصة وجماعة من المناضلين المؤمنين بضرورة العمل الجدي، وعناصر من حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية^(٤).

وكان من أبرز أعضائها، حسين آيات أحمد، وأحمد بن بيل، ومحمد العربي بن مهيدي، محمد بو ضياف، ومصطفى بو بو لايد، ورابح بيطاط، وممراد ديدوش ومحمد خيضر وكريم بلقاسم^(٥). وكان هدفها تكوين جبهة تحرير وطنية

(١) سليمان الرياش وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ص ٣٣.

(٢) أحمد بن بيل: ولد في مدينة وهران غرب الجزائر سنة ١٩١٩، تابع دراسته الأولية في الجزائر، وعمل جنديا في الجيش الفرنسي، واشترك في المعارك الحربية على الجبهة الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي سنة ١٩٤٦ رجع إلى الوطن وانتخب عضوا في مجلس الشورى لمدينة وهران. أنظر:-

مها ناجي، المصدر السابق، ص ٧.

(٣) جريدة السفير البيروتية، العدد ٢٧٧٨، ٢٥/١/١٩٨٢، (بن بلا يتكلم .. نحن جنود شمال أفريقيا

الذين حررنا روما وليس الفرنسيون).

(٤) عبد الرحمن الجيلالي، المصدر السابق، ص ٣٨٨.

(٥) جوان غليسي، المصدر السابق، ص ١٢١.





للعمل المسلح في تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وكانت هذه اللجنة هي اللجنة الأولى للثورة وعن طريقها سارت الثورة المسلحة في طريق الاستعداد والتجهيز^(١).

وقد أجرت هذه اللجنة اتصالاتها مع جماعة مصالي الحاج واللجنة المركزية ، في محاولة عقد مؤتمر وطني واحد يضم كلا من ممثلي اللجنة المركزية و المصاليين ، إلا أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به^(٢) ، وعقد كل من الطرفين المتنازعين مؤتمرا خاصاً به، ففي ١٣-١٥ من تموز ١٩٥٤ ، انعقد في بلجيكا مؤتمر الحزب ولم تحضر جماعة اللجنة المركزية ، وقرر مصالي الحاج وانصاره فصل أعضاء اللجنة المركزية عن الحزب ، وتفويضها للرئيس لادارة سياسية الحزب وتوجيهها ، حسبما يراه صالحا . كذلك في ١٣-١٦ من اب ١٩٥٤ انعقد مؤتمر جماعة اللجنة المركزية وأنصارها في الجزائر، وتقرر في هذا المؤتمر اعلان بطلان المؤتمر الذي عقد في بلجيكا ، وتجريد مصالي الحاج من جميع مهامه الحزبية^(٣). وكان الغرض من ذلك هو تقريب وجهات النظر بين طرفي الحزب، لكي يقوم الحزب بدور المشرف على اعلان الثورة ، وتنظيمها ، وتمويلها، ماديا^(٤)، ولكن هذه الحالة أدت باللجنة إلى الحياد ورفض كلا الاتجاهين والتهيؤ للثورة المسلحة^(٥).

أما بالنسبة لموقف حزب الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري ، فلم ينضم إلى القائلين بضرورة اللجوء إلى الثورة ، املا في امكانية تغيير السياسة الفرنسية^(٦).

لذلك قررت اللجنة الثورية للوحدة والعمل عقد اجتماعا لها في ٢٥ تموز ١٩٥٤ برئاسة مصطفى بوبوليور، وتقرر في هذا الاجتماع السير الحثيث نحو

(١) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص ١٢٨ .

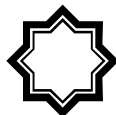
(٢) خرنان مسعود، المصدر السابق، ص ٤٠ .

(٣) بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، ص ٧٠-٧١ .

(٤) فايزة سعد، المصدر السابق، ص ٦٦ .

(٥) جريدة اللواء البيروتية، العدد ٣١٥٠، ١١/٤، ١٩٧٩ .

(٦) بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ص ٧٦ .





الكفاح المسلح برغم قلة الامكانيات وقساوة الظروف، وعدم قبول اللجنة بالهدنة أو المفاوضة إلا بعد الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر^(١). وبينت اللجنة إنها لم تكن تدعو لوحدة الصف الجزائري فحسب، بل وحدة المغرب العربي كله.

لذلك دعت أعضاءها إلى الاتصال مع الأحزاب السياسية في تونس والمغرب لتنسيق عملهم في إطار واحد ضد الاستعمار الفرنسي، كذلك قررت اللجنة إرسال أحد أعضائها إلى القاهرة للاتصال بأعضاء المنظمة الخاصة من المقيمين بها، وكانوا احمد بن بيلا، و محمد خيضر، وحسين آيات احمد، وعرض العمل معهم من أجل الثورة والحصول على الدعم من مكتب المغرب العربي^(٢).

أما فيما يخص السلاح الذي يعدّ عنصراً فعالاً في كل ثورة، فقد دعت اللجنة أعضاءها للتنقل بين عدة عواصم عربية وعالمية والتعاقد مع متعهدي بيع الأسلحة من أجل الحصول عليها^(٣).

كذلك أوصت اللجنة بتعبئة الرأي العام الدولي والعربي لمناصرة الثورة وفضح جرائم الاستعمار في الجزائر لدى شعوب العالم، والغرض من ذلك تدويل القضية الجزائرية^(٤).

بعد نهاية الاجتماع، انصرف أعضاء اللجنة لتنفيذ القرارات التي صدرت عنه، أما بخصوص التمثيل الدبلوماسي، فقد اتصل أعضاء اللجنة بزملائهم الثلاثة الموجودين بالقاهرة، وهم: محمد حيدر، وحسين آيات احمد، وأحمد بن بيلا، فأكد هؤلاء انضمامهم إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل واطلعوهم على أهم مخابئ الأسلحة في الجزائر^(٥). وقد قام احمد بن بيلا بالاتصال بالحركة الوطنية الوطنية في المغرب، ضمن إطار تنفيذ قرارات اللجنة، وبحث معهم امكانية قيامهم

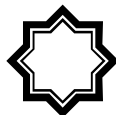
(١) خزان مسعود، المصدر السابق، ص ٤١.

(٢) فايزة سعد، المصدر السابق، ص ٦٨-٧٢.

(٣) فرحات عباس، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٤) سعد زغلول فؤاد، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٥) فايزة سعد، المصدر السابق، ص ٧٢.





بدور ايجابي ،في نفس وقت بدأ الكفاح بالجزائر ، على أن يكون ذلك في إطار من السرية التامة ،مقابل دعمهم من قبل مصر وتزويدهم بالأسلحة والذخيرة اللازمة لاستمرارهم في كفاحهم وعلى نفس الاسس والمبادئ التي سيقوم عليها الكفاح الجزائري^(١).

فكان رد المغاربة أن يكون يوم انطلاق الثورة يوم ٢٠ اب ،حيث يصادف هذا التاريخ الذكرى الأولى لنفي الملك محمد بن يوسف ملك المغرب، وقد اختاره المغاربة للقيام بعملية ضد السلطان الذي نصبته فرنسا . إلا أن اللجنة ردت بالرفض لأنها لم تكمل استعداداتها للثورة ، وان اللجنة ليست ملزمة باعلان الثورة في هذا التاريخ^(٢) ،فرد المناضلون المغاربة بالموافقة على المشاركة في البدء بعمليات فدائية وفي نطاق حرب العصابات بالمغرب وفي تنسيق متكامل مع التوقيت الذي سيحدده قيادة الكفاح الجزائري لتوسيع قيادة النضال وتشتيت جهود القوات الفرنسية^(٣).

أما بالنسبة للاتصال مع تونس ، فكانت تقتصر على اتصالات لم تستمر مع مسؤول عن حرب العصابات في تونس، أما بالنسبة لموقف الأحزاب التونسية في مكتب المغرب العربي فقد رفضت المشاركة بالثورة مبينة أن الظروف الصعبة في الجزائر لا تسمح في الوقت الحالي بتغيير النضال السياسي في صورته التقليدية ، وانه لا أمل في أية محاولة كفاح مسلح بالجزائر مالم تتحرر كل من تونس والمغرب^(٤) .

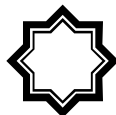
والجدير بالذكر إنه تم في ٤ نيسان ١٩٥٤ توقيع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ووقع حزب الشعب الجزائري وحزب البيان الجزائري عن الجزائر ، والحزب الحر الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد عن تونس ، وحزب الاستقلال المراكشي

(١) فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر ،دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص٤٢ .

(٢) فايزة سعد،المصدر السابق ،ص ٦٨ .

(٣) فتحي الديب، المصدر السابق ،ص ٤٥ .

(٤) فتحي الديب ، المصدر نفسه ، ص ٢٧؛جريدة اللواء البيروتية ،العدد ٣١٥٠ ،٤/١١/١٩٧٩ .





، وحزب الإصلاح ، وحزب الوحدة والاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال ، ونص هذا الميثاق على تأسيس لجنة تحرير المغرب تضم الأحزاب السالفة الذكر في القاهرة ، وان الغاية الرئيسية منه العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة الاستقلال التام مع رفض فكرة الدخول في الاتحاد الفرنسي والسيادة المزدوجة ، رفضاً باتاً . فكان هذا الأمر يضمن مساندة الدول العربية للثورة ^(١) .

وبعد هذا اتجهت اللجنة التي عرفت بلجنة الستة الى عقد اجتماعها في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٤ ، وتقرر فيه تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق وتم تعيين مسؤوليها ونوابهم ، كذلك تمخض عن هذا الاجتماع أيضاً تحديد الشهر ويوم وساعة اندلاع الثورة الجزائرية ، وهو يوم الاثنين بعد منتصف ليلة الاول من تشرين الثاني ، على أن تكون العمليات موزعة. في كامل أرجاء الوطن تقريباً ^(٢) . وكذلك اعطاء تسمية جديدة للحركة التي خلف اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، واتفق على تسميتها " جبهة التحرير الوطني الجزائري " ، واتخذت الإدارة العسكرية اسم " جيش التحرير الوطني " ^(٣) .

^(١) فرحات عباس ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

^(٢) خرنان مسعود ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

^(٣) فايزة سعد ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .



الفصل الثاني
الموقف الرسمي لأقطار المغرب
العربي
من اندلاع الثورة الجزائرية
١٩٥٤-١٩٦٢

♦ المبحث الاول :- أندلاع الثورة الجزائرية وموقف أقطار المغرب العربي

أولاً :- موقف تونس من أندلاع الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٥٦ .
ثانياً :- موقف مراكش من اندلاع الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٥٦ .

♦ المبحث الثاني :- موقف أقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية في جامعة الدول العربية
أولاً :- الموقف من اندلاع الثورة الجزائرية ضمن اطار جامعة الدول العربية .

ثانياً :- إنشاء صندوق شمال أفريقيا والمعونات العربية للجزائر .
ثالثاً :- مقترح المقاطعة الاقتصادية وموقف أقطار المغرب العربي منها ضمن جامعة الدول العربية .

رابعاً :- اللاجئين الجزائريون في تونس والمغرب .



المبحث الاول :-اندلاع الثورة الجزائرية وموقف أقطار المغرب العربي

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤ م ، هوجمت أهداف محددة موزعة في كل أنحاء الجزائر بحوالي الف مقاتل من جيش التحرير الوطني الجزائري ،وكان هذا بمثابة إعلان عن تفجير الثورة الجزائرية ^(١).

وبعد أيام من تفجير الثورة ،وجهت جبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري بياناً أطلعته فيه دوافعها وأهدافها ،وتم توزيع البيان واذاعته في جميع أنحاء البلاد ^(٢).

وقد عرف بـ"بيان أول نوفمبر ١٩٥٤" ،ووضح البيان أن جبهة التحرير الوطني هي أسم الحركة ،ودعا الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته الى الانضمام اليها ،وأن الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام ،وتدويل القضية الجزائرية ،ووحدة الشمال الأفريقي في إطارها العربي الإسلامي ،ولتحقيق ذلك ،يجب مواصلة الكفاح بجميع الوسائل ،أما المفاوضات مع المستعمر فلا تكون إلا بالاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ ،كما أشار البيان الى أن مستقبل العلاقات مع فرنسا بعد الاستقلال ،يجب أن يكون على قدم التكافؤ والمساواة ^(٣).

أما بالنسبة لموقف السلطات الفرنسية من الثورة ،فقد أدعت في بلاغاتها الرسمية ، أن متزعميها هم جماعة من المقلقين للأمن فلاقه وقطاع طرق ولصوص خارجون عن القانون ،دفعوا من جهات أجنبية ،وبذل الفرنسيون كل ما في وسعهم وأماكنياتهم لأن يقضوا عليهم ،ويضعوا حداً لنشاطهم ^(٤).

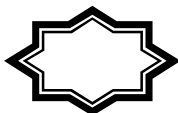
وقد أستجاب الشعب الجزائري كله للثورة ،أما بالنسبة لمواقف الأحزاب والعناصر الوطنية الأخرى ،فقد أنضم أعضاء اللجنة المركزية بصورة تدريجية الى

(١) جريدة الرأي ،العدد ٥٣٤٨٠ ،١١/٧/ ١٩٧٩ .

(٢) جريدة البعث السورية ،العدد ٥١٢٥ ،١١/١٢/ ١٩٧٩ .

(٣) أزغدي محمد ،المصدر السابق ،ص ٧٥-٧٦ .

(٤) يحيى بو عزيز ،ملاح عن ثورة اول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر ١٩٦٠ ،مجلة الاصاله ،الجزائرية ،السنة الثامنة ،أيلول - تشرين الاول ٩٧٩ ،ص ٢٣ .





جبهة التحرير وذابوا فيها .ولم تنجح المحاولات المستمرة التي بذلت في عام ١٩٥٥ لأقناع مصالي الحاج على التعاون مع جبهة التحرير ،وبعد إطلاق سراحه قام بتأليف حركة أسماها الحركة الوطنية الجزائرية وأنضم إليه أتباعه المطالبين بالاصلاح^(١).

أما حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،فقد كانت أقل سرعة في انضمامها الى القائلين باللجوء للثورة ،وذلك نابعاً من أيمانهم بإمكانية أحداث تغيير في السياسة الفرنسية ،والوصول الى اتفاق معها حول تطور سياسي ونظام يرضي الجانبان الجزائري والفرنسي^(٢).

أما موقف جمعية العلماء فقد ظل متحفظا تجاه الجبهة ،بسبب لجوئها الى سلاح الإرهاب الذي يعارضونه على أسس دينية^(٣)،واسست جبهة التحرير الوطني الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،وأستقال نواب الجزائر الستون في المجلس الجزائري ،أحتجاجاً على حرب الأباداة ،وتوقف الطلبة الجزائريون عن الدروس في المعاهد والجامعات الى أجل غير مسمى ،والتحقوا بصفوف جيش وجبهة التحرير الوطني في المدن ،والقرى ،والارياف ،والجبال ،وبذلك عمت الثورة كامل منشئات الشعب الجزائري^(٤).

أولاً :- موقف تونس من اندلاع الثورة الجزائرية : ١٩٥٤-١٩٥٦

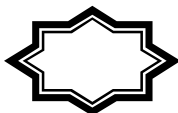
كان لتطور العمليات العسكرية لجيش التحرير التونسي الذي كان يلقي الدعم والتأييد من مكتب المغرب العربي في القاهرة ،حيث كانت الأسلحة تصل اليه سراً عن طريق ليبيا ،ولاعمال الثوار دور كبير في إثارة قلق الحكومة الفرنسية من تطور حركة الكفاح المسلح في تونس ،أضافة الى الهزائم التي منيت بها فرنسا في الهند الصينية ،دفعت حكومة منديس فرانس الفرنسية الى أتباع سياسة جديدة لحل مشكلة المسقوعات حلاً سلمياً ،متبعاً في ذلك أسلوباً أكثر مرونة ومعتمداً على بعض

(١) جوان غليسيبي ،المصدر السابق ،ص ١٤٥ .

(٢) بسام العسلي ،الثورة الجزائرية ،ص ٧٦ .

(٣) خرنان مسعود ،المصدر السابق ،ص ٤٣ .

(٤) يحيى بو عزيز ،المصدر السابق ،ص ٣٣ .





العناصر القيادية المتأثرة بالثقافة الفرنسية في حزب الدستور الجديد ،كالحييب بورقيبة ،وذلك أملاً في إنهاء الكفاح المسلح وأعتماذ سياسية الحوار لإنهاء الم شكلة التونسية^(١).

ومن اجل ذلك تم تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة الطاهر أبن عمار في آب ١٩٥٤ ،وبدأت المفاوضات في ٤ أيلول ،وكان إنهاء الكفاح المسلح أول شروط منديس فرانس لأستمرار المفاوضات مع الحكومة التونسية ،مما أثار جدلاً وانشقاقاً بين صفوف الحركة الوطنية عامة وحزب الدستور الجديد بشكل خاص ،كما أثار هذا الشرط الثوار أنفسهم لأن الحكومة الفرنسية نظرت اليهم كرجال خارجين على القانون ويجب عليهم الاستسلام دون قيد أو شرط ،وأطلقت عليه لقب "الفلاقة"^(٢).ذلك ان مجموعات "الفلاقة " التي ارتفع عددها قد اصبحت تشغل الى حد كبير بال الحكومة الفرنسية وسلطة الحماية، حيث كانت الوحدات المنتشرة في كافة انحاء البلاد تضايق القوات المسلحة الفرنسية بلا هوادة ،ولقد تضاعف خطرهما بعد اندلاع الثورة الجزائرية^(٣). كذلك فأن منديس فرانس بين أن الاستقلال الداخلي لتونس والمغرب سيكون مقيداً بضمانات أكيدة تخص "الاحتفاظ لفرنسا بجميع امتيازاتها وأختصاصاتها في هذه البلدين"^(٤).

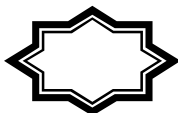
هذا الأمر أدى الى قيام حركة ثورية في تونس أنضم تحت لوائها بعض الاحرار لأسناد المفوضين التونسيين من جهة ولأفهام فرنسا انها لايمكن أن تملي أرادتها المطلقة على هذه المفاوضة التونسية .كذلك عقد الحزب الدستوري الجديد اجتماعاً قومياً لأستطلاع رأيه في مسألة العروض الفرنسية ،فأبرق اليه الحبيب بورقيبة يوم الاجتماع رسالة خلاصتها أن يوصي المؤتمرين بمراجعته النفس

(١) صلاح العقاد ،المغرب العربي ،ص ٣٥١ .

(٢) قاسم زغير ،المصدر السابق ،ص ١٩٠ .

(٣) احمد القصاب ،المصدر السابق ،٦٥١ .

(٤) مولود قاسم نايت بلقاسم ،دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس أستقلالهما ،بل افريقيا كل حريتها ،مجلة الثقافة الجزائرية ،العدد ٨٣ ،السنة الرابعة عشرة ،ايلول -تشرين الاول





ومحاسبتها وأستذكار الماضي ليستخلص منه الموقف في المستقبل^(١)، كذلك صرح الحبيب بورقيبة لنويويورك تايمز في نفس الوقت بما يلي :- "إذا عادت فرنسا في تشدها في قضية الفلاحة ،فانها ستحول شمال أفريقيا كله الى فيتنام جديد "^(٢). أما الحزب فرد على الحبيب بورقيبة وبين أن مشكلة المجاهدين لايمكن أن تنجح ما لم تبد في الافق معجزة من المعجزات^(٣).

في هذه الاثناء أندلعت الثورة الجزائرية ،الامر الذي أجبر حكومة مندريس فرانس على تغيير سياسته تجاه تونس والسبب وراء ذلك أندلاع الثورة الجزائرية في نفس الوقت الذي شهدت فيه تونس والمغرب تصاعد حركة المقاومة المسلحة ضد السلطات الفرنسية ،وهذا يشير الى أمكانية تكوين جبهة موحدة ضد فرنسا ،مما يضعف من امكانية فرنسا الأقتصادية ويضعف قوتها العسكرية ،لذلك فأن الأستعمار الفرنسي حاول أجهاض الثورة الجزائرية بتجزئه المعركة ،وأن يتوصل مع قيادات الحركة الوطنية في كل من تونس والمغرب الأقصى الى حل وسط يعطي أستقلالاً سياسياً لهذه الأقطار مع الابقاء على مصالحه الأقتصادية ،وأن يتفرغ كلياً لآخمد ثورة الجزائر .من هنا نلاحظ الاثر الايجابي لثورة الجزائر أزاء تونس^(٤).

لم يرتاح الفرنسيون من التصريحات التي أدلى بها الحزب الدستوري الجديد ،لذلك أدلى المسيو فوش وزير شؤون شمال أفريقيا ببيان أمام الكتلة البرلمانية قال فيه أن قرار الحزب قد يؤدي الى النيل من العلاقات التونسية الفرنسية ،و ما لم يصدر تفسيراً أو بياناً فقد تنتهي الى مأزق .والحكومة الفرنسية تتوي الحصول على تصريح من الحكومة التونسية بعدم التضامن مع الثوار في المشاركة في العرض الذي تقدم به المقيم الفرنسي وأن فرنسا في قضائها على الثوار تنفذ نصوص معاهدة

(١) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٥٠٥٧ / ٣١١ ،السفارة الملكية العراقية في باريس ،المفاوضات التونسية الافرنسية ،تقرير ٦٦١ / (أ) / ٦٦١ / (أ) في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٤ ،و (٣٦) ،ص ٩٤ .

(٢) مولود قاسم نايت بلقاسم ،المصدر السابق ،ص ٧٦ .

(٣) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٥٠٥٧ / ٣١١ ،المصدر السابق ،و (٣٦) ،ص ٩٤ .

(٤) محمد مسعود الشابي ،المغرب العربي على مفترق طرق ،بيروت ،١٩٧٣ ،ص ٢٩ .





باردو التي تنص بصريح العبارة أن لفرنسا حق المحافظة على الامن العام بالبلاد التونسية . ثم هدد بإلغاء التصريح الفرنسي الصادر يوم ٣١ تموز بشأن منح الاستقلال الداخلي لتونس .

وفي ١٧ تشرين الثاني أجمع المفاوضون مرة أخرى لأصدار بلاغاً جاء فيه أنه حصل اتفاق مبدئي لحل مشكلة الثوار التونسيين^(١).

وفي ٢٣ منه نشر تصريح مشترك بعد أن وافق بورقيبة وبعض الدستوريين على شروطه ،وقد نص على دعوة الحكومة التونسية رجال المقاومة لتسليم أسلحتهم للسلطات الفرنسية أو التونسية ،مقابل ضمان المقيم العام والحكومة التونسية سلامتهم وفق شهادة خاصة تمنح من قبل المقيم العام ،ودعوة كافة سكان تونس الى تسليم ما بحوزتهم من أسلحة غير مجازة ،وهذا يعني إنهاء المقاومة المسلحة في تونس^(٢) ،في الوقت الذي تشتعل فيه نار الثورة في الجزائر ،وهذا يؤدي بدوره الى تركيز قوات الاحتلال على الجزائر ،وأستخدامها لكل قواتها وعتادها في مقاومة الثورة والقضاء عليها . من هنا نلاحظ ان الثورة الجزائرية لم تؤثر في تصاعد الحركة الوطنية التونسية ،بل على العكس ان الحركة الوطنية التونسية سلمت اسلحتها للسلطات الفرنسية وهذا يعكس تنازل تونس لفرنسا.

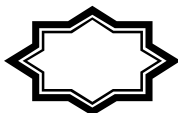
ومن هنا يتضح أن الاتفاقات التونسية الفرنسية على الرغم مما هي عليه من ضعف وعدم أرضاء للمطالب التونسية ،لم تقبل بها فرنسا مع ذلك في النهاية الأمضطرة ،تحت وطأة ثورة الجزائر ،كما تؤكد جريدة لوموند التي كتبت تقول :-"أن فرنسا لم تف بوعودها بالاستقلال الداخلي لتونس بعد وضع الفلاحة أسلحتهم الأ تحت ضغط الثوار في أوراس"^(٣).

لقد ادت موافقة الحزب الدستور الجديد الى أنشاق كبير في صفوف الحركة الوطنية ،أذ اقدم قسم من جيش التحرير المواليين لبورقيبة على تسليم أسلحتهم الى مراكز معينة ،بموجب وصولات تسليم بأيديهم من لجنة الاتصال المشتركة ،وقد بدأ

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي رقم الملف ٥٠٥٧ / ٣١١ ،المصدر السابق ،و(٣٦) ،ص ٩٥ .

(٢) محمد نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٧٦ .

(٣) مولود قاسم نايت بلقاسم ،المصدر السابق ،ص ٦٨ .





يزداد عدد المسلمين لسلحهم يوماً بعد يوم^(١)، في حين رفض الطاهر الأسود قائد جيش التحرير في الجنوب التونسي الاعتراف بالاتفاق وقرر الاستمرار في الكفاح المسلح^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن أنصار حزب الدستور الجديد كانوا أكثر عدداً مما أثر على نوعية وأعداد الثوار ،كما كان لقيام الدستوريين بزيارة مناطق الثوار في محاولة لاقتناعهم أثره الكبير في تحجيم حركة الكفاح المسلح التونسية^(٣).

وكرد فعل من جانب الثوار الجزائريين على دخول تونس في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ،وأصدارها التصريح المشترك السابق الذكر ،أتصل محمد أخضر ممثل حزب الشعب الجزائري في لجنة المغرب العربي بأبراهيم طوبال ممثل عضو حزب الدستوري الجديد في اللجنة ذاتها و بحضور محمد يزيد وطلب منه وضع صيغة للعمل المشترك بين الجزائر وتونس لأن الجزائر أعلنت الثورة بينما تونس دخلت مع الفرنسيين بمفاوضات ورأى الجانبان أن تقطع هذه المفاوضات ،ووضع خطة من أجل توحيد الكفاح في المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي^(٤).

في هذه الأثناء ادت مواقف بورقيبة من الاتفاقية التونسية الجديدة وتأييده لها الى ظهور حركة المعارضة داخل الحزب الدستوري الجديد نفسه ،بقيادة صالح بن يوسف ،وذلك لأنه وافق على المفاوضات في بداية الامر ولكنه رفض ان يلقي الثوار السلاح مما زاد اعتصامهم في مراكزهم القتالية وأصرارهم على متابعة كفاحهم ،وهذا لأنه لم يكن مطمئنا بأن فرنسا تريد أن يصل القطر التونسي الى استقلاله وانما تريد أن تركز نفوذها المستقبلي من خلال القضاء على المقاومة المسلحة إضافة الى تحويل كل قواها العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية^(٥) ،لذلك أستحاب

(١) د.ك.و. ،ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥٠٥٧ / ٣١١، المصدر السابق ،و(٧) ،ص ١٥ .

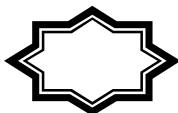
(٢) الطاهر عبد الله ،الحركة الوطنية التونسية ،ص ٢٠١ .

(٣) قاسم زغير ،المصدر السابق ،ص ١٩١ .

(٤) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٧٨ .

(٥) الحبيب الشطي وآخرون ،الكتاب الابيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية و الجمهورية العربية

المتحدة ،المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ،١٩٥٨ ،ص ١٧٨ .





صالح بن يوسف لدعوة الثورة الجزائرية التي كانت عن طريق الرئيس جمال عبد الناصر وعقد اجتماعاً سرياً في القاهرة في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٥٤ ،وذلك من أجل التفاهم ووضع خطة لاستمرار الكفاح المسلح في تونس وتشكيل جبهة واحدة مع الثورة الجزائرية لمقاومة فرنسا والعمل من خلالها على وحدة النضال والاستمرارية لوحدة الاستقلال^(١)، وبناء على ذلك فقد دعا صالح بن يوسف الثوار الى عدم تسليم أسلحتهم ومواصلة الكفاح ،فكان تصريحه هذا بداية الخلاف العلني مع بورقيبة ،كما أعلن يوسف الرويسي عضو الديوان السياسي وممثل الحزب في دمشق ،مناصرته لصالح بن يوسف وأعتبر اتفاق تشرين الثاني عام ١٩٥٤ قفزة كبيرة تجاوزت قرارات لجنة المغرب العربي ومقررات مكتب المغرب العربي في القاهرة^(٢) .

وقد اعلنت منظمة صوت الطالب^(٣) التونسية تأييدها لصالح بن يوسف ومعارضتها لسياسة بورقيبة واعتبروها تحديداً للمقاومة التونسية والثورة الجزائرية ونضال الشعب العربي كافة وعملت على اتصال قادتها بال جماهير لتعبئتهم ضد الاتفاقية وتحريضهم على حمل السلاح حتى نيل الأستقلال التام ،ولم تستطيع قيادة حزب الدستور الجديد السيطرة على منظمة صوت الطالب داخل تونس لقوتها ومناعتها^(٤).

هذه الازوضاع ادت الى ازدياد قوة المعارضة ،وحدوث مناوشات بين المؤيدين لسياسة بورقيبة وقوى المعارضة ،فأستغل بورقيبة ترأس صالح بن يوسف الوفد

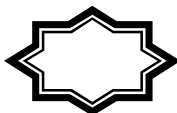
(١) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٧٨ .

(٢) قاسم زغير ،المصدر السابق ،ص ١٩٥ .

(٣) حين نظم الطلاب انفسهم في عام ١٩٥٠ في منظمة سموها منظمة صوت الطالب التي أستطاعت ان تشد اليها كل الطلبة وتوطر نضالهم الوطني بقيادة المظاهرات والاضرابات الطلابية التي عمت الشعب التونسي خلال الخمسينات او من خلال حمل السلاح والانضمام الى فرق المقاومة المسلحة ضد الاحتلال .

محمد عبد العزيز الجوادي ،أثر التحولات الاشتراكية السياسية في البناء الاجتماعي في تونس ،رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية العليا ،الجامعة المستنصرية ،١٩٨٢ ،ص ٦١ .

(٤) محمد عبد العزيز الجوادي المصدر السابق ،ص ٦٢ .





التونسي الى مؤتمر باندونغ^(١)، مع الوفد الجزائري الذي يترأسه محمد خيضر والوفد المغربي الذي ترأسه علال الفاسي ،حيث قررت وفود أقطار المغرب العربي الثلاثة توحيد كلمتها أمام المؤتمر وانتخاب صالح بن يوسف رئيس الوفد رئيساً عاماً لوفد المغرب العربي وأصبح يتكلم بأسم الأقطار العربية الثلاثة^(٢)، ليوقع اتفاقية مع فرنسا في ٢٢ نيسان ١٩٥٥^(٣).

الا ان صالح بن يوسف علم بأمر الاتفاقيات التونسية الفرنسية ،فأعلن في مؤتمر باندونغ أن هذه المفاوضات والاتفاقيات تعتبر خطوة الى الوراء ويجب مقاومتها وعدم الاعتراف بها ،ثم قرر الانتقال الى القاهرة ليتابع نشاطه في مقاومة سياسية بورقية التي اعتبرها أنحراف عن الخط السليم لحركة التحرير العربية في تونس^(٤).

فرد بورقية في اليوم نفسه على تصريح صالح بن يوسف ،قائلاً "من الأمور البديهية أن ينتقد الاتفاق الحاصل بين تونس وفرنسا شأن جميع الاتفاقات التي تبرم والتي تكون عرضه للانتقاد ونحن نقبل بتلك الانتقادات ، وقد أردنا إقامة الدليل على حسن نيتنا فقبلنا التحديد للاستقلال الداخلي ،كما أن فرنسا قد عبرت لنا عن ثقها بتخليها لنا عن الإدارة المباشرة ،وقد أعرضت فرنسا عن فكرتها القديمة فكرة اللاحق واصبح هم الجانبين منحصرأ في تحقيق أكبر قسط من الضمانات"^(٥).

وحاول بورقية أستماله صالح بن يوسف ،فأرسل وفداً الى القاهرة برئاسة جلوب فارس لأقناعه بالعودة الى تونس ،ولكنه بعد عودته الى تونس عقد اجتماعاً في ٧ تشرين الأول بجامع الزيتونه^(٦)، وكان ذلك عاملاً لأستمرار المعارضة وأنسحابها على كافة أجهزة الحزب الدستوري الجديد والمنظمات السياسية

(١) الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ،المصدر السابق ،ص ٦٥ .

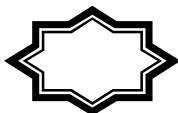
(٢) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٨٠ .

(٣) مؤتمر صفاقس ،المؤتمر الخامس للحزب الحر الدستوري ،نشر وزارة الشؤون الثقافية والاعخبار ،طبع أوفسيت شركة العمل للنشر والصحافة ،تونس ،١٩٧١ ،ص ١٢ .

(٤) حبيب الشطي ،المصدر السابق ،ص ٢٢ .

(٥) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٥٠٥٧ / ٣١١ ،المصدر السابق ،و(٢٢) ،ص ٥٣ .

(٦) الحزب الحر الدستوري التونسي بعث امة وبناء دولة ،المصدر السابق ،ص ٦٦-٦٧ .





والأجتماعية والقطاعات الشعبية ،مما أدى لتصاعد قوتها واعتبارها هي التي تعبر عن المطالب السياسية للحركة الوطنية في ذلك الحين وقد تمثلت تلك المطالب في :-

- ١-الغاء اتفاقية حيزران لسنة ١٩٥٥ و المطالبة بالاستقلال التام .
- ٢- جلاء القواعد العسكرية الفرنسية عن تونس وعلى رأسها قاعدة بنزرت .
- ٣-مواصلة الكفاح المسلح مع الجزائر والمغرب الى ان يتحقق استقلال جميع أقطار المغرب^(١).

وعلى اثر ذلك فُصل صالح بن يوسف من الديوان السياسي ،الا انه لم يعبأ بهذا الفصل بل عمل بعد ذلك على أفتتاح نادي الأمانة العامة و شرع يقوم بالاتصالات والنشاطات التي تخدم سياسته الرافضة لسياسة بورقيبة ،وقام بالقاء المحاضرات وعقد الندوات والاجتماعات العامة لتوضيح الاخطار المترتبة من توقيع الاتفاقات حيث أتجهت أكثر الفئات السياسية والاجتماعية الى التنديد بها^(٢).

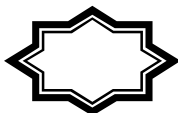
هذا الامر دفع الحبيب بورقيبة الى عقد مؤتمر حزبي في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥ في صفاقس الهدف منه أضاء شرعية فصل الديوان السياسي لصالح بن يوسف ،والمصادقة على الاتفاقات التونسية الفرنسية الموقعة في تموز عام ١٩٥٥ ،واعتبارها مرحلة في سبيل الاستقلال^(٣).

أثار فصل أبين يوسف الجماهير التونسية ،كما أثار لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة ،فدعت الى عقد أتماع حضره علال الفاسي ممثلاً عن حزب الاستقلال ،ومحمد خضير ممثلاً عن جبهة التحرير الجزائرية ،وأبراهيم طوبال ممثلاً عن حزب الدستور الجديد ،وقد أقرأوا فيه تعليق عضوية الديوان السياسي من مكتب المغرب العربي،وفصل الحبيب بو رقيبة من عضوية المكتب ،كما تقرر ضم الأمانة العامة لحزب الدستور الجديد وممثليها صالح بن يوسف الى عضوية المكتب ،وبينت

(١) فليكس فاراس ،المصدر السابق ،ص ٢٠٣ .

(٢) علال الفاسي ،المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ،ص ١٦٩ .

(٣) نغم أكرم الجميلي ،المصدر السابق ،ص ٧٨ .





اللجنة أن فصل صالح بن يوسف كان سببه معارضته الشديدة للاتفاقات التونسية الفرنسية بشأن الحكم الذاتي^(١).

وبذلك يعد قرار اللجنة في القاهرة أدانه لسياسية ومواقف بورقيبة لخروجه على وحدة كفاح الشعب العربي في المغرب العربي و أستهتاره بالاسس والمبادئ التي بنيت عليها فكرة توحيد حركاتها التحريرية مع فسخ المجال لبقاء النفوذ الاستعماري والحضور الأجنبي في تونس الذي يتناقض مع تطلعات الشعب العربي وأهداف حركاته التحريرية في كل أنحاء الوطن^(٢).

كذلك أوضح عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في بيان أصدره بالقاهرة أن سياسة المفاوضات التي أستمروا بها بورقيبة ، والموافقة على شروطها المهينة للشعب العربي في تونس هي أنحراف كبير عن الخط الأصل الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية تجاهد في سبيله وهي تصبو الى الاستقلال الكامل ولكن تلك السياسة لم تكن الا تسليم البلاد ووضعها تحت سيطرة ونفوذ المستعمرين بشكل جديد بدليل احتفاظ فرنسا بالسياسة الداخلية والخارجية إضافة للدفاع المشترك عن تونس^(٣).

ولقد كان لتلك المواقف أثرها على الشعب العربي في تونس وعلى جيش التحرير الذي ظل قسم كبير منه معتصماً بالجبال ،فقد أعلن الجيش التونسي عن تأييده لصالح بن يوسف وأعلن عن أستعداده لإعادة الكفاح المسلح وأعلنوا ذلك بنداات موجهة الى الشعب بدعوة لمساندتهم لأجل مواصلة طريق النضال العربي السليم^(٤).

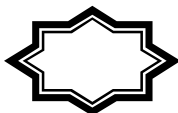
وقد حاول صالح بن يوسف تنظيم بقايا جيش التحرير التونسي الا انه فشل في مسعاه ،ومع هذا أستمروا في تقديم المساعدات المالية والعسكرية التي كانت ترسل

(١) جريدة اليقظة العراقية ،العدد ٢٣٢٠ ،١٦/١٠/١٩٥٥ .

(٢) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٨٥ .

(٣) علال الفاسي ،المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ،ص ١٦٩ .

(٤) أبراهيم طوبال ،البديل الثوري في تونس ،دار الكلمة للنشر ،تونس ،١٩٧٩ ،ص ٤٨ .





من مصر الى بعض الرجال المتحصنين في الجبال^(١)،مما أدى الى اتساع نطاق أعمالهم العسكرية في منطقة الجنوب بالذات^(٢).

هذا الأمر أثار بورقيبة وحمل مسؤولية ذلك لصالح بن يوسف ،وعرف بان تلك الأعمال ما هي الا نتيجة للتنسيق بين صالح وجيش التحرير التونسي ،لمعرفته أيضاً بان صالح يقوم بنشاطه ضمن التوجه الذي تبتغيه حركات التحرير في أقطار المغرب العربي ،الشيء الذي يشكل خطراً كبيراً على بورقيبة والعناصر الموالية له^(٣) ،لذا رد بورقيبة على ذلك بقوة ،فقد شكل ميليشيات حزبية مسلحة اطلق عليها اسم "لجان اليقظة " لتصفية انصار صالح بن يوسف ،الذين عرفت حركتهم باليوسفية ،بمساعدة السلطات الفرنسية التي زودتهم بالاسلحة^(٤).

وقد أستغل الحبيب بورقيبة هذه الأوضاع في الضغط على فرنسا من أجل فتح المفاوضات بصورة مجددة ،والنظر في تقصير أجال مدد أنتقال السلطات ، والنظر في أمر تكوين الجيش والدبلوماسية التونسية ،ولم يكن لفرنسا بداً من تنفيذ هذه الطلبات ،فأستدعت وكيل ممثلها في تونس الذي أعلن عن أستعداد الحكومة الفرنسية للمنقشة مجدداً مع ممثلي باي تونس على أساس التكافئ مع فرنسا ،وأذيع في فرنسا في ١٧ شباط ١٩٥٦ عن وزارة الخارجية الفرنسية ،بأن المحادثات سيكون موضوعها تعديل نصوص الاتفاقيات في ميداني الدفاع والدبلوماسية ،وهذا يعني موافقة فرنسا على أنتقال تونس من الحكم الذاتي الى مرحلة الاستقلال^(٥).

في هذه الاثناء حاول صالح بن يوسف عقد مؤتمر شعبي ليوضح فيه أخطار المرحلة التي تمر فيها تونس ،ونقد الاتفاقات التونسية الفرنسية الاخيرة ،لكن السلطات المحلية لم تسمح له بذلك^(٦) ،وحدث في هذه الفترة عدة حوادث اغتيالات

(١) قاسم زغير ،المصدر السابق ،ص ٢٠٠ .

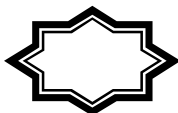
(٢) حسن بن التومي ،المصدر السابق ،ص ٣٣ .

(٣) حسن زغير حزم ،المصدر السابق ،ص ٤٩ .

(٤) ابراهيم طوبال ،المصدر السابق ،ص ٤٨ .

(٥) فضل طلال عباس المحياوي ،المصدر السابق ،ص ١١١ .

(٦) الطاهر عبدالله ،المصدر السابق ،ص ١٥٧ .





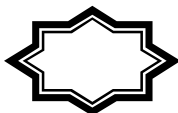
اتهم فيها صالح أبن يوسف وأنصاره فلاحته الحكومة التونسية فهرب الى ليبيا ،ومن هناك بقي ليتصل بأنصاره في تونس ويواصل كفاحه ضد فرنسا باتصاله بالمقاتلين الجزائريين ،وايصال مايتسلمه من الحكومة المصرية لهم حتى تم الاتفاق مؤخرا بين الرئيس بورقيبة ومصطفى بن حليم^(١) رئيس الوزراء الليبي على ابعاده من ليبيا في تشرين الاول عام ١٩٥٦ فسافر الى مصر^(٢)،وقد عمل صالح بن يوسف على تكوين لجنة تنسيق مابينه وبين أحمد بن بيل لتسيق الكفاح المسلح طبقا للخطة العامة لتوحيد الكفاح في الأقطار الثلاثة^(٣)،وقبل أن يغادر ابن يوسف تونس عقد اجتماعاً في بيته لقيادات فرق جيش التحرير في كافة أقطار المغرب العربي الثلاثة ،وقد حضر هذا الاجتماع من الجانب التونسي صالح بن يوسف ،وعلي الزليطي ،والطاهر الأسود ،والطيب الزلاق ،ومن الجزائر عبد الحي ،وعباس بلقرور ،ومن المغرب مجموعة من قيادات جيش التحرير المغربي بقيادة "محمد البصري" قائد المقاومة وجيش التحرير المغربي حينذاك^(٤)،وقد تقرر في هذا الاجتماع العمل لتوحيد جيش التحرير ورسمت له خطط تنفيذية وعملية ، وتم الاتفاق على ارسال

(١) مصطفى بن حليم :- ولد في الاسكندرية في ٢٩ كانون الاول ١٩٢١ وهو برقاوي كان ابوه تاجراً من درنة غادرها في فترة الاحتلال الايطالي الى مصر تخلصاً من بطش الايطاليين ،التحق بن حليم بالمدرسة الفرنسية بالاسكندرية ثم درس الهندسة بجامعة القاهرة ، كانت لهم صلات بالعائلة السنوسية وعندما انشأ ادريس الامارة السنوسية في برقة اسند الى بن حليم وزارة الاشغال في برقة عام ١٩٥٠ ، وعند قيام النظام الاتحادي في ليبيا عام ١٩٥١ اشترك في المجلس التنفيذي لولاية برقة الى ايلول عام ١٩٥٢ حيث قدم استقالته على اثر تأزم الموقف بين المجلس وبين هيئة البعثات المدنية البريطانية بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما ، ثم دعاه الملك ادريس الاول الى العودة الى منصبه الى ان شكل محمد الساقزلي وزارته الاتحادية اسند اليه وزارة المواصلات انظر :- مي فاضل مجيد الربيعي ،التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،ابن رشد ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠ ،ص ٨١ .

(٢) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٢٦٩٩ / ٣١١ ،السفارة العراقية الملكية في الرباط ،محكمة السيد صالح بن يوسف ،رقم التقرير ٢٦٦١ / ١ / ٢٦٦١ في ١ / ٨ / ١٩٥٧ ،و(٤) ص ٢١ .

(٣) فتحي الديب ،المصدر السابق ،ص ٩٩ .

(٤) الطاهر عبد الله ،الحركة الوطنية التونسية ،ص ١٥٧ .





عناصر للتدريب على أساليب القتال وفنون الحرب الى المعسكرات التي تم أعدادها في ليبيا لهذا الغرض ،واتضح ذلك بعد وصول صالح بن يوسف الى ليبيا ،حيث بدأ جيش التحرير التونسي بالعمل المشترك مع جيش التحرير الجزائري ،وتجسم ذلك في المعارك التي وقعت مع القوات الفرنسية في الجنوب التونسي ،وكان الشعب العربي في تونس يقوم بمساعدة الجيش أيماناً منه بوحدة الكفاح المشترك ضد المستعمرين الفرنسيين^(١).

وفي خلال هذه الفترة أخذ بورقيبة يقوم باعتقال الوطنيين بمساعدة السلطات المحلية وتقديمهم للمحاكم وقد حكم بالإعدام على بعض قادة جيش التحرير ،كما قدم صالح بن يوسف الى المحاكمة غيابياً وحكمت المحكمة بإعدامه^(٢). ولكن صالح بن يوسف أصر على استمرار المعارضة بخطها الوطني لأنها هي التي تمثل الحركة الوطنية التونسية ،وانتقل الى القاهرة ليتسنى له توجيهها من الخارج ضمن إطار حركة التحرير العربية سواء بالشرق أو المغرب^(٣)،ضمن هذا الإطار عمل على تكوين لجنة تنسيق مابينه وبين أحمد بن بيل وهذا مظهر خلال متابعة عملية التنسيق لتوحيد المقاومة العربية في أقطار المغرب العربي تحت قيادة واحدة ،كما كانت تجسماً لمؤتمر مدريد عام ١٩٥٥ م بين قادة حركات التحرير في المغرب والجزائر ،حيث أستههدف المؤتمر العمل على عدم توقف القتال في أي قطر من الاقطار العربية الثلاث ألا باستقلال المغرب العربي وبناء على ذلك تم الاتصال بصالح بن يوسف لمتابعة ذلك بصيغة عملية^(٤).

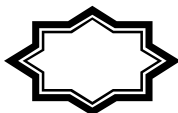
ونتيجة للتنسيق الحاصل بين الحركة الوطنية في تونس المعارضة لبورقيبة،والحركة الوطنية الجزائرية تصاعدت المساعدات التي كانت تمر الى قوات الثورة الجزائرية من جنوب تونس ،وذلك لان العناصر الوطنية التابعة لصالح بن يوسف كانت مسيطرة على الطرق والاماكن الجبلية الصعبة المسالك ،حيث يصعب

(١) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٨٩ .

(٢) أبراهيم طوبال ،المصدر السابق ،ص ٤٨ .

(٣) الطاهر عبدالله ،المصدر السابق ،ص ١٥٧ .

(٤) الطاهر عبد الله ،المصدر السابق ،ص ١٥٧ .





على القوات الفرنسية الوصول إليها . وكان هذا العمل يدخل ضمن العلاقة الجادة مع القوات الجزائرية بحيث ان الاسلحة التي كانت تصل عن طريق الحدود الليبية تنتقل وتستعمل من قبل كافة القوات التونسية والجزائرية في كثير من الأحيان .

واستمرت عمليات التنسيق عبر الاجتماعات السرية من اجل إرسال العناصر الى مراكز التدريب في ليبيا لتقوم بتهيأة عناصر جيش التحرير وأعدادها أعدادا عسكرياً وتدريبها على حرب العصابات لتعود وتمارس نشاطها وكفاحها ضد الفرنسيين الذين كانوا يحاولون السيطرة على مناطق ومراكز المقاومة المسلحة بمساعدة بعض العناصر الدستورية الموالية للحبيب بورقيبة^(١).

إزاء هذه الأوضاع عمد الحبيب بورقيبة على العمل على مضايقة مراكز المقاومة الجزائرية المتواجدة في القطر التونسي ،مما دفع الثورة الجزائرية لان تضاعف قواتها المتواجدة في الجنوب التونسي حتى تستطيع إيصال السلاح والمؤن التي كانت تصل إليها عن طريق ليبيا ولتتمكن من جهة أخرى رد الاعتداءات التي كانت تقع عليها من قبل القوات الفرنسية وبعض العناصر الدستورية الموالية له^(٢).

كذلك قامت السلطات الفرنسية في تونس بإنشاء معتقلات بالثكنات العسكرية التي يحتلها الجيش الفرنسي بتونس وزجت فيها بالأحرار الجزائريين بين في انتظار محاكمتهم أمام المحاكم الفرنسية^(٣). كذلك عملت السلطات الفرنسية على اختطاف الزعماء الوطنيين التونسيين بحجة مساعدتهم لجيش التحرير الجزائري ،وهذا الامر ساعد بورقيبه للقضاء على حركة صالح بن يوسف^(٤).

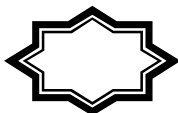
ولضرب الثورة الجزائرية والقضاء على الجيش التونسي الذي يوجهه صالح بن يوسف ،فقد لعب الحبيب بوقبيبه دوراً هاماً في عملية التهيئه لاعتقال أحمد بن بيلما بقصد افساد الاتفاقية القائمة بين صالح بن يوسف واحمد بن بيلما ، وبالتالي

(١) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٩١-١٩٢ .

(٢) محمد يوسف نحلة ،المصدر نفسه ،ص ١٩٢ .

(٣) الاهرام ،العدد ٢٥٤٧٤ ،٢/٩/١٩٥٦ .

(٤) الاهرام ،العدد ٢٥٤٨٠ ،٨/٩/١٩٥٦ .





القضاء على حركة الكفاح المسلح في الأقطار المغربية الثلاث^(١). كذلك بدأ الدستوريون الموالون لبورقيبة يعملون على تصفية بعض العناصر المعارضة لهم داخل الثورة الجزائرية نفسها ، كما استمرت عمليات مطاردة الثوار الجزائريين في الجنوب التونسي بمساعدة الجيش الفرنسي^(٢).

هذا الامر اثار استنكار الشعب التونسي ، الذي اعلن تاييده للمعارضة التونسية والمقاومة المسلحة وولائها للثورة الجزائرية التي اصبحت تجابه الكثير من المصاعب في وقت واحد^(٣).

هذه الاجراءات التعسفية دفعت بعض قادة جيش التحرير التونسي الى الانضمام الى الثوار الجزائريين في الجزائر وتوحيد نضالهم^(٤) .

وللقضاء نهائيا على الجيش التونسي قام الحبيب بورقيبة بتدبير مؤامرة للقضاء عليه عندما كان في ليبيا، فعندما الح صالح بن يوسف على المطالبة بجلاء الجيوش الفرنسية على ارض الوطن بما في ذلك قاعدة بنزرت ودعا قوات الداخل الموجودة في تونس الى مواصلة الكفاح المسلح الى جانب الثورة الجزائرية ،وفي هذه الظروف وصل الطاهر الاسود قائد جيش التحرير التونسي الى ليبيا للتشاور مع صالح بن يوسف في خطة الكفاح المستقبلية بعد اعلان ٢٠ آذار ، وعندما وصل قائد جيش التحرير كان مصابا بجرح شديد في رجله وعقد مؤتمراً في جنزور قرب مدينة طرابلس حضره قادة الداخل بتونس وعلى رأسهم قائد جيش التحرير .

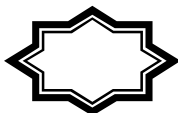
وكان صالح بن يوسف وهو في طرابلس يعتمد على بعض العناصر السيئة المدسوسة عليه والمرتبطة بالنظام التونسي وقد أعلنت هذه العناصر ولاءها للمعارضة بهدف تخريبها من الداخل بالاضافة الى عدم يقظة صالح بن يوسف وعدم فطنته لما كان يدور حوله من دسائس ومؤامرات مما كان له أثره الكبير في التعجيل بفشل حركة ابن يوسف وقد كان على رأس هذه العناصر الانتهازية

(١) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٩٣ .

(٢) الطاهر عبدالله ،المصدر السابق ،ص ١٨٦-١٨٧ .

(٣) محمد يوسف نحلة ،المصدر السابق ،ص ١٩٤-١٩٥ .

(٤) الطاهر عبد الله ،المصدر السابق ، ص ١٨٦-١٨٧ .





المدسوسة والملتصقة بصالح بن يوسف المدعو "عبد العزيز شونان " الذي أستطاع بدهائه أن يجعل صالح بن يوسف يتخذه مساعداً له . وقد أستغل هذا منصبه في الحيلولة دون الوصول الى أي اتفاق بين صالح بن يوسف والطاهر الأسود بخصوص وضع خطة محكمه في مواصلة النضال ،وقد أستطاع شونان أن يقنع صالح بن يوسف بأنه لايجوز ان يكون الطاهر الأسود قائداً عاماً ،ولما أستفحل الخلاف بين الرجلين ،أستطاع عبد العزيز شونان أستغلال الخلاف لعزل الطاهر الأسود عن صالح بن يوسف ،وعندئذ لجأ الطاهر الأسود بعد أضطهاده من جانب شونان الى البحث عن وسيلة تمكنه من الأتصال بالرئيس جمال عبد الناصر .

وقد سافر الى القاهرة والتقى مع الرئيس مع جمال عبد الناصر و شرح له كل ظروف الخلاف وملابساته وبعد ذلك ذهب صالح بن يوسف الى القاهرة وقابل ايضاً الرئيس جمال عبد الناصر ثم عاد الطاهر الأسود الى ليبيا ينتظر عودة صالح بن يوسف وتصفية الخلاف وتنفيذ وعده باقصاء شونان ولكن أبى يوسف تاخر في القاهرة أكثر من اللازم ،وبادر عبد العزيز شونان الى نسج خيوط مؤامرة ضد الطاهر الأسود وعمل على تسليمه الى سلطات الحدود التونسية^(١)،وقد كان للسلطات الفرنسية دوراً في الاعداد لاستسلام الطاهر الاسود حيث قامت الطائرات الفرنسية في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٦ بقصف مدن الجنوب التونسي لمدة ستة ايام مما تسبب في استشهاد ٤٠٠ مواطن تونسي ،ثم قامت قوات الشرطة الفرنسية باعتقال ٢٣٧٢ شخصاً من انصار صالح بن يوسف وقدمتهم للمحاكمة . ان هذه الاجراءات القمعية ادت الى استسلام معظم المجموعات المسلحة ومنهم الطاهر الاسود قائد جيش التحرير التونسي الذي استسلم في ٣ تموز ١٩٥٦^(٢).ولما عاد صالح بن يوسف وجد أن الطاهر الأسود قد سلم نفسه للسلطات التونسية ،وقد أستثمرت الحكومة التونسية تسليم الطاهر الأسود لنفسه فوجهت نداء الى كافة ثوار جيش التحرير في الجبال فحواه ان البلاد قد أحرزت الأستقلال التام ولا موجب للبقاء في الجبال كما أرسلت وفود للجبال للتفاوض معهم و اغرتهم

(١) الطاهر عبد الله ،المصدر السابق ،ص ١٨٣-١٨٤ .

(٢)حسن زغير ،المصدر السابق ،ص ٤٩ .





بالعودة للحياة المدنية بمنحهم ضمانات كاملة بالعفو التام ،وركزت على اعلان ذلك في الصحف ،ولما أستجابوا للاعلان عمدت السلطات التونسية الى شن حملة من الاعتقالات في صفوفهم وزجت بهم في السجن ،اما رئيس جيش التحرير التونسي الطاهر الاسود فقد رفض المقيم الفرنسي المسيو دي لاتور قبول تسليمه بدعوى أتهامه بعده جرائم قتل سابقة ،لكن رئيس الوزراء التونسي السيد طاهر بن عمار خالفه في هذا الرأي، وترى السلطات التونسية أن أتخاذ الطرق السلمية لحل قضايا الفلاقة وبما فيها قضية رئيسهم خير من الطرق الأخرى غير السلمية ^(١) .

وأزاء ذلك أعلن صالح بن يوسف عن تعيين قائد عام لجيش التحرير التونسي ،وبدأ بمحاولة الأتصال بأنصاره من جديد الأ أن قسماً كبيراً منهم كان قد تخلى عن النضال بالجمال .لكن بعد ذلك أنتقل من ليبيا الى القاهرة^(٢) ،ثم سافر الى سويسرا وأستمر بمعارضته لبورقيية حتى اغتيل بايعاز من بورقيية في ١١ آب ١٩٦١ بزوربخ بالمانيا ^(٣) .

ومن هنا نلاحظ أهمية تونس للثورة الجزائرية بوصفها القاعدة الخلفية للثورة لكن بورقيية بموقفه هذا ادى الى تعرض الثورة الجزائرية الى مواجهة عدد من الصعوبات منها عدم إمكانية الحصول على الأسلحة وإمكانية مرورها عبر الاراضي التونسية ،لكن بضغط الجماهير التونسية أضطر الحبيب بورقيية الى تأييد الثورة الجزائرية ومساعدتها في التوصل الى حل سلمي لها .

ثانيا :- موقف مراكش من اندلاع الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٥٦ :-

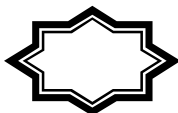
لقد خلق نفي الملك محمد بن يوسف وضعاً متأزماً لفرنسا في المغرب خاصة أنها فشلت في إيجاد البديل المناسب له ،أذ كان بن عرفة شخصية معزولة ودون تأييد شعبي لها ،ثم أن المقاومة المسلحة للحركة الوطنية المغربية والتي تمخضت عن تشكيل جيش التحرير المغربي ،أستطاعت ان تترك فرنسا من جانب آخر ،وتدفع

^(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٥٠٥٧ / ٣١١ ،المعارضة البورقيبية ،رقم د/٢٤٨٤ - ٦٠٠

٦٠٠ / ٣٦٣١٢ في ١٩٥٦/١١/٧ ،و(٣٨) ،ص ١٠٣ .

(١) الطاهر عبد الله ،المصدر السابق ،ص ١٨٥-١٨٦ .

(٢) نعمة السعيد ،المصدر السابق ،ص ١٨٨ .





بالكثير من رجال القبائل الى الانفصاض عن فرنسا والمتعاونين معها مثل الجلاوي ،وهكذا شعرت فرنسا أنها تفقد سيطرتها على البلاد ،ففكرت في المفاوضات المشروطة ،أي الأخذ بنظر الاعتبار مصالح فرنسا الاقتصادية والسياسية في المغرب ،ومما شجعها على ذلك مفاوضاتها مع تونس في تلك الفترة ^(١).

لهذا عملت فرنسا على اطلاق سراح زعماء حزب الاستقلال والحركة النقابية ،والغرض من ذلك الضغط عليهم لايقاف المقاومة المسلحة ضد السلطات الفرنسية ،الأ أنهم رفضوا ذلك ^(٢) .

وفي هذه الأثناء وضمن أطار مكتب المغرب العربي في القاهرة ،جرت اتصالات بين أحمد بن بيلا وبين قادة عمليات المقاومة المراكشية الذين أبدوا استعدادهم بعد أتمام دراسة أمكانيتهم المحلية على المشاركة في بدء عمليات فدائية وفي نطاق حرب العصابات بالمغرب وفي تنسيق متكامل مع التوقيت الذي سيحدده قادة الكفاح الجزائري لتوسيع قاعدة النضال وتشتيت جهود القوات الفرنسية ^(٣) . وكان من المتفق إعلان الثورة في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٤ ،لكن قادة الحركة الوطنية في الجزائر اجلوها الى الأول من تشرين الثاني ،مما ادى الى تأجيل اندلاع العمليات الفدائية التي كان من المتفق عليها من قبل حركة المقاومة المراكشية ضد فرنسا ،كذلك التصور الخاطئ للمراكشيين ،وأعتقادهم بصعوبة قيام الجزائريين بخطوة التفجير الثوري لقلة أمكانياتهم جعلت المراكشيين يترددون ، وأندلعت الثورة الجزائرية لتكون لها مفاجأتها العميقة في نفوس قيادة المقاومة المراكشية ،وسرعان ما أفاقوا مستبشرين كل الخير لتوسيع نطاق عملياتهم الفدائية وأمكانية التنسيق مع قادة الثورة الجزائرية ^(٤).

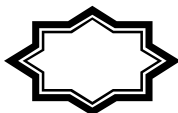
في هذه الأثناء أوفدت الحكومة الفرنسية للملك محمد بن يوسف في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٤ محاميه الخاص يقترح عليه أنشاء "مجلس وصاية" يكون أحد

(١) فضل طلال المحياوي ،المصدر السابق ،ص ١٧٠ .

(٢) أحمد عسه ،المصدر السابق ،ص ٣٨٩ .

(٣) جريدة الرأي الاردنية ،العدد ٧٥٣٤٨٠ ،٧/١١/١٩٧٩ .

(٤) فتحي الديب ،المصدر السابق ،ص ٥٦ .





أعضائه ممثلاً له ،فنصح الأمير الحسن الثاني والده بعدم رفض الاقتراح "لفتح ثلثة في جدار الهيكل الأستعماري المنيع والخروج منها الى الفضاء الرحب " .

وأستقبل الملك محمد بن يوسف في منفاه الموفد الفرنسي الجديد مساء يوم وصوله وأجرى معه حوار دام الى مابعد منتصف الليل ،حواراً علق فيه محمد الخامس قبول الاقتراح على موافقة زعماء حزب الاستقلال عليه بعد رجوعهم الى منظمات المقاومة ،ولمح الى ان ممثليه في مجلس الوصاية سيكون السيد مبارك البكاي ،الذي ظل على ولائه للشرعية واقام في فرنسا مدافعاً عن حق وطنه بالاستقلال في ظل السلطان الشرعي محمد بن يوسف .

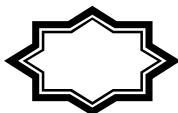
وقد وافق حزب الاستقلال على تشكيل مجلس الوصاية بشرط أن يكون مجلس الوصاية المقترح قادراً على تاليف حكومة تتفاوض مع فرنسا على أساس أستقلال المغرب .هذا الموقف حظي بموافقة الملك محمد بن يوسف^(١).

هذا الامر دفع الثورة الجزائرية الى مواجهة التآمر الفرنسي من خلال الدعوة الى تطوير الكفاح الفردي بمراكش الى كفاح مسلح منتظم^(٢)،لذلك تم عقد أجتتماع في ١١ كانون الثاني ١٩٥٥ في القاهرة ضم علال الفاسي ،وأحمد بن بلا ،وخضير ،وبوضياف ،عبد الكبير الفاسي ،وضابطين في المخابرات المصرية هما عزت سليمان وفتحي الديب ،تم فيه وضع الاسس لبناء جيش تحرير مغربي جزائري^(٣) ،وكانت منطقة الناظور معسكراً لتدريب وحدات هذا الجيش ،وبدأت قيادة المقاومة المشتركة في توزيع مهامها ،حيث كان حزب الاستقلال يتولى العمل الدبلوماسي الذي سعى من ورائه الى تحقيق الأستقلال وعودة الشرعية الى المغرب والمتمثلة في عودة الملك محمد بن يوسف من منفاه .وأثر اتصالات علال الفاسي ببعض الاطراف العربية التقى بالقيادة السورية للحصول على بعض المعدات التي تحتاجها الجبهة ،وبعد حصوله على الذخيرة الكافية التي وصلت الى الاسكندرية في طريقها

(١) أحمد عسه ،المصدر السابق ،ص ٢٩٠ .

(٢) فتحي الديب ،المصدر السابق ،ص ٧٠ .

(٣) كفاح كاظم الخزعلي ،المصدر السابق ،ص ٢٤٠-٢٤١ .





الى الناطور حين رست البواخر التي تزود الجبهة المغربية الجزائرية ،والتي بها مخابئ مجهزة لاحتواء تلك المعدات^(١).

وأثر التحاق بعض المقاتلين الجزائريين بجيش التحرير المشترك وضعت الاسس لتكوين لجنة تنسيق لجيش تحرير المغرب العربي^(٢). ولهذا أعلن قسما الجزائر ومراكش في مكتب المغرب العربي عن تكوين جيش تحرير المغرب العربي ،جاء ذلك في بيان القاه علال الفاسي بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٥٥ ،ويتكون قيادة موحدة للحركتين تتولى الاشراف على حركة التحرير القائمة في القطرين الشقيقتين ،تحت قيادة جيش تحرير المغرب العربي^(٣) ،وأكد في بلاغه الاول على الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي ،والتأكيد على عودة سلطان المغرب على عرشه بالرباط الذي نفته السلطات الفرنسية في ٧ آب ١٩٥٣ ،وعدم توقيع أي اتفاق الا بتحقيق الشرط الاول ،وأن أي مواطن ينادي بعكس ما أجمعت عليه البلاد والحركات ،فأنه لا يمثل سوى نفسه^(٤).

وقد ضمت اللجنة كل من عباس المسيعدي وعبد الرحمن عبد الله الصنهاجي ،وجزائريين هما بو ضياف والعربي المهدي وكانت من مهمات هذه اللجنة التنفيذية تقسيم الامدادات حسب حاجة المعركة كما كانت تعد المقاتلين للزج بهم في المعركة وكذلك تدريبهم على حرب العصابات^(٥).

لقد جاء توحيد قيادة الكفاح المسلح في كل من الجزائر ومراكش بداية لمرحلة جديدة لهذا الكفاح الذي أنبعث من بين صفوف الشعب ،لأجل تحقيق الأهداف الروحية التي أنفقت عليها الأحزاب الاستقلالية ،وتضمنها ميثاق لجنة تحرير المغرب

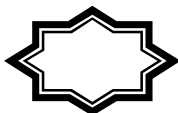
(١) كفاح كاظم عكال الخزعلي ،العلاقات الجزائرية المغربية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ،الجامعة المستنصرية ،١٩٩٧ ،ص ١٩-٢٠ .

(٢) كفاح كاظم الخزعلي ،حزب الاستقلال ،ص ٢٤٣ .

(٣) علال الفاسي ،نداء القاهرة ،ص ٩١-٩٢ .

(٤) اليقظة ،العدد ٢٣١٣ ،السنة الثانية والثلاثون ،١٠/١٠/١٩٥٥ .

(٥) كفاح كاظم الخزعلي ،حزب الاستقلال ،ص ٢٤٣ .





العربي والتي فشلت جميع الجهود السياسية التي بذلت لتحقيقها وذلك بسبب اصرار فرنسا على أدماج الجزائر وأدخال مراكش في الاتحاد الفرنسي^(١).

وقبل تنسيق العمليات كان الطابع الفدائي أهم ما يميز عمل المقاومة المغربية، فكانت عملياته العسكرية غير منظمة والعنصر الذي يسيرها هو "الكر والفر" كما كانت المقاومة المغربية مرتبطة في هذه الفترة بالاحزاب السياسية، كحزب الشورى والأستقلال وحزب الأستقلال، وبعض الرموز السياسية والتي أتت تهيج الشارع المغربي بالمظاهرات وكذلك بالعمليات الانتحارية^(٢).

وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٥٥، بدأت معركة التحرير ضد القوات الفرنسية في منطقة "تيزي ووزو، وبزار، ومرموشة" وفي مناطق قريبة من وحدة وضعت اللمسات الأولى في مدينة تطوان للمجلس الأعلى للمقاومة وجيش التحرير تتكون من عشرين شخصية كان من ضمنها عبد الكريم الخطابي، وعبد الكريم الفاسي، وأعطيت رئاسة هذا المجلس لعلال الفاسي، وكانت تلك المعركة فاصلة خسرت فيها القوات الفرنسية حوالي ثلثمائة وخمسين قتيلاً، بالإضافة الى معدات استولى عليها الثوار الذين فقدوا شهيدين، وقد أظهر جيش التحرير في المعركة قدرات قتالية فائقة كادت ان تشل حركة القوات الفرنسية^(٣).

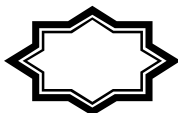
وقد أصدر الجيش بلاغه الاول معلناً فيه بدء معركة التحرير و الأستمرار في الدفاع حتى النهاية في سبيل الأستقلال التام لأقطار المغرب العربي وعودة محمد الخامس، كما أكد البلاغ عدم تقيد جيش التحرير بأي اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلاً لاثحقق الهدف الاول بصورة كاملة^(٤).

(١) البيضة، العدد ٢٣١٩، ١٤/١/١٩٥٥ "جيش تحرير المغرب العربي".

(٢) جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة حركات التحرير والاستقلال، ج٢، دار النهضة، بيروت -لبنان، ١٩٨١، ص٣٢٥.

(٣) كفاح كاظم الخزعلي، العلاقات الجزائرية المغربية، ص ٢٢.

(٤) جريدة الامة العراقية، العدد ٦٤٨، ١٠/٣/١٩٥٥.





ولقد أستطاع جيش التحرير أن يفرض سيطرته على منطقة جبال الأطلسي ومنطقة الريف ،وأصبحت القواعد الفرنسية محاصرة في المدن المغربية وتواجه صعوبات في رد هجمات جيش التحرير^(١).

لذلك نلاحظ أن الضغط الذي تعرضت له فرنسا في مراكش جراء عمليات جيش التحرير المغربي ،وشعورها من أنها ستفقد السيطرة على البلاد ،قررت البدء بمفاوضات مع المغاربة أخذه بنظر الاعتبار مصالح فرنسا ،يضاف الى ماتقدم والذي يعد السبب الرئيسي في المفاوضات هي مواجهة فرنسا للثورة الجزائرية^(٢) .

زار بيير جول وزير الشؤون التونسية والمغربية في الحكومة الفرنسية مراكش خلال شهر نيسان ١٩٥٥ للتعرف على الاوضاع الداخلية هناك . كما زار عضو حزب الاستقلال أدريس المحمدي فرنسا في ١٨ آذار ١٩٥٥ للاتصال بالحكومة الفرنسية حول وضع المغرب . وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر ايكس-لييان الذي ضم (٣٧) شخصية مغربية تمثل مختلف الاتجاهات بينهم خمسة أعضاء من حزب الاستقلال وهم :- محمد اليزيدي الامين العام للحزب والمهدي بن بركة ومحمد بوسسته وعبد الرحيم بو عبيد وعمر عبد الجليل ،وكان الغرض من أصرار باريس على تمثيل "جميع الاتجاهات المغربية" في المفاوضات المذكورة ، والاصرار على تواجد "جميع التيارات" في كل تفاوض ،هو قاعدة ثابتة من قواعد الاستعمار الفرنسي الغرض منه هو تجزئه الحركة الوطنية ،وزرع بذور الانحراف و التفرقة في نفس الوقت^(٣) .

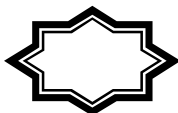
وقد نوقش في المؤتمر مستقبل المغرب على أساس الغاء الأحكام العرفية وضمان الحريات و إطلاق سراح المعتقلين ،واعتراف فرنسا بحق المغرب بالاستقلال وتحديد مستقبل العلاقات بين البلدين على أساس إلغاء معاهدة الحماية.

(١) أشفورد دوجلاس ،المصدر السابق ،ص ٢٢١ .

(٢) عبد الكريم غلاب ،تاريخ الحركة الوطنية في المغرب ،الدار البيضاء ،١٩٧٦ ،ص ٥٧ .

(٣) محمد الملي ،المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب ،دار الكلمة للنشر ، بيروت -

لبنان ،ط ٢ ،١٩٨٣ ،ص ٢٧ .





وانتهت أعمال المؤتمر في ٢٨ آب ١٩٥٥ ^(١)، وتضمنت نتائجه عدة أمور منها تنحيه بن عرفة، وتكوين مجلس للعرش وتشكيل حكومة مغربية تضم مختلف الاتجاهات السياسية في المغرب لكي تتفاوض مع فرنسا، والتأكيد على ضرورة الحصول على موافقة الملك محمد بن يوسف، ونقله الى منفاه الجديد في فرنسا ^(٢)، وطبقاً لذلك قامت السلطات الفرنسية بالاتصال مع الملك محمد بن يوسف في منفاه في جزيرة مدغشقر للحصول على موافقته بتكوين مجلس للعرش ^(٣)، كما توجه بنفس الوقت وفد من حزب الاستقلال والشورى الى مدغشقر لنفس الغرض وقد وافق الملك من حيث المبدأ على تكوين مجلس للعرش وبذلك تم في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٥ تأسيس مجلس العرش، ضم المجلس محمد المغربي ومحمد الصبحي ومبارك البكاي وطاهر أوغو ^(٤). هذا الامر أثار استياء الثورة الجزائرية، لان ذلك معناه التخلي عن الاتفاق الذي عقد مع الجزائر ^(٥).

أما رئيس حزب الاستقلال علال الفاسي، الذي كان يحرك جيش التحرير المغربي في معركة فاتح آب ١٩٥٥، فلم يوافق على المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، بل كان يطمح أن تنال المغرب استقلالها بقوة السلاح، كما أعلن من أذاعات القاهرة، أن جيش التحرير المغربي الذي جرى تأسيسه بمقراته الكائنة في مكان من المغرب العربي، قد عقد العزم على أشعال الحرب ضد المستعمرين الفرنسيين حتى الموت ^(٦).

(١) المهدي ابن بركة، الاختيار الثوري، ص ٤٢ .

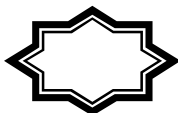
(٢) فضل طلال عباس المحياوي، المصدر السابق، ص ١٧٤ .

(٣) عبد الكريم غرابية، المصدر السابق، ص ٧٠٨-٧٠٩ .

(٤) أشفورد دوجلاس، المصدر السابق، ص ١١٥ .

(٥) عبد الكريم غرابية، المصدر السابق، ص ٧٠٦ .

(٦) روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، ترجمة: خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص ٣٤.





لقد باشر جيش التحرير المغربي عمله أثناء المفاوضات التي كان يحركها علال الفاسي من بعد ،بتوسيع عملياته حول تازة التي فرض عليها حضر التجول فيما بعد ووزعت منشورات تدعو الى الحرب الشاملة اذا ما فشلت المفاوضات^(١).

هذا الأمر دفع الحكومة الفرنسية الى نقل الملك محمد بن يوسف من منفاه الى فرنسا ،وأعطت هذه الحالة عنصراً مضافاً لشرعية هذا الملك أثر الولاء الذي يكنه المغاربة له ،فوضعت فرنسا أمام الأمر الواقع لتستقبله كرئيس دولة وتمت أقامته بشكل رسمي في مدينة باريس ليطلب من الحكومة الفرنسية العودة الى عرشه ،وقبل وصوله الى ارض الوطن بدأت المفاوضات مع السلطات الفرنسية^(٢).

وفي ٢ آذار عام ١٩٥٦ تكللت جهود المتفاوضين بالنجاح ،وتضمن الاعتراف رسمياً باستقلال المغرب ،كما تؤكد فرنسا عزمها على احترام وحدة الاراضي المغربية التي تكفلها المعاهدات الدولية . وتوصل أحمد بلا فريج وزير خارجية المغرب الى التوقيع على اتفاقية أطلقت عليها أسم "اتفاقية شرف " مع الحكومة الفرنسية بشأن مصير القواعد العسكرية الفرنسية في المغرب. حددت الاتفاقية واجبات ضباط الجيش الوطني المغربي في المعاهد الفرنسية والاسبانية^(٣).

اما بالنسبة لموقف علال الفاسي فقد أكد رفضه القاطع للنتائج لتي توصل اليها الجانبان معتمداً في ذلك على الدور الذي يؤديه جيش التحرير المغربي ، وقدرته على حسم المعركة ،ولكي يتخلى عن السلاح أشرت أن تكون الحكومة المغربية قادرة على ضبط الأمن والدفاع عن حرية التراب الاقليمي ،كما انه سيظل معارض لحكومة البكاي اذا ماشجبت الحملات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير ضد الفرنسيين^(٤) .

(١) عبد الفتاح مصطفى الخزرجي ،العلاقات الفرنسية المغربية ١٩٤٤-١٩٥٦ ،رسالة ماجستير غير

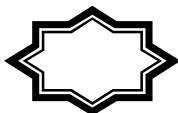
منشورة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠ ،ص ٢١٩ .

(٢) كفاح كاظم الخزعلي ،العلاقات الجزائرية المغربية ،ص ٣٢ .

(٣) سراب جبار ،المصدر السابق ،ص ١٢٩-١٣٠ .

(٤) جون واتر بوري ،الملكية والنخبة السياسية في المغرب ،ترجمة :ماجد نعمة وعبود عطية ،دار الوحدة

الوحدة ،بيروت ،ط١ ،١٩٨٢ ،ص١٥٦-١٥٧ .





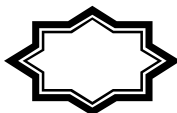
ونتيجة لهذه الوضعية بدأت حكومة مبارك البكاي بوضع ترتيبات لبناء جيش ملكي والمطالبة بحل جيش التحرير المغربي الذي كان الظهير لجيش التحرير الجزائري وادماجه بالجيش الملكي ،وكان ذلك نوعا من تحييد الثورة الجزائرية التي كانت في أوج ثورتها ،وأثر هذه الوضعية أصبح الثوار الجزائريون في وضع لا يحسدون عليه ،حيث أصبحوا محاصرين مما حتم عليهم الخروج من هذا المأزق ،وتصعيد النضال على نطاق واسع والتعاون مع المغرب التي أصبحت دولة مملكية ذات سيادة ،بعد تخلي حزب الاستقلال عن دوره الكفاحي وعن التعهدات التي سبق وأن قطعها على نفسه بضرورة مواصلة الكفاح حتى تحرير كل المناطق في المغرب العربي^(١).

وبعد إعلان الاستقلال في ٢ آذار ١٩٥٦ ،استطاع الملك أحتواء جيش التحرير المغربي عن طريق أدماج عناصره بالجيش الملكي الجديد ،فقامت العديد من فرق بتسليم أسلحتها للملك معلنة أنضمامها للجيش الملكي الجديد^(٢).

من هنا يتضح ان الحكومة الفرنسية نجحت في تحقيق اهدافها الرامية الى إعطاء تونس والمغرب الاستقلال من أجل تحييد الثورة الجزائرية وبالتالي اخمادها ،هذا الامر اثر على الثورة الجزائرية التي تضررت كثيرا من قبول المفاوضات على أساس الحكم الذاتي ومن ثم الاستقلال وترك الثورة الجزائرية تواجه القوات الفرنسية ،لهذا نلاحظ أن الحكومات العربية قد وقفت موقف الضد أو المتفرج من أحداث الثورة الجزائرية ،لكن ضغط الشعب العربي في تونس والمغرب ،أجبرها على تغيير سياستها تجاه الثورة .

(١) جلال يحيى ،المغرب العربي ،ج٢ ،ص ٣٣٥-٣٣٦ .

(٢) اشفور دوجلاس ،المصدر السابق ،ص ٧٦ .





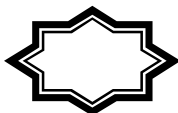
المبحث الثاني :-موقف أقطار المغرب العربي من الثورة الجزائرية في الجامعة العربية

كل متطلع وباحث للتاريخ الحديث لا يستطيع أن ينكر أو يتجاهل دور جامعة الدول العربية ودورها في تأسيس " مكتب المغرب العربي " ،وعملية تحرير المناضل المغربي "عبد الكريم الخطابي " ودعمها المادي والمعنوي للشعب الجزائري سواء كان ذلك قبل أنطلاق فتيل الثورة الجزائرية أو بعدها ،أذ أكدت جامعة الدول العربية موقفها بشأن المطالب الوطنية للشعب الجزائري فأصدرت قراراً في ٣ تشرين أول ١٩٥١ أكدت فيه أن دول لجامعة الدول العربية ستعمل وفقاً لميثاقها على تأمين مستقبل القطر الجزائري بكل ماتهيوه الوسائل السياسية من أسباب^(١)،وكذلك حظيت القضية الجزائرية بأهتمام خاص مكثف لجامعة الدول العربية داخل الامم المتحدة حيث وافق مجلس الجامعة في ١٩ نيسان ١٩٥٢ على إثارة القضية الجزائرية أمام اللجنة الثالثة^(٢) للامم المتحدة ،وحتى حصول الجزائر على أستقلالها عام ١٩٦٢^(٣) ولم تكف بنشاطها داخل الامم المتحدة وإنما حاولت الحصول على الدعم السياسي لها

(١) فضل طلال المحياوي ،المصدر السابق ،ص ١٨١ .

(٢) اللجنة الثالثة :هي واحدة من مجموعة لجان تابعة لهيئة الامم المتحدة ،تحال اليها الشكاوي التي تتقدم بها الدول الاعضاء لمناقشتها ورفع التوصية بها الى الهيئة العامة للامم المتحدة لمناقشتها والتصويت عليها وتمثيل الدول الاعضاء في هذه اللجان دورياً .

(٣) علي محافظة وآخرون ،جامعة الدول العربية ،الواقع والطموح ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت -





في المؤتمرات الدولية ،وخصوصاً مؤتمرات التضامن الافرو-أسيوية ومؤتمرات عدم الانحياز .

أولاً :- موقف اقطار المغرب العربي من اندلاع الثورة الجزائرية ضمن إطار جامعة الدول العربية :-

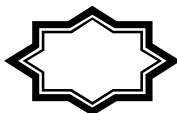
وعندما أندلعت الثورة الجزائرية ،ونشرت الصحف العربية والاجنبية اخبار الكفاح الجزائري ،من جانبها اذاعت الجامعة العربية بيانا في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٤ اوضحت فيه موقفها من الثورة الجزائرية ،حيث اكدت ان كتلة واضعي ميثاق جامعة الدول العربية ،اتفقت على الاهتمام بالاقطار العربية التي ترزخ تحت نير الاستعمار ،و شد ازرها لنيل استقلالها واستكمال حريتها ،وتابع البيان موضحا ان جامعة الدول العربية حرصت منذ انشائها على ولوج كل سبيل يحقق المطالب الوطنية والقومية لاقطار المغرب العربي ، وقد لجأت دوماً الى الوسائل السلمية ، لكن تردد الحكومة الفرنسية في الاستجابة لمطالب أقطار المغرب العربي وقمعها للحركات الوطنية الاخرى مما أضطرها الى ركوب المركب الصعب ،وجامعة الدول العربية بعد أن اعيتها الوسائل الأخرى لجاءت إلى الأمم المتحدة^(١) . ومع ذلك تلكأت السلطات الفرنسية في الاستجابة لمطالب الشعب هناك في نيل حقوقه ،وان جامعة الدول العربية ستتخلى عن رسالتها ومبررات وجودها أن هي تقاعست عن نصرة الشعب العربي المناضل في شمال أفريقيا^(٢) . وايضا قامت الجامعة العربية بأصدار بيان عن خلفيات القضية الجزائرية نشرته في الصحف والمجلات العربية في القاهرة باللغتين العربية والفرنسية^(٣) .

وأزداد بطش القوات الفرنسية للشعب الجزائري ،أذ القت طائرتها النابا لم على المجاهدين وأعتقلت الالوف منهم ،بل واستعانت بقوات اضافية سحبتها من قواتها في

(١) ج.د.ع ،تقرير الامين العام للجامعة للدورة ٢٨،ص ١٢٨ .فضل طلال عباس المحياوي ،المصدر السابق ،ص ١٨٤ .

(٢) محمد علي الرفاعي ،المصدر السابق ،ص ٩٦ .

(٣) فضل طلال عباس المحياوي ،المصدر السابق ،ص ١٨٤ .

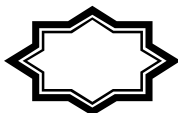




حلف شمال الاطلسي . وفي غمرة هذه الاحداث المريعة تلقت جامعة الدول العربية مذكرة من محمد خيضر الممثل الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي أكد فيها "أن الحالة في الجزائر تطورت خلال الاشهر السبعة المنصرمة منذ اشتعال الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ،أذ قام الفرنسيون بعدة عمليات عسكرية أستهدفوا فيها تحطيم جيش التحرير الوطني ،وفي خلال الاسابيع الاخيرة اصيبوا بهلع شديد الامر الذي دعا الحكومة الفرنسية الى عقد عدة أجتتماعات أسفرت عن ارسال تعزيزات عسكرية وصلت الى (١٢٠) الف جندي وسحبت فرقة عسكرية كانت بامرة حلف شمال الاطلسي علاوة على ارسال وزيرى الحربية والداخلية والمارشال "جوان" الحاكم الفرنسي السابق في المغرب وغيره من قادة فرنسا ليشرفوا على هذه التعزيزات ،وان فرنسا بأستخدامها قوات تابعه لحلف شمال الاطلسي انما تدخل معها دول الحلف أعادة السيطرة على الجزائر ،لذلك نرجو منكم عرباً ودولاً أسيوية للقيام بعمل سياسي ودبلوماسي للحيلولة دون سيطرة فرنسا على المواقف في الجزائر ،وبذل المساعي لدى فرنسا والولايات المتحدة لوقف القتال ،والطلب الى التسعة وعشرون دولة المشتركة في مؤتمر باندونغ لبذل مساعيها بنفس الاتجاه ^(١) . وفي الوقت نفسه قام الجيش الفرنسي باعتقال أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية ،وأعلان حالة الطوارئ وقيام حملات تفتيشية على المهاجرين الجزائريين في باريس ،ومصادرة الصحف الوطنية وأعتقال أعداد كبيرة من الوطنيين . ويظهر من تصريحات القادة الفرنسيين انهم ارادوا التقليل من أهمية الثورة وأظهارها بمظهر أعمال أرهابية تقوم بها جماعة محدودة من المجرمين لكي يعزلوها عن الشعب ويجردوها من صبغتها الثورية الشعبية . كما انهم نسبوا الثورة الى القوة الخارجية ،ليفقدها شرعيتها القيادية ،الأ أن هذه المحاولات باءت بالفشل تدريجيا بسبب التحام الشعب وأستمرار القتال في جميع أنحاء الجزائر ^(٢) .

(١) فضل طلال عباس المحيوي ،المصدر السابق ،ص ١٨٥ .

(٢) ج. د.ع ،محاضرة جلسات الجامعة العربية ،دور الانعقاد العادي للدورة ٢٥ في ٢٩ أذار ١٩٥٦ - ١٣ آب ١٩٥٦/ ،القاهرة ،ص ٧٢ .



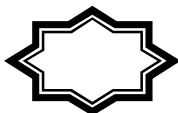


وأزاء بطش القوات الفرنسية ضد الثورة الجزائرية وجهت جامعة الدول العربية نداءً الى الرأي العام العالمي في ٤ حزيران ١٩٥٥ أكدت فيه على ان الوسائل التي تلجأ اليها السلطات الفرنسية لقمع كفاح الشعب الجزائري لنيل حقوقه منافية لكل عرف وشريعة ومهددة للسلم و الامن العالميين ، وان الجامعة لتتأشد الدول المحبة للسلم ان تناصر الشعب الجزائري ،كما انها تتأشد دول حلف شمال الاطلسي ان تكف عن تاييد الفرنسيين في مساعيهم ،ومن الخير ان تعيد السلطات الفرنسية النظر في موقفها وتكسب بذلك تقدير الشعوب وصادقتها ،وتحتفظ بعلاقات صداقة حسنة مع العالم العربي و الإسلامي (١).

وللغرض ذاته ارسل امين عام جامعة الدول العربية برقيه الى سكرتير عام الامم المتحدة يلفت فيه نظره الى الحالة الخطيرة السائدة في الجزائر ،ويرجوه ان يتدخل لدى فرنسا والولايات المتحدة لوقف الهجمات الفرنسية ،والنظر في منح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال وتقرير المصير الذي يحفظه ميثاق الامم المتحدة . واستعرضت اللجنة السياسية للجامعة في تشرين الاول ١٩٥٥ الحالة في الجزائر وما تطورت اليه منذ ان قام الشعب الجزائري عن بكرة ابيه يطالب بحقه المشروع وقد اوصت ما يلي :-

- ١- الاستمرار في تأييد الشعب الجزائري في مطالبته بممارسة حق تقرير المصير .
- ٢- الاشادة بما قرره الامم المتحدة في بحث قضية الجزائر ،واعتماد هذا القرار تحقيق لمطالبة الطبيعة المشروعة ،ومتمشيا مع أحكام ومبادئ ميثاق الامم المتحدة التي تعترف للشعوب في تقرير مصيرها .
- ٣- أن الحالة السائدة في الجزائر الآن ،واعمال القمع التي ترتكبها السلطات الفرنسية فيها والمساعدات التي تتلقاها هذه السلطات في قوات حلف الاطلسي مهددة للامن والسلم في هذه الساحة . لذلك ترى اللجنة أن تبذل الحكومات العربية متعاونة مع الحكومات الصديقة الجهود لوضع حد لهذه الحالة

(١) محمد علي رفاعي، المصدر السابق، ص ٩٩ .





والاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير^(١). وقد اقر مجلس جامعة الدول العربية هذه التوصيات .

وقد أوصت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية بهذه التوصيات بعد ان ازدادت هجمات الفرنسيين وازداد تنكيلهم بالشعب الجزائري ،وبعد أن أثار ممثلو الجزائر في جامعة الدول العربية في القاهرة ١٩٥٥ ، واصفين الوضع في الجزائر ومبينين خطورة الحالة ،ومايمكن أن ينتج عنها من عواقب مشؤومة قد يكون العرب هم أول المسؤولين عن نتائجها الوخيمة فيما إذا تركوا لفرنسا في الجزائر الحبل على الغارب لاتسأل عما تفعل ،وترتكب من أثام ،وتنتهك من حرمان وتدمر من دور وقرى أمنة مطمئنة ،وتتشرذ من مواطنين ،وان الهجوم الأخير الذي قامت به قوات الشر الفرنسية الاستعمارية على الجزائر حاشدة فيه سائر قواتها البرية والجوية والبحرية لايتترك مجالاً للشك في ان فرنسا تعمل جادة على استئصال شوكة العروبة ،وعلى إبادة الجزائريين بالجملة . وهذا بعض ما صرحت به أخيراً البلاغات الرسمية نفسها ،وأن مايقع على بلادنا وما ينزل بها من أنواع ظلم جائر ،وعدوان مجنون لو وقع جزء منه قليل على أي بلد او شعب أخر لقامت الدنيا وقعدت احتجاجاً ،وتنديداً ،وأستتكاراً ،ولسارعت المجالس الدولية تعقد اجتماعاتها لتقول كلمة الحق ،ولتحكم على الظالمين المعتدين . وهذا ماجعلنا نسأل عما إذا بلغت الجزائر العربية من الهوان على أخواننا العرب ،ومن عدم مبالاتهم بها ،الا ينعقد مجلس جامعة الدول العربية على الأقل بعنوان قضية الجزائر ،ليقوي معنويات المجاهدين الجزائريين ،وليناصرهم في محنتهم ،وليثبت للعالم أجمع وفرنسا على الخصوص أن هنالك أخوة وان هنالك نجده ومساندة ، وان هنالك قلوبا ملتفة حانية على الجزائر ،مهتمة بقضيتها ،وان اقل واجب على الدول العربية بصفتها عضوا في الامم المتحدة - ان

(١) ج.د.ع،محاضر جلسات الجامعة العربية ،دور الانعقاد العادي ٢٤ من تشرين الاول ١٩٥٥-١٩٥٦
كانون الثاني ١٩٥٦ ،القاهرة،ص٣٢١ ؛د.ك. و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٤٧٣ / ٣١١
،جامعة الدول العربية ،قضية الجزائر ،ق ١٠٣٤ د ٣/٣٤ ج في ١٤/١٠/١٩٥٥ ،و (٥) ،ص ٢٣ .





تعمل جادة على انعقاد مجلس الامن الدولي ليضع حداً للمذبحة البشرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر وليقول كلمته في حق الجزائريين لمصيرهم ^(١).

ثانياً: - إنشاء صندوق شمال افريقيا والمعونات التونسية والمغربية للجزائر

أقرت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية إنشاء صندوق شمال أفريقيا لمساعدة دول المغرب العربي في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٤ ^(٢)، وهذا يعد خطوة متأخرة من جانب الاقطار العربية لمساعدة دول المغرب العربي بغض النظر عن التخصيص الشهري الضئيل التي كانت تمنحه الجامعة لمكتب المغرب العربي في القاهرة وقد أقر مجلس جامعة الدول العربية قرار اللجنة السياسية، وقد أبلغت الأمانة العامة هذا القرار الى حكومات الدول الأعضاء بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٤ ، كما أبلغتها بنفس التاريخ قرارات المجلس الذي قضى بتنظيم هذا التمويل، وقد سارعت بعض الدول الاعضاء لأداء حصتها في هذا الصندوق ^(٣)، كانت مصر في مقدمة تلك الدول والعراق بالمرتبة الثانية وبقيت الاقطار العربية وأن كانت مساهمات بعضها رمزية .

وقد قدمت جامعة الدول العربية عبر مكتبها الدائم في الامم المتحدة للفترة من ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ ولغاية نهاية ١٩٥٦ مبلغ قدرة (مليون دولار سنوياً) كنفقات لحركة الوفد الجزائري وممثليها في نيويورك ^(٤) . الا أن كل المساعدات التي قُدمت من الدول الأعضاء لا تتناسب وحجم الثورة وتضحياتها .

(١) ج.د. ع ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٤٧٠٠، جامعة الدول العربية، قضية الجزائر

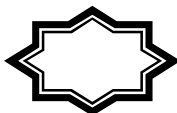
،تقرير رقم د٢٤٣/٢٣١١ في ٢٠/١١/١٩٥٥، و(١٠٢)، ص ٢٤٥ .

(٢) ج.د.ع، محاضر جلسات الجامعة العربية، دور الانعقاد العادي للدورة ٢٠، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٥٨١.

(٣) ج.د.ع، تقرير الامين العام الجامعة العربية في المدة بين الدورتين ٢١، ٢٢ اكتوبر ١٩٥٤، القاهرة، ص ٩٢ .

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٨٨٠ / ٣١١، جامعة الدول العربية، تقرير ١/٢/٣/٨ في

١٤/٧/١٩٥٦، و(١٠)، ص ١٤ .





وحسب طلب مندوب جبهة التحرير الوطني الجزائري في اللجنة السياسية في جلسة ٣ تشرين الاول ١٩٥٧ ، بتخصيص ميزانية سنوية للجزائر تقررها حكومات الدول العربية اعضاء الجامعة^(١) .

قررت اللجنة السياسية استطلاع اراء حكومات الدول الاعضاء في الموضوع ،وفي تاريخ ١٧تشرين الاول ١٩٥٧ ،قرر مجلس الجامعة الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الاتية "يتولى مندوبوا الدول الاعضاء الاتصال بحكوماتهم في الدورة الحالية لمجلس الجامعة على ضوء ما يتلقاه المندوبون من تعليمات "^(٢) .

وقد أبلغت الامانة العامة هذا القرار أثر صدوره الى الحكومات الدول الاعضاء ، وعلى أثر ذلك أصدر مجلس جامعته الدول العربية بناء على توصية لجنة الشؤون السياسية قرارا مفادة "تساهم حكومات الدول الاعضاء في ميزانية مبدئية لمعونة الجزائر مقدارها مليوني جنية استرليني^(٣) ، وتؤلف لجنة خاصة من المندوبين لبحث القضية الجزائرية وتتبع سيرها من ناحية المدد المالي وبذل الجهود لمضاعفة المعونات التي تُقدم للجزائر "^(٤) .

وفي يوم ٧ أيار ١٩٥٨ بعثت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمذكرة الى الدول الاعضاء تضمنت تحديد حصة كل دولة من الدول الاعضاء في مبلغ "المليون جنية" كميزانية مبدئية لمعونة الجزائر ، راجية المبادرة على تدبيرها ، حتى يتسنى للجنة الخاصة بالجزائر ،عند اجتماعها في ١٥ ايار اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة العربية وهذه الحصص قد وزعت كما يلي : "الحصص بالجنية الاسترليني " (الاردن ٥٦٤٠٠)،(السودان ١٢٠٠٠٠)،(العراق ٣١٦٠٠٠) (السعودية ٢٩١٤٠٠)،(الجمهورية

(١) ج،د،ع، ملفات البلاط الملكي،رقم الملف ٣١١/٤٧١٦،جامعة الدول العربية ،قضية الجزائر ،تقرير رقم ١/٢٢/١٤ في ١٩٥٨/٥/١٢ و(٣) ،ص٣.

(٢) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي،رقم الملف ٣١١/ ٤٨٢١،المغرب العربي ،تقرير رقم ١/٢٢/١٤ في ١٩٥٨/٥/١٢،و(٣) ،ص٣.

(٣) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي،رقم الملف ٣١١/ ٤٨٢١،المصدر نفسه ،و(٣) ،ص٥.

(٤) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي،رقم الملف ٣١١/ ٤٧١٦،المصدر السابق ،و(٢) ،ص٢.





(١) العربية المتحدة (١٠٠٥٨٠٠) (لبنان ١١٢٨٠٠)، (ليبيا ٣٧٦٠٠)، (اليمن ٥٦٤٠٠).

وقد بعثت بذاكرة أخرى الى الدول الاعضاء حددت بموجبها يوم ٥مايس ١٩٥٨ موعدا لاجتماع لجنة الجزائر ، واجتمعت اللجنة فعلاً في دار الامانة العامة واستعرضت موقف الدول الاعضاء على ضوء ردودها ولم تتوصل الى نتائج لعدم حصول مندوبي السودان ولبنان تعليمات من حكومتهم بشأن الموضوع .

عقدت لجنة الجزائر اجتماعها الثاني في ٢٠مايس ١٩٥٨ بحضور جميع الأعضاء باستثناء الاردن ولبنان والسودان الذين اعتذروا عن الحضور بحجة عدم تسلم تعليمات من حكوماتهم ، ولم يختلف هذا الاجتماع عن سابقة في عدم التوصل الى نتائج (٢).

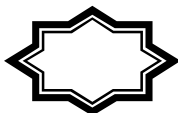
اجتمعت اللجنة في ١٨تشرين الاول ١٩٥٨ (٣) في مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثلاثين بذاكرة من الجانب الجزائري استعرضت فيها مراحل التطورات التي طرأت في القضية الجزائرية ونتيجة لذلك أنهت لجنة الشؤون السياسية الى إصدار توصية وافق عليها المجلس وهذا نص القرار :-
يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :-

نظرت لجنة الشؤون السياسية موضوع تقرير ميزانية سنوية قدرها اثنا عشر مليون جنية أسترليني لمعونة الجزائر . واحاطت علماً ببيان الحكومة الجزائرية المؤقتة وبيانات وفود الدول الاعضاء التي أوضحت موقف حكوماتها من هذا الموضوع ومدى استعداد كل منها للمساهمة العاجلة في الميزانية المطلوبة وتوصي بما يلي :-
١- تقرير ميزانية سنوية لمعونة الجزائر قدرها ١٢ مليون جنية .

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٤٨٨٠٠، جامعة الدول العربية ، رقم التقرير ٤٢٣/٤٢٣ ١/ في ٣ / ١٠ / ١٩٥٨ ، و (٣٠) ، ص ٤٧ .

(٢) مذاكرة الامانة العامة (٢٧٤) ، ملف (١ / ٢٣ / ١٤) في ٣ / ١٠ / ١٩٧٥ ، و (٣٠) ، ص ٤٧ .

(٣) محمد علي رفاعي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .





٢- أن تبادر الدول التي أبدت استعدادها للمساهمة المالية العاجلة وهي الجمهورية العربية المتحدة ، والجمهورية العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، بدفع انصبتها التي ستقرر بعد اعادة النظر من جديد في توزيع انصبة الدول الاعضاء توزيعاً عادلاً .

ولحين تقرير ماتقدم تتفق الدول الثلاث الأنفة الذكر على دفع معونة كسلفة لحكومة الجزائر على حساب نصيبها ، كما تتفق فيما بينها على نسبة تحمل كل منها نصيبها .

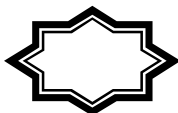
٣- قيام حكومات الدول الاعضاء التي لم تؤدي أنصبتها بعد في الميزانية المؤقتة للجزائر وقدرها مليوناً جنية باداء تلك الانصبة وقيامها بدفع انصبتها في الميزانية السنوية تمكيناً لحركة التحرير الجزائرية من الاستمرار تحقيقاً لاهدافها الوطنية المشروعة ^(١) .

وقد تابعت الامانة العامة الاتصال بالدول الاعضاء في شأن تنفيذ هذا القرار وأداء الألتزامات المترتبة .

وفي يوم ٣ كانون الثاني ١٩٥٩ ، استقبل الامين العام السادة اعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة الدكتور احمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية ، والاستاذ عبد الحميد مهدي وزير شؤون شمال افريقيا ، والاستاذ احمد توفيق المدني وزير الثقافة وابلغوا سيادته انهم موفودون من الحكومة الجزائرية ، رجاء الاتصال بحكومات الدول الاعضاء لقيام من لم يسدد نصيبه في ميزانية عام ١٩٥٨ ، ومقدارها مليونان من الجنيهاات الاسترلينية بسداده فوراً ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمبادرة الدول الاعضاء بالوفاء بالتزاماتها بالنسبة لميزانية ١٩٥٩ ، ومقدارها اثنا عشر مليون جنية استرليني .

وقد بعثت الامانة العامة اثر ذلك الى كل من المملكة الأردنية الهاشمية ، وجمهورية السودان والجمهورية اللبنانية ، والمملكة المتوكليه اليمنية ، لكي تبادر

(١) ج.د.ع ، القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة ، ص ٢٣ .





بسداد حصتها في ميزانية الجزائر لعام ١٩٥٨، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمساهمة في ميزانية الجزائر لعام ١٩٥٩ ،على الوجه المبني في قرار المجلس^(١).

كما بعثت الى كل من الجمهورية العربية المتحدة ، و الجمهورية العراقية ، والمملكة العربية المتحدة السعودية والجمهورية التونسية ، والمملكة المغربية^(٢) ، لكي تبادر باتخاذ الاجراءات اللازمة للمساهمة في ميزانية الجزائر لعام ١٩٥٩ ، على الوجه المبني في قرار المجلس سالف الذكر^(٣) .

وفي نيسان من عام ١٩٦٠ اصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً في دورة انعقاده الثالثة والثلاثين بشأن القضية الجزائرية ،اكّد المجلس في البند الثاني من القرار على الدول الاعضاء بضرورة الاداء الفوري لالتزاماتها المالية تجاه الجزائر طبقاً لقرارات مجلس الجامعة ،ورجاءها الوفاء بالتزاماتها المالية لعام ١٩٦٠ مع سداد المتأخر منها عن الأعوام المنصرمة^(٤).

وفي دورة اجتماع مجلس الجامعة العربية ببغداد عام ١٩٦١ اقرت بالتوصية التالية "تقديم المزيد من العون المادي والمالي الى حكومة الجزائر ،بالاضافة الى تقديم القرارات السابقة لمجلس الجامعة " ^(٥).

واستمرت المساعدات المالية من الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية الى الجزائر بغض النظر عن الالتزام بالمواعيد المقررة للتسديد من بعض الدول العربية ،أما لاسباب اقتصادية اوسياسية ،وتواصل العون المالي حتى نالت

(١) ج. د. ع ،القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة ،ص١٣-١٤ .

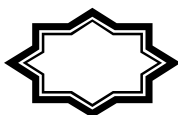
(٢) انضمت كل من تونس والمغرب العربي الى جامعة الدول العربية عام ١٩٥٨ .

(٣) ميزانية الجزائر البالغة (١٢ مليون) جنيه استرليني موزعة على الدول الاعضاء كالاتي :- الاردن (٢٦٦٤٠٠) ، السودان (٥٦٦٤٠٠) ، العراق (١٥٠٨٤٠٠) ،السعودية (١٢٧٥٢٠٠) ،الجمهورية العربية المتحدة (٤٧٤٧٢٠٠) ،لبنان (٥١٣٦٠٠٠) ،المملكة العربية الليبية (١٧٧٦٠٠) ، اليمن (٢٦٦٤٠٠) ،تونس (٦٧٣٢٠٠) ،المغرب (١٨٨٧٦٠٠) . انظر:-

د.ك.و ،جامعة الدول العربية ،ملف (١٩/٣٣/١٠) في ٢٨/٤/١٩٦٠ ،ص٥٠ .

(٤) د.ك.و ،محاضر جلسات الجامعة العربية ،ملف (١٩/٣٣/١٠) ،المصدر نفسه ،ص ٥٠ .

(٥) ج.د.ع ،تقرير الامين العام للجامعة العربية في دور أجتتماع اللجنة السياسية بقرار ٣-ك-٢ ١٩٦١ - ٤ شباط-١٩٦١ ،ص٤٨ .





الجزائر على استقلالها وذلك ليساعدها لبناء اقتصاد يسمح لها بالوقوف على ارجلها بعدما حطمت الحرب بنيتها التحتية .

ثالثاً:- مقترح الاقتصادية وموقف أقطار المغرب العربي منها ضمن إطار الجامعة العربية

بعد كل التتكيل الذي قامت به القوات الفرنسية بالشعب الجزائري ،لايزال المجاهدون الجزائريون ماضين في مقاومتهم للقوات الفرنسية التي واصلت فرنسا إرسالها الى الجزائر وتعزيز قواتها بها باستمرار للقضاء على حركة الثورة التي عمت اطراف الجزائر منذ تشرين الثاني ١٩٥٤ .

وقد اضطرت حكومة فرنسا في ٢٧كانون الاول ١٩٥٥ الى إرسال بعثة رسمية الى الجزائر للتحري عن أسباب تفاقم الحالة فيها. وقبلها تم إرسال بعثة برلمانية فرنسية وذلك للبحث في وسيلة يمكن بها حل قضية الجزائر، لكن دون جدوى مما أدى بحكومة "أدجار فور" لحل الجبهة الوطنية الفرنسية واجراء انتخابات عامة بعد حلها بشهر واحد تداركاً لما عسى أن يستمر عليه الوضع في شمال افريقيا والجزائر، بشكل خاص .وترأس الحكومة الفرنسية الجديدة جي موليه وأستقال المسيو سوستيل الحاكم العام للجزائر الذي يؤيده المستوطنون الفرنسيون وعين الجنرال كاتور وزيرا مقيماً فيها ^(١).

وفي ٢٩شباط ١٩٥٦ زار المسيو جي موليه رئيس وزراء فرنسا الجزائر ،وصرح في أثناء زيارته بأن "أرتباط الجزائر بفرنسا أرتباط ابدى" فكان لهذا التصريح صدى اليم في انحاء الوطن العربي ،وكان سببا في زيادة عنف الثورة الجزائرية ،وحافزاً للدول العربية على الأكثر من أمداد الجزائريين بالسلاح والعتاد ،وأفتتحت في عدة مدن عربية معسكرات لتدريب الجزائريين على استعمال السلاح فكان رد فرنسا أن زادت قواتها التي جلبتها من حلف شمال الاطلسي مرة أخرى ^(٢). والى أستقالة

^(١) ج.د.ع،محاضر جلسات الجامعة العربية ،دور الانعقاد العادي ٢٥ في ٢٩/أذار /١٩٥٦-١٣ آب

١٩٥٦ ،ص ٧٢ .

^(٢) ج.د.ع ،تقرير الامين العام الى مجلس الجامعة العربية للدورة ٢٨ ،ص ١٣٢ .





الجنرال كاترو وتعيين مسيو روبير لأكوست بدلاً منه^(١)، حاكماً عاماً للجزائر ومنحه جميع الصلاحيات للقضاء على الحركة الوطنية. أذ حول الحرب في الجزائر الى حرب عنصرية ضيقة بين شعبين وصار القمع الوحشي يمارس على جميع السكان من غير فرق ،بل أن الفرنسيين أصبحوا يتفنونون في تعذيب الشعب الجزائري^(٢). ولا تزال هناك محاولات تبذل من قبل فرنسا لايجاد حل لقضية الجزائر في هذه الاثناء أذاع الوفد الجزائري لجهة التحرير الوطني بياناً أشرت فيه لتسوية مشكلة بلاده ما يأتي :-

- ١ - اعتراف الحكومة الفرنسية بمبدأ استقلال الجزائر .
- ٢ - إقامة حكومة جزائرية لوضع أسس العلاقات بين الجزائر وفرنسا .
- ٣ - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووقف الاجراءات القضائية ضد الوطنيين وعودة المبعدين ،ومهما يكن من أمر ،فأن عدالة قضية الجزائر ، وأيمان أهلها بحقوقهم وجهادهم للظفر بها ،ومؤازرة الدول العربية وسائر الدول الأفرو -آسيوية ومناصرة الرأي العام العالمي لحق الامم والشعوب في تقرير مصيرها^(٣).

نظراً لعدم استجابة فرنسا لمطالب الشعب الجزائري متمثلة بجهة التحرير الوطني وتعرض الشعب الجزائري للابادة من قبل القوات الفرنسية ،أعلنت جامعة الدول العربية بياناً يصف فيه تفاقم الحالة في الجزائر ،وأستعرضت اللجنة السياسية موضوع القضية الجزائرية منها :-

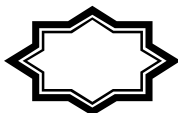
- ١ - متابعة السعي لدى الحكومة الفرنسية لوقف الاجراءات العسكرية والاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال .

(١) حسين جبار شكر البياتي، موقف مصر من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير غير

منشورة ،كلية التربية /ابن رشد ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠ ، ص ١٢٧ .

(٢) أزغيدي محمد لحسن ،المصدر السابق ،ص ١٢٧ .

(٣) ج.د.ع،محاضرة جلسات الجامعة العربية ،دورة الانعقاد العادي ٢٥،ص٧٢ .





٢- يرجى من الامين العام أستعجال لجنة فنية في دراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية^(١).

وقد قررت اللجنة السياسية، في أجمعها يوم ٧ نيسان ١٩٥٦ مايلى :-
بناءً على دعوة ممثلي الجزائر في لجنة تحرير المغرب العربي التي تعمل

تحت أشرف جامعة الدول العربية، وبعد التداول بشأن القضية الجزائرية^(٢) تقرر مايلى ...

١- تؤلف لجنة تضم عبد الرحمن العظم ممثل الجمهورية السورية، نجيب الراوي ممثل المملكة العراقية، خليل تقي الدين ممثل الجمهورية اللبنانية، الدكتور محي الدين فكيني ممثل المملكة الليبية المتحدة، محمد عبد الشافي اللبان ممثل مصر العربية .

٢- تقوم هذه اللجنة بدراسة الموضوعات الآتية في قضية الجزائر، فضلاً عما تقود له الحاجة في هذه القضية .

أ- عرض القضية على مجلس الامن .

ب- بذل المساعي الدبلوماسية لدى دول مؤتمر باندونغ ودول حلف شمال الاطلسي وغيرها من الدول لتأييد حقوق الشعب الجزائري والوصول الى تسوية عادلة بهذا الشأن .

ج-مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

ء-مساعدة الجزائر .

هـ-الاعتراف بحق المحاربين الجزائريين ومايترتب عليه .

(١) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية عن المدة بين الدورتين العاديتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين تشرين الاول ١٩٥٦، المطبعة العالمية، القاهرة، ص ٥ .

(٢) عبد الله كاظم عبد الخرزجي، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص ١٨٩ .





و-وضع الوسائل لتنفيذ ما ينهي اليه الرأي من مشروعات قرارات وتقدير المسائل المترتبة عليها من الناحية الواقعية وأمكان التنفيذ .

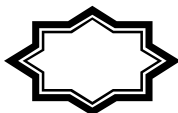
٣- تقدم هذه اللجنة تقريرها الى اللجنة السياسية في أقرب وقت ممكن لاتخاذ مآثره بهذا الشأن^(١).

وبناءً على قرار اللجنة السياسية ،أجتمعت اللجنة الفرعية المؤلفة لبحث قضية الجزائر في مقر وزارة الخارجية المصرية ،وقد حضرها فضلاً عن أعضاء اللجنة صالح محمود والدكتور أحمد مرسى والدكتور محمود العروس ،من جمهورية مصر العربية كمستشارين ،فضلاً عن الدكتور سيد نوفل مدير الادارة السياسية بالامانة العامة للجامعة وأستعرضت اللجنة^(٢) الفقرات الواردة في قرار اللجنة السياسية وذلك في يوم ٨ نيسان ١٩٥٦ ، ومايترتب على رفض الطلب بالنسبة للمجاهدين الجزائريين وبالنسبة لسياسة فرنسا نحو الجزائر ، واستمعت الى البيانات الواردة من مندوبي الدول العربية لدى الامم المتحدة ، وما تضمنته من انهم يرون انتهاز الفرصة المواتية لعرض القضية على مجلس الامن^(٣) .اما بخصوص مقاطعة فرنسا فقد عادت اللجنة الفرعية الى بحث البند الثالث في مهمتها ، وهو مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً فلم تصل فيه الى قرار ، ورأى إعادة الموضوع الى اللجنة السياسية لبحثه من جديد ورجاء اتخاذ قرار موفق فيه . ونتيجة لاستمرار فرنسا بأرتكاب الجرائم والمجازر لإبادة الشعب الجزائري رفعت المملكة الأردنية مذكرة الى الأمانة العامة في ١٠ ايار ١٩٥٦ ، دعت فيها اللجنة السياسية لعقد اجتماع عاجل لدراسة القضية الجزائرية ،وأخذ الخطوات الايجابية لمساعدة الجزائريين . وفعلاً تم اجتماع اللجنة في دمشق يومي ١٩ و١٨ ايار ١٩٥٦ لمساعدة الجزائريين

(١) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٣٦٨٠ / ٣١١ ،السفارة العراقية الملكية في القاهرة ،مقاطعة ،مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً ،رقم التقرير ٢٥٣٢ / ٢٣٣ / ١ في ٤ / ٥ / ١٩٥٦ ،و(٣٧) ص ٦٩ .

(٢) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٤٨٨٠ / ٣١١ ،جامعة الدول العربية ،قضية الجزائر ،و(٢٥) ص ٧٤ .

(٣) ج.د.ع ،تقرير الامين العام للجامعة العربية في المدة بين الدورتين العاديتين ٢٥-٢٦ ،ص ١٠ .





(١). وعند أجتتماع اللجنة تمت تسمية سائر مندوبي الدول الاعضاء في اللجنة الفنية لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً عدا ممثل واحد وعد ممثل حكومته بموافاة الامانة العامة بأسمه فوراً ،وتذاكرت اللجنة السياسية في قضية الجزائر ،وحتى تمت تسمية الدول الاعضاء لمندوبيها ،عقدت اللجنة السياسية لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا ،أجتتماعها الاول واقرت نظراً لتفاقم الحالة في الجزائر تفاقماً قد يضطر الدول العربية ،بالرغم من مساعيها الدبلوماسية الى اتخاذ قرار بمقاطعة فرنسا ،قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة فنية من مندوبي الدول الاعضاء (٢)،تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية على أن تقدم تقريرها الى المجلس في اقرب فرصة ممكنة قبل نهاية الدورة الحالية (٣).

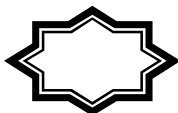
وعقدت اللجنة الفنية أجتتماعها الاول يوم ٢٨ أيار ١٩٥٦ ،وفي هذا الاجتتماع أستتمعت الى ما أبداه الامين العام للجامعة عن مهمة اللجنة كما أطلعت على مذكرته بشأن الادوار التي مر بها الموضوع في اللجنة السياسية ومجلس الجامعة وماصدر من قرارات فيه . وتعددت بعد ذلك أجتتماعات اللجنة الفنية الخاصة بالمقاطعة وصولاً الى شهر آب من عام ١٩٥٦ ،حيث أدرج التقرير النهائي في جدول أعمال جامعة الدول العربية الدورة السادسة والعشرين .وأشار تقرير اللجنة انه من المتعذر أتمام المقاطعة الاقتصادية أذ ثبت أن العراق والسعودية لاتستطيعان منع تصدير النفط لي فرنسا ،أما من الناحية الثقافية فقد أتضح أن لبنان الدولة العربية الوحيدة التي لاتستطيع مقاطعة فرنسا ثقافيا بسبب ظروفها الخاصة(٤).

(١) حسين جبار ،المصدر السابق ،ص ٨١ .

(٢) ج.د.ع،محاضرة جلسات جامعة الدول العربية ،دورة الانعقاد العادي ٢٥ في ٢٩ آذار ١٣-اب ١٩٥٦ ،ص ٣٤٢ .

(٣) ج.د.ع ،تقرير الامين العام للجامعة العربية في دورة انعقاده ٢٦/تشرين الاول ١٩٥٦ ،القاهرة ،ص ١١ .

(٤) ج.د.ع ،محاضرة جلسات جامعة الدول العربية ،دورة الانعقاد والعادي في المدة بين الدورتين ٢٤-٢٥ ،القاهرة ،١٩٥٦ ،ص ٣٠٨ .





وفي أجمع تشرين الاول ١٩٥٦ ،لم تتخذ اللجنة قراراً بشأن المقاطعة لكون الظروف السائدة حينذاك لاتسمح بذلك ^(١)،الا انه بعد العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الاول ،قطعت كل من مصر والسعودية وسوريا علاقتهم مع فرنسا وبريطانيا ،أما العراق فقد قطعها مع فرنسا بدلا من بريطانيا ^(٢).

كانت الحكومة الفرنسية تسخر من حديث الجامعة حول مقاطعة فرنسا ،فقد صرح وزير خارجيتها "بينو" انه لا يعتقد ان جميع الاقطار العربية مستعدة لمقاطعة فرنسا ^(٣).

ويبدو ان وزير خارجية فرنسا كان على حق ،وذلك نظرا لاحتفاظ بعض الدول العربية اعضاء الجامعة بعلاقات اقتصادية واسعة مع فرنسا خصوصا السعودية والعراق ^(٤). ورغم ان الجامعة العربية لم تخرج بنتائج ايجابية ازاء القضية الجزائرية الا أن فرنسا قد أحتجت عليها ،واتهمتها بتحريض اقطار المغرب العربي في اثار الاضطرابات ضد النداءات التي توجهها الاذاعات العربية الى أبناء المغرب العربي بالثورة ضد فرنسا وان ممثلي فرنسا لدى الدول العربية قدموا احتجاجات رسمية ضد النداءات التي توجهها الاذاعات العربية الى أبناء المغرب العربي بالثورة ضد فرنسا . حتى ان " بينو " كان ينوي زيارة سوريا ولبنان بسبب تأييدهما لقرارات جامعة الدول العربية حول مقاطعة فرنسا ^(٥).

واستمرت اجتماعات اللجنة السياسية في الجامعة العربية حول موضوع المقاطعة لكن دون تحقيق أجمع عربي فيما يخص الموضوع ، على اثر ذلك أُثير في البرلمان العراقي في آذار في عام ١٩٥٨ عن وجوب مقاطعة فرنسا اقتصادياً وتجارياً ،فقد قاموا بالاستفسار من الممثلات العراقية في البلاد العربية عن مدى

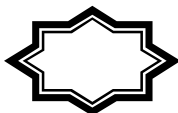
(١) خرنان مسعود ،المصدر السابق ،ص ٦٢ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ،ج ١٠ ،دار الكتب ،بيروت ،ط ٥ ،١٩٧٨ ،ص ١١٢ .

(٣) فضل طلال المحياوي ،المصدر السابق ،ص ١٩ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق ،ص ١١٢ .

(٥) حسين جبار ،المصدر السابق ،ص ١٠ .





استعداد حكوماتها لاقرار هذه المقاطعة فكان جواب الحكومة التونسية^(١) .. "ان ظروف تونس الخاصة وارتباطها مع فرنسا لا تمكنها في الوقت الحاضر من مقاطعة فرنسا " ^(٢).

أما جواب الحكومة المغربية لم يسبق لحكومة المغرب أن أتخذت قراراً بمقاطعة فرنسا ولا يتوقع أن تتخذ مثل هذا القرار " ^(٣) .

وفي الدورة السابعة للمجلس الاقتصادي المنعقد في كانون الأول ١٩٦٠ أعدت الامانة العامة مذكرة ايضاحية حول موضوع مقاطعة فرنسا أقتصادياً عرضتها على المجلس المذكور فاتخذ القرار الآتي :-

"لما كانت فرنسا ممعنة في متابعة حرب الابداء التي تشنها على الشعب العربي الأعزل ،وحيث أنها كانت ولا تزال تعتمد الكيد للامة العربية وتناصبها العداء السافر ،لذا يوصي المجلس الاقتصادي الحكومات العربية بأخذ التدابير الحازمة التي يتطلبها هذا الوضع ،تقرير الاجراءات الفعالة في جميع المجالات الاقتصادية التي تربط بين فرنسا والبلاد العربية وبذل الجهد في تحويل تجارة البلاد العربية عن الاسواق الفرنسية " ^(٤).

وعند نظر اللجنة السياسية لتقرير الامين العام بشأن التطورات الاخيرة في قضية الجزائر حين انعقادها ببغداد في ٣٠كانون الثاني ١٩٦١ أتخذت اللجنة القرار التالي :-

"نظرت اللجنة السياسية تقرير الامين العام بشأن التطورات الأخيرة في الجزائر وأستمعت ببالغ الاهتمام الى ماأبداه وزير خارجية الحكومة المؤقتة الجزائرية من بيانات شاملة حول تطورات القضية في الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها

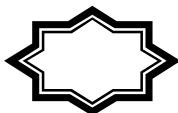
(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٣١١/٤٨٢١ ،المغرب العربي ،رقم التقرير

ع/١٣١١/١/٤١٦٩ .بغداد ،٣/٣/١٩٥٨و(٤) ،ص ٦ .

(٢) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ٣١١/ ٤٨٢١ ،المصدر نفسه و(٤) ،ص ٧ .

(٣) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٣١١/ ٤٨٢١ ،المصدر نفسه و(٤) ،ص ٨ .

(٤) ق ١٧/٣٦-١٨/١٢/١٩٦٠ المجلس الاقتصادي .





الحالية وفي مؤتمر الدار البيضاء في كانون الثاني ١٩٦١^(١). وتقرر مايلي " تعيد الدول العربية النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا ما استمرت في حربها ضد شعب الجزائر "^(٢).

ومحصلة كل هذا أن القرارات التي خرجت بها اللجنة السياسية كانت مخيبة لآمال الشعب العربي وخاصة الشعب الجزائري أي لم يتخذ أي قرار بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا ،الذي كان ينتظر بفارغ الصبر من جامعة الدول العربية أن يصدر عنها قرارات قوية ترتقي الى مستوى المسؤولية القومية الملقاة على عاتق أقطار الجامعة العربية . وتكون كرد فعل للانتهاكات الوحشية والالانسانية التي تقوم بها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري^(٣) .

رابعاً:-اللاجئون الجزائريون في تونس والمغرب

كان من افضع صور الاجرام وسياسة القمع والارهاب التي اتبعتها فرنسا ضد الشعب الجزائري المكافح ، الاعداد الهائلة من اللاجئين الجزائريين الذين امتلأت بهم المناطق الحدودية في تونس والمغرب ،حيث يعيش بعضهم في خيام بالية و اكثرهم لا يجد هذه الخيام ،فيتخذ المغارات والكهوف وظلال الاشجار سكنا دونما غطاء او كساء ، ومن ثم فهم معرضون لاطار جسيمة نتيجة لعوامل الطبيعة القاسية ونقص التغذية و ازدحامهم في امكنه غير صحية وتفشي الاوبئه خصوصا بين الاطفال والنساء .وقد اولت الامانة العامه لجامعة الدول العربية هذا الموضوع كبير عنايتها وقامت بالمساعي الكفيلة بتقديم المساعدة اللازمة لهم^(٤) .

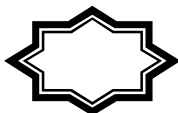
ولايفوتنا من ذكر ان تونس والمغرب في بداية نزوح اللاجئين الجزائريين الى اراضيهم لم يستطيعوا تقديم العون الكافي الذي يسد رمق الأعداد الكبيرة من اللاجئين ربما لاسباب اقتصادية او سياسية ، مما ادى الى وصول حالة اللاجئين الجزائريين

(١) جمال الدين الالوسي ،الجزائر بلد المليون شهيد ،مطبعة الجمهورية ،١٩٧٠، ص ٤٥ .

(٢) محمد علي رفاعي ،المصدر السابق ،ص ١١٦ .

(٣) جريدة الحرية ،العدد ٥٨٩ ، ٢٣/٥/١٩٥٦ .

(٤) ج.د.ع ،القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة ،ص ١٥ .





الى حالة متردية جدا فقد زار الوفد الدائم للجامعة بجنيف الدكتور محمد امين الدباغين عضو جبهة التحرير الوطني الجزائري ومعه الدكتور بن تهامي ممثل الهلال الاحمر التابع لجبهة التحرير الوطني الجزائري في سويسرا ،أثر قدومها من تونس ،وتحدثا عن حالة اللاجئين الجزائريين الذين طردتهم فرنسا من ديارهم عنوة فلجأوا الى كل من تونس والمغرب وتضمن حديثهما ماياتي :-

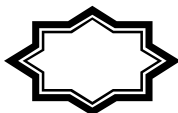
١- أن حالة اللاجئين الجزائريين تتذر بخطر جسيم ،فان البرد والجوع والمرض واليأس قد تفتت في عضد الشعب المقاثل ،وابديا خشيتهما من أن تتراضى العزائم ،لاسمح الله ،أذا استمرت الامور على هذا المنوال . ولهذا يدعون في الحاح الى ان تتدارك الدول العربية الموقف ،وتنهض في الشتاء القادم بواجب أخوتها وعروبتها .

٢- وذكر ان مراكش وتونس قد بدأتا في اصلاح موقفهما من الجزائر منذ عدة اشهر وأثنيا على موقف جلالة ملك مراكش الذي يعمل في صمت ،كما أثنيا أعظم الشاء على كل من سوريا ومصر ،وهما يناشدان العرب في كل مكان ان يدركوا انه اذا خسر الجزائريون لا قدر الله معركتهم فسيهاجم الخطر كل من القطريين تونس ومراكش ويأتي في اعقاب ذلك دور الدول العربية واحدة تتلو الاخرى .

٣- بلغ عدد اللاجئين الان (مائتي الف) في مراكش ويزيد عدد هؤلاء اللاجئين باستمرار نتيجة لسياسة الارهاب التي يفرضها الجيش الفرنسي على شعب الجزائر ،ويضم هذا العدد من اللاجئين كثيرا من النساء والاطفال والشيوخ الذين يعيشون الان بلا مأوى ويتعرضون لمختلف الامراض الفتاكة ،وستتعرض حياة عشرات الالاف منهم للموت المحقق اذا لم يتلقوا مساعدات عاجلة جداً ^(١) .

٤- وان المساعدات التي يتلقاه هؤلاء من الحكومتين التونسية والمراكشية تتم بأضييق نطاق وليس حسب " ١٠٠ الف جنية مصري شهريا " .

(١) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٤٧٠٩ / ٣١١ ،جامعة الدول العربية ،أحوال اللاجئين في تونس ومراكش ،تقرير رقم ١٣/٧/٦ في ١٩٥٧/١٠/٣٠ ،و(٢٦) ،ص ٤٨ .





وأستمر أهتمام جامعة الدول العربية بقضية اللاجئين الجزائريين ففي دورة انعقاد الجامعة العادي الثامن والعشرين ،قرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الاتية :-

"نظرت اللجنة مذكرة الامانة العامة بشأن طلب جمعيتي الهلال الاحمر الجزائري والصليب الاحمر الدولي معاونتتهما في النهوض بالواجب الانساني أتجاه ضحايا العدوان الفرنسي على الجزائر " ،وعنيت ببحث الوسائل لملاقاة الاخطار التي تهدد المنكوبين واللاجئين الجزائريين في الشتاء المقبل وأستمعت الى مندوبي جبهة التحرير الوطني الجزائري في شأن التطورات الاخيرة للقضية الجزائرية^(١).

وتوصي بما يأتي :-

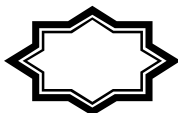
اولا:- ان تستمر الدول الاعضاء في بذل المساعدات العاجلة للمنكوبين واللاجئين الجزائريين بواسطة الهيئات المختصة ،وبخير السبل المؤدية الى هذه الغاية الانسانية .

وفي ١٠كانون الاول ١٩٥٧ وصل للامانة العامة لجامعة الدول العربية من اللجنة الدولية للصليب الاحمر ورابطة جمعيات الصليب الاحمر في جنيف تقرير يبين"ملاحظة عدم كفاية المساعدات المقدمة من تونس والمغرب وجمعية الهلال الاحمر التونسية وجمعية الصليب الاحمر الدولية"^(٢) .

وعلى ضوء ذلك تبادلت جامعة الدول العربية مع حكومتي المغرب ،وتونس حول أحوال اللاجئين الذين بلغ عددهم في المغرب فقط حوالي (ثلاثمائة الف لاجئ) يشكل رجال جبهة التحرير الوطني الجزائري الاغلبية منهم ،حيث كانت السلطات الفرنسية تبذل اقصى جهودها الان لعزل تونس والمغرب عن الجزائر ،وفرض حصار على الوطنيين الجزائريين غير آبهة بأحوال هؤلاء اللاجئين القاسية ،رغم

(١) ج.د.ع ،ق ١٣٩٢ / ٢٨٥ / ج٤-١٧-١١-١٩٥٧ ،ص ٧٨ .

(٢) د.ك.و ،ملفات البلاط الملكي ،رقم الملف ٤٧١٤ / ٣١١ ،جامعة الدول العربية ،المساعدات الدولية للاجئ الجزائر ،رقم التقرير ١٣ / ٧ / ٦ في ١٤ / ١ / ١٩٥٨ ،و (٦) ،ص ١٩ .





مناشدة الصليب الاحمر الدولي لمد يد العون اليهم ،لسوء الاحوال السائدة في الجزائر الذي جعلهم يهربون الى تونس والمغرب منذ عام ١٩٥٦ .

ونتيجة لاتصالات الامانة العامة ،تلقت مذكرة من السفارة المغربية في القاهرة بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٨ ،تفيد تقديم الحكومة المغربية شتى المعونات للاجئين الجزائريين وقد جاء فيها انها قد أسست مكتب خاص ضمن مصالحها ، هو مكتب اللاجئين والمشردين سجل فيه لحد الان عشرين الف لاجئ يجدون الحماية في المغرب ،ويعطي لهم جواز خاص يثبت شخصيتهم ،كما يوجد في المغرب ممثل دائم للمفوضية العليا للشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ،ويعمل بالتعاون مع وزارة الخارجية المغربية في كل مايتعلق بعمله ،كذلك قررت الحكومة المغربية اعفاء ما تتبرع به الحكومات والهيئات للاجئين الجزائريين من الرسوم الجمركية ،كما قام الصليب الاحمر الدولي بتوزيع المواد الغذائية والملابس والاعطية التي تبرعت بها كل من السويد ومصر وسويسرا وامريكا وهيئات الاسعاف التابعة لها^(١).

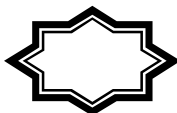
كما وقفت الامانة العامة من المسؤولين التونسيين على المساعدات الفعالة التي يقدمها تونس للاجئين الجزائريين ^(٢).

وفي تاريخ ٦ شباط ١٩٥٨ تلقت الامانة العامة نداء من الحكومة الجزائرية المؤقتة الهلال الاحمر في الجزائر نداء الى الشعوب العربية يوضح حال هؤلاء اللاجئين التعسة البائسة ،والكارثة التي توشك ان ينتهوا اليها اذا لم يبادر العرب لانقاذهم من محنتهم ومد يد العون المالي والمادي اليهم ^(٣) .

(١) ج.د.ع ،تقرير الامين العام لمجلس الجامعة للدورة ٢٩ ،القاهرة ،١٩٥٨ ،ص ٣٤ .

(٢)المصدر نفسه ،ص ٣٥ .

(٣) د.ك.و ،مجموعة قرارات مجلس الجامعة (ق ١٥٤٠ /د.ع.٣٠) ج ٧،في ١٠/٨/١٩٥٩ ،

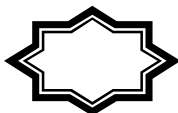




فقامت الامانة العامة بأبلاغها الى حكومات الدول الاعضاء وسائر البلاد العربية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨ ،لتقديم المساعدات العاجلة ، ومناشدة الهيئات الخيرية و الجمعيات النسائية و منظمات الشباب والهلال الاحمر في الاقطار العربية بالتبرع لاخوانهم لاجئي الجزائر ، وتقديم هذه التبرعات الى جهات معينة في البلاد العربية . وقد تلقت من حكومات الدول الاعضاء مايفيد العناية بهذا الموضوع ،ووقفت على المساعدات التي قدمت للاجئين الجزائريين ^(١).

وأستمر اهتمام جامعة الدول العربية بخصوص اللاجئين الجزائريين وتوالت التوصيات بذلك الموضوع في اغلب الدورات القادمة وفي جميع اجتماعات اللجنة السياسية سواء كان في بغداد او في شهر شباط ١٩٦١ وفي اجتماعات الدار البيضاء وذلك للحفاظ على أرواح اللاجئين ومحاولة تخفيف الاهوال التي كانوا يعانون منها في تونس والمغرب.

^(١) ج.د.ع ،القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة ،ص ١٥ .



الفصل الثالث

موقف أقطار المغرب العربي من القضية الجزائرية في الأمم المتحدة

- ◆ المبحث الاول :- القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودور
أقطار المغرب العربي ١٩٥٦-١٩٥٨ م .
- ◆ المبحث الثاني :- القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودو
أقطار المغرب العربي من ١٩٥٨-١٩٦٠ .
- ◆ المبحث الثالث :- القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودور
أقطار المغرب العربي من ١٩٦٠-١٩٦٢ .



سنتطرق في هذا الفصل عن دور اقطار المغرب العربي في الدفاع عن القضية الجزائرية في أروقة الامم المتحدة، ولو أن عرض القضية الجزائرية قوبل برفض قاطع من قبل الحكومة الفرنسية وبعض الدول العربية الموالية للسياسة الفرنسية.

المبحث الاول:-القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي

من ١٩٥٦ - ١٩٥٨

وصلت القضية الجزائرية أول ما وصلت الى الامم المتحدة في مذكرة قدمها وفد المملكة العربية السعودية الى مجلس الامن في الخامس من كانون الثاني في عام ١٩٥٥ م ،اي بعد تسعة اسابيع من بدء الثورة الجزائرية في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٥٤. وقد لفتت المذكرة انتباه المجلس الى الوضع في الجزائر على اعتبار انه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ووضحت المذكرة في بيان تفسيري ارفق بها ان فرنسا تحاول تحت ستار أسطورة وضعها في الجزائر الذي فرضته على البلاد فرضاً طمس خصائص الشعب الجزائري القومية والثقافية والدينية عن طريق العمليات العسكرية الصارمة التي تستهدف اخماد الثورة الوطنية التي اشعلها الشعب على الحكم الاستعماري . واحتفظت المملكة العربية السعودية في مذكرتها بحقها في دعوة المجلس الى الانعقاد لبحث القضية^(١).

وفي الأول من نيسان سنة ١٩٥٥ أقرت الجمعية الفرنسية قانون حالة الطوارئ لمدة سنة في الجزائر ،وأعطى بموجبه للقوات الفرنسية حق التفتيش فيمن تشبته فيهم من الأشخاص والمنشآت، وعلى اثر البدء في تنفيذ هذا القانون، قامت القوات الجزائرية في منطقة الاوراس بمهاجمة القوات الفرنسية وخلال شهر حزيران

(١) خيرى حماد، قضايا في الامم المتحدة، بيروت، ط١، ١٩٦٢، ص ٣٩٥.



امتد نشاط جيش التحرير الجزائري حتى شمل مناطق كثيرة في قسنطينة و الاوراس والقبائل والجزائر وقسما كبيرا من وهران ^(١) .

في ذلك الحين نادت مصر في مؤتمر باندونغ الذي ضم ممثلين عن تسع وعشرين دولة بحق الجزائر حريتها واستقلالها، واعقب ذلك محاولة الدول الاسيوية والافريقية في الدورة العاشرة في الثلاثين من أيلول محاولة مناقشة المشكلة الجزائرية في اجتماعات الأمم المتحدة، لكن فرنسا هددت بالانسحاب من اجتماعات الأمم المتحدة اذا ما نوقشت القضية الجزائرية وانسحب وفدها بالفعل، الامر الذي لم تجد الدول الافرو-اسيوية بداً من اتخاذ حل وسط لفض الأزمة الناجمة عن انسحاب الوفد الفرنسي فاتفق على تأجيل القضية الى الدورة القادمة^(٢).

أحس الجزائريون بالمرارة من هذا القرار ولكنهم أملوا أن تؤدي المهلة المعطاة الى فرنسا بنتيجة تؤدي الى تسوية سلمية ^(٣) .

وعقب توقف بحث موضوع الجزائر في الأمم المتحدة نتيجة لمعارضة فرنسا، صمم الثوار على ضرورة تلقين الفرنسيين درساً بعد الدرس الذي لقنوه لهم في العشرين من آب ١٩٥٥م حيث قتل كثير من الفرنسيين في الجزائر، وفي اليوم نفسه كان الثوار في المغرب قد هاجموا الفرنسيين في قرية (وادي زيم) بمناسبة الذكرى الثانية لخلع الفرنسيين للسلطان محمد بن يوسف ونفيه من مراكش، وفي الثلاثين من أيلول ١٩٥٥ فتح الثوار كذلك جبهة جديدة في اوران وهي اكبر الأقسام الشمالية في الجزائر حيث كان يقود الحركة فيها ابن محيدي ثم بعد ذلك محمد بو ضياف ^(٤) .

^(١) محمد عبد الرحمن برج، من السويس الى بنزرت، دراسة تاريخية مقارنة بين الحركة الوطنية في مصر وتونس، القاهرة، بلا. ت، ص ١٣٦-١٣٧.

^(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥٠٥٨ / ٣١١، السفارة العراقية ، باريس، تقرير رقم ٣٢٦/١/١٢ في ١٩٥٥/١٠/١٢ ، و (٢٤) ، ص ٦٦.

^(٣) خيرى حماد، المصدر السابق، ص ٣٩٧.

^(٤) Joan Giliespie, Algeria rbellion and revdution, London ,1960, p. 136.



وما ان حل عام ١٩٥٦ وهو العام الفعلي لطرح القضية الجزائرية على المنظمة الدولية حتى تقدمت دولة الافغان، وبورما، وسيلان، ومصر، والهند، واندونيسيا، وايران، والعراق، والاردن، ولبنان، وليبيا، والباكستان، والفلبين، والسعودية، وسوريا، وسيام، واليمن في ١٢ من نيسان بكتاب الى مجلس الامن لفتت فيه نظاره الى الوضع الخطير في الجزائر، واعلنت تردية تردياً سيئاً الى الحد الذي لا تستطيع فيه الامم المتحدة أن تظل غير مكترثة بما تتطوي عليه من تهديد للسلم والامن الدوليين، ومن خرق للمبدأ الاساس في حق تقرير المصير ومن تتكر صارخ للحقوق الانسانية الاخرى (١) .

وفي الثالث عشر من حزيران من العام نفسه تقدمت ثلاث عشرة دولة وهي الدول نفسها السابقة باستثناء بورما، وسيلان، والهند، والفلبين بمذكرة اخرى تطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لدراسة الوضع في الجزائر، حيث ازدادت الاوضاع سوءاً منذ تقديم المذكرة السابقة بسبب طبيعة الاعمال العسكرية الفرنسية الاخيرة ومداهها مما ادى الى الكثير من الخسائر في الارواح، ودار نقاش طويل حول الطلب في المجلس لتقرير ادراج الموضوع في جدول اعماله، وتقرر اخيراً رفضه باغلبية سبعة اصوات مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت، وكان من رأي بعض الدول التي عارضت في ادراج المشكلة تأييد وجهة نظر فرنسا القائلة بان الجزائر جزء من فرنسا (٢) .

اما الدول الاخرى التي عارضت فيه، فكان من رايها ان البحث في الوضع في هذه الفترة لا يؤدي الى الوصول الى حل بناء، اما الدولتان اللتان ايدتا ادراج

(١) خيرى حماد، المصدر السابق، ص ٣٩٧.

(٢) في ايجاز لمناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية لمشكلة الجزائر عام ١٩٥٦ :-

١- اتفاق كتلة الاحزاب السياسية الفرنسية على اعتبار الجزائر فرنسية ومقاومة كل التيارات الخارجية بكل الوسائل لحفظ كيان فرنسا في الجزائر .

٢- موافقة الاجزاب السياسية على السياسة المتبعة في الجزائر من قمع الثورة بكل الطرق مهما كلفت فرنسا من اموال وعتاد ورجال انظر :-

جامعة الدول العربية، تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية للدورة ٢٨ في تشرين

الثاني ١٩٥٧ م ، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص ١٣٢ .



القضية فكان من رأيهما ان ميثاق الامم المتحدة لا يحول دون بحثها في المجلس، وان ليس من المناسب اغفال طلب تقدمت به ثلاث عشرة دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهكذا فعلى الرغم من ان المجلس قد رفض الطلب، الا انه اعترف ببحثه فيه ضمناً بالصيغة الدولية للقضية الجزائرية ^(١) .

سنتطرق في هذا الفصل عن دور اقطار المغرب العربي في الدفاع عن القضية الجزائرية في أروقة الامم المتحدة، ولو أن عرض القضية الجزائرية قوبل برفض قاطع من قبل الحكومة الفرنسية وبعض الدول العربية الموالية للسياسة الفرنسية.

المبحث الاول:-القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي

من ١٩٥٦ - ١٩٥٨

وصلت القضية الجزائرية أول ما وصلت الى الامم المتحدة في مذكرة قدمها وفد المملكة العربية السعودية الى مجلس الامن في الخامس من كانون الثاني في عام ١٩٥٥ م ،اي بعد تسعة اسابيع من بدء الثورة الجزائرية في الاول من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ . وقد لفتت المذكرة انتباه المجلس الى الوضع في الجزائر على اعتبار انه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ، ووضحت المذكرة في بيان تفسيري ارفق بها ان فرنسا تحاول تحت ستار أسطورة وضعها في الجزائر الذي فرضته على البلاد فرضاً طمس خصائص الشعب الجزائري القومية والثقافية والدينية عن طريق العمليات العسكرية الصارمة التي تستهدف اخماد الثورة الوطنية التي اشعلها الشعب على الحكم الاستعماري . واحتفظت المملكة العربية السعودية في مذكرتها بحقها في دعوة المجلس الى الانعقاد لبحث القضية ^(١) .

وفي الأول من نيسان سنة ١٩٥٥ أقرت الجمعية الفرنسية قانون حالة الطوارئ لمدة سنة في الجزائر ،وأعطى بموجبه للقوات الفرنسية حق التفتيش فيمن تشببه فيهم من الأشخاص والمنشآت، وعلى اثر البدء في تنفيذ هذا القانون، قامت



القوات الجزائرية في منطقة الاوراس بمهاجمة القوات الفرنسية وخلال شهر حزيران امتد نشاط جيش التحرير الجزائري حتى شمل مناطق كثيرة في قسنطينة والاوراس والقبائل والجزائر وقسما كبيراً من وهران ^(١).

في ذلك الحين نادت مصر في مؤتمر باندونغ الذي ضم ممثلين عن تسع وعشرين دولة بحق الجزائر حريتها واستقلالها، واعقب ذلك محاولة الدول الاسيوية والافريقية في الدورة العاشرة في الثلاثين من أيلول محاولة مناقشة المشكلة الجزائرية في اجتماعات الأمم المتحدة، لكن فرنسا هددت بالانسحاب من اجتماعات الأمم المتحدة اذا ما نوقشت القضية الجزائرية وانسحب وفدها بالفعل، الامر الذي لم تجد الدول الافرو-اسيوية بدأ من اتخاذ حل وسط لفض الأزمة الناجمة عن انسحاب الوفد الفرنسي فاتفق على تأجيل القضية الى الدورة القادمة ^(١).

أحس الجزائريون بالمرارة من هذا القرار ولكنهم أملوا أن تؤدي المهلة المعطاة الى فرنسا بنتيجة تؤدي الى تسوية سلمية ^(١).

وعقب توقف بحث موضوع الجزائر في الأمم المتحدة نتيجة لمعارضة فرنسا، صمم الثوار على ضرورة تلقين الفرنسيين درساً بعد الدرس الذي لقنوه لهم في العشرين من آب ١٩٥٥م حيث قتل كثير من الفرنسيين في الجزائر، وفي اليوم نفسه كان الثوار في المغرب قد هاجموا الفرنسيين في قرية (وادي زيم) بمناسبة الذكرى الثانية لخلع الفرنسيين للسلطان محمد بن يوسف ونفيه من مراكش، وفي الثلاثين من أيلول ١٩٥٥ فتح الثوار كذلك جبهة جديدة في اوران وهي اكبر الأقسام الشمالية في الجزائر حيث كان يقود الحركة فيها ابن محيدي ثم بعد ذلك محمد بو ضياف ^(١).

وما ان حل عام ١٩٥٦ وهو العام الفعلي لطرح القضية الجزائرية على المنظمة الدولية حتى تقدمت دولة الافغان، وبورما، وسيلان، ومصر، والهند، واندونيسيا، وايران، والعراق، والاردن، ولبنان، وليبيا، والباكستان، والفلبين، والسعودية، وسوريا، وسيام، واليمن في ١٢ من نيسان بكتاب الى مجلس الامن لفتت فيه نظاره الى الوضع الخطير في الجزائر، واعلنت تردية تردياً سيئاً الى الحد الذي



لاستطيع فيه الامم المتحدة أن تظل غير مكترثة بما تتطوي عليه من تهديد للسلم والامن الدوليين، ومن خرق للمبدأ الاساس في حق تقرير المصير ومن تتكر صارخ للحقوق الانسانية الاخرى ^(١) .

وفي الثالث عشر من حزيران من العام نفسه تقدمت ثلاث عشرة دولة وهي الدول نفسها السابقة باستثناء بورما، وسيلان، والهند، والفلبين بمذكرة اخرى تطلب فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لدراسة الوضع في الجزائر، حيث ازدادت الاوضاع سوءاً منذ تقديم المذكرة السابقة بسبب طبيعة الاعمال العسكرية الفرنسية الاخيرة ومداها مما ادى الى الكثير من الخسائر في الارواح، ودار نقاش طويل حول الطلب في المجلس لتقرير ادراج الموضوع في جدول اعماله، وتقرر اخيراً رفضه باغلبية سبعة اصوات مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت، وكان من رأي بعض الدول التي عارضت في ادراج المشكلة تأييد وجهة نظر فرنسا القائلة بان الجزائر جزء من فرنسا ^(١) .

اما الدول الاخرى التي عارضت فيه، فكان من رايها ان البحث في الوضع في هذه الفترة لا يؤدي الى الوصول الى حل بناء، اما الدولتان اللتان ايدتا ادراج القضية فكان من رأيهما ان ميثاق الامم المتحدة لا يحول دون بحثها في المجلس، وان ليس من المناسب اغفال طلب تقدمت به ثلاث عشرة دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وهكذا فعلى الرغم من ان المجلس قد رفض الطلب، الا انه اعترف ببحثه فيه ضمناً بالصيغة الدولية للقضية الجزائرية ^(١) .

وازاء ذلك كانت الحكومة الفرنسية في ذلك الحين تتصرف بعنجهية وخطرة ازاء استفحال خطر الثورة الجزائرية، فألقت القبض على بعض زعماء الثورة وهم في طريقهم للاجتماع في تونس، وبينما كانت الطائرة تقلهم من المغرب الى الاجتماع، اجبرت طائرتهم على الهبوط وتم القبض عليهم، واثار ذلك تائرة المغرب والنسبة لتلك الاهانة التي الحقها بهم. لكنه لم يكد يمضي على حادث القبض على زعماء الجزائر في ٢٢ من تشرين الاول سوى سبعة ايام حتى كان العدوان الثلاثي على مصر الذي كان الدافع لفرنسا من ورائه هو القضاء على الثورة الجزائرية اذا ما نجح



الغزو المسلح لمصر^(١) ، ولكن العدوان الثلاثي المسلح الذي تعرضت له مصر في ٢٩ من تشرين الاول سنة ١٩٥٦ لم يحقق اهدافه المرجوة^(١) .

في اليوم الاول من تشرين الثاني للعام نفسه تقدمت خمس عشرة دولة افرو-اسيوية بطلب لادراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، اعربت فيه عن خيبة املها في ان فرنسا لم تستغل فرصة المحاولات التوفيقية التي ابدتها الامم المتحدة في دورتها السابقة للتفاوض مع الشعب الجزائري، و أنما وسعت من اعمال القمع والابادة العسكرية التي تقوم بها ضد الشعب الجزائري مما يضع الجمعية العامة امام مسؤولياتها في وجوب وضع حد لهذه الاعمال^(١) .

وقدمت جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الثاني عشر من تشرين الثاني مذكرة الى رئيس الجمعية العامة بررت فيها ضرورة دراسة الامم المتحدة للقضية وقالت "ان الجزائريين، رغبة منهم في الوصول الى حل سلمي عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا، يعتقدون أن ضغط الرأي العام الدولي وحده الممثل في الجمعية العامة للامم المتحدة الذي سيحمل فرنسا على قبول التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، والوصول الى حل سلمي للمشكلة الجزائرية "^(١) .

لذلك قررت الجمعية العامة في ١٥ من تشرين الثاني ١٩٥٦ إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمالها.

وضمن هذا الإطار أدت تونس بعد استقلالها عام ١٩٥٦ مشاركة مع المغرب^(١) دوراً مشرقاً في مساندة الثورة الجزائرية، ومن ضمن المواقف التي مثلتها تونس ممثلة بالحبيب بورقيبة وخطابه المشهور والرائع الذي القاه بالجمعية العامة للامم المتحدة يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٦ الدورة الحادية عشرة، الذي قوبل بارتياح تام وسبب تأثيراً عميقاً على كافة النواب وقوبل ايضاً بعاصفة متتابة من التصفيق الحاد لما كان يحويه هذا الخطاب من تنديد بالاستعمار وبهزيمة الدول الكبرى.



ومن ضمن خطابه انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر، ودعا فرنسا الى تغيير سياستها في الجزائر، وبين ان هذه الحرب لا تضر الجزائر فقط بل أن فرنسا نفسها تعيش حالة من الفوضى السياسية بسبب حربها الشعواء على الشعب الجزائري. وهنا يعرض الرئيس التونسي بعض الحلول للقضية الجزائرية مناشداً الامم المتحدة، "...وفي نظرنا ان تدخل هيئة الامم المتحدة هذا يجب ان يكون ودياً وانشائياً"، ان فرنسا نفسها تعترف ان الحل العسكري مستحيل ولا محيد عن الاعتراف من جهة اخرى، أن نظاماً تمنحه فرنسا للجزائر حتى ولو فرضنا تطبيقه تطبيقاً نزيهاً في هذه المرة لم يعد يرضي المطامح القومية للشعب الجزائري، لذا تأكد ان تساعد هيئة الامم المتحدة فرنسا على تجديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري للوصول الى حل يعتبر الواقع الجزائري الذي لا يخلو من التشعب، ويعتبر ارادة الشعب الجزائري التي لا تتزحزح في ان يعترف بحقه الطبيعي في الاستقلال، وان تدخل الامم المتحدة في هذا الميدان لا يصح ان يقاس بتدخل دولة في شؤون فرنسا والحل الذي ننشده يراعي مقتضيات الانتقال ويكون فيه مراحل، ويمكن ان تؤدي المرحلة الاولى الى وقف القتال ثم ايفاد قوة البوليس الدولي التي تحقق بانشائها مشروع من اجل المشاريع التي عرفتھا الانسانية منذ نشأة المنظمة الاممية، ويمكن للجمعية العامة ان تؤلف لجنة صلح ووساطة تشمل ثلاثة او اربعة من اكبر الشخصيات منزلة على شرط ان يرتضيها الطرفان، وتعمل هذه اللجنة على الظفر بشروط لوقف اطلاق النار باتفاق مع الجانبين كما تسعى الى أن تؤدي المفاوضات لايجاد سلم دائم والى تعاون حر بين الشعبين، واذا ماتم توضيح الخطوط الرئيسية لحل وسط ينفذ عندها وقف القتال تحت ضمان الامم المتحدة التي توفد البوليس الدولي للاشراف على تطبيق الاتفاق و الحرص على احترامه من الجانبين ^(١).

ولو قبلت فرنسا هذه الطريقة فانها تكون قد اكملت بصيغة باهرة السياسة التي بدأت بتطبيقها في تونس في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٥٤ والتي تمكنت بفضلها من ان تنعم بالسلم في طرفي المغرب وأن تكسب صداقة الشعبين المغربي والتونسي. لان فرنسا اذا ما عاد السلم للجزائر ستجد نفسها في الساحل الجنوبي من



البحر المتوسط امام كتلة شمال افريقيا صديقة مستمرة للتعاون النزيه وعقيله لضمات مصالح فرنسا ورعاياها اكثر من قوة السلام وبذلك تتمكن فرنسا من ازالة الانتقادات والريب التي تراكمت ضدها نتيجة لسياساتها الاستعمارية وبذلك تسترد ملامحها الحقيقية ويعود السلم الى اقليم من اكثر اقاليم العالم حساسية، وبذلك يستطيع شمال افريقيا الطامح الى الوحدة والازدهار ان يؤدي رسالته الكاملة بربط الصلة بين حضارتين تكمل الواحدة منهما الاخرى".

وفي ختام خطابه وجه رسالة الى الامم المتحدة جاء فيها " اننا نعتزم في الميدان الدولي وفي حظيرة هذه المنظمة الاممية المضي في غير كلل على الدعوة للاعتدال والمواقف الانسانية والمفاوضة، وأننا سنقف دوماً في وجه العدوان مهما كان المعتدي ومهما كان المعتدى عليه، وسنعمل على تدعيم منظمة الامم المتحدة حتى تصبح لا قوة دولية فحسب ولكن محكمة دولية حقيقية تحكم بالحق وتتوفر لديها الوسائل لغرض احترام الحق " (١).

اما بالنسبة لعام ١٩٥٧ فقد كان عام الجزائر في الامم المتحدة ،وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على درج قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة الحادي عشر بعد رفضها لكل الدعوات لعرض القضية على جدول اعمالها ،الذي استمر عدة سنوات^١. وقد بدأت اللجنة السياسية الاولى مناقشة القضية الجزائرية في شهر شباط، واستغرقت المناقشات سبع عشرة جلسة تولى فيها ممثل سوريا التحدث بلسان جبهة التحرير (١).

وبذلت الجبهة جهوداً هائلة لإفهام الوفود الأعضاء وجهه نظرها، واخيراً قدمت مشاريع قرارات ثلاثة الى اللجنة ومن ضمن الدول التي تبنت اولها تونس والمغرب ، وكان ينص على أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة لطلب الشعب الجزائري في ممارسة حقه الاساسي في تقرير المصير ودعوة فرنسا الى الدخول في مفاوضات فورية لوقف الاعمال العسكرية وايجاد تسوية للخلافات بينها طبقاً لميثاق الامم المتحدة والطلب الى الامين العام لمساعدة الفريقين في السير بالمفاوضات وتقديم تقرير عنها الى الدورة القادمة^١.



ونص مشروع القرار الثاني في الرابع من شباط عام ١٩٥٧ الذي تبنته اليابان والفلبين وسيام على ان تعرب الجمعية عن املها في ان تحاول فرنسا وشعب الجزائر عن طريق المفاوضات الصالحة الوصول الى نهاية لسفك الدماء والى تسوية سلمية للمشاكل القائمة، ونص مشروع القرار الثالث الذي تبنته الأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، وجمهورية الدومنيكان^(١)، وإيطاليا، وبيرو على ان تعرب الجمعية العامة عن املها في العثـور على حـل سـلمي وديمقراطي للمشكلة^(١).

وعندما عرضت المشاريع الثلاثة على الاقتراع في اللجنة ورفضت المشروع الاول باغلبية بسيطة بينما اقرت المشروعين الآخرين باغلبية لا تكفي لانجاح ايهما في الجمعية العامة عن طريق الحصول على اغلبية الثلثين، وعندما عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة في الخامس عشر من شباط قدم اليها مشروع قرار جديد تبنته الأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، والدومنيكان، وإيطاليا، واليابان، وبيرو، والفلبين، وسيام، نص على " ان الجمعية بعد ان استمعت الى بيانات مختلف الوفود وناقشت قضية الجزائر، وبعد ان اعتبرت ان وضع الجزائر يؤدي الى الكثير من الالام وضياح الارواح البشرية، تعرب عن الامل بالوصول عن طريق روح التعاون الى حل سلمي وديمقراطي وعادل، باتباع الوسائل المعقولة ويتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أقر هذا المشروع بالاجماع مع امتناع فرنسا عن الاشتراك في الاقتراع، وقد اعتبر هذا القرار بمثابة مهلة جديدة لفرنسا لحل المشكلة الجزائرية^(١).

وكان مندوب المغرب محمد بن عبود من المؤيدين لهذا القرار، حين بين رغبة الملك محمد الخامس وشعب المغرب في وضع نهاية سريعة لاراقة الدماء في الجزائر وفرنسا، وكذلك اقامة علاقات وثيقة بين الشعبين، وبين رغبة المغرب وتفانيها في ايجاد حل يرضي مطامح الشعب الجزائري في نيل الحرية ويحترم في الوقت ذاته المصالح العليا الفرنسية ويحافظ على مصالح الفرنسيين الذين اختاروا العيش في الجزائر.



وقد اشار محمد بن عبود الى ان القضية الجزائرية مشكلة دولية ،وبين امكانية استفادة فرنسا والمغرب اذا ما تم التوصل الى حل بواسطة مضاعفة الجهود ومساعدة الامم المتحدة . وحذر من اعطاء مطلق الحرية لبلد مستعمر في فرض ارادته بالوسائل الادارية والعسكرية، ففي ضوء الخبرة لايمكن لمثل هذا العمل الا ان يثير استجابة معاكسة. وان اي مساهمة سلمية من الامم المتحدة ستسرع تطور روح من التفاهم يمكن من خلالها التوصل الى حل في صالح الجميع.

كذلك استنكر السيد بن عبود ادعاء فرنسا بان الجزائر جزء من فرنسا، ودافع عن وجود الشعب الجزائري وكيانه القومي في ضوء العوامل التي تؤلف قوميته، كموقعه الجغرافي قرب دول شقيقة مشابهة، وتاريخه المشترك مع الشعوب العربية والاسلامية، ولغته العربية وحضارته العربية الاسلامية، والتكوين العرقي لشعبه، والارادة المشتركة التي تقاوم بضرورة اية محاولة مثل الدمج او التكامل، والتي تسعى لامتلاك هويتها الخاصة في الحاضر وامتلاك صلات تعاون مشترك واخوة عادلة في المستقبل ضمن الاطار القومي والدولي كذلك ^(١) .

وقد بين السيد بن عبود ان ما نحتاج اليه هو موافقة فرنسا على فتح محادثات ثنائية بشأن حرية الجزائر، فالجزائر امه، وفرنسا امة اخرى. والحركة الاستعمارية لم تقبل بتلك الحقيقة، ولم تنس الجزائر ابداً انها كانت امة، تختلف عن فرنسا، محتلة منذ زمن ولكنها تعود دوريا للمقاومة المسلحة والثورية. واقتبس بن عبود من تصريحات عدة مصادر فرنسية وذكر ان تاريخ الحركة الاستعمارية في الجزائر هو في الواقع تاريخ المقاومة الجزائرية لجيش أجنبي .

وادراكاً من الحكومة المغربية لاهمية القضية الجزائرية ومخاطرها، قررت المساهمة في مساعدة الشعب الجزائري، ومن دون ان تحاول اتهام اي احد، فقد سعت الحكومة بكل نزاعة الى اثبات بطلان الاستعمار ووجوب استبداله بالتعاون بين طرفين حرين متساوين. وتلك هي نية وفده ^(١) .

أما بالنسبة للوفد التونسي وموقفه من القرار متمثلاً بالسيد منجي سليم، فقد ايد المشروع الذي تبنته الارجنتين ،والبرازيل ،وكوبا ،والدومنيكان .. الخ، السالف



الذكر المتضمن اتباع الوسائل المعقولة المتفقة مع مبادئ الامم المتحدة في حل المشكلة الجزائرية، حيث يرى السيد منجي سليم بان تتدخل الامم المتحدة لحمل الجزائريين على القبول بالمقترح الفرنسي المقدم "وهو عدم مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للامم المتحدة" سوف يزيد من اصرار الجزائريين على النضال مما يؤدي الى تعقيد الموقف وهو مقتنع تماماً بان الاستجابة الجزائرية العنيفة جاءت نتيجة للشعور بالظلم، ولسوء الحظ لم يأت الاعتراف بمطالب الجزائريين الا متأخراً، وبذلك لم يعد الجزائريون مستجيبين بعد الان. ونحن نعتز بان الجمعية العامة ليست محكمة دولية مخولة لاصدار الاحكام، لكنها مع ذلك تستطيع التوجيه وابداء الرأي في القضايا المقدمة اليها، وفي الوقت الحاضر يشكل فشل الجمعية في تنفيذ القانون لاثبات حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره اولاً، ومن ثم التوصية بوقف اطلاق النار واجراء مفاوضات مباشرة للتوصل الى حل سلمي، انكاراً صارحاً للعدالة.. لذلك يعتقد الوفد التونسي بان من واجب الامم المتحدة ان تؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال، كون فرنسا لا تستطيع فعل ذلك حالياً، وهذا التأكيد يعني ضمناً ان الاستقلال يجب ان يتحقق على الفور او ان الاواصر التي نشأت بفعل مئة وسبعة وعشرين عاماً من الحياة المشتركة في السراء والضراء بين الشعبين الجزائري والفرنسي يجب ان تقطع في الحال، أذ يمكن الاتفاق على مراحل انتقالية وضمان المصالح المشتركة والتعاون على اساس جديد وبحرية وبما يحفظ كرامة فرنسا والجزائر. وما ان يتم الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال حتى يفهم هذا الشعب بالتأكيد ضرورة الانتقال وشرعية بعض المصالح. عندها يستقبل بترحاب التوصية بوقف اطلاق النار.. وعلى الرغم من ذلك توجد حاجة عاجلة وملحة لاتخاذ اجراء ما، فلم تعد الحلو التي ربما كانت تلقى موافقة في ١٩٤٥ مقبولة اليوم وتلك التي ربما لاتزال تعطي نتائج في اوائل عام ١٩٥٧ قد لاتبقى كذلك في اواخر العام نفسه.

وقد بين الوفد التونسي انه ما ان يحل السلام حتى يمكن معه اقامة علاقات صداقة من جديد على اساس الاحترام المتبادل وحفظ الكرامة الوطنية، اما في الوقت



الحاضر فأن الجزائر في حالة حرب وقد انتهكت حقوقها الانسانية، لذلك على الامم المتحدة ان تتحرك وبأقصى سرعة لاستعادة السلم والوئام ^(١) .

كذلك استأنف منجي سليم مندوب تونس ضد قرار رئيس الجمعية العامة بالموافقة على التعديل المقدم من قبل ممثل كوبا وطلبه باعطاء اولوية في التصويت لمسودة القرار الذي تقدمت به الدول الست ،حيث يقضي هذا القرار والتعديل الوارد فيه من قبل كوبا فيما يتعلق بالقضية الجزائرية بان كوبا توافق على ادراج القضية في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، ولكنها غير مقتنعة بكفاءة الامم المتحدة في التعامل مع القضية على الرغم من انها تعتقد ان مناقشة القضية هناك ستكون مفيدة في مساعدة فرنسا على ايجاد حل للمشكلة ^(١) .

وكان التصويت على المقترح الذي تقدمت به الدول الست كالاتي ٤١ لصالح المقترح مقابل ٣٣ ضده وتغيب ٣ دول عن التصويت ^(١) .

من هنا يتضح موقف الدول العربية المجاورة للجزائر وموقفها من الثورة في البلد الشقيق الجزائر ويريينا ايضاً ان الاخوة في العروبة في دول المغرب العربي لم يدعوا الى محفل الا وعلنوا وقوفهم مع اشقائهم في الجزائر ودعمهم في المحافل الدولية ومنها الجمعية العامة للامم المتحدة والتي تعتبر اكبر محفل دولي، لذلك لم تدخر الدول العربية سبيلا لفتح الملف الجزائري وفضح السياسة الفرنسية اتجاه الثورة والثوار .

هذا، وقد اجتمع مندوبو الدول الافرو - اسيوية في الامم المتحدة، في الثاني من حزيران ١٩٥٧ وتداولوا الراي في سياسة فرنسا التي تزيد من حدة العمليات الحربية في الجزائر بدلا من ان تسعى لايجاد "حل سلمي وديمقراطي عادل لها " كما دعت الجمعية العامة للامم المتحدة في بداية هذا العام ^(١) .

كذلك عقدت مجموعة الدول الافرو-اسيوية في الثالث عشر من حزيران ١٩٥٧ اجتماعا برئاسة الدكتور بن عبود مندوب المغرب في الامم المتحدة ورئيس المجموعة لهذا الشهر لبحث مسألة الجزائر على ضوء التطورات الاخيرة، لاسيما مجزرة مالوسة ^(١) التي قتل فيها ما يزيد عن ثلثمائة قروي جزائري ^(١) .

وقد تحدث السيد محمد بن يزيد ممثل الجزائر في الامم المتحدة عن هذه المذبحة، وانكر بشدة ان تكون للمجاهدين الجزائريين يد في المذبحة المذكورة التي



قال عنها انها لابد وان تكون قد دبرت من قبل السلطات العسكرية الفرنسية المحلية خصوصاً وان تلك المنطقة التي وقعت فيها المذبحة هي تحت سيطرة الفرنسيين التامة، ولم يكن باستطاعة المجاهدين الجزائريين الدخول اليها بتلك السهولة والقيام بذلك العمل الاثيم الذي لايمكن ان يصدر منهم تجاه اخوانهم.

وقد قال محمد بن يزيد ان الحادث لايعد وان يكون مؤامرة مدبرة من قبل الفرنسيين لتحريض الرأي العام العالمي على المجاهدين العرب وتشويه سمعتهم امام الدول التي ناصرتهم . ولذلك فان رئيس الحكومة الفرنسية قد اسرع وخاطب العالم المتمدن والدول التي ناصرت المجاهدين طالبا منهم ان يكفوا عن ذلك بعد هذه المجزرة (١) .

وطلب محمد بن يزيد من السكرتير العام ان يتصل بالحكومة الفرنسية لاجراء تحقيق دولي في هذه المجزرة. وضمن هذا الاطار قررت الكتلة انتداب رئيسها الحالي السيد محمد بن عبود ممثل المغرب الدائم ورئيس الكتلة للشهر القادم ممثل النيبال لمقابلة السكرتير العام والطلب اليه بأسم الكتلة الاتصال بالفرنسيين للنظر في اجراء تحقيق دولي موضوعه البحث، وكذلك التطرق الى الوسائل التي يستعملها الفرنسيون في محاولة اخماد الثورة الجزائرية (١) .

وفي السابع عشر من حزيران تمت المقابلة بين مندوبي المجموعة والامين العام للامم المتحدة، ونقل المندوبان الى هذا الاخير شعور المجموعة واهتمامه الشديد للاحداث الخطيرة في الجزائر. وقد ابدى الامين العام بعض الاهتمام ولكنه ارتأى ان خير طريق لمعالجة الموضوع هي الطريقة التي تفوز بتأييد اكثرية الدول الأعضاء وبصورة خاصة فرنسا. اضافة الى ذلك ذكر الامين العام انه سيتصل بالمندوب الفرنسي على كل حال، نظراً لوجود رئيس الوفد المسيو جورج - بيكو في باريس فسيكون اتصاله مع نائب الرئيس وان ذلك سيؤدي بطبيعة الحال الى بعض التأخر في مجرى الامور. الا ان الحكومة الفرنسية ماطلت في شأن فتح تحقيق دولي ملقيه بكامل المسؤولية على الثوار الجزائريين (١) .



وجرت اتصالات سرية في تموز سنة ١٩٥٧ في تونس بين ممثلي جبهة التحرير الجزائري وممثلي الحكومة الفرنسية، ولكنها لم تسفر عن نتيجة، وبعثت الجبهة في نهاية تموز بمذكرة الى الامين العام للامم المتحدة ابلغته فيها عدم وجود رغبة حقيقية عند الفرنسيين في حل المشكلة الجزائرية، مما يبعد اي احتمال في التفاوض للوصول الى تسوية سلمية. وقامت الحكومتان التونسية والمغربية بجهد مشترك وعرضتا وساطتهما على الجزائر وفرنسا للوصول الى حل عادل يضمن اقامة سيادة للشعب الجزائري على اسس تتفق مع مبادئ الميثاق، وقبلت جبهة التحرير هذه الوساطة ولكن الحكومة الفرنسية رفضتها مدعية ان تونس والمغرب ليستا محايدتين في النزاع ^(١).

وضمن الفعاليات السياسية التي قامت بها المغرب في الامم المتحدة، قيام سفيرها بمحاولات لاقتناع الدول التي تدعم فرنسا، ومنها الولايات المتحدة الامريكية بتغيير سياستها اتجاه الجزائر، لكي تدعم موقف القضية الجزائرية في الامم المتحدة، لذلك قام محمد بن عبود سفير المغرب مع سفير تونس وسوريا بالنيابة عن السفراء العرب في واشنطن بمقابلة نائب وزير الخارجية الامريكية راونتري، موضحين خطورة الوضع في الجزائر، وعدم قبول الحكومة الفرنسية التفاوض مع الحكومة الجزائرية، وعدم الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيرهم. فما كان من السيد راونتري انه قال :- نحن مهتمون طبعاً بالقضية الجزائرية، واصبحنا اكثر اهتماما بها من قبل.. وان الأوضاع السائدة في الجزائر لايمكن ان تستمر بل يجب انه يوجد حل حاسم لها.. وبين ان الوضع في الجزائر ليس ناتجاً عن النسبة العددية بين فرنسا وبين الجزائريين فقط، بل عن الوضع الخاص للجزائر بالنسبة لفرنسا" ^(١).

وبتاريخ ٢٦ من حزيران عقدت وفود المجموعة الدول الافرو- اسيوية اجتماعاً بدعوة من محمد بن عبود، وبعد أن نقل الاخير الى الاعضاء نتيجة مقابلة السفير شاها مندوب الباكستان في الامم المتحدة للامين العام ونتائج مقابلة الأخير لنائب رئيس الوفد الفرنسي في الامم المتحدة، اثيرت امكانية اتخاذ تدابير اخرى



بشأن المسألة الجزائرية . وفي هذا السبيل نوقشت فكرة تكليف المستر لال نهرو مندوب الهند ورئيس اللجنة الفرعية بدعوة هذه اللجنة لعقد اجتماع من اجل وضع مشروع مذكرة تفسيرية به وكتاب الى الامين العام لادراج قضية الجزائر في جدول الاعمال للدورة الثانية عشرة المقبلة. وقد وافق مندوبو مصر، والجزائر، والسعودية، وتونس، ومراكش، وليبيا، وايران، والهند، واندونيسيا، واليابان، ونيبال على هذه الفكرة^(١).

وفي ٢٦ تموز سنة ١٩٥٧ تقدمت اثنتان وعشرون دولة افرو-اسيوية ومن ضمنها تونس والمغرب بطلب الى الجمعية العامة لادراج القضية الجزائرية في جدول اعمالها للدورة الثانية عشرة، ذكرت فيه عدم وجود أية خطوات عملية من جانب فرنسا للتقدم نحو تحقيق قرار الامم المتحدة السابق، واضافت ان الانباء تتوالى عن تردي الوضع في البلاد^(١).

وفي ٨ تشرين الثاني اجتمع ممثلو الدول العربية لدى هيئة الامم المتحدة واستمعوا الى تقرير قدمه السيد محمد بن يزيد عن سياسة جبهة التحرير اثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، للتداول في الوساطة المغربية التونسية، وترحيب الجزائريين بها، ثم اتخذوا القرارات التالية :-

مطالبة اللجنة السياسية بمناقشة القضية الجزائرية بعد العشرين من تشرين الثاني، وتكليف تونس والمغرب بالدفاع عن الملف الجزائري وبالنيابة عن جميع الدول العربية، ودعوة الدول الافرو - اسيوية الى اجتماع سريع لتحديد خطة مشتركة حول المشكلة الجزائرية^(١).

ويبحثت القضية الجزائرية في اللجنة السياسية الاولى للدورة الثانية عشر في اربع عشرة جلسة، فتكلم كريستان بينو وزير خارجية فرنسا في جلسة الافتتاح يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٧، فانكر حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وطالب بوقف اطلاق النار في الجزائر قبل اجراء المفاوضات مع الثوار الجزائريين، واعلن رفضه الوساطة المعروضة من ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس لوجود قواعد للثوار الجزائريين في البلدين. وكان مما قاله بينو ان الثوار الجزائريين يسعون الى تدويل



مشكلة الجزائر لتغطية فشلهم في الجبهات العسكرية والسياسة، لكن الامم المتحدة غير مختصة بالنظر في مشكلة الجزائر، واستطرد بينو حديثه قائلاً : " أن من واجب الامم المتحدة السماح لفرنسا بتنفيذ الحل السلمي المعروف بقانون-Laloi cadre"^(١).

وبناء على طلب منجي سليم سفير تونس تم تأجيل مناقشة قضية الجزائر، لتتمكن الوفود العربية من دراسة خطاب كريستيان بينو^(١)، وفي الثلاثين من تشرين الثاني رد السيد منجي سليم على بينو داحضاً مزاعم فرنسا، وبين بأن الجزائر قسم لايتجزأ من الوطن العربي وان فرنسا غريبة عن المنطقة وهي تسيطر على الجزائر بصفتها دولة استعمارية^(١).

ثم أكد منجي سليم العرض الذي تقدم به رئيس جمهورية تونس بالاشتراك مع ملك المغرب في شأن وساطتهما لتسوية قضية الجزائر، وقال ان الوساطة خير الوسائل لتسوية هذه المشكلة، ورفض في الوقت نفسه الاقتراحات التي قدمتها فرنسا كأساس للتسوية.

واستطرد يقول ان طلب فرنسا وقف اطلاق النار قبل اجراء محادثات سياسية مع ممثلين للجزائر بعد اجراء انتخابات حرة ترشحهم لهذه المحادثات ، واعتبار هذا الوضع اساسي للمفاوضات، طلب مرفوض في اساسه.

وتناول منجي سليم مشروع القانون الفرنسي لتعديل نظام الحكم في الجزائر، فقال انه لايمكن قبول هذا المشروع لانه يحتفظ بالنظام الفرنسي نفسه كاساس للفكرة الخيالية التي تقول ان الجزائر فرنسية^(١). هذا البيان حاز التقدير، حتى ان الممثل البريطاني لم يسعه الا ان يثني عليه^(١)، وكذلك نال البيان قبول واستحسان بعض وفود امريكا اللاتينية^(١).

اما بالنسبة للدول الافرو-اسيوية فقد انتقدت بشدة قانون "Laloi-Cadre"، وبينت ان هذا القانون قد صمم ليشجع الاستعمار الفرنسي في الجزائر ضد طموحات الشعب الجزائري، حيث ان المادة الاولى من القانون اعادت تأكيد فكرة ان الجزائر جزء من فرنسا.



وبينت انه مع بداية هذا القانون بدا وضحا أن فرنسا ترغب في التخلص من المفاوضات المباشرة على اساس الاستقلال للجزائر، كما ان نقداً قد وجه لفرنسا لعدم تنفيذها قرار الدورة السابقة للجمعية العامة الذي عبر عن روح التعاون والسلام والديمقراطية ^(١).

وعد ممثلو الدول التي قدمت القضية الجزائرية للجمعية العامة وممثلون اخرون بان الامم المتحدة كفوءة لمناقشة هذه القضية، وأشارو بأن مسألة الكفاءة لايمكن ان تقرر بتصريح وحيد الجانب لدولة عضوه ولان الحكم الفرنسي للجزائر تحدد في الاساس بفعل التدخل العسكري فأن طبيعته الحالية لايمكن ان تعد سوى احتلال استعماري، فضلاً عن ذلك ان النضال الجزائري يهدد الامن والسلم في المنطقة فأن من حق و واجب الامم المتحدة ان تواصل سعيها للتوصل الى حل عادل لأن الازمة الجزائرية تؤثر سلباً على العلاقات الطيبة بين فرنسا من ناحية وتونس والمغرب من ناحية اخرى.

كذلك اوضحت الدول ان الجزائر كانت تتمتع بمكانة كاملة ككيان وطني قبل الاحتلال الفرنسي وان مفهوم الجزائر كجزء لايتجزأ من فرنسا يناقض تاريخ وتطور السياسة الفرنسية في الجزائر.

ومن بين الدول التي مثلت هذه الاراء تونس، والمغرب، بالاضافة الى ذلك رفض ممثلو الدول العربية تهم التداخل التي ادعتها فرنسا، وقالوا بأن الموقف في الجزائر ناتج مباشرة عن السياسة الفرنسية ^(١).

ومن ناحية اخرى عقد وفد جبهة التحرير الوطني اجتماعاً آخر لتنسيق نشاطها اثناء مناقشة القضية الجزائرية، وقد عينت لجنة خاصة تقوم بالاتصالات مع مختلف الوفود بتهيئة العمليات العسكرية السياسية المقبلة. وتتألف هذه اللجنة من تونس، وسوريا، ومصر والعراق، واندونيسيا، والهند، والباكستان، وليبيريا، والمغرب وافغانستان ^(١).

وفي جلسة الجمعية العامة في الثالث من كانون الاول ذكر مندوب المغرب معلقاً على تصريح رئيس وزراء فرنسا، بأن حكومته تعلن "ان المفاوضات المباشرة



بين فرنسا والجزائر هي الطريقة الوحيدة لتسوية القضية، وان اتفق الطرفان على دعوتنا فلا مانع لدينا من الاشتراك في هذه المفاوضات وبين ان المفاوضات يجب ان تكون على اساس الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، ودعا الامم المتحدة الى اصدار قرار توصي به بأجراء المفاوضات بين فرنسا والجزائر" ^(١).

وانتقد مندوب المغرب القانون الفرنسي الجديد لاصلاح اداة الحكم في الجزائر، مشيراً الى انه يخالف مبادئ ميثاق الامم المتحدة، وتحاول فرنسا فرضه بالقوة على الشعب الجزائري، وقال ان مسألة الجزائر ليست مسألة اصلاح للمرافق الادارية، ولكنها مسألة سياسية، يقتضي حلها الاعتراف باستقلال الجزائريين ، ووضح نوع الوساطة التي تقدمت بها تونس والمغرب ورفضتها فرنسا فقال : "انها لاتستهدف التحكيم بين الفريقين ولكنها ترمي الى القيام بمساع حميدة لاجراء مفاوضات مباشرة بينها" ^(١).

وقد كان لخطاب الملك محمد الخامس ملك المغرب في الامم المتحدة الذي القاه في التاسع من كانون الاول اثر كبير في توجيه مسار مناقشات القضية الجزائرية في الامم المتحدة، حيث تكلم جلالته عن المفاوضات، وعن حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري، ولم يخضع للضغوطات التي تعرض اليها من قبل رئيس وزراء فرنسا ووزير الخارجية بينو، الذي مارس بدوره عدة اتصالات لحمل تونس والمغرب وبعض اصدقائها لتغيير موقفهم اتجاه القضية الجزائرية اثناء مناقشتها في الامم المتحدة، لكنه لم ينجح هذه المرة. وظهر هذا واضحاً في المذكرة التي قدمتها الدول الافرو-اسيوية فيما بعد ^(١).

وفي ٥ كانون الاول تقدمت سبع عشرة دولة من الدول الافرو-اسيوية ومن ضمنها تونس الى اللجنة السياسية للجمعية العامة بمشروع قرار يدعو لاجراء مفاوضات تستهدف حل مشكلة الجزائر وفقاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة. وقد عقب على ذلك بنيو وزير خارجية فرنسا مرة اخرى فحذر الامم المتحدة اتخاذ اي قرار يستحيل على فرنسا قبوله ويؤدي الى تفاقم المشكلة تبعاً لذلك.



ثم تكلم الدكتور فريد زين الدين مندوب سوريا والسيد منجي سليم سفير تونس، ففند كل منهما مزاعم بينو، واقترح المندوب السوري باجراء استفتاء عام في الجزائر لاسقاط حجة فرنسا بأدعائها ان بعض الجزائريين لا يريدون الاستقلال التام^(١). وقد تضمن المشروع الذي تقدمت به الدول الافرو-اسيوية، الاعتراف بحق تقرير المصير للجزائريين، لكن تم تغيير عبارة تقرير المصير الى عبارة : فض النزاع على اساس ديمقراطي عادل وعلى اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاستعاضة عن كلمة المداولات بكلمة المباحثات، وقد حظي هذا المشروع بموافقة الجزائر والوفود العربية والوفود الاخرى في الامم المتحدة. وقد فسر هذا الامر بان المشاريع التي تتخذها الامم المتحدة لاتكفل حل للقضية الجزائرية، وان المهم في الموضوع بالدرجة الاولى هو ليس الخروج بقرار من الامم المتحدة، بقدر ما هو خلق شعور في الامم ولدى الراي العام العالمي بجانب القضية الجزائرية^(١). الا ان بينو عارض المشروع عند عرضه في السادس من كانون الاول في الجمعية العامة، وعلن ان بلاده لن تشارك في مناقشة اللجنة السياسية حول اي مشروع قرار يتعلق بقضية الجزائر.

لذلك اعلنت الجمعية العامة في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٥٧، عن قلقها واهتمامها بالحالة في الجزائر، وتبدي رغبتها في ان تجري المحادثات الجارية بروح من التعاون الصادق وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافها^(١).

المبحث الثاني:- القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي

من ١٩٥٨ - ١٩٦٠ م

عادت قضية الجزائر الى الظهور في جدول اعمال الامم المتحدة في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة بناءً على طلب تقدمت به اربع وعشرون دولة افرو-اسيوية ومن ضمنها تونس والمغرب في السادس عشر من تموز ١٩٥٨م، وذكرت فيه ان فرنسا لم تخط خطوة واحدة في طريقه تنفيذ القرارات السابقة وان الوضع يسير



على العكس من سيء الى اسوأ بسبب استمرار الاعمال الحربية التي تؤدي الى المزيد من سفك الدماء وضياع الارواح والآلام^(١) .

وفي تشرين الاول اتفقت الدول العربية في الامم المتحدة على تأليف لجنة من الجزائر ،والجمهورية العربية المتحدة ،والعراق ،وتونس ،والسودان، لدرس القضية على ضوء التطورات الأخيرة في فرنسا، بعد انهيار الجمهورية الرابعة اثر انقلاب ١٢ آذار ١٩٥٨م، واعداد التخطيط للسياسة التي تتبع في المنظمة العالمية، والتقدم للدول الافرو- آسيوية بهذه الخطة، والاتصال بالكتلتين اللاتينية والاسكندنافية في هذا الشأن. وقد قامت الدول العربية بالاتصال بالدول السالفة الذكر، موضحة حقيقة القضية الجزائرية، واسفرت هذه الاتصالات عن عدم استجابة واحدة منها الى المطالب الفرنسية^(١) .

ونظرت اللجنة في الموضوع في عشر جلسات عقدت بين الثامن والثالث عشر من كانون الاول ١٩٥٨، وكانت فرنسا قد اعلنت في السابع عشر من ايلول ١٩٥٨ مقاطعتها للجنة اثناء مناقشة القضية، هذا وقد تقدمت سبع عشرة دولة افرو- اسبوية بمشروع قرار لغرض حل المسألة الجزائرية، وقد تضمن هذا المشروع اشارة الجمعية العامة للامم المتحدة الى قضية الجزائر والقرارات التي اتخذتها الجمعية بشأنها في الدورات الماضية، وتعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ثم تعرب عن قلقها العميق لاستمرار الحرب في الجزائر لان استمرارها يشكل خطراً على الامن والسلم العالمي. وتوصي ببدء المفاوضات بين حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الفرنسية للوصول الى حل طبقاً لميثاق الامم المتحدة^(١).

وبتاريخ ١٣ كانون الاول تقدمت هاييتي بتعديلين لمشروع قرار الدول الافرو-اسيوية، وكان التعديل الاول الاشارة الى جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بدل حكومة الجزائر المؤقتة، وابدال الفقرة التي تعترف بموجبها الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال بفقرة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وقد عارضت الدول الافرو - اسبوية تعديل مشروعها ولكن امام اصرار هاييتي على عرض تعديلها للتصويت تقرر المباشرة في التصويت على الفقرة



الاولى، فكان مصيره الرفض باكثرية ٤٨ صوتاً ضد ١٣ صوتاً مع امتناع ١٩ صوتاً عن التصويت. وكانت تونس والمغرب وليبيا من ضمن الرافضين لتغيير اسم حكومة الجزائر المؤقتة.

وعندما تم التصويت على المشروع بكامله فاز باكثرية ٣٢ صوتاً ضد ١٨ صوتاً و امتناع ٣٠ عن التصويت ^(١)، وكانت تونس من ضمن الدول التي صوتت الى جانب المشروع. وبعد ان نال المشروع على الاكثرية العادية احيل في ذات اليوم الى الجمعية العامة. ولما كان من غير المتوقع وصول المشروع على ثلثي الاصوات اللازمة لانجاحه في الجمعية العامة فقد اخذ البعض يقوم باتصالات جديدة من اجل تعديل المشروع تعديلاً يؤمن الاصوات اللازمة. الا انه ولعدم احرار توصية اللجنة السياسية الاولى الاكثرية العددية اللازمة من الاصوات، فقد انتهت مناقشة الجمعية العامة لقضية الجزائر ولم تصل الى قرار. ولكن اسفرت مناقشات الجمعية العامة عن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وبضرورة اجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين الحكومة الفرنسية.

وبما ان اللجنة السياسية قد وافقت على البند الخاص بذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فان هذا ليعد نصراً سياسياً عظيماً للشعب الجزائري.

كذلك فان عدداً كبيراً من حلفاء فرنسا وخصوصا الولايات المتحدة قد امتنعوا عن التصويت، وهذا حدث جديد يشير الى تغيير في موقف حلفاء فرنسا ازاء القضية الجزائرية لانهم لم يتخذوا موقفاً ايجابياً ضد حق شعب الجزائر في الاستقلال وضد المفاوضة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وهو حادث سياسي له مغزاه، يدل على حيرة حلفاء فرنسا، وعلى استنكارهم لسياستها في الجزائر ، وازدياد انصار ومؤيدي الشعب الجزائري في حصوله على مطالبه العادلة، في وقت تعاني منه فرنسا اضطراباً في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية، بسبب عدم حل القضية الجزائرية ^(١).

أما بالنسبة لموقف تونس في الامم المتحدة في هذه الدورة وأمام التعنت الفرنسي، فقد اعلنت على لسان سفيرها بالامم المتحدة منجي سليم أسفها لعدم



مشاركة فرنسا في النقاش حول قضية الجزائر، والتمست من فرنسا ان تعيد النظر في قرارها، اذ ان المناقشة العلنية والمخلصة تساعد على حل المشكلة.

كما راجع السيد منجي سليم القرار الذي اصدرته الجمعية العامة في الدورة الثانية عشرة المتضمن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبين ان آمال كبيرة بنيت على هذا القرار لحل القضية الجزائرية ، الا ان رفض فرنسا الاستجابة للمساعي الحميدة التي قامت بها بلاده والمغرب، ادى الى زيادة حدة العمليات العسكرية في بداية كانون الثاني ١٩٥٨، وبالتالي احدثت اضراراً جسيمة بالجزائر فضلا عن امتداد العمل العسكري على مساحات واسعة من الجزائر، فقد عبرت اعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من الحرب، الحدود المغربية والتونسية.. وكذلك ففي فرنسا نفسها اعلنت حالة الطوارئ في عدة مرافق حيث يوجد عدد كبير من الجزائريين، ولم يتردد الفرنسيون في خرق الاراضي والاجواء التونسية، وفي قصف ساقية سيدي يوسف ذلك الامر الذي شكل سلسلة من الاعتداءات التي خضعت لها تونس والتي حاولت فرنسا تبريرها بما يناقض القانون الدولي ^(١).

وبين السيد منجي سليم ان السبب الاساسي في الحرب الجزائرية كان الصراع ما بين وضعين الشعب الجزائري من ناحية الذي كان يسعى وراء قيادات جبهة التحرير الجزائرية المطالبة بالاستقلال التام وحق تقرير المصير، ومن ناحية اخرى استمرت فرنسا في النظر الى الجزائر كجزء لا يتجزأ من اراضيها وواصلت سياستها الاصلاحية المبنية على اساس مصالحها ومصالح مواطنيها الذين استقروا في الجزائر، ومثال على ذلك الاقتراح الفرنسي الذي قدمته في الدورة الحادية عشرة حيث طالبت فرنسا وقف اطلاق النار، واجراء انتخابات في الجزائر، واجراء مداولات مع الاشخاص المنتخبين حول استحداث اصلاحات في الجزائر. وقد رفضت جبهة التحرير الوطني هذه المقترحات لانها لم ترض رمي السلاح حتى تتحقق مطامح الشعب الجزائري، ولانها لم تؤمن بصدق الانتخابات التي تعدها الادارة الفرنسية لغرض تعيين ممثلين للبرلمان الفرنسي، واقترحت الاعتراف باستقلال الجزائر والتفاوض على هذا الاساس. وفي الدورة الثانية عشرة، تمسكت فرنسا بمقترحاتها



الثالثة، ولكنها ذكرت امكانية التثبيت في صحة الانتخابات بواسطة مراقبين محايدين. كما ذكرت ايضا بأنها اعدت قانونا أساسيا ينص على انشاء مجالس اقليمية وجمعية مركزية جزائرية، وان المفاوضات يمكن ان تجري بعد سنتين من اقامة هذه المجالس. اذا ما اعربت المجالس عن الرغبة في التفاوض .

بالنسبة لجهة التحرير الوطني اثبتت صدق نواياها بالموافقة على عدم المطالبة بالاستقلال مسبقاً عن طريق قبولها بالعرض المغربي والتونسي لاجراء المساعي الحميدة، لكن مسودة القانون عدلت بطريقة معينة لكي ينال موافقة الاغلبية، لكن فرنسا لم توافق عليه. ومع توالي التماسات استخدام سياسة اكثر انسانية بـ ذلت محاولة لالقاء مسؤولية الحرب على شخص ما، واختيرت تونس لهذا الغرض ووقعت حادثة "ساقية سيدي يوسف" ⁽¹⁾ . وكانت تلك الحادثة دليلاً على تعقيدات دولية، تمثل تهديداً خطيراً للسلم والامن العالمي، يمكن ان تنشأ من الحرب الجزائرية.

كذلك استنكر منجي سليم رفض الحكومة الفرنسية العرض الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض معها، رغم ان تلك الحكومة اعلنت انها ستوفر جميع الضمانات المنسجمة مع السيادة الجزائرية لحماية المصالح الفرنسية في الجزائر، بحجة ان هذه الحكومة لا تمثل الشعب الجزائري ،وبالتالي فهي غير مؤهلة لخوض المفاوضات. وقد بين السيد منجي سليم وجهة نظر حكومته في ذلك، وقال انه لايمكن نكران حقيقة ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمثل الشعب الجزائري وانها تمارس سلطتها بفعالية في الجزائر، لان العديد من المرافق المعنية في الداخل يسيطر عليها جيش التحرير بالكامل وتقع تحت سيطرة الحكومة المؤقتة. لذلك فانه لايستطيع ان يفهم سبب رفض فرنسا للتفاوض مع تلك الحكومة، لانها تمتلك السلطة للزام الشعب الجزائري، ولم تضع اية شروط مسبقة للتفاوض. وبالنظر ان حقيقة الموقف الجاري في الجزائر يهدد السلم والامن الدولي في غرب البحر الابيض المتوسط، فأن على الامم المتحدة ان تشير الى الطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق حل حقيقي للمشكلة بما ينسجم مع اهداف ومبادئ ميثاق الامم



المتحدة، ويرى الوفد التونسي بان الامم المتحدة لايمكن ان تستريح باصدارها لتوصية عامة وغامضة، مفتوحة لكل انواعها التفسيرات، بضمنها استمرار ما يسمى بحرب التهدة، اذ ان من واجبهما التشاور وتقديم اساس لحل ينسجم مع الحق الطبيعي للشعوب في الحرية والاستقلال ^(١) .

أما عن موقف المغرب في هذه الدورة، فقد انتقد رفض الوفد الفرنسي المشاركة في المداولات حول القضية الجزائرية، لاسيما وانه شارك في الجلساتين السابقتين حول القضية على الرغم من تنبيهه لموقف يشير فيه الى عدم صلاحية الجمعية العامة للنظر في القضية الجزائرية وفقاً للمادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاقها ^(١) .

وأشار مندوب المغرب الى ان النضال الجزائري من اجل الحرية دليل ملموس على عملية التخلص من الاستعمار، الامر الذي ادرك الجنرال ديغول معناه عندما اشار في ٤ حزيران ١٩٥٨ الى شجاعة الجزائريين المحاربين لدى زيارته الى مدينة الجزائر، ويبدو من المتناقض ان ترفض فرنسا منح الشعب الجزائري ما منحه بأخلاص للدول الافريقية الفرنسية الاخرى، الا وهو حق تقرير المصير تحت سيطرتها، فضلاً عن ان الجزائر ليست مستعمرة وانما بلد يحارب من اجل مستقبله.

هذا وقد أوضح مندوب المغرب الى ان الحرب الجزائرية تعيق التوصل الى حل نهائي للمشاكل المتعلقة بين فرنسا والمغرب، وتحديدًا الجلاء الكلي وغير المشروط للجيش الفرنسي . كما ان الحوادث اليومية التي حصلت على الحدود مع الجزائر خفّت توتراً خطيراً في العلاقات بين فرنسا ودول شمال افريقيا، فالجيش الفرنسي يكرر ما فعله في "ساقية سيدي يوسف" في تونس حيث اغار السلاح الجوي الفرنسي في ٨ شباط ١٩٥٨ عليها وادت هذه الضربة العسكرية التي اعترفت فرنسا بمسؤولتها عنها الى قيام موجه من السخط ضد فرنسا عند دول كثيرة ولقد قيل في تبرير هذه الغارة انها استهدفت جماعات المجاهدين الجزائريين الذين جعلوا من الساقية قاعدة لها . ويستخدمونها كملجأ أمين ، للتدريب ، والراحة ، وتجميع السلاح والنقل . والغرض الحقيقي من ذلك هو منع وصول الامدادات من تونس الى الجزائر



،فذهب بتدمير الساقية ١٥٠٠ قتل من النساء والاطفال والشيخوخ^١ . وكذلك قرية "ياسين" في ليبيا بهجومه مؤخراً على قرية "تاويزين" في الاراضي المغربية، وفتح النار على مخيم للاجئين الجزائريين ، وكانت المغرب قلقة بشكل مبرر من ان تفقد فرنسا السيطرة على القوة العسكرية المنتشرة في الجزائر ويؤدي ذلك الى حدوث حرب واسعة النطاق في شمال افريقيا تهدد السلم والامن العالمي. وعلى الرغم من سوء الموقف ، فقد ظلت الحكومة الفرنسية تواصل نفس السياسة التي اتبعتها سابقتها، وتسعى لفرض حل من جانب واحد بناء على سياسة اعادة التكامل المفضوحة القناع. ولا يمكن أن تعد مذكرة ايلول ١٩٥٨ التي وقعت في بلد يعيش حالة حرب وتحت السيطرة المباشرة من قبل ٨٠٠٠٠ جندي، ممثلة لراي الشعب الجزائري، وحقيقة ان الانتخابات التشريعية إذا نظمت قبل استعادة السلم في الجزائر لا يمكن ان تعنى سوى ان الجنرال ديغول اراد التقليل من اهمية النضال الجزائري، ومن الواضح انه لم يتحمل عبء السياسة التي توصلت اليها حكومة جي موليه الاشتراكية، والتي تقوم على وقف اطلاق النار والانتخابات والتفاوض وتتعامل مع الصراع الجزائري وكأنه ليس اكثر من سوء فهم يمكن حله بسهولة، وبالطبع فان الدوائر الفرنسية في الجزائر رحبت بمبادرته، وتولت لجان الامن العام الموقف بيدها وابتدأ الجيش بعملية تأهب، وفي محاولة لاقتناع العالم بان الانتخابات في الجزائر ستجري بشكل حر وحقيقي نشر الجنرال ديغول رسالته الشهيرة للجنرال سالان، المندوب العام للحكومة يدعوه فيها لاجراء انتخابات حرة ، ويطلب من الجيش تجنب جميع النشاطات السياسية، اي انه كان يعني ضمناً ان المذكرة لم تكن حرة، وانها من صنع الجيش، وكان الهدف من الرسالة جعل المرشحين المعتدلين يققون مع الانتخابات على افتراض ان الحكومة الفرنسية ستعمل معهم لاعداد حل جزائري، وبذلك تجاهل الجنرال ديغول عمداً الحركة الوطنية الجزائرية الحقيقية وحاول وضع مجموعة بديلة من المتحدثين باسم الشعب الجزائري، لكن محاولاته باءت بالفشل لان الديمقراطيين الفرنسيين رفضوا الوقوف مع الانتخابات بحجة ان الشروط الاولية للتمثيل الحر غير موجودة الا وهي حرية الصحافة والتعبير عن الرأي وحرية عقد الاجتماعات. اي ان



الانتخابات في الجزائر كانت من عمل الجيش الفرنسي، اذ وزعت المناشير بأمر القيادة الفرنسية تدعو فيها الجيش لدعم المرشحين الذين يفضلون الجزائر الفرنسية والتكامل وتتصح السكان المسلمين بالتصويت لأولئك الذين قدمتهم لجان الامن العام.. لكن آمال الحكومة الفرنسية، التي كانت تأمل في الحصول على مساعدة المرشحين المعتدلين، خابت عندما لم تتل اي دعم منهم، وهكذا فان المذكرة والانتخابات لا تشكلان حلا مناسباً للقضية الجزائرية، لان كليهما تجاهل المشكلة الاساسية ولم يسعيا الى تحقيق حل نهائي .

تلك كانت الظروف التي دعت سبع عشرة دولة بضمنها تونس، الى تقديم مسودة القرار للجنة، وقد اخذ مشروع القرار بنظر الاعتبار تطور الاحداث في كل من الجزائر وفرنسا.. ويركز في الفقرة الرابعة من مستهله على حق الشعب الجزائري في الاستقلال، الذي هو حق طبيعي لا لبس فيه.

وشعر الوفد التونسي بان مشروع القرار يمكن ان تعد مبادرة مخلصة لتسهيل التوصل الى حل سلمي للصراع الدامي وبأمل بان اللجنة والجمعية العامة ستتبنيان القرار (١) .

دخلت القضية الجزائرية طوراً جديداً في مجال مناقشتها على الصعيد الدولي امام الامم المتحدة، فقد ابلغ مندوبوا ٢١ دولة افرو-اسيوية مجلس الامن بخطورة الحالة في الجزائر ونوهوا بتدهورها المتزايد، ومن ضمن هذه الدول تونس ،والمغرب، قالت مذكرة هذه الدول ان الشهادة التي ادلى بها عدد من الشخصيات الفرنسية الكبيرة ولاسيما رجال الكنيسة قد كشفت عن الجرائم الوحشية التي ترتكبها القوات الفرنسية في الجزائر، وأشارت المذكرة الى المعاملة القاسية التي يلقاها الوطنيون الجزائريون في السجون الفرنسية (١) .

كما قالت المذكرة ان اخر الانباء الواردة من المصادر الفرنسية تدل على ان الفرنسيين ارغموا نحو مليون جزائري على النزوح من اراضيهم وان حالتهم الصحية ومعيشتهم وصلت الى درجة تبعث على القلق وعدم الارتياح.



وفي ٦ مايس ١٩٥٩ صدر البيان التالي عن اجتماع الدول الافرو-اسيوية:-

" اجتمعت الدول الافرو-اسيوية اليوم لبحث الموقف المتدهور في الجزائر، وبعد ان استمعت الى بيان السيد عبد القادر شندرلي مندوب الحكومة الجزائرية المؤقتة بشأن التطورات الاخيرة في الجزائر^(١)، والى تعبيرات القلق العميق من جانب اعضائها، قررت ان تطلب من اللجنة الدائمة للجزائر فحص تلك التطورات والنظر في عرض المسألة امام الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة^(١).

وفي رسالة مؤرخة في ١٠ تموز ١٩٥٩ موجهة لرئيس مجلس الامن قدمتها، افغانستان، وبورما، وسيلان، وملايو، وغانا، واندونيسيا، وايران، والعراق، والاردن، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، والمغرب، والنيبال، وباكستان، والعربية السعودية، والسودان، وتونس، والجمهورية العربية المتحدة، واليمن وانضمت اليهم اثيوبيا فيما بعد، استرعت فيها انتباه المجلس للموقف في الجزائر التي قالت عنه بانه يهدد الامن الدولي ويشكل خرقاً لحق تقرير المصير والحقوق الانسانية الاساسية الاخرى.

وفي ١٣ تموز ١٩٥٩ اشار ممثل فرنسا في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن، بان المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة، لاتخول هذه المنظمة للتعامل مع امر متعلق بالسيادة الوطنية الفرنسية^(١).

أما في ١٤ تموز ١٩٥٩ تقدمت خمس وعشرون دولة افرو-اسيوية بطلب لادراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة في خطاب الى السكرتير العام، وقد جاء في المذكرة المرفقة مع طلب الازدواج تذكير بان الامم المتحدة تناقش القضية الجزائرية^(١) منذ سنة ١٩٥٥، و اشار الى القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة في دورتها الحادية عشرة والثانية عشرة والى مشروع القرار الذي لم يصدر، لعدم حصوله على اغلبيه الثلثين بصوت واحد في الجمعية



العامة، كما اشارت المذكرة الى استمرار الحرب في الجزائر، وعدم تحسن الحالة هناك.

وقد وافقت اللجنة التوجيهية على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة، بالرغم من اعتراض مندوب فرنسا الذي تمسك بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الامم المتحدة، وادعى ان الجزائر تدخل في صميم اختصاص فرنسا الداخلي، ووافقت كذلك الجمعية العامة على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة واحالته الى اللجنة السياسية لتقوم بدراسته^(١).

وفي هذه الاثناء تقدم مندوب المغرب في ١٣ آب ١٩٥٩ يطلب ادراج موضوع التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء^(٢) في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة، لما له من مخاطر عظيمة على المنطقة باسرها، ولكن الجمعية العامة قررت في ٢٢ ايلول ١٩٥٩ مناقشته كموضوع مستقل تاركة اللجنة السياسية الاولى تحديد طريقة المناقشة واسبقية الموضوعات.

وبدأت اللجنة الأولى مناقشة هذا الموضوع بالاستماع الى رئيس وفد المغرب الذي أفصح عن خطورة التجارب الذرية التي تتوي فرنسا اجراءها في الصحراء الافريقية، وقال انه في الفترة الواقعة بين الثالث والعشرين من شباط و١٧ تموز ١٩٥٩، قدمت المغرب خمس مذكرات الى الحكومة الفرنسية تحتج على عزم فرنسا القيام بهذه التجربة الذرية التي تهدد سكان المناطق المجاورة . كما ان دولاً أفريقية وأسيوية أخرى قدمت احتجاجات مماثلة لكن دون جدوى.

وتحدث ممثل المغرب عن الناحية الانسانية للتفجيرات الذرية بالنسبة للاحوال الصحية والاجتماعية لشعوب افريقيا، اذ لا توجد الضمانات الكافية لتفادي الخطر الناجم عن التفجيرات الذرية وتناول الناحية العلمية لهذه التفجيرات واثبت خطورة نتائجها^(١).

وأشار مندوب المغرب الى ان اقدام فرنسا على تفجير قنبلتها في ارض غير لرضها ليس فقط تعدياً صارخاً على الجزائر وعلى المغرب العربي والقارة الافريقية



باكملها، ولكنه خروج فرنسا عن إجماع العالم وتحديها لعواطف شعوب وتوصيات الامم المتحدة. والغرض هو تهديد الحركات التحريرية المطالبة بالاستقلال في افريقيا وفي الجزائر على الاخص، لكن هذه الأهداف لم تتحقق، فلا يكفي ان تملك الدولة قنبلة ذرية كي تتمكن من استعمالها، فهناك مشاكل عديدة لم تتوصل فرنسا الى حلها (١).

ورد مندوب فرنسا فأورد ارقاماً وحقائق علمية حاول ان يثبت فيها عدم خطورة هذه التجربة الفرنسية في الصحراء (١) وبعد ذلك تحدث العديد من مندوبي الدول الافرو-اسيوية وبينوا معارضتهم لهذه التجارب، ثم تم الاجماع من قبل هذه الدول على تقديم مشروع قرار يتضمن دعوة الجمعية العامة الى التعبير عن اسفها للقرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية ، ودعوته الى الامتناع عن هذه التجارب الذرية، لصالح المحافظة على سلامة القارة الافريقية.

وقد شاركت تونس في تقديم المشروع مع الدول الافرو-اسيوية (١). وبعد اجراء التعديلات على المشروع من قبل الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة، تم اقرار المشروع والزام فرنسا بتنفيذه، الا انه رغم طرح الموضوع على طاولة الجمعية العامة للامم المتحدة ، ورغم رفض العالم اجمع للتجارب الذرية الفرنسية، الا ان فرنسا فجرت لاحقاً قنبلتها الذرية في ١٣ شباط ١٩٦٠، وارتفعت الاصوات من كل مكان محتجة على هذا الاجراء الشاذ الذي يتنافى مع الاتجاه الدولي العام ومع قرار الامم المتحدة (١).

لذلك نلاحظ ان المغرب قامت بدور فعال لتدين فرنسا امام هيئة الامم المتحدة على ما قامت به من تجارب ذرية في الصحراء الافريقية.

اما بالنسبة لمناقشات اللجنة السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة للدورة الرابعة عشرة، فقد بدأت في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٩ بكلمة القاها مندوب تونس فلاحظ ان اللجنة تناقش هذا الموضوع بشكل مختلف عن الدورة السابقة، اذ انه منذ طلب ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة توضحت مظاهر جديدة تبشر بحل مشكلة الجزائر عن طريق حل ديمقراطي يتمشى مع مبادئ وروح



ميثاق الامم المتحدة و اشار الى تصريح الجنرال ديغول في ١٦ ايلول ١٩٥٩ والى رد الحكومة الجزائرية عليه.

فلاحظ ان تصريح الجنرال ديغول قد اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية، وبذلك لا يوجد خلاف بين الاطراف المعنية، كما انه لا توجد عراقيل في سبيل وقف اطلاق النار، والتوصل الى الحل السلمي الذي ينتظره الجميع. كما لاحظ في الوقت نفسه ان الحرب لازالت مستمرة في الجزائر بكل مآسيها وعرج على تبين الاسباب الحقيقية لاستمرار هذه الحرب طوال خمس سنوات، وهي الحرب التي تؤثر في العلاقات الودية بين الشعوب المختلفة^(١).

وقال ممثل تونس بأن الحرب في الجزائر التي سببت معاناة وخسائر كبيرة للطرفين لا يمكن ان تنتهي بالنصر لأي منهما. وقد شجعت تونس باستمرار القيادات الجزائرية على تبني موقف مرن في تقرير المصير، و اضاف ايضاً اذا ما كان العرض الفرنسي مخلصاً وصادقاً فلن تبقى هناك اي مشكلة ، والحكومة الجزائرية المؤقتة مخولة للمطالبة بضمانات حول اجراء الاستفتاء الشعبي، وعلى الرغم من ان المحادثات بين الطرفين يجب ان لا تسعى الى تحديد النظام السياسي المستقبلي في الجزائر ، فإن الشروط السياسية والعسكرية المسبقة لوقف اطلاق النار لا بد ان تذكر^(١).

وقد اشار مندوب تونس الى التصريحات التي ادلى بها الرئيس ديغول في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٩^(١)، وبين ان فيها امكانية لتقريب وجهات النظر المختلفة، كما اشار الى رد الفعل الذي احدثته لدى الجزائريين وعبر عن دهشته لعدم قبول الحكومة الدخول في مباحثات مع الزعماء الجزائريين الذين عينتهم الحكومة الجزائرية^(١)، موضحاً ان زعماء الدول الجديدة في افريقيا كانوا من المعتقلين السياسيين في الماضي تحت نظم الحكم الاستعماري. كما اوضح ان تشكيل الوفد الجزائري ليس نهائياً ويمكن اضافة شخص او اثنين اذا استدعى الامر وان حل المشكلة الان في يد فرنسا. وقال ان المناقشات في اللجنة ستودي الى ايضاح بعض النقاط الغامضة



في السياسة الفرنسية، وأعلن أن تونس مع بعض الوفود الأخرى ستقدم مشروع قرار بشأن الجزائر.

أما مندوب المغرب فقد أشار إلى تصريحات الجنرال ديغول ورد الحكومة الجزائرية عليها، فقال بأنه ليس من المقبول أن يقوم الشعب الجزائري بالقاء سلاحه لأن فرنسا قد اعترفت له بحق تقرير المصير وأوضح اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين في الجزائر وتصريحات الجنرال ديغول^(١)، وأكد ضرورة الاتفاق على الضمانات الكفيلة بتحقيق حرية ممارسة تقرير المصير، وانتقد رفض فرنسا التفاوض مع الزعماء الجزائريين الخمسة الذين عينتهم الجزائر الحرة.

وأكد أن مشروع القرار الذي قدمته الدول الأفرو-آسيوية لا يهدف إلا إلى إقرار ما سبق أن اعترفت به فرنسا ولا يرى فيه ما يمكن أن يؤدي إلى عرقلة الوصول إلى تسوية بشأن القضية الجزائرية بين فرنسا والجزائر^(١).

وفي ٢ كانون الأول ١٩٥٩ تقدمت اثنتان وعشرون دولة أفرو-آسيوية بمشروع قرار معتدل اللهجة إلى اللجنة يقضي " بحث الفريقين المعنيين على الدخول في محادثات لتقرير الشروط اللازمة لتنفيذ حق تقرير المصير للشعب الجزائري بأسرع ما يمكن بما فيها الشروط اللازمة لوقف إطلاق النار^(١)."

بالنسبة لموقف الوفد التونسي الممثل بالسيد منجي سليم فقد علق على مسودة القرار الذي تقدمت به الدول الأفرو-آسيوية قائلاً " بأن مسودة القرار الذي كان قيد المناقشة والذي ينص على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال لم يحدد زمن أو الطريقة التي يجب أن يمارس فيها هذا الحق". و أراد ممثل تونس القول بأن في ذلك الوقت كان وفده يرى عدم إمكانية حسم هذه الأمور إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية، وهي الفكرة التي جسدها مسودة القرار.

ولم يوافق على أن المشكلة يمكن حلها بسبب تحديد فرنسا الوقت من أجل أن تمارس الجزائر حق تقرير المصير عن طريق مذكرة ترفع باسم الشعب، إذ أن الرئيس ديغول في خطابه المؤرخ في ١٦ أيلول ١٩٥٩ لم يحدد التاريخ الدقيق لذلك



الامر واكتفى بالقول ان المذكرة سيجري تنفيذها بسهولة بدون اعاقه، وفي الوقت الذي لايمكن لاحد ان يشكك في مصداقية الرئيس الفرنسي، فان الطرق المستخدمة في تنظيم الانتخابات الجزائرية قد خلقت الشك بين ابناء الشعب الجزائري، وأستذكر بأنه في وقت اجراء الانتخابات الجزائرية عام ١٩٥٨ وجد الرئيس ديغول نفسه بأنه من الضروري تذكير المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر بضرورة اجراء انتخابات حرة تماماً، فضلاً عن ذلك في ٢ كانون الاول ١٩٥٩ اعلن القائد العسكري الفرنسي بان الجيش الفرنسي سيبقى في البلاد بقدر ما تستدعي الضرورة، وانه يساعد بكل طريقة ممكنة اولئك الذين ارادوا ان تكون الجزائر فرنسية، وبسبب اعتقاد الوفد التونسي بان الشك الجزائري لايمكن ان يزول الا من خلال الوسطاء بين الطرفين المعنيين، انضم الوفد الى واحد وعشرين وفداً اخر لتقديم مسودة قرار تحت على ان يساعد هؤلاء الوسطاء بتحديد الشروط الضرورية لاستخدام حق الشعب الجزائري في تقرير المصير بضمنها شرط وقف اطلاق النار واستشهد لهذا بالقرار السابق الذي صدر حول القضية التونسية والذي تبنته الجمعية العامة بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٥٤، عندما كانت المفاوضات بين فرنسا وتونس جارية مما ساعد علالتوصل الى اتفاق . لكن مسودة القرار الذي قدمته الدول الافرو-اسيوية لم تعالج محتوى المشكلة التي كان يفترض ان تحسم عن طريق مذكرة.

ولم يتحقق اي شيء من مناقشة مسألة ما اذا كانت جبهة التحرير الوطني تمثل مطامح الشعب الجزائري وهو ما يجب ان تحدده المذكرة، وفي الوقت الحالي، المسألة المطروحة هي ايجاد طرف يمكن لفرنسا ان تتفاوض معه للتوصل الى قرار نهائي حول النزاع الجزائري . وجبهة التحرير الوطني هي ذلك الطرف الاخر في النزاع وقد جرت الاشارة اليها كذلك من قبل وزير الخارجية الفرنسي، فعدم التطرق الى تلك الحقيقة في مسودة القرار كان متعمداً لتجنب التسبب في اهانة اي احد او خلق الصعوبات.



واكد منجي سليم بأن الوسطاء المقترحين سوف لن يحددوا حالة الجزائر النهائية وانما فقط الشروط المطلوبة لضمان صحة واصالة تلك المذكرة ^(١).

اما بالنسبة لموقف مندوب المغرب بخصوص دعم المغرب لقرار الدول الافرو-اسيوية فقد قال ان المغرب تستذكر عملية الاستيلاء التي قامت بها السلطات الفرنسية يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ على طائرة مغربية تقل خمسة قادة جزائريين، الامر الذي خيب الامل المعقودة للتوصل الى حل عادل للمشكلة الجزائرية، ويا كان سبب ذلك فإن الحقيقة تبقى بان الحكومة الفرنسية قد حشدت قواتها العسكرية الى اقصى حد، وهذه السلطات وجدت ضرورة تدمير العدو مهما كان الثمن بغض النظر عن التبعات السياسية الخطيرة التي يسببها هذا الموقف. ونستطيع ان نتوصل الى استنتاجيين من هذه الاحداث هو :-

الاول : انه في مرحلة معينة من الحرب الجزائرية كانت هناك رغبة جادة لاستعادة السلم وهذه الرغبة قد شاطرتها الحكومة الفرنسية الى حدما، ولكنها انتهت بفعل جانب من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر او حتى في باريس.

الثاني : ان استيلاء الحكومة الفرنسية على القادة العسكريين الجزائريين اثبت نقطة تحول في بدء مؤامرة سياسية وعسكرية صممت لمواصلة الحرب الجزائرية حتى تستسلم حركة المقاومة الجزائرية، وقد قلبت الحكومات الفرنسية المتعاقبة الموقف لصالحها، وفي الوقت الذي اعلنت فيه رغبتها في الصلح، ادعت بانها تستطيع فرضه بدون التسبب في خطورة كبيرة لفرنسا.

اما بشأن بيان الرئيس ديغول حول الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فإن الوفد المغربي لم يشكك في نوايا الجنرال ديغول، ولكنه اجبر على عدم الاتفاق مع الممثلين الذين لم يشجعوا مناقشة القضية الجزائرية في الجلسة الحالية بسبب الموقف الفرنسي السلبي. وفي الوقت الذي نتفق فيه على ان بيان الجنرال ديغول مبادرة مهمة لتحقيق السلام، فاننا لانشاطر الرأي بعدم فائدة تفحص مضامينها وتقييمها .. فضلا ان الموقف الحالي لم يتحدد فقط ببيان الجنرال ديغول،



وانما بتصريحات القادة الفرنسيين الاخرين، ولذلك لابد من رؤية الموقف بهذا السياق. ان تعقيد القضية والحقيقية التي مفادها ان اية خطوة ملموسة لم تتخذ بعد تستدعي توضيح الموقف وتحديد الدور الذي يجب على الامم المتحدة ان تلعبه، وقيل بان مناقشة القضية على المستوى الدولي قد تسبب اتخاذ فرنسا لموقف عدائي وتعيق خطوات الجنرال ديغول. غير ان الجنرال ديغول وفي عدة مناسبات طرح القضية في السياق الدولي، ناقشها مع عدد من اعضاء حلف الاطلسي. وفي النهاية اعلن مندوب المغرب ان بلاده تدعم مسودة القرار وتعارض اية محاولة لتبديل محتواه او منظورة^(١).

وبعد انتهاء المناقشات تم الاقتراح على المشروع في اللجنة في ٧ من كانون الاول ففاز باغلبية ٣٨ مقابل ٢٦، على الرغم من ان الولايات المتحدة رغبة منها في عدم استثارة الجنرال ديغول، قد اقترعت مع بريطانيا ضده، وتبعته في ذلك معظم الدول الغربية.

ولما عرض القرار في الجمعية العامة في ٢ كانون الاول، وقع حادث لا سابقة له في تاريخ الامم المتحدة، اذ عندما تليت فقرات القرار واحدة تلو الاخرى واقترع عليها، نالت جميعها اغلبية الثلثين المطلوبة حتى ان بعضها حصل على ثمانية اصوات زيادة على العدد المقررة وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراح بعد بضع دقائق، عدلت عدة وفود موقفها نتيجة ضغط الولايات المتحدة رغبة منها في عدم استثارة الجنرال ديغول وفرنسا.

وهكذا تم فشل المشروع الذي اعترف بحق تقرير المصير عن طريق ما اسماه الوفد الفرنسي بالخطط الاستراتيجية، وتعاون "فرنسا مع مجموعة من اصدقائها" وأعتبر الوفد الجزائري ما وقع نتيجة المناورات التي قامت بها دول حلف الاطلسي للحيلولة دون اتخاذ اي قرار، ووجه الوفد الجزائري لومه الرئيسي الى الولايات المتحدة الامريكية لانها ضغطت على عدد من الدول الصغيرة لتتقرض ضد القرار، على الرغم من ان وفدها رغبة منه في تهدئة ثائرة الجزائريين وتخديرهم انتقل في الاقتراح النهائي من المعارضة الى الامتناع^(١).



وهكذا انتهت جلسات الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة دون اصدار قرار دولي بحق فرنسا، لكن هذا لايعني فشل الحكومة الجزائرية المؤقتة ، بل على العكس فقد كسب الشعب الجزائري عطف العالم كله نتيجة الانتصارات التي يحرزها سواءً في ساحات القتال،أو الرصيد الهائل الذي حصل عليه في ساحات المحافل الدولية.

المبحث الثالث:-القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي

من ١٩٦٠-١٩٦٢

من الأمور التي جرت تمهيداً لعرض القضية الجزائرية على الامم المتحدة للمرة السادسة، الاجتماع الذي عقدته الدول الافرو-اسيوية في ٢١ حزيران ١٩٦٠ لبحث موضوع عرض القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة بعد ان سبقته عدة اجتماعات.

ودار البحث حول دعوة الجنرال ديغول الى الحكومة الجزائرية للدخول في مفاوضات لتسوية القضية الجزائرية، وقبلت الحكومة الجزائرية لهذه الدعوة، واستعدادها لارسال وفد للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية. وقد أشير في هذه الاجتماعات الى ان مقترحات ديغول لا تعني ان عودة السلام الى الجزائر محقق نتيجة لهذه المحادثات ورجا البعض ان تسفر هذه المحادثات عن نتائج طيبة تحقق المطالب الوطنية للجزائريين واستقلال بلادهم، مع ملاحظة ان ديغول قد سبق ان ادلى بتصريحات كثيرة لم تؤد الى اية نتيجة.

واتجة الراي الى التقدم بطلب لادراج القضية في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها القادمة، وبعد مناقشة اجراءات الادراج اقترح ان تقوم اللجنة الخاصة بالجزائر^(١) بدراسة الموضوع، واعداد مشروع للمذكرة الايضاحية التي تقدم الى السكرتير العام للامم المتحدة لادراج القضية في جدول اعمال الدورة القادمة، على ان تقدم اللجنة ما وصلت اليه من نتائج الى الدول الافرو-اسيوية في اجتماع يعقد في ٥ تموز ١٩٦٠.



وفي ٧ تموز ١٩٦٠ وافقت الدول الأفرو-آسيوية على تقديم طلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لادراج قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة الخامسة عشر^(١).

وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز ١٩٦٠ التمست الدول - الآفرو - آسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة . وفي مذكرة توضيحية مرافقة ذكرت هذه الدول ومن بينها تونس ، والمغرب ، بأن فشل الجمعية العامة في تبني قرار حول القضية في دورتها الرابعة عشرة يهدف الوصول الى حل سلمي للقضية الجزائرية على أساس تقرير المصير وفقا لمبادئ الميثاق مما أدى الى ترك الوضع الجزائري كما هو عليه .

وفي ملحق للمذكرة قدم في ١٤ ايلول ١٩٦٠ ذكرت هذه الدول بان الأحداث الأخيرة قد بددت الأمل في إجراء المحادثات بين الطرفين ، وان الحالة القائمة في الجزائر تتطوي على تهديد للسلم و الأمن بين الطرفين ، ولذلك فانهم يودون تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة عن المساهمة ، بكل وسيلة ممكنة في الوصول الى حل يحقق أمان الشعب الجزائري .

وفي ٢٢ أيلول ، قررت الدول الأفرو - آسيوية التوصية بأدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة ، ونازع ممثل فرنسا أثناء هذا الاجتماع في اختصاص الأمم المتحدة في بحث المسألة واعلن أن وفده لن يشترك في مناقشتها^(١).

وفي ١٠ تشرين الأول ، قررت الجمعية العامة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها ، و قد نظرت اللجنة السياسية الأولى في القضية طوال ثلاثة عشر اجتماعا عقدت بين ٥-١٥ كانون الأول ١٩٦٠ .

وقد اكتسبت هذه الدورة أهمية سياسية ، نظراً لأهمية المشاركين في الدورة من رؤساء الدول والحكومات .

و قد أكد ممثل تونس بان الحقيقة الأساسية في القضية الجزائرية هي حصول حرب مستمرة استنزفت الأرواح من كلا الجانبين ، ولم تبد أية دلائل على الوصول



ألي نهاية لهذه الحرب الدائرة ، وعملت الإجراءات القمعية ، كالأعتقالات ، وترحيل عدد كبير من الجزائريين لتوطينهم في أماكن أخرى على تصاعد الاحتجاجات حتى من قبل الفرنسيين أنفسهم . و يوجد في تونس و المغرب ٢٥٠ ألف لاجئ جزائري في حالة تدعو إلى القلق . فالحرب الجزائرية بما لها من تأثير على البلدان المجاورة كتونس مثلا ، التي تعرضت لحوادث خرق الحدود و أعمال التدمير التي ارتكبتها القوات الفرنسية تشكل تهديدا خطيرا للسلم و الأمن الدوليين .

وأن القضية الجزائرية تضع مبادئ الميثاق في موضع الاختبار . و لم يعد من الجائز للأمم المتحدة أن تقتصر على الإعراب عن الأمل و الرغبة في الوصول إلى حل عن طريق التفاوض على أساس مبدأ تقرير المصير ، فقد رضي الطرفان ألان بمبدأ تقرير المصير ، ولم يعد هنالك من نزاع معلق حول تهيئة الظروف اللازمة لأجراء استفتاء يعبر تعبيرا تاما صحيحا عن إرادة الشعب الجزائري ، و بما أن فشل المحادثات التي جرت في ميلون قد أثبتت أحجام فرنسا عن تطبيق مبدأ تقرير المصير فلم يعد هنالك سوى الأمم المتحدة لضمان أجراء استفتاء جزائري سليم صحيح ^(١) .

أما بالنسبة لوفد المغرب في الأمم المتحدة في هذه الدورة ، فقد ترأسه الأمير الحسن الثاني ،الذي صرح بان تدخل الأمم المتحدة وحده القادر على وضع حد للحرب الجزائرية منح الشعب الجزائري استقلاله و سيادته الوطنية . و قد استنكر الأمير الحسن الثاني ، انه في الوقت الذي حصلت فيه الشعوب على حريتها وطالبت فيه الأمم المتحدة بإنهاء عصر الاستعمار ، تبقى فيه الجزائر مستعمرة ، و في الوقت الذي اصبح فيه السلام الموضوع الأساس لكل أمة ، فان الحرب في الجزائر يجب أن تستمر . لذلك فان الحرب الجزائرية ، بعيدا عن كونها حربا فرنسية - جزائرية ، أصبحت حربا دولية من كل النواحي ، التي كانت تثير قلق كل الرؤساء في العالم ، و أصبحت موضوعا أساسيا في كل المؤتمرات ، فمنذ انعقاد المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في باندونغ عام ١٩٥٥ حتى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الذي عقد في ليوبو لديفيل في عام ١٩٦٠ .



و منذ أن اصبح النزاع دوليا ، فلا يمكن وضع حد له ألا بتسوية دولية • و ضمن هذا الإطار فقد سعت المغرب و بكل الوسائل للتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية ،ولكنها عبثاً تحاول .والأكثر من ذلك فان حالة الحرب السائدة في الجزائر تبين ميلها وبشكل متزايد ، باتجاه الحدود المغربية ، مثلما حدث ذلك في تونس التي كانت عرضة لهجمات يومية ^(١).

كذلك بين الأمير الحسن الثاني ، انه لم يبق هناك شك، حتى عند المتمردين ، بان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أصبحت الآن المنظمة الوحيدة الممثلة للامة الجزائرية ، و التمسك بالابقاء على الظلم المقترف في حقها من شأنه ان يجعل تلك الحرب تستمر وتدوم ، وليس في ذلك آلا تركيز التهديد الفظيع الذي يغذي الحرب الباردة ،والشديد الأفظع منه التهديد بالحرب الساخرة وما تجر في أذيالها من جرائم ومجازر .

وقد أشار الأمير الحسن الثاني الى أن رئيس الجمهورية الفرنسية عندما أعلن أن للجزائر الحق في تقرير المصير ، أخذت الناس تظن أن المفاوضات على إيقاف النار ستفتح الباب للمناقشة المؤدية الى السلم • فقبل أصدقاؤنا الجزائريون التوجه الى مولان للشروع في تلك المناقشات فكان كل ما سمعوه ان الحديث لن يدور معهم بأية صفة من الصفات.

و قد أيد الحسن الثاني الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في رأيها بعدم إيقاف إطلاق النار أثناء المفاوضات مع فرنسا ، لان في ذلك إمكانية القضاء على الثورة ، وعدم إمكانية استئنافها في حال عدم التوصل الى نتائج إيجابية في المفاوضات ^(١) .

وفي الجلسة الرابعة عشرة للجمعية العامة أثناء مناقشة القضية الجزائرية ، حثت العديد من وفود الأمم المتحدة على تجنب اخذ أي موقف بشأن المسألة الجزائرية ، على أساس أن الحكومة الفرنسية كانت على وشك أن تحلها • لقد آثار ذلك قلق الوفد المغربي الذي اعتقد أن فرصة تحقيقه السلام قد تبدأ بهذه الوسيلة •



ولأن هذه المخاوف مبنية على أساس راسخ، فقد كان من الضروري أن تتدخل الأمم المتحدة ، وبقوة إذ كان ذلك ضروريا لتضع حداً لهذه الحرب .

هذا الامر اثار مندوب تونس ودفعه الى استعمال حقه في الرد ،قائلاً أنه في الاجتماع السابق أشار ممثلو المملكة المتحدة إلى المخاوف التي أعرب عنها الوفد التونسي بخصوص تقسيم الجزائر . وضمن الرئيس ديغول هذه المخاوف في بيان في ١٦ أيلول ١٩٥٩ ، وتم التأكيد عليه بواسطة بيانات رسمية أخرى أنكرها أعضاء الحكومة الفرنسية ، وظهرت مرة ثانية وبوضوح في بيان الرئيس الفرنسي ديغول في ٤ تشرين الأول ١٩٦٠ .

لذلك دعا مندوب تونس الدول الأفرو -آسيوية وضع مشروع قرار لحل القضية الجزائرية ، ليضمن القضاء على الأوضاع المأساوية التي خلفتها الحرب (١) .

لذلك في ٩ كانون الأول تقدمت الدول الأفرو -آسيوية بمسودة قرار تتضمن انه يتوجب على الأمم المتحدة :

- ١- أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال .
- ٢- أن تعترف بالحاجة الفورية لضمانات كافية وفعالة من اجل التنفيذ الناجح و العادل بحق تقرير المصير على أنساس احترام وحدة و سيادة الجزائر .
- ٣- أن تعترف أيضا بان الأمم المتحدة تتحمل مسوعولية السهام بتنفيذ هذا الحق بنجاح وعدالة .

٤- أن تقرر ضرورة أعداد استفتاء في الجزائر تحت تنظيم و ضبط و أشرف الأمم المتحدة ،يقرر بموجبها الشعب الجزائري مصير بلاده (١) .

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول ١٩٦٠ قرارها الذي قضى برفض قيام الأمم المتحدة بأجراء الاستفتاء في الجزائر ، و بإقرار البنود الأخرى من المشروع الأفرو -آسيوي ، التي تنص على اعتبار " استمرار الحرب في الجزائر خطرا على الأمن و السلام الدوليين " وتأكيد حق الشعب الجزائري في حريته



وممارسة سيادته ووحدته ، وقد رحب كريم بالقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية بهذا القرار واعتبرته نصراً دولياً عظيماً^(١).

أما في الدورة الاخيرة فقد وصلت القضية الجزائرية الى الدورة السادسة عشرة و هي أقوى مما تكون عليه القضايا ،حيث يثير التقدير والإعجاب في كل زمان ومكان ، و تضحياتها فاقت كل حدود التصور والعقل ،وأحتمال شعبها بلغ كل إمكانات التصور ،فالنضال الذي يقوم به الشعب مستمر ،لا يلحق به وهن ولا ضعف ،والانتصارات التي يحققها في ميدان الكفاح تتعاقب وتتوالى ،وتقوي الاتجاه في فرنسا نفسها ،الى وجوب وضع حد للحرب الجزائرية ،وهو اتجاه يسيطر على الفئات الكثيرة من المفكرين و الأحرار و المثقفين ورجال الدين ، وأمن الجنرال ديغول ذاته ،بان الأساليب القديمة التي اتبعت في الماضي لم تعد نافعة أو مجدية ،وان عليه أن يسلك طريقاً جديداً ، وشرع ينادي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ،"وبالجزائر الجزائرية " وما شابهها من شعارات كانت لبضع سنوات خلت كامنة للزج بكل من ينادي بها من الجزائري في غياهب السجون

و كانت القضية الجزائرية قد حققت في الميدان الدولي انتصارات رائعة، فقد اخذ عدد الدول المعترفة بالحكومة الجزائرية المؤقتة في الازدياد ،سواء أكان اعترافا شرعيا أو واقعيا أصبحت للجزائر مكانتها المعترف بها في مجالات النشاط العالمي . فهي تدعو الى المؤتمرات الدولية ، وتشارك في مناقشاتها و أبحاثها كأية دولة مرة أخرى ،وهي تستند الى القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة في دورة عام ١٩٦٠ ،الذي أكد حق الشعب الجزائري في حريته و ممارسة سيادته و وحدته ،والذي اعتبر استمرار الحرب الجزائرية خطراً يهدد الأمن و السلام الدوليين^(١).

اثناء ذلك جرت مفاوضات دعت اليها فرنسا بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و حكومة فرنسا في كل مرة أيفيان ولوغران ،ولإيجاد صيغة اتفاق بين الطرفين بعد إلحاح المجتمع الدولي على الطرفين حول ذلك .

وبتاريخ ١١ آب ١٩٦١ ألتمست إحدى وثلاثون دولة افر - أسيوية برسالة الى الأمين العام ، أدراج القضية الجزائرية في الجلسة السادسة عشرة للجمعية



العامة، و في مذكرة توضيحية مرافقة أعلن الموقعون عن الرسالة، بعد استعراضها لتاريخ القضية أمام الجمعية واستذكارهم للقرار الذي قدمته الدول الأفرو - آسيوية في الدورة الخامسة عشرة ،بان الموقف في الجزائر لا يزال يسبب قلقا عميقا و تهديد للسلم في العالم (١) .

و في ٢١ أيلول ١٩٦١ قررت اللجنة العامة بدون تصويت التوصية بأدراج القضية في جدول أعمال الجمعية ،وأشار ممثل فرنسا بان مناقشة القضية لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ، مضيفا أن فرنسا لم تدخر وسعاً للتوصل الى حل سلمي و ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية ،وأن مناقشة المسألة في الجمعية العامة لن يفيد سوى في تأجيج المشاعر ،وأكد بان وفده لن يشارك في أية مناقشة وسيعد أي قرارات تصدر غير نافذة .

وفي ٢٥ أيلول ١٩٦١ قررت الجمعية العامة وضع القضية على جدول أعمالها ومن ثم أحالتها الى اللجنة الأولى ،وضعت الفقرة في الترتيب الخامسة للمداولة ، ولكن ممثل ليبيا التمس بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني تأجيل النقاش حتى ١٤ كانون الأول لكي لا تتعارض المداولة مع محادثات وقف إطلاق النار الجارية، وتم النظر في الفقرة طوال تسعة اشهر اجتماعات عقدت بين ١٤ و ١٩ كانون الأول ١٩٦١ (١) .

وفي ١٥ كانون الأول تقدمت العديد من الدول من ضمنها المغرب بمسودة مذكرة مشتركة تقوم الجمعية العامة بموجب شروطها بالطلب من الطرفين استئناف المفاوضات لغرض تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال مع احترام وسيادة ووحدة الجزائر ، أما بخصوص الضمانات التي ارتأى بعض المتحدثين تقديمها للأقلية الأوربية ، فأكد رئيس الوفد الجزائري في الجمعية أن حكومة الجزائر المقبلة ستضمن حقوق الرعوية لجميع مواطنيها دون تمييز في العنصر والجنس ، ولكنها لن تتسامح بامتيازات أو حقوق خاصة لأي جماعة معينة إذن هذه الامتيازات تتعارض مع الاستقلال الذي حاربت الجزائر من اجله ،وهي على استعداد لمنح الرعوية الجزائرية لكافة الأوربيين الراغبين فيها ، كما أنها على



استعداد لأعطاء حقوق الإقامة لمن يود الاحتفاظ بجنسية الفرنسية ، وأشار أيضا بخصوص موضوع القواعد العسكرية ، فقال أن فرنسا تريد أن تحتفظ في الجزائر بقطعات عسكرية تكون تحت إشرافها الكامل وسيطرتها لا بمجرد قواعد عسكرية ، وأضاف أن مثل هذا الطلب يتعارض مع سيادة الجزائر بكاملها^(١)، وأيضاً طلب رئيس الوفد الجزائري من الدول الأفرو - أسيوية بالاعتدال في لهجة الخطب التي ستلقى في المناقشات مخافة أن تؤثر على الاتصالات التي لم يكن الأمل بنجاحها قد انقطع أو تهاوى .

وفي ٢ كانون الأول ١٩٦١ أوصت اللجنة الأولى بتبني مسودة القرار الدول الأربع والثلاثين الدول الأفرو - أسيوية بـ (٦٢) صوتا مقابل لا شيء و تغيب (٣٨) دولة عن التصويت و اخذ القرار المرقم ١٧٢٤ (١٦) .

في جلسات الدورة السادسة عشرة تحدث خمسون مندوبا حول القضية الجزائرية مدافعين عن حقوق الشعب الجزائري و مطالبين الحكومة الفرنسية بإعطاء جدية أكثر للمفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة .

وجاء في البيان الذي قدمته ٢٤ دولة افرو - أسيوية عن اسفها لما وصلت إليه المفاوضات التي تهدف الى إعطاء الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره والاستقلال ،مع الحفاظ على وحدة الأراضي الجزائرية و كيانه الجغرافي ، و قد حصل هذا المشروع على غالبية الأصوات عند الاقتراع عليه .

و بذلك حققت القضية الجزائرية باعتراف الأمم المتحدة ، بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية نجاحا كبيرا ، ويعود هذا الانجاز الى الدور والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في الميدان العسكري و السياسي ، بالإضافة الى دور الوفود العربية و الصديقة في هذه المنظمة ، التي ساندت مطالب الجزائر في الحرية والاستقلال طوال الدورات السابقة التي بحثت بها القضية الجزائرية في هيئة الأمم^(١) .

وقد تميز أداء الوفود العربية وخاصة الدول العربية المجاورة للجزائر "دول المغرب العربي" بشأن القضية الجزائرية من وقوفهم الدائم



وازاء ذلك كانت الحكومة الفرنسية في ذلك الحين تتصرف بعنجهية وغطرسة ازاء استفحال خطر الثورة الجزائرية، فألقت القبض على بعض زعماء الثورة وهم في طريقهم للاجتماع في تونس، وبينما كانت الطائرة تقلهم من المغرب الى الاجتماع، اجبرت طائرتهم على الهبوط وتم القبض عليهم، واثار ذلك نائرة المغرب والنسبة لتلك الالهانة التي الحقها بهم. لكنه لم يكد يمضي على حادث القبض على زعماء الجزائر في ٢٢ من تشرين الاول سوى سبعة ايام حتى كان العدوان الثلاثي على مصر الذي كان الدافع لفرنسا من ورائه هو القضاء على الثورة الجزائرية اذا ما نجح الغزو المسلح لمصر^(١) ، ولكن العدوان الثلاثي المسلح الذي تعرضت له مصر في ٢٩ من تشرين الاول سنة ١٩٥٦ لم يحقق اهدافه المرجوة^(٢) .

الى جانب القضية في الأمم المتحدة ، في بداية طرحها على طاولة هذه المنظمة الدولية ، وما قام به مندوبو دول المغرب العربي من جهود لكسب تأييد الوفود الأخرى الى جانب القضية الجزائرية ،حتى الخطابات التي تلاها مندوبو دول المغرب العربي في الأمم المتحدة ،اتسمت بكل الجوانب من عسكرية وسياسية وإنسانية وبالجوانب النضالية والثورية، وكانت الأمم المتحدة هي واحدة من أهم الساحات التي وقفت فيها تونس والمغرب ولعبت دوراً مشرفاً و وطنياً الى جانب أشقائهم وقضيتهم ،حيث شاركوهم الكفاح المسلح و الدعم المعنوي والمادي الى أن حصل الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير ، وانتهاء حرب

دامية استمرت ثمان سنوات، استنزفت فيها الأرواح بهذه الحرب الضروس التي لم يبخل الشعب الجزائري بتقديم اكثر من مليون شهيد في سبيل قضيتهم السامية في التحرر والاستقلال و قد حصلوا عليه بعد كل هذه التضحيات .

^(١) الأمم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة للدورة ١٢ من ١٦ حزيران ١٩٥٦ - ١٥ حزيران ١٩٥٧، نيويورك، ١٩٥٧، ص ١٤٦-١٤٧.

^(٢) ان اسباب اشتراك فرنسا في الحملة على مصر يمكن استخلاصها من تصريح جي موليه الذي ادلى به في الجلسة التاسعة عشرة من كانون الاول ١٩٥٦ جاء فيه :



في اليوم الاول من تشرين الثاني للعام نفسه تقدمت خمس عشرة دولة افرو-اسيوية بطلب لادراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، اعربت فيه عن خيبة املها في ان فرنسا لم تستغل فرصة المحاولات التوفيقية التي ابدتها الامم المتحدة في دورتها السابقة للتفاوض مع الشعب الجزائري، و أنما وسعت من اعمال القمع والابادة العسكرية التي تقوم بها ضد الشعب الجزائري مما يضع الجمعية العامة امام مسؤولياتها في وجوب وضع حد لهذه الاعمال (٢) .

وقدمت جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الثاني عشر من تشرين الثاني مذكرة الى رئيس الجمعية العامة بررت فيها ضرورة دراسة الامم المتحدة للقضية وقالت "ان الجزائريين، رغبة منهم في الوصول الى حل سلمي عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا، يعتقدون أن ضغط الرأي العام الدولي وحده الممثل في الجمعية العامة للامم المتحدة الذي سيجعل فرنسا على قبول التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، والوصول الى حل سلمي للمشكلة الجزائرية " (٣) .

لذلك قررت الجمعية العامة في ١٥ من تشرين الثاني ١٩٥٦ إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمالها.

وضمن هذا الإطار أدت تونس بعد استقلالها عام ١٩٥٦ مشاركة مع المغرب (٤) دوراً مشرقاً في مساندة الثورة الجزائرية، ومن ضمن المواقف التي مثلتها

"ان اسباب تدخلنا في الشرق الادنى كانت جوهرية وان العلاقة واضحة بين قضية الجزائر ومصر".
اي ان الحكومة كانت تأمل في القضاء على مصر لتسهيل مهمتها في القضاء على الثورة في الجزائر.
انظر :-

ج.د. ع.، تقرير الامين العام للدورة ٢٨، ص ١٣٢.

(١) محمد عبد الرحمن برج، المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٢) الامم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام للدورة ١٢، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) خيرى حماد، المصدر السابق، ص ٣٩٩.

(٤) قبلت تونس في عضوية الامم المتحدة في ٢٦ تموز ١٩٥٦، اما بالنسبة للمغرب فقد قبلت عضويتها في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦. الامم المتحدة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر المنعقد من ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ - ٨ اذار ١٩٥٧، نيويورك، ص ١٥٩-١٦٠.



تونس ممثلة بالحبيب بورقيبة وخطابه المشهور والرائع الذي القاه بالجمعية العامة للامم المتحدة يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٦ الدورة الحادية عشرة، الذي قوبل بارتياح تام وسبب تأثيراً عميقاً على كافة النواب وقوبل ايضاً بعاصفة متتابعة من التصفيق الحاد لما كان يحويه هذا الخطاب من تنديد بالاستعمار وبهمينة الدول الكبرى.

ومن ضمن خطابه انتقد السياسة الفرنسية في الجزائر، ودعا فرنسا الى تغيير سياستها في الجزائر، وبين ان هذه الحرب لا تضر الجزائر فقط بل أن فرنسا نفسها تعيش حالة من الفوضى السياسية بسبب حربها الشعواء على الشعب الجزائري. وهنا يعرض الرئيس التونسي بعض الحلول للقضية الجزائرية مناشداً الامم المتحدة، "...وفي نظرنا ان تدخل هيئة الامم المتحدة هذا يجب ان يكون ودياً وانشائياً"، ان فرنسا نفسها تعترف ان الحل العسكري مستحيل ولا محيد عن الاعتراف من جهة اخرى، أن نظاماً تمنحه فرنسا للجزائر حتى ولو فرضنا تطبيقه تطبيقاً نزيهاً في هذه المرة لم يعد يرضي المطامح القومية للشعب الجزائري، لذا تأكد ان تساعد هيئة الامم المتحدة فرنسا على تجديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري للوصول الى حل يعتبر الواقع الجزائري الذي لا يخلو من التشعب، ويعتبر ارادة الشعب الجزائري التي لا تتزحزح في ان يعترف بحقه الطبيعي في الاستقلال، وان تدخل الامم المتحدة في هذا الميدان لا يصح ان يقاس بتدخل دولة في شؤون فرنسا والحل الذي ننشده يراعي مقتضيات الانتقال ويكون فيه مراحل، ويمكن ان تؤدي المرحلة الاولى الى وقف القتال ثم ايفاد قوة البوليس الدولي التي تحقق بانشائها مشروع من اجل المشاريع التي عرفتھا الانسانية منذ نشأة المنظمة الاممية، ويمكن للجمعية العامة ان تؤلف لجنة صلح ووساطة تشمل ثلاثة او اربعة من اكبر الشخصيات منزلة على شرط ان يرتضيها الطرفان، وتعمل هذه اللجنة على الظفر بشروط لوقف اطلاق النار باتفاق مع الجانبين كما تسعى الى أن تؤدي المفاوضات لايجاد سلم دائم والى تعاون حر بين الشعبين، واذا ماتم توضيح الخطوط الرئيسية لحل وسط ينفذ عندها



وقف القتال تحت ضمان الامم المتحدة التي توفد البوليس الدولي للاشراف على تطبيق الاتفاق و الحرص على احترامه من الجانبين ^(١) .

ولو قبلت فرنسا هذه الطريقة فانها تكون قد اكملت بصيغة باهرة السياسة التي بدأت بتطبيقها في تونس في الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٥٤ والتي تمكنت بفضلها من ان تنعم بالسلم في طرفي المغرب وأن تكسب صداقة الشعبين المغربي والتونسي. لان فرنسا اذا ما عاد السلم للجزائر ستجد نفسها في الساحل الجنوبي من البحر المتوسط امام كتلة شمال افريقيا صديقة مستمرة للتعاون النزيه وعقيله لضمات مصالح فرنسا ورعاياها اكثر من قوة السلام وبذلك تتمكن فرنسا من ازاحة الانتقادات والريب التي تراكمت ضدها نتيجة لسياستها الاستعمارية وبذلك تسترد ملامحها الحقيقية ويعود السلم الى اقليم من اكثر اقاليم العالم حساسية، وبذلك يستطيع شمال افريقيا الطامح الى الوحدة والازدهار ان يؤدي رسالته الكاملة بربط الصلة بين حضارتين تكمل الواحدة منهما الاخرى".

وفي ختام خطابه وجه رسالة الى الامم المتحدة جاء فيها " اننا نعتزم في الميدان الدولي وفي حظيرة هذه المنظمة الاممية المضي في غير كلل على الدعوة للاعتدال والمواقف الانسانية والمفاوضة، وأننا سنقف دوماً في وجه العدوان مهما كان المعتدي ومهما كان المعتدى عليه، وسنعمل على تدعيم منظمة الامم المتحدة حتى تصبح لا قوة دولية فحسب ولكن محكمة دولية حقيقية تحكم بالحق وتتوفر لديها الوسائل لغرض احترام الحق " ^(٢).

اما بالنسبة لعام ١٩٥٧ فقد كان عام الجزائر في الامم المتحدة ،وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على درج قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة الحادي عشر بعد رفضها لكل الدعوات لعرض القضية على جدول اعمالها ،الذي استمر عدة سنوات ^٣. وقد بدأت اللجنة السياسية الاولى مناقشة القضية الجزائرية في شهر شباط،

^(١) الحكومة التونسية، تونس في الامم المتحدة، مطبعة الحبيب بورقيبة، تونس، بلا، ت، ص ١-١٤.

^(٢) تونس في الامم المتحدة، المصدر نفسه، ص ١٤-١٨.

^٣ جوان غليسي، المصدر السابق، ص ١٧٧ .



واستغرقت المناقشات سبع عشرة جلسة تولى فيها ممثل سوريا التحدث بلسان جبهة التحرير (١) .

وبذلت الجبهة جهوداً هائلة لإفهام الوفود الأعضاء وجهه نظرها، واخيراً قدمت مشاريع قرارات ثلاثة الى اللجنة ومن ضمن الدول التي تبنت اولها تونس والمغرب ، وكان ينص على أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة لطلب الشعب الجزائري في ممارسة حقه الاساسي في تقرير المصير ودعوة فرنسا الى الدخول في مفاوضات فورية لوقف الاعمال العسكرية وايجاد تسوية للخلافات بينها طبقاً لميثاق الامم المتحدة والطلب الى الامين العام لمساعدة الفريقين في السير بالمفاوضات وتقديم تقرير عنها الى الدورة القادمة (٢) .

ونص مشروع القرار الثاني في الرابع من شباط عام ١٩٥٧ الذي تبنته اليابان والفلبين وسيام على ان تعرب الجمعية عن املها في ان تحاول فرنسا وشعب الجزائر عن طريق المفاوضات الصالحة الوصول الى نهاية لسفك الدماء والى تسوية سلمية للمشاكل القائمة، ونص مشروع القرار الثالث الذي تبنته الارجنتين، والبرازيل، وكوبا، وجمهورية الدومنيكان (٣)، وايطاليا، وبيرو على ان تعرب الجمعية العامة عن املها في العثـور على حـل سـلمي وديمقراطي للمشكلة (٤) .

وعندما عرضت المشاريع الثلاثة على الاقتراع في اللجنة ورفضت المشروع الاول باغلبية بسيطة بينما اقرت المشروعين الآخرين باغلبية لا تكفي لانجاح ايهما في الجمعية العامة عن طريق الحصول على اغلبية الثلثين، وعندما عرض تقرير اللجنة على الجمعية العامة في الخامس عشر من شباط قدم اليها مشروع قرار جديد تبنته الارجنتين، والبرازيل، وكوبا، الدومنيكان، وايطاليا، واليابان، وبيرو، والفلبين، وسيام، نص على " ان الجمعية بعد ان استمعت الى بيانات مختلف الوفود وناقشت

(١) الامم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام للدورة ١٢، ص ١٤٩.

² Joan Giliespie, Op. cit, p. 148.

(٣) ج.ع.د. ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٢٨، ص ١٤٧.

(٤) الامم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام للدورة ١٢، ص ١٥٣.



قضية الجزائر، وبعد ان اعتبرت ان وضع الجزائر يؤدي الى الكثير من الالام وضياح الارواح البشرية، تعرب عن الامل بالوصول عن طريق روح التعاون الى حل سلمي وديمقراطي وعادل، باتباع الوسائل المعقولة ويتفق مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة. وقد أقر هذا المشروع بالاجماع مع امتناع فرنسا عن الاشتراك في الاقتراح، وقد اعتبر هذا القرار بمثابة مهلة جديدة لفرنسا لحل المشكلة الجزائرية ^(١).

وكان مندوب المغرب محمد بن عبود من المؤيدين لهذا القرار، حين بين رغبة الملك محمد الخامس وشعب المغرب في وضع نهاية سريعة لاراقة الدماء في الجزائر وفرنسا، وكذلك اقامة علاقات وثيقة بين الشعبين، وبين رغبة المغرب وتقانيها في ايجاد حل يرضي مطامح الشعب الجزائري في نيل الحرية ويحترم في الوقت ذاته المصالح العليا الفرنسية ويحافظ على مصالح الفرنسيين الذين اختاروا العيش في الجزائر.

وقد اشار محمد بن عبود الى ان القضية الجزائرية مشكلة دولية، وبين امكانية استفادة فرنسا والمغرب اذا ما تم التوصل الى حل بواسطة مضاعفة الجهود ومساعدة الامم المتحدة . وحذر من اعطاء مطلق الحرية لبلد مستعمر في فرض ارادته بالوسائل الادارية والعسكرية، ففي ضوء الخبرة لايمكن لمثل هذا العمل الا ان يثير استجابة معاكسة. وان اي مساهمة سلمية من الامم المتحدة ستسرع تطور روح من التفاهم يمكن من خلالها التوصل الى حل في صالح الجميع.

كذلك استنكر السيد بن عبود ادعاء فرنسا بان الجزائر جزء من فرنسا، ودافع عن وجود الشعب الجزائري وكيانه القومي في ضوء العوامل التي تؤلف قوميته، كموقعه الجغرافي قرب دول شقيقة مشابهة، وتاريخه المشترك مع الشعوب العربية والاسلامية، ولغته العربية وحضارته العربية الاسلامية، والتكوين العرقي لشعبه، والارادة المشتركة التي تقاوم بضرورة اية محاولة مثل الدمج او التكامل، والتي تسعى

(١) خيرى حماد، المصدر السابق، ص ٤٠٠؛ الامم المتحدة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للدورة ١١، ص ١٥٩.



لامتلاك هويتها الخاصة في الحاضر وامتلاك صلات تعاون مشترك واخوة عادلة في المستقبل ضمن الاطار القومي والدولي كذلك ^(١) .

وقد بين السيد بن عبود ان ما نحتاج اليه هو موافقة فرنسا على فتح محادثات ثنائية بشأن حرية الجزائر، فالجزائر امه، وفرنسا امة اخرى. والحركة الاستعمارية لم تقبل بتلك الحقيقة، ولم تنس الجزائر ابداً انها كانت امة، تختلف عن فرنسا، محتلة منذ زمن ولكنها تعود دوريا للمقاومة المسلحة والثورية. واقتبس بن عبود من تصريحات عدة مصادر فرنسية وذكر ان تاريخ الحركة الاستعمارية في الجزائر هو في الواقع تاريخ المقاومة الجزائرية لجيش أجنبي .

وادراكاً من الحكومة المغربية لاهمية القضية الجزائرية ومخاطرها، قررت المساهمة في مساعدة الشعب الجزائري، ومن دون ان تحاول اتهام اي احد، فقد سعت الحكومة بكل نزاعة الى اثبات بطلان الاستعمار ووجوب استبداله بالتعاون بين طرفين حرين متساوين. وتلك هي نية وفده ^(٢) .

أما بالنسبة للوفد التونسي وموقفه من القرار متمثلاً بالسيد منجي سليم، فقد ايد المشروع الذي تبنته الأرجنتين، والبرازيل، وكوبا، والدومنيكان.. الخ، السالف الذكر المتضمن اتباع الوسائل المعقولة المتفقة مع مبادئ الامم المتحدة في حل المشكلة الجزائرية، حيث يرى السيد منجي سليم بان تتدخل الامم المتحدة لحمل الجزائريين على القبول بالمقترح الفرنسي المقدم "وهو عدم مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للامم المتحدة" سوف يزيد من اصرار الجزائريين على النضال مما يؤدي الى تعقيد الموقف وهو مقتنع تماماً بان الاستجابة الجزائرية العنيفة جاءت نتيجة للشعور بالظلم، ولسوء الحظ لم يأت الاعتراف بمطالب الجزائريين الا متأخراً، وبذلك لم يعد الجزائريون مستجيبين بعد الان. ونحن نعترف بان الجمعية العامة ليست محكمة دولية مخولة لاصدار الاحكام، لكنها مع ذلك تستطيع التوجيه وابداء

(1) United Nations, Official Records of the General Assembly from 12Novemembr 1956 to 28 February 1957, Eleventh session, New York, 1956 – 1957, p. 125.

(2) U.N. ,op.Cit ., p.p. 128-136.



الرأي في القضايا المقدمة اليها، وفي الوقت الحاضر يشكل فشل الجمعية في تنفيذ القانون لاثبات حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره اولاً ، ومن ثم التوصيه بوقف اطلاق النار واجراء مفاوضات مباشرة للتوصل الى حل سلمي، انكاراً صارحاً للعدالة.. لذلك يعتقد الوفد التونسي بان من واجب الامم المتحدة ان تؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال، كون فرنسا لا تستطيع فعل ذلك حالياً ، وهذا التأكيد يعني ضمنا ان الاستقلال يجب ان يتحقق على الفور او ان الاواصر التي نشأت بفعل مئة وسبعة وعشرين عاماً من الحياة المشتركة في السراء والضراء بين الشعبين الجزائري والفرنسي يجب ان تقطع في الحال، أذ يمكن الاتفاق على مراحل انتقالية وضمان المصالح المشتركة والتعاون على اساس جديد وحرية وبما يحفظ كرامة فرنسا والجزائر. وما ان يتم الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال حتى يفهم هذا الشعب بالتأكيد ضرورة الانتقال وشرعية بعض المصالح. عندها يستقبل بترحاب التوصيه بوقف اطلاق النار.. وعلى الرغم من ذلك توجد حاجة عاجلة وملحة لاتخاذ اجراء ما، فلم تعد الحلو التي ربما كانت تلقى موافقة في ١٩٤٥ مقبولة اليوم وتلك التي ربما لاتزال تعطي نتائج في اوائل عام ١٩٥٧ قد لاتبقى كذلك في اواخر العام نفسه.

وقد بين الوفد التونسي انه ما ان يحل السلام حتى يمكن معه اقامة علاقات صداقة من جديد على اساس الاحترام المتبادل وحفظ الكرامة الوطنية، اما في الوقت الحاضر فأن الجزائر في حالة حرب وقد انتهكت حقوقها الانسانية، لذلك على الامم المتحدة ان تتحرك وبأقصى سرعة لاستعادة السلم والوئام ^(١) .

كذلك استأنف منجي سليم مندوب تونس ضد قرار رئيس الجمعية العامة بالموافقة على التعديل المقدم من قبل ممثل كوبا وطلبه باعطاء اولوية في التصويت لمسودة القرار الذي تقدمت به الدول الست ،حيث يقضي هذا القرار والتعديل الوارد فيه من قبل كوبا فيما يتعلق بالقضية الجزائرية بان كوبا توافق على ادراج القضية في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، ولكنها غير مقتنعة بكفاءة الامم

^(١) U.N.O.R.G.A. to eleventh session, p.p 137 .



المتحدة في التعامل مع القضية على الرغم من انها تعتقد ان مناقشة القضية هناك ستكون مفيدة في مساعدة فرنسا على ايجاد حل للمشكلة ^(١) .

وكان التصويت على المقترح الذي تقدمت به الدول الست كالاتي ٤١ لصالح المقترح مقابل ٣٣ ضده وتغيب ٣ دول عن التصويت ^(٢) .

من هنا يتضح موقف الدول العربية المجاورة للجزائر وموقفها من الثورة في البلد الشقيق الجزائر ويريينا ايضا أن الاخوة في العروبة في دول المغرب العربي لم يدعوا الى محفل الا وعلنوا وقوفهم مع اشقائهم في الجزائر ودعمهم في المحافل الدولية ومنها الجمعية العامة للامم المتحدة والتي تعتبر اكبر محفل دولي، لذلك لم تدخر الدول العربية سبيلا لفتح الملف الجزائري وفضح السياسة الفرنسية اتجاه الثورة والثوار .

هذا، وقد اجتمع مندوبو الدول الافرو - اسيوية في الامم المتحدة، في الثاني من حزيران ١٩٥٧ وتداولوا الراي في سياسة فرنسا التي تزيد من حدة العمليات الحربية في الجزائر بدلا من ان تسعى لايجاد "حل سلمي وديمقراطي عادل لها " كما دعت الجمعية العامة للامم المتحدة في بداية هذا العام ^(٣) .

كذلك عقدت مجموعة الدول الافرو-اسيوية في الثالث عشر من حزيران ١٩٥٧ اجتماعا برئاسة الدكتور بن عبود مندوب المغرب في الامم المتحدة ورئيس المجموعة لهذا الشهر لبحث مسألة الجزائر على ضوء التطورات الاخيرة، لاسيما مجزرة مالوسة ^(٤) التي قتل فيها ما يزيد عن ثلثمائة قروي جزائري ^(٥) .

وقد تحدث السيد محمد بن يزيد ممثل الجزائر في الامم المتحدة عن هذه المذبحة، وانكر بشدة ان تكون للمجاهدين الجزائريين يد في المذبحة المذكورة التي قال عنها انها لا بد وان تكون قد دبرت من قبل السلطات العسكرية الفرنسية المحلية

^(١) U.N., I bid, p.p. 207-208.

^(٢) خيري حماد، المصدر السابق، ص ٤٠١ .

^(٣) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٢٨، ص ٢٦ .

^(٤) لمزيد من التفاصيل عدة المجزرة، انظر :-

د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٦٧١/٣١١، الممثلة العراقية الدائمة لدى الامم المتحدة،

قضية الجزائر، رقم ١١٧/٤(أ)/٩(أ) في ١٤/٦/١٩٥٧، و (٥)، ص ١٨-٢١ .

^(٥) د.ك.و،، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥١٢٩ / ٣١١، الجامعة العربية ،قضية الجزائر، رقم

١٨٥٧/٩/٧ في ٨/٤/١٩٥٧، و (٤٥)، ص ٨٢ .



خصوصاً وان تلك المنطقة التي وقعت فيها المذبحة هي تحت سيطرة الفرنسيين النامة، ولم يكن باستطاعة المجاهدين الجزائريين الدخول اليها بتلك السهولة والقيام بذلك العمل الاثيم الذي لايمكن ان يصدر منهم تجاه اخوانهم.

وقد قال محمد بن يزيد ان الحادث لايعد وان يكون مؤامرة مدبرة من قبل الفرنسيين لتحريض الرأي العام العالمي على المجاهدين العرب وتشويه سمعتهم امام الدول التي ناصرتهم . ولذلك فان رئيس الحكومة الفرنسية قد اسرع وخاطب العالم المتمدن والدول التي ناصرت المجاهدين طالبا منهم ان يكفوا عن ذلك بعد هذه المجزرة (١) .

وطالب محمد بن يزيد من السكرتير العام ان يتصل بالحكومة الفرنسية لاجراء تحقيق دولي في هذه المجزرة. وضمن هذا الاطار قررت الكتلة انتداب رئيسها الحالي السيد محمد بن عبود ممثل المغرب الدائم ورئيس الكتلة للشهر القادم ممثل النيبال لمقابلة السكرتير العام والطلب اليه بأسم الكتلة الاتصال بالفرنسيين للنظر في اجراء تحقيق دولي موضوعه البحث، وكذلك التطرق الى الوسائل التي يستعملها الفرنسيون في محاولة اخماد الثورة الجزائرية (٢) .

وفي السابع عشر من حزيران تمت المقابلة بين مندوبي المجموعة والامين العام للامم المتحدة، ونقل المندوبان الى هذا الاخير شعور المجموعة واهتمامه الشديد للاحداث الخطيرة في الجزائر. وقد ابدى الامين العام بعض الاهتمام ولكنه ارتأى ان خير طريق لمعالجة الموضوع هي الطريقة التي تفوز بتأييد اكثرية الدول الأعضاء وبصورة خاصة فرنسا. اضافة الى ذلك ذكر الامين العام انه سيتصل بالمندوب الفرنسي على كل حال، نظراً لوجود رئيس الوفد المسيو جورج - بيكو في باريس فسيكون اتصاله مع نائب الرئيس وان ذلك سيؤدي بطبيعة الحال الى بعض

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٦٧١ / ٣١١، الممثلة العراقية الدائمة لدى الامم

المتحدة، قضية الجزائر، الرقم ١١٧ / ٤ (أ) / ٩ (أ) في ١٤/٦/١٩٥٧، و (٥) ، ص ١٨ .

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥١٢٩، المصدر نفسه، و (٤٥)، ص ٢٠ .



التأخر في مجرى الامور. الا ان الحكومة الفرنسية ماطلت في شأن فتح تحقيق دولي ملقيه بكامل المسؤولية على الثوار الجزائريين ^(١).

وجرت اتصالات سرية في تموز سنة ١٩٥٧ في تونس بين ممثلي جبهة التحرير الجزائري وممثلي الحكومة الفرنسية، ولكنها لم تسفر عن نتيجة، وبعثت الجبهة في نهاية تموز بمذكرة الى الامين العام للامم المتحدة ابلغته فيها عدم وجود رغبة حقيقية عند الفرنسيين في حل المشكلة الجزائرية، مما يبعد اي احتمال في التفاوض للوصول الى تسوية سلمية. وقامت الحكومتان التونسية والمغربية بجهد مشترك وعرضتا وساطتهما على الجزائر وفرنسا للوصول الى حل عادل يضمن اقامة سيادة للشعب الجزائري على اسس تتفق مع مبادئ الميثاق، وقبلت جبهة التحرير هذه الوساطة ولكن الحكومة الفرنسية رفضتها مدعية ان تونس والمغرب ليستا محايدتين في النزاع ^(٢).

وضمن الفعاليات السياسية التي قامت بها المغرب في الامم المتحدة، قيام سفيرها بمحاولات لاقتناع الدول التي تدعم فرنسا، ومنها الولايات المتحدة الامريكية بتغيير سياستها اتجاه الجزائر، لكي تدعم موقف القضية الجزائرية في الامم المتحدة، لذلك قام محمد بن عبود سفير المغرب مع سفير تونس وسوريا بالنيابة عن السفراء العرب في واشنطن بمقابلة نائب وزير الخارجية الامريكية راونتري، موضحين خطورة الوضع في الجزائر، وعدم قبول الحكومة الفرنسية التفاوض مع الحكومة الجزائرية، وعدم الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيرهم. فما كان من السيد راونتري انه قال :- نحن مهتمون طبعاً بالقضية الجزائرية، واصبحنا اكثر اهتماما بها من قبل.. وان الأوضاع السائدة في الجزائر لايمكن ان تستمر بل يجب انه يوجد حل حاسم لها.. وبين ان الوضع في الجزائر ليس ناتجاً عن النسبة العددية بين فرنسا وبين الجزائريين فقط، بل عن الوضع الخاص للجزائر بالنسبة لفرنسا ^(٣).

(١) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥١٢٩، المصدر السابق، و(٤٥)، ص ٨٢.

(٢) خيرى حماد، المصدر السابق، ص ٤٠٠.

(٣) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٦٧١ / ٣١١، المصدر السابق، و(٥)، ص ٢١.



وبتاريخ ٢٦ من حزيران عقدت وفود المجموعة الدول الافرو- اسيوية اجتماعاً بدعوة من محمد بن عبود، وبعد أن نقل الاخير الى الاعضاء نتيجة مقابلة السفير شاها مندوب الباكستان في الامم المتحدة للامين العام ونتائج مقابلة الأخير لنائب رئيس الوفد الفرنسي في الامم المتحدة، اثرت امكانية اتخاذ تدابير اخرى بشأن المسألة الجزائرية . وفي هذا السبيل نوقشت فكرة تكليف المستر لال نهرو مندوب الهند ورئيس اللجنة الفرعية بدعوة هذه اللجنة لعقد اجتماع من اجل وضع مشروع مذكرة تفسيرية به وكتاب الى الامين العام لادراج قضية الجزائر في جدول الاعمال للدورة الثانية عشرة المقبلة. وقد وافق مندوبو مصر، والجزائر، والسعودية، وتونس، ومراكش، وليبيا، وايران، والهند، واندونيسيا، واليابان، ونيبال على هذه الفكرة^(١).

وفي ٢٦ تموز سنة ١٩٥٧ تقدمت اثنتان وعشرون دولة افرو-اسيوية ومن ضمنها تونس والمغرب بطلب الى الجمعية العامة لادراج القضية الجزائرية في جدول اعمالها للدورة الثانية عشرة، ذكرت فيه عدم وجود أية خطوات عملية من جانب فرنسا للتقدم نحو تحقيق قرار الامم المتحدة السابق، وازافت ان الانباء تتوالى عن تردي الوضع في البلاد^(٢).

وفي ٨ تشرين الثاني اجتمع ممثلو الدول العربية لدى هيئة الامم المتحدة واستمعوا الى تقرير قدمه السيد محمد بن يزيد عن سياسة جبهة التحرير اثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، للتداول في الوساطة المغربية التونسية، وترحيب الجزائريين بها، ثم اتخذوا القرارات التالية :-

مطالبة اللجنة السياسية بمناقشة القضية الجزائرية بعد العشرين من تشرين الثاني، وتكليف تونس والمغرب بالدفاع عن الملف الجزائري وبالنيابة عن جميع الدول

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٥١٢٩ / ٣١١، المصدر السابق، و ٤٥، ص ٨٢.

(٢) الامم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة للدورة ١٣ من ١٦ حزيران ١٩٥٧

- ١٥ حزيران ١٩٥٨، نيويورك، ١٩٥٨، ص ٦١.



العربية، ودعوة الدول الافرو - اسيوية الى اجتماع سريع لتحديد خطة مشتركة حول المشكلة الجزائرية (١).

وبحثت القضية الجزائرية في اللجنة السياسية الاولى للدورة الثانية عشر في اربع عشرة جلسة، فتكلم كريستان بينو وزير خارجية فرنسا في جلسة الافتتاح يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٧، فانكر حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وطالب بوقف اطلاق النار في الجزائر قبل اجراء المفاوضات مع الثوار الجزائريين، واعلن رفضه الوساطة المعروضة من ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس لوجود قواعد للثوار الجزائريين في البلدين. وكان مما قاله بينو ان الثوار الجزائريين يسعون الى تدويل مشكلة الجزائر لتغطية فشلهم في الجبهات العسكرية والسياسة، لكن الامم المتحدة غير مختصة بالنظر في مشكلة الجزائر، واستطرد بينو حديثه قائلاً : " أن من واجب الامم المتحدة السماح لفرنسا بتنفيذ الحل السلمي المعروف بقانون-Laloi cadre" (٢).

وبناء على طلب منجي سليم سفير تونس تم تأجيل مناقشة قضية الجزائر، لتتمكن الوفود العربية من دراسة خطاب كريستيان بينو (٣)، وفي الثلاثين من تشرين الثاني رد السيد منجي سليم على بينو داحضاً مزاعم فرنسا، وبين بأن الجزائر قسم لايتجزأ من الوطن العربي وان فرنسا غريبة عن المنطقة وهي تسيطر على الجزائر بصفتها دولة استعمارية (٤).

ثم أكد منجي سليم العرض الذي تقدم به رئيس جمهورية تونس بالاشتراك مع ملك المغرب في شأن وساطتهما لتسوية قضية الجزائر، وقال ان الوساطة خير

(١) المجاهد، العدد ١٢، ١٥، ١١، ١٩٥٧، ص ٧.

(٢) قانون Laloi-cadre :- أعطاء الحكم الذاتي للجزائر ضمن الاطار الفرنسي أنظر :-

حمدي حافظ ومحمود الشراقوي، الجزائر كفاح شعب ومستقبل امة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بلا. ت، ص ١٩٤.

(٣) حسين جبار ، ص ١٠٧؛ الاهرام، العدد ٢٥٩٢٢، ١٩٥٧، ١١، ٢٩.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٦٦٦ / ٣١١، هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن، قضية الجزائر في الامم المتحدة، الرقم ٢٤٢ / ٤ (أ) / ٩ (أ) في ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٧، و (٧) ، ص ١٣.



الوسائل لتسوية هذه المشكلة، ورفض في الوقت نفسه الاقتراحات التي قدمتها فرنسا كأساس للتسوية.

واستطرد يقول ان طلب فرنسا وقف اطلاق النار قبل اجراء محادثات سياسية مع ممثلين للجزائر بعد اجراء انتخابات حرة ترشحهم لهذه المحادثات ، واعتبار هذا الوضع اساسي للمفاوضات، طلب مرفوض في اساسه.

وتناول منجي سليم مشروع القانون الفرنسي لتعديل نظام الحكم في الجزائر، فقال انه لايمكن قبول هذا المشروع لانه يحتفظ بالنظام الفرنسي نفسه كاساس للفكرة الخيالية التي تقول ان الجزائر فرنسية ^(١). هذا البيان حاز التقدير، حتى ان الممثل البريطاني لم يسعه الا ان يثني عليه ^(٢)، وكذلك نال البيان قبول واستحسان بعض وفود امريكا اللاتينية ^(٣).

اما بالنسبة للدول الافرو-اسيوية فقد انتقدت بشدة قانون "Laloi-Cadre"، وبينت ان هذا القانون قد صمم ليشجع الاستعمار الفرنسي في الجزائر ضد طموحات الشعب الجزائري، حيث ان المادة الاولى من القانون اعادت تأكيد فكرة ان الجزائر جزء من فرنسا.

وبينت انه مع بداية هذا القانون بدا وضحا أن فرنسا ترغب في التخلص من المفاوضات المباشرة على اساس الاستقلال للجزائر، كما ان نقداً قد وجه لفرنسا لعدم تنفيذها قرار الدورة السابقة للجمعية العامة الذي عبر عن روح التعاون والسلام والديمقراطية ^(٤).

وعد ممثلو الدول التي قدمت القضية الجزائرية للجمعية العامة وممثلون آخرون بان الأمم المتحدة كفوءة لمناقشة هذه القضية، وأشارو بأن مسألة الكفاءة

(١) الاهرام، العدد ٢٥٩٢٣ ، ٣٠ ، ١١ ، ١٩٥٧.

(٢) احمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال، دار العودة، بيروت، بلا. ت، ص ٣٥.

(٣) المجاهد، العدد ١٣ ، ١ ، ١٢ ، ١٩٥٧، ص ١١.

(٤) Mohamed Alwan, Algeria before the united nations, first edition, New York, 1959, p. 44.



لا يمكن ان تقرر بتصريح وحيد الجانب لدولة عضوه ولان الحكم الفرنسي للجزائر تحدد في الاساس بفعل التدخل العسكري فأن طبيعته الحالية لا يمكن ان تعد سوى احتلال استعماري، فضلاً عن ذلك ان النضال الجزائري يهدد الامن والسلم في المنطقة فأن من حق و واجب الامم المتحدة ان تواصل سعيها للتوصل الى حل عادل لأن الازمة الجزائرية تؤثر سلباً على العلاقات الطيبة بين فرنسا من ناحية وتونس والمغرب من ناحية اخرى.

كذلك اوضحت الدول ان الجزائر كانت تتمتع بمكانة كاملة ككيان وطني قبل الاحتلال الفرنسي وان مفهوم الجزائر كجزء لايتجزأ من فرنسا يناقض تاريخ وتطور السياسة الفرنسية في الجزائر.

ومن بين الدول التي مثلت هذه الاراء تونس، والمغرب، بالاضافة الى ذلك رفض ممثلو الدول العربية تهم التدخل التي ادعتها فرنسا، وقالوا بأن الموقف في الجزائر ناتج مباشرة عن السياسة الفرنسية^(١).

ومن ناحية اخرى عقد وفد جبهة التحرير الوطني اجتماعاً آخر لتنسيق نشاطها اثناء مناقشة القضية الجزائرية، وقد عينت لجنة خاصة تقوم بالاتصالات مع مختلف الوفود بتهيئة العمليات العسكرية السياسية المقبلة. وتتألف هذه اللجنة من تونس، وسوريا، ومصر والعراق، واندونيسيا، والهند، والباكستان، وليبيريا، والمغرب وافغانستان^(٢).

وفي جلسة الجمعية العامة في الثالث من كانون الاول ذكر مندوب المغرب معلقاً على تصريح رئيس وزراء فرنسا، بأن حكومته تعلن "ان المفاوضات المباشرة بين فرنسا والجزائر هي الطريقة الوحيدة لتسوية القضية، وان اتفق الطرفان على دعوتنا فلا مانع لدينا من الاشتراك في هذه المفاوضات وبين ان المفاوضات يجب

^(١)United Nation, Annual report of the secretary-general on the work of the organization from 16 June 1957 to 15 June 1958, Thirteen the session, New York, 1958, p. 21.

^(٢) المجاهد، العدد ١٣، ١، ١٢، ١٩٥٧، ص ١١.



ان تكون على اساس الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، ودعا الامم المتحدة الى اصدار قرار توصي به بأجراء المفاوضات بين فرنسا والجزائر" ^(١).

وانتقد مندوب المغرب القانون الفرنسي الجديد لاصلاح اداة الحكم في الجزائر، مشيراً الى انه يخالف مبادئ ميثاق الامم المتحدة، وتحاول فرنسا فرضه بالقوة على الشعب الجزائري، وقال ان مسألة الجزائر ليست مسألة اصلاح للمرافق الادارية، ولكنها مسألة سياسية، يقتضي حلها الاعتراف باستقلال الجزائريين ، ووضح نوع الوساطة التي تقدمت بها تونس والمغرب ورفضتها فرنسا فقال : "انها لاتستهدف التحكيم بين الفريقين ولكنها ترمي الى القيام بمساع حميدة لاجراء مفاوضات مباشرة بينها" ^(٢).

وقد كان لخطاب الملك محمد الخامس ملك المغرب في الامم المتحدة الذي القاه في التاسع من كانون الاول اثر كبير في توجيه مسار مناقشات القضية الجزائرية في الامم المتحدة، حيث تكلم جلالته عن المفاوضات، وعن حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري، ولم يخضع للضغوطات التي تعرض اليها من قبل رئيس وزراء فرنسا ووزير الخارجية بينو، الذي مارس بدوره عدة اتصالات لحمل تونس والمغرب وبعض اصدقائها لتغيير موقفهم اتجاه القضية الجزائرية اثناء مناقشتها في الامم المتحدة، لكنه لم ينجح هذه المرة. وظهر هذا واضحاً في المذكرة التي قدمتها الدول الافرو-اسيوية فيما بعد ^(٣).

وفي ٥ كانون الاول تقدمت سبع عشرة دولة من الدول الافرو-اسيوية ومن ضمنها تونس الى اللجنة السياسية للجمعية العامة بمشروع قرار يدعو لاجراء مفاوضات تستهدف حل مشكلة الجزائر وفقاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة. وقد عقب على ذلك بنيو وزير خارجية فرنسا مرة اخرى فحذر الامم المتحدة اتخاذ اي قرار يستحيل على فرنسا قبوله ويؤدي الى تفاقم المشكلة تبعاً لذلك.

^(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٢٧٠٠ / ٣١١، السفارة الملكية العراقية في الرباط،

الصحافه في اسبوع، المرقم د/١٧٢/١ في ١٧/١٠/١٩٥٧، و (٦٠)، ص ٨٧.

^(٢) الاهرام، العدد ٢٥٩٢٧، ٤، ١٢، ١٩٥٧.

^(٣) المجاهد، العدد ١٤، ١٥، ١٢، ١٩٥٧، ص ٦.



ثم تكلم الدكتور فريد زين الدين مندوب سوريا والسيد منجي سليم سفير تونس، ففند كل منهما مزاعم بينو، واقترح المندوب السوري باجراء استفتاء عام في الجزائر لاسقاط حجة فرنسا بأدعائها ان بعض الجزائريين لا يريدون الاستقلال التام^(١). وقد تضمن المشروع الذي تقدمت به الدول الافرو-اسيوية، الاعتراف بحق تقرير المصير للجزائريين، لكن تم تغيير عبارة تقرير المصير الى عبارة : فض النزاع على اساس ديمقراطي عادل وعلى اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاستعاضة عن كلمة المداولات بكلمة المباحثات، وقد حظي هذا المشروع بموافقة الجزائر والوفود العربية والوفود الاخرى في الامم المتحدة. وقد فسر هذا الامر بان المشاريع التي تتخذها الامم المتحدة لتكفل حل للقضية الجزائرية، وان المهم في الموضوع بالدرجة الاولى هو ليس الخروج بقرار من الامم المتحدة، بقدر ما هو خلق شعور في الامم ولدى الراي العام العالمي بجانب القضية الجزائرية^(٢). الا ان بينو عارض المشروع عند عرضه في السادس من كانون الاول في الجمعية العامة، واعلن ان بلاده لن تشارك في مناقشة اللجنة السياسية حول اي مشروع قرار يتعلق بقضية الجزائر.

لذلك اعلنت الجمعية العامة في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٥٧، عن قلقها واهتمامها بالحالة في الجزائر، وتبدي رغبتها في ان تجري المحادثات الجارية بروح من التعاون الصادق وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة واهدافها^(٣).

(١) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر كفاح شعب ومستقبل امه، ص ١٩٨-٢٠٠.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٤٦٦٦ / ٣١١، المصدر السابق، و(٧)، ص ١٥-١٧.

(٣) حسين جبار، المصدر السابق، ص ١٠٩.



المبحث الثاني:- القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي

من ١٩٥٨ - ١٩٦٠ م

عادت قضية الجزائر الى الظهور في جدول اعمال الامم المتحدة في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة بناءً على طلب تقدمت به اربع وعشرون دولة افرو-اسيوية ومن ضمنها تونس والمغرب في السادس عشر من تموز ١٩٥٨م، وذكرت فيه ان فرنسا لم تخط خطوة واحدة في طريقه تنفيذ القرارات السابقة وان الوضع يسير على العكس من سيء الى اسوأ بسبب استمرار الاعمال الحربية التي تؤدي الى المزيد من سفك الدماء وضياع الارواح والآلام^(١) .

وفي تشرين الاول اتفقت الدول العربية في الامم المتحدة على تأليف لجنة من الجزائر ،والجمهورية العربية المتحدة ،والعراق ،وتونس ،والسودان، لدرس القضية على ضوء التطورات الأخيرة في فرنسا، بعد انهيار الجمهورية الرابعة اثر انقلاب ١٢ آذار ١٩٥٨م، واعداد التخطيط للسياسة التي تتبع في المنظمة العالمية، والتقدم للدول الافرو- آسيوية بهذه الخطة، والاتصال بالكتلتين اللاتينيتين والاسكندنافية في هذا الشأن. وقد قامت الدول العربية بالاتصال بالدول السالفة الذكر، موضحة حقيقة القضية الجزائرية، واسفرت هذه الاتصالات عن عدم استجابة واحدة منها الى المطالب الفرنسية^(٢) .

ونظرت اللجنة في الموضوع في عشر جلسات عقدت بين الثامن والثالث عشر من كانون الاول ١٩٥٨، وكانت فرنسا قد اعلنت في السابع عشر من ايلول ١٩٥٨ مقاطعتها للجنة اثناء مناقشة القضية، هذا وقد تقدمت سبع عشرة دولة افرو-اسيوية بمشروع قرار لغرض حل المسألة الجزائرية، وقد تضمن هذا المشروع اشارة الجمعية العامة للامم المتحدة الى قضية الجزائر والقرارات التي اتخذتها الجمعية بشأنها في الدورات الماضية، وتعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ثم تعرب عن قلقها العميق لاستمرار الحرب في الجزائر لان استمرارها يشكل خطراً على الامن

(١) احمد الشقيري، دفاعاً عن فلسطين والجزائر، ترجمة:- خيري حماد، مطبعة دار الكتب -

منشورات المكتب التجاري، بيروت، بلا. ت، ص ١٧٢.

(٢) محمد علي رفاعي، المصدر السابق، ص ١٠٧-١٠٩.



والسلم العالمي. وتوصي ببدء المفاوضات بين حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الفرنسية للوصول الى حل طبقاً لميثاق الامم المتحدة^(١).

وبتاريخ ١٣ كانون الاول تقدمت هاييتي بتعديلين لمشروع قرار الدول الافرو-اسيوية، وكان التعديل الاول الاشارة الى جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بدل حكومة الجزائر المؤقتة، وابدال الفقرة التي تعترف بموجبها الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال بفقرة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وقد عارضت الدول الافرو - اسيوية تعديل مشروعهما ولكن امام اصرار هاييتي على عرض تعديلها للتصويت تقرر المباشرة في التصويت على الفقرة الاولى، فكان مصيره الرفض باكثرية ٤٨ صوتاً ضد ١٣ صوتاً مع امتناع ١٩ صوتاً عن التصويت. وكانت تونس والمغرب وليبيا من ضمن الرافضين لتغيير اسم حكومة الجزائر المؤقتة.

وعندما تم التصويت على المشروع بكامله فاز باكثرية ٣٢ صوتاً ضد ١٨ صوتاً و امتناع ٣٠ عن التصويت^(٢)، وكانت تونس من ضمن الدول التي صوتت الى جانب المشروع. وبعد ان نال المشروع على الاكثرية العادية احيل في ذات اليوم الى الجمعية العامة. ولما كان من غير المتوقع وصول المشروع على ثلثي الاصوات اللازمة لانجازه في الجمعية العامة فقد اخذ البعض يقوم باتصالات جديدة من اجل تعديل المشروع تعديلاً يؤمن الاصوات اللازمة. الا انه ولعدم احرار توصية اللجنة السياسية الاولى الاكثرية العددية اللازمة من الاصوات، فقد انتهت مناقشة الجمعية العامة لقضية الجزائر ولم تصل الى قرار. ولكن اسفرت مناقشات الجمعية العامة عن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وبضرورة اجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبين الحكومة الفرنسية.

وبما ان اللجنة السياسية قد وافقت على البند الخاص بذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فان هذا ليعد نصراً سياسياً عظيماً للشعب الجزائري.

(١) ج.د.ع، القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٤.

(٢) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر كفاح شعب ومستقبل امة، ص ٢٠١.



كذلك فان عدداً كبيراً من حلفاء فرنسا وخصوصا الولايات المتحدة قد امتنعوا عن التصويت، وهذا حدث جديد يشير الى تغيير في موقف حلفاء فرنسا ازاء القضية الجزائرية لانهم لم يتخذوا موقفاً ايجابياً ضد حق شعب الجزائر في الاستقلال وضد المفاوضة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وهو حادث سياسي له مغزاه، يدل على حيرة حلفاء فرنسا، وعلى استنكارهم لسياستها في الجزائر ، وازدياد انصار ومؤيدي الشعب الجزائري في حصوله على مطالبه العادلة، في وقت تعاني منه فرنسا اضطراباً في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية، بسبب عدم حل القضية الجزائرية ^(١) .

أما بالنسبة لموقف تونس في الامم المتحدة في هذه الدورة وأمام التعنت الفرنسي ،فقد اعلنت على لسان سفيرها بالامم المتحدة منجي سليم أسفها لعدم مشاركة فرنسا في النقاش حول قضية الجزائر، والتمست من فرنسا ان تعيد النظر في قرارها، اذ ان المناقشة العلنية والمخلصة تساعد على حل المشكلة.

كما راجع السيد منجي سليم القرار الذي اصدرته الجمعية العامة في الدورة الثانية عشرة المتضمن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبين ان آمال كبيرة بنيت على هذا القرار لحل القضية الجزائرية ، الا ان رفض فرنسا الاستجابة للمساعي الحميدة التي قامت بها بلاده والمغرب، ادى الى زيادة حدة العمليات العسكرية في بداية كانون الثاني ١٩٥٨، وبالتالي احدثت اضراراً جسيمة بالجزائر فضلاً عن امتداد العمل العسكري على مساحات واسعة من الجزائر، فقد عبرت اعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من الحرب، الحدود المغربية والتونسية.. وكذلك ففي فرنسا نفسها اعلنت حالة الطوارئ في عدة مرافق حيث يوجد عدد كبير من الجزائريين، ولم يتردد الفرنسيون في خرق الاراضي والاجواء التونسية، وفي قصف ساقية سيدي يوسف ذلك الامر الذي شكل سلسلة من الاعتداءات التي خضعت لها تونس والتي حاولت فرنسا تبريرها بما يناقض القانون الدولي ^(٢) .

(١) ج.د. ع، القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة، ص ٩٠٤.

(٢) United Nation, Official records of the general assembly from 16 September to 13 December 1958, Thirteenth session, New York, 1958, p.p. 338-339.



وبين السيد منجي سليم ان السبب الاساسي في الحرب الجزائرية كان الصراع ما بين وضعين الشعب الجزائري من ناحية الذي كان يسعى وراء قيادات جبهة التحرير الجزائرية المطالبة بالاستقلال التام وحق تقرير المصير، ومن ناحية اخرى استمرت فرنسا في النظر الى الجزائر كجزء لايتجزأ من اراضيها وواصلت سياستها الاصلاحية المبنية على اساس مصالحها ومصالح مواطنيها الذين استقروا في الجزائر، ومثال على ذلك الاقتراح الفرنسي الذي قدمته في الدورة الحادية عشرة حيث طالبت فرنسا وقف اطلاق النار، واجراء انتخابات في الجزائر، واجراء مداولات مع الاشخاص المنتخبين حول استحداث اصلاحات في الجزائر. وقد رفضت جبهة التحرير الوطني هذه المقترحات لانها لم ترض رمي السلاح حتى تتحقق مطامح الشعب الجزائري، ولانها لم تؤمن بصدق الانتخابات التي تعدها الادارة الفرنسية لغرض تعيين ممثلين للبرلمان الفرنسي، واقرحت الاعتراف باستقلال الجزائر والتفاوض على هذا الاساس. وفي الدورة الثانية عشرة، تمسكت فرنسا بمقترحاتها الثلاثة، ولكنها ذكرت امكانية التشبث في صحة الانتخابات بواسطة مراقبين محايدين. كما ذكرت ايضا بأنها اعدت قانونا أساسيا ينص على انشاء مجالس اقليمية وجمعية مركزية جزائرية، وان المفاوضات يمكن ان تجري بعد سنتين من اقامة هذه المجالس. اذا ما اعربت المجالس عن الرغبة في التفاوض .

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني اثبتت صدق نواياها بالموافقة على عدم المطالبة بالاستقلال مسبقاً عن طريق قبولها بالعرض المغربي والتونسي لاجراء المساعي الحميدة، لكن مسودة القانون عدلت بطريقة معينة لكي ينال موافقة الاغلبية، لكن فرنسا لم توافق عليه. ومع توالي التماسات استخدام سياسة اكثر انسانية بـ ذلك محاولة لالقاء مسؤولية الحرب على شخص ما، واختيرت تونس لهذا الغرض ووقعت حادثة "ساقية سيدي يوسف" ^(١) . وكانت تلك الحادثة دليلاً على

(١) شنت القوات الفرنسية عدواناً جويّاً على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في شباط ١٩٥٨ وقد بررت فرنسا هذا العدوان بانها كانت تستهدف تجمعات الثوار الجزائريين الذين اتخذوا من الساقية مركزاً لهم. لكن تبين فيما بعد ان المكان الذي تم استهدافه لا يوجد به اي سلاح او تجهيزات عسكرية وما هو الا دكاكين متواضعة وسوق مزدوجة بسكان القرية. أنظر:-



تعقيدات دولية، تمثل تهديداً خطيراً للسلم والامن العالمي، يمكن ان تنشأ من الحرب الجزائرية.

كذلك استنكر منجي سليم رفض الحكومة الفرنسية العرض الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض معها، رغم ان تلك الحكومة اعلنت انها ستوفر جميع الضمانات المنسجمة مع السيادة الجزائرية لحماية المصالح الفرنسية في الجزائر، بحجة ان هذه الحكومة لا تمثل الشعب الجزائري، وبالتالي فهي غير مؤهلة لخوض المفاوضات. وقد بين السيد منجي سليم وجهة نظر حكومته في ذلك، وقال انه لايمكن نكران حقيقة ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمثل الشعب الجزائري وانها تمارس سلطتها بفعالية في الجزائر، لان العديد من المرافق المعنية في الداخل يسيطر عليها جيش التحرير بالكامل وتقع تحت سيطرة الحكومة المؤقتة. لذلك فانه لايستطيع ان يفهم سبب رفض فرنسا للتفاوض مع تلك الحكومة، لانها تمتلك السلطة للزام الشعب الجزائري، ولم تضع اية شروط مسبقة للتفاوض. وبالنظر ان حقيقة الموقف الجاري في الجزائر يهدد السلم والامن الدولي في غرب البحر الابيض المتوسط، فأن على الامم المتحدة ان تشير الى الطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق حل حقيقي للمشكلة بما ينسجم مع اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، ويرى الوفد التونسي بان الامم المتحدة لايمكن ان تستريح باصدارها لتوصية عامة وغامضة، مفتوحة لكل انواعها التفسيرات، بضمنها استمرار ما يسمى بحرب التهدة، اذ ان من واجبها التشاور وتقديم اساس لحل ينسجم مع الحق الطبيعي للشعوب في الحرية والاستقلال⁽¹⁾.

أما عن موقف المغرب في هذه الدورة، فقد انتقد رفض الوفد الفرنسي المشاركة في المداولات حول القضية الجزائرية، لاسيما وانه شارك في الجلستين السابقتين حول القضية على الرغم من تنبيه لموقف يشير فيه الى عدم صلاحية

عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية ١٩٥٤ -

١٩٦٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٧٨.

⁽¹⁾ U.N.O.R.G.A. From 16 Seb-13Dec 1958 to the thirteenth session, p.p.339-340.



الجمعية العامة للنظر في القضية الجزائرية وفقاً للمادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاقها ^(١) .

وأشار مندوب المغرب الى ان النضال الجزائري من اجل الحرية دليل ملموس على عملية التخلص من الاستعمار، الامر الذي ادرك الجنرال ديغول معناه عندما اشار في ٤ حزيران ١٩٥٨ الى شجاعة الجزائريين المحاربين لدى زيارته الى مدينة الجزائر، ويبدو من المتناقض ان ترفض فرنسا منح الشعب الجزائري ما منحه بأخلاص للدول الافريقية الفرنسية الاخرى، الا وهو حق تقرير المصير تحت سيطرتها، فضلاً عن ان الجزائر ليست مستعمرة وانما بلد يحارب من اجل مستقبله. هذا وقد أوضح مندوب المغرب الى ان الحرب الجزائرية تعيق التوصل الى حل نهائي للمشاكل المتعلقة بين فرنسا والمغرب، وتحديدًا الجلاء الكلي وغير المشروط للجيش الفرنسي . كما ان الحوادث اليومية التي حصلت على الحدود مع الجزائر خلقت توتراً خطيراً في العلاقات بين فرنسا ودول شمال افريقيا، فالجيش الفرنسي يكرر ما فعله في "ساقية سيدي يوسف" في تونس حيث اغار السلاح الجوي الفرنسي في ٨ شباط ١٩٥٨ عليها وادت هذه الضربة العسكرية التي اعترفت فرنسا بمسؤولتها عنها الى قيام موجه من السخط ضد فرنسا عند دول كثيرة ولقد قيل في تبرير هذه الغارة انها استهدفت جماعات المجاهدين الجزائريين الذين جعلوا من الساقية قاعدة لها . ويستخدمونها كملجأ امين ، للتدريب ، والراحة ، وتجميع السلاح والنقل . والغرض الحقيقي من ذلك هو منع وصول الامدادات من تونس الى الجزائر ، فذهب بتدمير الساقية ١٥٠٠ قتيل من النساء والاطفال والشيوخ ^٢ . وكذلك قرية "ياسين" في ليبيا بهجومه مؤخراً على قرية "تاويزين" في الاراضي المغربية، وبفتحه

(١) الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق تنص على "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل الا أن تحل بحكم هذا الميثاق" . أنظر:- ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٣٣ في ٣١ اذار ١٩٦٠، مطبعة الصباح، القاهرة، ص ٦٠.

^٢ جوان غليسي، المصدر السابق، ص ١٩٣ .



النار على مخيم للاجئين الجزائريين ، وكانت المغرب قلقة بشكل مبرر من ان تفقد فرنسا السيطرة على القوة العسكرية المنتشرة في الجزائر ويؤدي ذلك الى حدوث حرب واسعة النطاق في شمال افريقيا تهدد السلم والامن العالمي. وعلى الرغم من سوء الموقف ، فقد ظلت الحكومة الفرنسية تواصل نفس السياسة التي اتبعتها سابقتها، وتسعى لفرض حل من جانب واحد بناء على سياسة اعادة التكامل المفضوحة القناع. ولا يمكن أن تعد مذكرة ايلول ١٩٥٨ التي وقعت في بلد يعيش حالة حرب وتحت السيطرة المباشرة من قبل ٨٠٠٠٠ جندي، ممثلة لراي الشعب الجزائري، وحقيقة ان الانتخابات التشريعية إذا نظمت قبل استعادة السلم في الجزائر لا يمكن ان تعنى سوى ان الجنرال ديغول اراد التقليل من اهمية النضال الجزائري، ومن الواضح انه لم يتحمل عبء السياسة التي توصلت اليها حكومة جي موليه الاشتراكية، والتي تقوم على وقف اطلاق النار والانتخابات والتفاوض وتتعامل مع الصراع الجزائري وكأنه ليس اكثر من سوء فهم يمكن حله بسهولة، وبالطبع فان الدوائر الفرنسية في الجزائر رحبت بمبادرته، وتولت لجان الامن العام الموقف بيدها وابتدأ الجيش بعملية تأهب، وفي محاولة لاقتناع العالم بان الانتخابات في الجزائر ستجري بشكل حر وحقيقي نشر الجنرال ديغول رسالته الشهيرة للجنرال سالان، المندوب العام للحكومة يدعوه فيها لاجراء انتخابات حرة ، ويطلب من الجيش تجنب جميع النشاطات السياسية، اي انه كان يعني ضمناً ان المذكرة لم تكن حرة، وانها من صنع الجيش، وكان الهدف من الرسالة جعل المرشحين المعتدلين يقفون مع الانتخابات على افتراض ان الحكومة الفرنسية ستعمل معهم لاعداد حل جزائري، وبذلك تجاهل الجنرال ديغول عمداً الحركة الوطنية الجزائرية الحقيقية وحاول وضع مجموعة بديلة من المتحدثين باسم الشعب الجزائري، لكن محاولاته باءت بالفشل لان الديمقراطيين الفرنسيين رفضوا الوقوف مع الانتخابات بحجة ان الشروط الاولية للتمثيل الحر غير موجودة الا وهي حرية الصحافة والتعبير عن الرأي وحرية عقد الاجتماعات. اي ان الانتخابات في الجزائر كانت من عمل الجيش الفرنسي، اذ وزعت المناشير بأمر القيادة الفرنسية تدعو فيها الجيش لدعم المرشحين الذين يفضلون الجزائر الفرنسية والتكامل وتتصح السكان المسلمين بالتصويت لأولئك الذين قدمتهم لجان الامن



العام.. لكن آمال الحكومة الفرنسية، التي كانت تأمل في الحصول على مساعدة المرشحين المعتدلين، خابت عندما لم تتل اي دعم منهم، وهكذا فان المذكرة والانتخابات لا تشكلان حلاً مناسباً للقضية الجزائرية، لان كليهما تجاهل المشكلة الاساسية ولم يسعيا الى تحقيق حل نهائي .

تلك كانت الظروف التي دعت سبع عشرة دولة بضمنها تونس، الى تقديم مسودة القرار للجنة، وقد اخذ مشروع القرار بنظر الاعتبار تطور الاحداث في كل من الجزائر وفرنسا.. ويركز في الفقرة الرابعة من مستهله على حق الشعب الجزائري في الاستقلال، الذي هو حق طبيعي لا لبس فيه.

وشعر الوفد التونسي بان مشروع القرار يمكن ان تعد مبادرة مخلصه لتسهيل التوصل الى حل سلمي للصراع الدامي وبأمل بان اللجنة والجمعية العامة ستبنيان القرار ^(١) .

دخلت القضية الجزائرية طوراً جديداً في مجال مناقشتها على الصعيد الدولي امام الامم المتحدة، فقد ابلغ مندوبوا ٢١ دولة افرو-اسيوية مجلس الامن بخطورة الحالة في الجزائر ونوهوا بتدهورها المتزايد، ومن ضمن هذه الدول تونس ،والمغرب، قالت مذكرة هذه الدول ان الشهادة التي ادلى بها عدد من الشخصيات الفرنسية الكبيرة ولاسيما رجال الكنيسة قد كشفت عن الجرائم الوحشية التي ترتكبها القوات الفرنسية في الجزائر، وأشارت المذكرة الى المعاملة القاسية التي يلقاها الوطنيون الجزائريون في السجون الفرنسية ^(٢) .

كما قالت المذكرة ان اخر الانباء الواردة من المصادر الفرنسية تدل على ان الفرنسيين ارغموا نحو مليون جزائري على النزوح من اراضيهم وان حالتهم الصحية ومعيشتهم وصلت الى درجة تبعث على القلق وعدم الارتياح.

^(١)U.N O.R.G.A. from 16 Seb – 13 Dec 1958 to the thirteenth session, p.374.

^(٢)ج.د.ع، محاضر جلسات الجامعة العربية، دور الاتعداد العادي ٣٢ في الاول من ايلول ١٩٥٩-٢٩
٢٩ شباط ١٩٦٠ ، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ص ٢٠٩-٢١٠.



وفي ٦ مايس ١٩٥٩ صدر البيان التالي عن اجتماع الدول الافرو-اسيوية:-

" اجتمعت الدول الافرو-اسيوية اليوم لبحث الموقف المتدهور في الجزائر، وبعد ان استمعت الى بيان السيد عبد القادر شندرلي مندوب الحكومة الجزائرية المؤقتة بشأن التطورات الاخيرة في الجزائر^(١)، والى تعبيرات القلق العميق من جانب اعضائها، قررت ان تطلب من اللجنة الدائمة للجزائر فحص تلك التطورات والنظر في عرض المسألة امام الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة^(٢).

وفي رسالة مؤرخة في ١٠ تموز ١٩٥٩ موجهة لرئيس مجلس الامن قدمتها، افغانستان، وبورما، وسيلان، وملايو، وغانا، واندونيسيا، وايران، والعراق، والاردن، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، والمغرب، والنيبال، وباكستان، والعربية السعودية، والسودان، وتونس، والجمهورية العربية المتحدة، واليمن وانضمت اليهم اثيوبيا فيما بعد، استرعت فيها انتباه المجلس للموقف في الجزائر التي قالت عنه بانه يهدد الامن الدولي ويشكل خرقاً لحق تقرير المصير والحقوق الانسانية الاساسية الاخرى.

(١) بدأ ممثل حكومة الجزائر الحرة في شرح التطورات التي طرأت على الحالة في الجزائر منذ انقضاء الدورة الثالثة عشرة للجمعية العمومية للامم المتحدة وبين خطورة الحالة وتفاقمها، خاصة بعد تصريحات الجنرال ديغول التي أكد فيها سياسة فرنسا نحو جعل الجزائر جزءاً من فرنسا. وقد اشار ايضاً من الناحية السياسية إلى تهديد الجنرال ديغول بان اعتراض اي دولة بحكومة الجزائر الحرة يعني خلق توتر في علاقات هذه الدولة مع فرنسا، ووضح السيد الشندرلي لأعضاء الدول الافرو-اسيوية ان هذا التصريح يعد تدخلاً من جانب فرنسا في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول، ومن الناحية العسكرية ذكر انه برغم الخسائر الجسيمة التي يتكبدها جيش التحرير الجزائري في صراعه ضد فرنسا، فان قوة الاحرار في الجزائر تزداد يوماً بعد يوم وان لدى الجزائر الان من الرجال المستعدين للنضال وحمل السلام اكثر من الموجود لدى جيش التحرير الجزائري.

(٢) ج.د.ع، محاضر جلسات الجامعة العربية للدورة ٣٢، ص ٢١٠.



وفي ١٣ تموز ١٩٥٩ اشار ممثل فرنسا في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن، بان المادة الثانية، الفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة، لاتخول هذه المنظمة للتعامل مع امر متعلق بالسيادة الوطنية الفرنسية ^(١) .

أما في ١٤ تموز ١٩٥٩ تقدمت خمس وعشرون دولة افرو-اسيوية بطلب لادراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة في خطاب الى السكرتير العام، وقد جاء في المذكرة المرفقة مع طلب الازدواج تذكير بان الامم المتحدة تناقش القضية الجزائرية ^(٢) منذ سنة ١٩٥٥، و اشار الى القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة في دورتها الحادية عشرة والثانية عشرة والى مشروع القرار الذي لم يصدر، لعدم حصوله على اغلبيه الثلثين بصوت واحد في الجمعية العامة، كما اشارت المذكرة الى استمرار الحرب في الجزائر، وعدم تحسن الحالة هناك.

وقد وافقت اللجنة التوجيهية على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة، بالرغم من اعتراض مندوب فرنسا الذي تمسك بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الامم المتحدة، وادعى ان الجزائر تدخل في صميم اختصاص فرنسا الداخلي، ووافقت كذلك الجمعية العامة على ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة وحالته الى اللجنة السياسية لتقوم بدراسته ^(٣) .

وفي هذه الاثناء تقدم مندوب المغرب في ١٣ آب ١٩٥٩ يطلب ادراج موضوع التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء ^(٤) في جدول اعمال الدورة الرابعة

^(١) United Nation, Annual Report of the Secretary-General on the work of the organization from 16 June 1959 – 15 June 1960, Fifteenth session, New York, 1960, p.p. 15-16.

^(٢) خيربي حماد، المصدر السابق، ص ٤٠٣ .

^(٣) ج.د.ع، تقرير الامين العام للدورة ٣٣، ص ٦٠ .

^(٤) في الساعة السابعة واربع دقائق من صباح يوم السبت الموافق ١٣ من شباط ١٩٥٩، فجرت الحكومة الفرنسية قنبلتها الذرية في الصحراء الافريقية ، متحدية بذلك الشعوب الافريقية، وجميع



عشرة، لما له من مخاطر عظيمة على المنطقة بأسرها، ولكن الجمعية العامة قررت في ٢٢ ايلول ١٩٥٩ مناقشته كموضوع مستقل تاركة اللجنة السياسية الاولى تحديد طريقة المناقشة واسبقية الموضوعات.

وبدأت اللجنة الأولى مناقشة هذا الموضوع بالاستماع الى رئيس وفد المغرب الذي أفصح عن خطورة التجارب الذرية التي تتوي فرنسا اجراءها في الصحراء الافريقية، وقال انه في الفترة الواقعة بين الثالث والعشرين من شباط و ١٧ تموز ١٩٥٩، قدمت المغرب خمس مذكرات الى الحكومة الفرنسية تحتج على عزم فرنسا القيام بهذه التجربة الذرية التي تهدد سكان المناطق المجاورة . كما ان دولاً أفريقية وأسيوية أخرى قدمت احتجاجات مماثلة لكن دون جدوى.

وتحدث ممثل المغرب عن الناحية الانسانية للتفجيرات الذرية بالنسبة للاحوال الصحية والاجتماعية لشعوب افريقيا، اذ لاتوجد الضمانات الكافية لتفادي الخطر الناجم عن التفجيرات الذرية وتناول الناحية العلمية لهذه التفجيرات واثبت خطورة نتائجها^(١).

وأشار مندوب المغرب الى ان اقدام فرنسا على تفجير قنبلتها في ارض غير ارضها ليس فقط تعديا صارخاً على الجزائر وعلى المغرب العربي والقارة الافريقية باكملها، ولكنه خروج فرنسا عن إجماع العالم وتحديها لعواطف شعوب وتوصيات الامم المتحدة. والغرض هو تهديد الحركات التحريرية المطالبة بالاستقلال في افريقيا وفي الجزائر على الاخص، لكن هذه الأهداف لم تتحقق، فلا يكفي ان تملك الدولة

شعوب العالم. وما ان نقلت امواج الاثير ووكالات الانباء هذا الخبر، حتى راحت ردود الافعال العالمية تستنكر هذه الجريمة الجديدة ، وارتفعت اصوات من غانا ، وغنيا، وتونس، والمغرب، وليبيا، والسودان، والعربية السعودية، والعراق..الخ، ارتفعت من كل جهة تستنكر الاعتداء على ارض افريقيا، وفي نطاق الاحتجاج والسخط على هذه العملية، جمدت حكومة غانا الاموال الفرنسية، وسحبت الحكومة المغربية سفيرها من باريس، والغت الاتفاقية الدبلوماسية مع فرنسا التي ابرمت ١٩٥٦م.أنظر :-

المجاهد، العدد ٦٠، ٢٥، ١٩٦٠، ١.

(١) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة الاوربية للدورة ٣٣، ص ٥٥-٦٥.



قنبلة ذرية كي تتمكن من استعمالها، فهناك مشاكل عديدة لم تتوصل فرنسا الى حلها (١).

ورد مندوب فرنسا فأورد ارقاماً وحقائق علمية حاول ان يثبت فيها عدم خطورة هذه التجربة الفرنسية في الصحراء (٢) وبعد ذلك تحدث العديد من مندوبي الدول الافرو-اسيوية وبينوا معارضتهم لهذه التجارب، ثم تم الاجماع من قبل هذه الدول على تقديم مشروع قرار يتضمن دعوة الجمعية العامة الى التعبير عن اسفها للقرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية ، ودعوته الى الامتناع عن هذه التجارب الذرية، لصالح المحافظة على سلامة القارة الافريقية.

وقد شاركت تونس في تقديم المشروع مع الدول الافرو-اسيوية (٣). وبعد اجراء التعديلات على المشروع من قبل الدول الاعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة، تم اقرار المشروع والزام فرنسا بتنفيذه، الا انه رغم طرح الموضوع على طاولة الجمعية العامة للامم المتحدة ، ورغم رفض العالم اجمع للتجارب الذرية الفرنسية، الا ان فرنسا فجرت لاحقاً قنبلتها الذرية في ١٣ شباط ١٩٦٠، وارتفعت الاصوات من كل مكان محتجة على هذا الاجراء الشاذ الذي يتنافى مع الاتجاه الدولي العام ومع قرار الامم المتحدة (٤).

لذلك نلاحظ ان المغرب قامت بدور فعال لتدين فرنسا امام هيئة الامم المتحدة على ما قامت به من تجارب ذرية في الصحراء الافريقية.

اما بالنسبة لمناقشات اللجنة السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة للدورة الرابعة عشرة، فقد بدأت في نهاية تشرين الثاني ١٩٥٩ بكلمة القاها مندوب تونس فلاحظ ان اللجنة تناقش هذا الموضوع بشكل مختلف عن الدورة السابقة، اذ انه منذ طلب ادراج هذا الموضوع في جدول اعمال الدورة الرابعة عشرة توضحت مظاهر جديدة تبشر بحل مشكلة الجزائر عن طريق حل ديمقراطي يتماشى مع مبادئ وروح

(١) المجاهد، العدد ٦٠، ٢٥، ١، ١٩٦٠.

(٢) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٣٣، ص ٥٥-٦٥.

(٣) الحرية، العدد ١٥١٠، ٥، ١١، ١٩٥٩.

(٤) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٣٣، ص ٢٧.



ميثاق الامم المتحدة وأشار الى تصريح الجنرال ديغول في ١٦ ايلول ١٩٥٩ والى رد الحكومة الجزائرية عليه.

فلاحظ ان تصريح الجنرال ديغول قد اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية، وبذلك لا يوجد خلاف بين الاطراف المعنية، كما انه لا توجد عراقيل في سبيل وقف اطلاق النار، والتوصل الى الحل السلمي الذي ينتظره الجميع. كما لاحظ في الوقت نفسه ان الحرب لازالت مستمرة في الجزائر بكل مآسيها وعرج على تبیین الاسباب الحقيقية لاستمرار هذه الحرب طوال خمس سنوات، وهي الحرب التي تؤثر في العلاقات الودية بين الشعوب المختلفة^(١).

وقال ممثل تونس بأن الحرب في الجزائر التي سببت معاناة وخسائر كبيرة للطرفين لا يمكن ان تنتهي بالنصر لأي منهما. وقد شجعت تونس باستمرار القيادات الجزائرية على تبني موقف مرن في تقرير المصير، و اضاف ايضاً اذا ما كان العرض الفرنسي مخلصاً وصادقاً فلن تبقى هناك اي مشكلة ، والحكومة الجزائرية المؤقتة مخولة للمطالبة بضمانات حول اجراء الاستفتاء الشعبي، وعلى الرغم من ان المحادثات بين الطرفين يجب ان لا تسعى الى تحديد النظام السياسي المستقبلي في الجزائر ، فإن الشروط السياسية والعسكرية المسبقة لوقف اطلاق النار لا بد ان تذكر^(٢).

وقد اشار مندوب تونس الى التصريحات التي ادلى بها الرئيس ديغول في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٩^(٣)، وبين ان فيها امكانية لتقريب وجهات النظر المختلفة،

(١) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٣٣، ص ٦١.

(٢) U.N.A.R.S.G of the fifteen session, p. 16.

(٣) في ١١ تشرين الاول ١٩٥٩م اعلن وزير خارجية فرنسا، استعداد بلاده لبحث وقف اطلاق النار في الجزائر مع زعماء جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، وكانت هذه هي المرة الاولى التي يذكر فيها مسؤول فرنسي جبهة التحرير استعداد لمفاوضاتها. لكن الحكومة الجزائرية لم تجد في هذا ما يدل على تغيير اساسي في الموقف الفرنسي، فأصدرت في يوم ٢٤/ تشرين الاول ١٩٥٩ بياناً رسمياً حاء فيه ان بيان ديغول الخاص بمنح الجزائر حق تقرير المصير قد يكون خدعه لتفادي اصدار قرار من الامم المتحدة، وان الاصرار على عدم المفاوضات مع الحكومة الجزائرية يعد بمثابة نداء للحرب. بعد



كما اشار الى رد الفعل الذي احدثته لدى الجزائريين وعبر عن دهشته لعدم قبول الحكومة الدخول في مباحثات مع الزعماء الجزائريين الذين عينتهم الحكومة الجزائرية^(١)، موضحا ان زعماء الدول الجديدة في افريقيا كانوا من المعتقلين السياسيين في الماضي تحت نظم الحكم الاستعماري. كما اوضح ان تشكيل الوفد الجزائري ليس نهائيا ويمكن اضافة شخص او اثنين اذا استدعى الامر وان حل المشكلة الان في يد فرنسا. وقال ان المناقشات في اللجنة ستودي الى ايضاح بعض النقاط الغامضة في السياسة الفرنسية، واعلن ان تونس مع بعض الوفود الاخرى ستقدم مشروع قرار بشأن الجزائر.

أما مندوب المغرب فقد اشار الى تصريحات الجنرال ديغول ورد الحكومة الجزائرية عليها، فقال بأنه ليس من المقبول ان يقوم الشعب الجزائري بالقاء سلاحه لان فرنسا قد اعترفت له بحق تقرير المصير واوضح اختلاف وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين في الجزائر وتصريحات الجنرال ديغول^(٢)، واكد ضرورة الاتفاق على الضمانات الكفيلة بتحقيق حرية ممارسة تقرير المصير، وانتقد رفض فرنسا التفاوض مع الزعماء الجزائريين الخمسة الذين عينتهم الجزائر الحرة. واكد ان مشروع القرار الذي قدمته الدول الافرو-اسيوية لا يهدف الا الى اقرار ما سبق ان اعترفت به فرنسا ولا يرى فيه ما يمكن ان يؤدي الى عرقلة الوصول الى تسوية بشأن القضية الجزائرية بين فرنسا والجزائر^(٣).

ذلك في العاشر من تشرين الثاني ١٩٥٩م. جدد ديغول عرضه على زعماء المجاهدين في الجزائر للقدوم الى فرنسا والتفاوض معه بشأن وقف اطلاق النار.

(١) في ٢٠ من تشرين الثاني ١٩٥٩ م اعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة موافقتها على الدخول في مفاوضات مع فرنسا حول الشروط الخاصة بمبدأ تقرير المصير، وقررت تأليف وفدها في المفاوضات برئاسة السيد احمد بن بيللا وزملائه الاربعة المعتقلين لدى الحكومة الفرنسية التي اختطفتهم في تشرين الاول من عام ١٩٥٦ في طريقهم من المغرب الى تونس لعقد مؤتمر ثلاثي لبحث قضية الجزائر يحضره ملك المغرب ورئيس الجمهورية التونسية.

(٢) بعد تصريح الرئيس ديغول في ١١/ تشرين الثاني ١٩٥٩ اعلنت تصريحات معارضة لبيان ديغول من قبل سياسيين فرنسيين متشددين تخالف اتجاهات الجنرال ديغول.

(٣) ج.د.ع، تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة ٣٣، ص ٦٧.



وفي ٢ كانون الاول ١٩٥٩ تقدمت اثنتان وعشرون دولة افرو-اسيوية بمشروع قرار معتدل اللهجة الى اللجنة يقضي " يحث الفريقين المعنيين على الدخول في محادثات لتقرير الشروط اللازمة لتنفيذ حق تقرير المصير للشعب الجزائري باسرع ما يمكن بما فيها الشروط اللازمة لوقف اطلاق النار^(١).

بالنسبة لموقف الوفد التونسي الممثل بالسيد منجي سليم فقد علق على مسودة القرار الذي تقدمت به الدول الافرو-اسيوية قائلاً " بان مسودة القرار الذي كان قيد المناقشة والذي ينص على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال لم يحدد زمن او الطريقة التي يجب ان يمارس فيها هذا الحق". و أراد ممثل تونس القول بان في ذلك الوقت كان وفده يرى عدم امكانية حسم هذه الأمور الا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية، وهي الفكرة التي جسدها مسودة القرار.

ولم يوافق على ان المشكلة يمكن حلها بسبب تحديد فرنسا الوقت من اجل ان تمارس الجزائر حق تقرير المصير عن طريق مذكرة ترفع باسم الشعب، اذ ان الرئيس ديغول في خطابه المؤرخ في ١٦ ايلول ١٩٥٩ لم يحدد التاريخ الدقيق لذلك الامر واكتفى بالقول ان المذكرة سيجري تنفيذها بسهولة بدون اعاقه، وفي الوقت الذي لايمكن لاحد ان يشكك في مصداقية الرئيس الفرنسي، فان الطرق المستخدمة في تنظيم الانتخابات الجزائرية قد خلقت الشك بين ابناء الشعب الجزائري، وأستذكر بأنه في وقت اجراء الانتخابات الجزائرية عام ١٩٥٨ وجد الرئيس ديغول نفسه بأنه من الضروري تذكير المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر بضرورة اجراء انتخابات حرة تماماً، فضلاً عن ذلك في ٢ كانون الاول ١٩٥٩ اعلن القائد العسكري الفرنسي بان الجيش الفرنسي سيبقى في البلاد بقدر ما تستدعي الضرورة، وانه يساعد بكل طريقة ممكنة اولئك الذين ارادوا ان تكون الجزائر فرنسية، وبسبب اعتقاد الوفد التونسي بان الشك الجزائري لايمكن ان يزول الا من خلال الوسطاء

(١) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائريين الامس والغد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،



بين الطرفين المعنيين، انضم الوفد الى واحد وعشرين وفداً اخر لتقديم مسودة قرار تحت على ان يساعد هؤلاء الوسطاء بتحديد الشروط الضرورية لاستخدام حق الشعب الجزائري في تقرير المصير بضمنها شرط وقف اطلاق النار واستشهد لهذا بالقرار السابق الذي صدر حول القضية التونسية والذي تبنته الجمعية العامة بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٥٤، عندما كانت المفاوضات بين فرنسا وتونس جارية مما ساعد علالتوصل الى اتفاق . لكن مسودة القرار الذي قدمته الدول الافرو-اسيوية لم تعالج محتوى المشكلة التي كان يفترض ان تحسم عن طريق مذكرة.

ولم يتحقق اي شيء من مناقشة مسألة ما اذا كانت جبهة التحرير الوطني تمثل مطامح الشعب الجزائري وهو ما يجب ان تحدده المذكرة، وفي الوقت الحالي، المسألة المطروحة هي ايجاد طرف يمكن لفرنسا ان تتفاوض معه للتوصل الى قرار نهائي حول النزاع الجزائري . وجبهة التحرير الوطني هي ذلك الطرف الاخر في النزاع وقد جرت الاشارة اليها كذلك من قبل وزير الخارجية الفرنسي، فعدم التطرق الى تلك الحقيقة في مسودة القرار كان متعمداً لتجنب التسبب في اهانة اي احد او خلق الصعوبات.

واكد منجي سليم بأن الوسطاء المقترحين سوف لن يحددوا حالة الجزائر النهائية وانما فقط الشروط المطلوبة لضمان صحة واصالة تلك المذكرة^(١).

اما بالنسبة لموقف مندوب المغرب بخصوص دعم المغرب لقرار الدول الافرو-اسيوية فقد قال ان المغرب تستذكر عملية الاستيلاء التي قامت بها السلطات الفرنسية يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ على طائرة مغربية تقل خمسة قادة جزائريين، الامر الذي خيب الامل المعقودة للتوصل الى حل عادل للمشكلة الجزائرية، وياكان سبب ذلك فإن الحقيقة تبقى بان الحكومة الفرنسية قد حشدت قواتها العسكرية الى اقصى حد، وهذه السلطات وجدت ضرورة تدمير العدو مهما كان الثمن بغض النظر

^(١) United Nations, Official records of the general assembly from 15 September to 12 December 1959, fourteenth session, New York, 1959, p.p. 246-247.



عن التبعات السياسية الخطيرة التي يسببها هذا الموقف. ونستطيع ان نتوصل الى استنتاجيين من هذه الاحداث هو :-

الاول : انه في مرحلة معينة من الحرب الجزائرية كانت هناك رغبة جادة لاستعادة السلم وهذه الرغبة قد شاطرتها الحكومة الفرنسية الى حدما، ولكنها انتهت بفعل جانب من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر او حتى في باريس.

الثاني : ان استيلاء الحكومة الفرنسية على القادة العسكريين الجزائريين اثبت نقطة تحول في بدء مؤامرة سياسية وعسكرية صممت لمواصلة الحرب الجزائرية حتى تستسلم حركة المقاومة الجزائرية، وقد قلبت الحكومات الفرنسية المتعاقبة الموقف لصالحها، وفي الوقت الذي اعلنت فيه رغبتها في الصلح، ادعت بانها تستطيع فرضه بدون التسبب في خطورة كبيرة لفرنسا.

اما بشأن بيان الرئيس ديغول حول الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، فأن الوفد المغربي لم يشكك في نوايا الجنرال ديغول، ولكنه اجبر على عدم الاتفاق مع الممثلين الذين لم يشجعوا مناقشة القضية الجزائرية في الجلسة الحالية بسبب الموقف الفرنسي السلبي. وفي الوقت الذي نتفق فيه على ان بيان الجنرال ديغول مبادرة مهمة لتحقيق السلام، فاننا لانشاطر الرأي بعدم فائدة تفحص مضامينها وتقييمها .. فضلا ان الموقف الحالي لم يتحدد فقط ببيان الجنرال ديغول، وانما بتصريحات القادة الفرنسيين الاخرين، ولذلك لا بد من رؤية الموقف بهذا السياق. ان تعقيد القضية والحقيقية التي مفادها ان اية خطوة ملموسة لم تتخذ بعد تستدعي توضيح الموقف وتحديد الدور الذي يجب على الامم المتحدة ان تلعبه، وقيل بان مناقشة القضية على المستوى الدولي قد تسبب اتخاذ فرنسا لموقف عدائي وتعيق خطوات الجنرال ديغول. غير ان الجنرال ديغول وفي عدة مناسبات طرح القضية في السياق الدولي، ناقشها مع عدد من اعضاء حلف الاطلسي.

وفي النهاية اعلن مندوب المغرب ان بلاده تدعم مسودة القرار وتعارض اية محاولة لتبديل محتواه او منظورة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ U.N., I.bid, p.p. 273-274.



وبعد انتهاء المناقشات تم الاقتراع على المشروع في اللجنة في ٧ من كانون الاول ففاز باغلبية ٣٨ مقابل ٢٦، على الرغم من ان الولايات المتحدة رغبة منها في عدم استثارة الجنرال ديغول، قد اقترعت مع بريطانيا ضده، وتبعتها في ذلك معظم الدول الغربية.

ولما عرض القرار في الجمعية العامة في ٢ كانون الاول، وقع حادث لا سابقة له في تاريخ الامم المتحدة، اذ عندما تليت فقرات القرار واحدة تلو الاخرى واقترح عليها، نالت جميعها اغلبية الثلثين المطلوبة حتى ان بعضها حصل على ثمانية اصوات زيادة على العدد المقررة وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراع بعد بضع دقائق، عدلت عدة وفود موقفها نتيجة ضغط الولايات المتحدة رغبة منها في عدم استثارة الجنرال ديغول وفرنسا.

وهكذا تم فشل المشروع الذي اعترف بحق تقرير المصير عن طريق ما اسماه الوفد الفرنسي بالخطط الاستراتيجية، وتعاون "فرنسا مع مجموعة من اصدقائها" وأعتبر الوفد الجزائري ما وقع نتيجة المناورات التي قامت بها دول حلف الاطلسي للحيلولة دون اتخاذ اي قرار، ووجه الوفد الجزائري لومه الرئيسي الى الولايات المتحدة الامريكية لانها ضغطت على عدد من الدول الصغيرة لتتراجع ضد القرار، على الرغم من ان وفدها رغبة منه في تهدئة ثائرة الجزائريين وتخديرهم انتقل في الاقتراع النهائي من المعارضة الى الامتناع^(١).

وهكذا انتهت جلسات الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة دون اصدار قرار دولي بحق فرنسا، لكن هذا لايعني فشل الحكومة الجزائرية المؤقتة ، بل على العكس فقد كسب الشعب الجزائري عطف العالم كله نتيجة الانتصارات التي يحرزها سواء في ساحات القتال،أو الرصيد الهائل الذي حصل عليه في ساحات المحافل الدولية.

(١) خيرى حماد، المصدر السابق، ص ٤٠٣-٤٠٤.



المبحث الثالث:-القضية الجزائرية في الامم المتحدة ودور اقطار المغرب العربي

من ١٩٦٠-١٩٦٢

من الأمور التي جرت تمهيداً لعرض القضية الجزائرية على الامم المتحدة للمرة السادسة، الاجتماع الذي عقدته الدول الافرو-اسيوية في ٢١ حزيران ١٩٦٠ لبحث موضوع عرض القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة بعد ان سبقته عدة اجتماعات.

ودار البحث حول دعوة الجنرال ديغول الى الحكومة الجزائرية للدخول في مفاوضات لتسوية القضية الجزائرية، وقبل الحكومة الجزائرية لهذه الدعوة، واستعدادها لارسال وفد للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية. وقد أشير في هذه الاجتماعات الى ان مقترحات ديغول لا تعني ان عودة السلام الى الجزائر محقق نتيجة لهذه المحادثات ورجا البعض ان تسفر هذه المحادثات عن نتائج طيبة تحقق المطالب الوطنية للجزائريين واستقلال بلادهم، مع ملاحظة ان ديغول قد سبق ان ادلى بتصريحات كثيرة لم تؤد الى اية نتيجة.

واتجة الراي الى التقدم بطلب لادراج القضية في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها القادمة، وبعد مناقشة اجراءات الادراج اقترح ان تقوم اللجنة الخاصة بالجزائر^(١) بدراسة الموضوع، واعداد مشروع للمذكرة الايضاحية التي تقدم الى السكرتير العام للامم المتحدة لادراج القضية في جدول اعمال الدورة القادمة، على ان تقدم اللجنة ما وصلت اليه من نتائج الى الدول الافرو-اسيوية في اجتماع يعقد في ٥ تموز ١٩٦٠.

وفي ٧ تموز ١٩٦٠ وافقت الدول الافرو-اسيوية على تقديم طلب الى الجمعية العامة للامم المتحدة لادراج قضية الجزائر في جدول اعمال الدورة الخامسة عشر^(٢).

(١) اللجنة الخاصة بالجزائر في الدول الافرو-اسيوية تتكون من مندوبي ، بورما (رئيساً) ، والهند،

واندونيسيا، والعراق، وليبيريا، وغانا، والمغرب، وباكستان، وتونس، والجمهورية العربية المتحدة.

(٢) ج.د.ع، تقرير الامين العام الى مجلس الجامعة العربية في دورته ٣٤ في ٢٥ آب ١٩٦٠، ص



وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ تموز ١٩٦٠ التمست الدول - الآفرو - آسيوية أدرج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة . وفي مذكرة توضيحية مرافقة ذكرت هذه الدول ومن بينها تونس ، والمغرب ، بأن فشل الجمعية العامة في تبني قرار حول القضية في دورتها الرابعة عشرة يهدف الوصول الى حل سلمي للقضية الجزائرية على أساس تقرير المصير وفقا لمبادئ الميثاق مما أدى آلي ترك الوضع الجزائري كما هو عليه .

وفي ملحق للمذكرة قدم في ١٤ ايلول ١٩٦٠ ذكرت هذه الدول بان الأحداث الأخيرة قد بددت الأمل في إجراء المحادثات بين الطرفين ، وان الحالة القائمة في الجزائر تتطوي على تهديد للسلم و الأمن بين الطرفين ، ولذلك فانهم يودون تأكيد مسؤولية الأمم المتحدة عن المساهمة ، بكل وسيلة ممكنة في الوصول الى حل يحقق أمانى الشعب الجزائري .

وفي ٢٢ أيلول ، قررت الدول الأفرو - آسيوية التوصية بأدرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة ، ونازع ممثل فرنسا أثناء هذا الاجتماع في اختصاص الأمم المتحدة في بحث المسألة واعلن أن وفده لن يشترك في مناقشتها ^(١).

وفي ١٠ تشرين الأول ، قررت الجمعية العامة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها ، و قد نظرت اللجنة السياسية الأولى في القضية طوال ثلاثة عشر اجتماعا عقدت بين ٥-١٥ كانون الأول ١٩٦٠ .

وقد اكتسبت هذه الدورة أهمية سياسية ، نظراً لأهمية المشاركين في الدورة من رؤساء الدول والحكومات .

و قد أكد ممثل تونس بان الحقيقة الأساسية في القضية الجزائرية هي حصول حرب مستمرة استنزفت الأرواح من كلا الجانبين ، ولم تبد أية دلائل على الوصول ألي نهاية لهذه الحرب الدائرة ، وعملت الإجراءات القمعية ، كالأعتقالات ، وترحيل عدد كبير من الجزائريين لتوطينهم في أماكن أخرى على تصاعد الاحتجاجات حتى

(١) الأمم المتحدة ، التقرير السنوي للامين العام عن أعمال المنظمة للدورة ١٦ من ١٦ حزيران ١٩٦٠ - ١٥

حزيران ١٩٦١ ، نيويورك ، ١٩٦١ ، ص ١٨٤-١٨٥ .



من قبل الفرنسيين أنفسهم . و يوجد في تونس و المغرب ٢٥٠ ألف لاجئ جزائري في حالة تدعو إلى القلق . فالحرب الجزائرية بما لها من تأثير على البلدان المجاورة كتونس مثلا ، التي تعرضت لحوادث خرق الحدود و أعمال التدمير التي ارتكبتها القوات الفرنسية تشكل تهديدا خطيرا للسلم و الأمن الدوليين.

وأن القضية الجزائرية تضع مبادئ الميثاق في موضع الاختبار . و لم يعد من الجائز للأمم المتحدة أن تقتصر على الإعراب عن الأمل و الرغبة في الوصول إلى حل عن طريق التفاوض على أساس مبدأ تقرير المصير ، فقد رضي الطرفان الآن بمبدأ تقرير المصير، ولم يعد هنالك من نزاع معلق حول تهيئة الظروف اللازمة لأجراء استفتاء يعبر تعبيرا تاما صحيحا عن إرادة الشعب الجزائري ، و بما أن فشل المحادثات التي جرت في ميلون قد أثبتت أحجام فرنسا عن تطبيق مبدأ تقرير المصير فلم يعد هنالك سوى الأمم المتحدة لضمان إجراء استفتاء جزائري سليم صحيح ^(١).

أما بالنسبة لوفد المغرب في الأمم المتحدة في هذه الدورة ، فقد ترأسه الأمير الحسن الثاني ،الذي صرح بان تدخل الأمم المتحدة وحده القادر على وضع حد للحرب الجزائرية منح الشعب الجزائري استقلاله و سيادته الوطنية . و قد استنكر الأمير الحسن الثاني ، انه في الوقت الذي حصلت فيه الشعوب على حريتها وطالبت فيه الأمم المتحدة بإنهاء عصر الاستعمار ، تبقى فيه الجزائر مستعمرة ، و في الوقت الذي اصبح فيه السلام الموضوع الأساس لكل أمة ، فان الحرب في الجزائر يجب أن تستمر . لذلك فان الحرب الجزائرية ، بعيدا عن كونها حربا فرنسية - جزائرية ، أصبحت حربا دولية من كل النواحي ، التي كانت تثير قلق كل الرؤساء في العالم ، و أصبحت موضوعا أساسيا في كل المؤتمرات ، فمنذ انعقاد المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في باندونغ عام ١٩٥٥ حتى مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة الذي عقد في ليوبو لديفيل في عام ١٩٦٠ . و منذ أن اصبح النزاع دوليا ، فلا يمكن وضع حد له إلا بتسوية دولية . و ضمن



هذا الإطار فقد سعت المغرب و بكل الوسائل للتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية ،ولكنها عبثاً تحاول .والأكثر من ذلك فان حالة الحرب السائدة في الجزائر تبين ميلها وبشكل متزايد ، باتجاه الحدود المغربية ، مثلما حدث ذلك في تونس التي كانت عرضة لهجمات يومية ^(١).

كذلك بين الأمير الحسن الثاني ، انه لم يبق هناك شك، حتى عند المتمردين ، بان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أصبحت الآن المنظمة الوحيدة الممثلة للامة الجزائرية ، و التمسك بالابقاء على الظلم المقترف في حقها من شأنه ان يجعل تلك الحرب تستمر وتدوم ، وليس في ذلك آلا تركيز التهديد الفظيع الذي يغذي الحرب الباردة ،والشديد الأفظع منه التهديد بالحرب الساخرة وما تجر في أذيالها من جرائم ومجازر .

وقد أشار الأمير الحسن الثاني الى أن رئيس الجمهورية الفرنسية عندما أعلن أن للجزائر الحق في تقرير المصير ، أخذت الناس تظن أن المفاوضات على إيقاف النار ستفتح الباب للمناقشة المؤدية الى السلم . فقبل أصدقائنا الجزائريون التوجه الى مولان للشروع في تلك المناقشات فكان كل ما سمعوه ان الحديث لن يدور معهم بأية صفة من الصفات.

و قد أيد الحسن الثاني الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في رأيها بعدم إيقاف إطلاق النار أثناء المفاوضات مع فرنسا ، لان في ذلك إمكانية القضاء على الثورة ، وعدم إمكانية استئنافها في حال عدم التوصل الى نتائج إيجابية في المفاوضات ^(٢) .

وفي الجلسة الرابعة عشرة للجمعية العامة أثناء مناقشة القضية الجزائرية ، حثت العديد من وفود الأمم المتحدة على تجنب اخذ أي موقف بشأن المسألة الجزائرية ، على أساس أن الحكومة الفرنسية كانت على وشك أن تحلها . لقد أثار

^(١) المغرب في الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة ، وزارة الأنباء و السياحة ، مطبعة الرسالة ، الرباط

، بلا ت ، ص ٢٨-٣٢ .

^(٢) المغرب في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة ، المصدر نفسه ، ص ٣٠-٣١ .



ذلك قلق الوفد المغربي الذي اعتقد أن فرصة تحقيقه السلام قد تبدأ بهذه الوسيلة .
ولان هذه المخاوف مبنية على أساس راسخ، فقد كان من الضروري أن تتدخل الأمم المتحدة ، وبقوة إذ كان ذلك ضروريا لتضع حداً لهذه الحرب .

هذا الامر اثار مندوب تونس ودفعه الى استعمال حقه في الرد ،قائلاً انه في الاجتماع السابق أشار ممثلو المملكة المتحدة إلى المخاوف التي أعرب عنها الوفد التونسي بخصوص تقسيم الجزائر . وضمن الرئيس ديغول هذه المخاوف في بيان في ١٦ أيلول ١٩٥٩ ، وتم التوكيد عليه بواسطة بيانات رسمية أخرى أنكرها أعضاء الحكومة الفرنسية ، وظهرت مرة ثانية وبوضوح في بيان الرئيس الفرنسي ديغول في ٤ تشرين الأول ١٩٦٠ .

لذلك دعا مندوب تونس الدول الأفرو -أسيوية وضع مشروع قرار لحل القضية الجزائرية ، ليضمن القضاء على الأوضاع المأساوية التي خلفتها الحرب (١) .

لذلك في ٩ كانون الأول تقدمت الدول الأفرو -أسيوية بمسودة قرار تتضمن انه يتوجب على الأمم المتحدة :

- ١- أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال .
- ٢- أن تعترف بالحاجة الفورية لضمانات كافية وفعالة من اجل التنفيذ الناجح و العادل بحق تقرير المصير على أساس احترام وحدة و سيادة الجزائر .
- ٣- أن تعترف أيضا بان الأمم المتحدة تتحمل مسوؤولية السهام بتنفيذ هذا الحق بنجاح وعدالة .

٤- أن تقرر ضرورة أعداد استفتاء في الجزائر تحت تنظيم و ضبط و إشراف الأمم المتحدة ،يقرر بموجبها الشعب الجزائري مصير بلاده (٢) .

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول ١٩٦٠ قرارها الذي قضى برفض قيام الأمم المتحدة بأجراء الاستفتاء في الجزائر ، و بإقرار البنود

(1) United Nation ,Official recorder of the general assembly from 21 September to 19 Decembers 1960 ,Fifteenth session ,New York ,1960,p.p.215-259.

(2) U.N.A.R.S.G. to the sixteenth session ,p.p.77-78



الأخرى من المشروع الأفرو -أسيوي ، التي تنص على اعتبار " استمرار الحرب في الجزائر خطرا على الأمن و السلام الدوليين " وتأكيد حق الشعب الجزائري في حريته وممارسة سيادته ووحدته ، وقد رحب كريم بالقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية بهذا القرار واعتبرته نصراً دولياً عظيماً ^(١).

أما في الدورة الاخيرة فقد وصلت القضية الجزائرية الى الدورة السادسة عشرة و هي أقوى مما تكون عليه القضايا ،حيث يثير التقدير والإعجاب في كل زمان ومكان ، و تضحياتها فاقت كل حدود التصور والعقل ،وأحتمال شعبها بلغ كل إمكانات التصور ،فالنضال الذي يقوم به الشعب مستمر ،لا يلحق به وهن ولا ضعف ،والانتصارات التي يحققها في ميدان الكفاح تتعاقب وتتوالى ،وتقوي الاتجاه في فرنسا نفسها ،الى وجوب وضع حد للحرب الجزائرية ،وهو اتجاه يسيطر على الفئات الكثيرة من المفكرين و الأحرار و المثقفين ورجال الدين ، وأمن الجنرال ديغول ذاته ،بان الأساليب القديمة التي اتبعت في الماضي لم تعد نافعة أو مجدية ،وان عليه أن يسلك طريقاً جديداً ، وشرع ينادي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، "وبالجزائر الجزائرية " وما شابهها من شعارات كانت لبضع سنوات خلت كامنة للزج بكل من ينادي بها من الجزائري في غياهب السجون

و كانت القضية الجزائرية قد حققت في الميدان الدولي انتصارات رائعة، فقد اخذ عدد الدول المعترفة بالحكومة الجزائرية المؤقتة في الازدياد ،سواء أكان اعترافا شرعيا أو واقعيا أصبحت للجزائر مكانتها المعترف بها في مجالات النشاط العالمي . فهي تدعو الى المؤتمرات الدولية ، وتشارك في مناقشاتها و أبحاثها كأية دولة مرة أخرى ،وهي تستند الى القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة في دورة عام ١٩٦٠ ،الذي أكد حق الشعب الجزائري في حريته و ممارسة سيادته و وحدته ،والذي اعتبر استمرار الحرب الجزائرية خطراً يهدد الأمن و السلام الدوليين ^(٢).

^(١) الأمم المتحدة ،القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ، من ٢٠ أيلول

الى ٢٠ كانون الأول ١٩٦٠ ، المجلد الأول ، نيويورك ص ٣-٤ .

^(٢) خيرى حماد المصدر السابق، ص ٤٠٦



اثناء ذلك جرت مفاوضات دعت اليها فرنسا بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و حكومة فرنسا في كل مرة أيفيان ولوغان ،ولإيجاد صيغة اتفاق بين الطرفين بعد إلحاح المجتمع الدولي على الطرفين حول ذلك .

وبتاريخ ١١ آب ١٩٦١ ألتمتست إحدى وثلاثون دولة افر - أسيوية برسالة الى الأمين العام ، أدراج القضية الجزائرية في الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة، و في مذكرة توضيحية مرافقة أعلن الموقعون عن الرسالة، بعد استعراضها لتاريخ القضية أمام الجمعية واستذكاهم للقرار الذي قدمته الدول الأفرو - أسيوية في الدورة الخامسة عشرة ،بان الموقف في الجزائر لا يزال يسبب قلقا عميقا و تهديد للسلم في العالم (١) .

و في ٢١ أيلول ١٩٦١ قررت اللجنة العامة بدون تصويت التوصية بأدراج القضية في جدول أعمال الجمعية ،وأشار ممثل فرنسا بان مناقشة القضية لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ، مضيفا أن فرنسا لم تدخر وسعاً للتوصل الى حل سلمي و ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية ،وأن مناقشة المسألة في الجمعية العامة لن يفيد سوى في تأجيج المشاعر ،وأكد بان وفده لن يشارك في أية مناقشة وسيعد أي قرارات تصدر غير نافذة .

وفي ٢٥ أيلول ١٩٦١ قررت الجمعية العامة وضع القضية على جدول أعمالها ومن ثم أحالتها الى اللجنة الأولى ،وضعت الفقرة في الترتيب الخامسة للمداولة ، ولكن ممثل ليبيا التمس بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني تأجيل النقاش حتى ١٤ كانون الأول لكي لا تتعارض المداولة مع محادثات وقف إطلاق النار الجارية، وتم النظر في الفقرة طوال تسعة اشهر اجتماعات عقدت بين ١٩ و١٤ كانون الأول ١٩٦١ (٢) .

وفي ١٥ كانون الأول تقدمت العديد من الدول من ضمنها المغرب بمسودة مذكرة مشتركة تقوم الجمعية العامة بموجب شروطها بالطلب من الطرفين استئناف

(١) U.N.A.R.S.G.to the sixtieth session, p.61

(٢) خيرى حماد المصدر السابق ص ٤١٠ .



المفاوضات لغرض تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال مع احترام وسيادة ووحدة الجزائر ، أما بخصوص الضمانات التي ارتأى بعض المتحدثين تقديمها للأقلية الأوربية ، فأكد رئيس الوفد الجزائري في الجمعية أن حكومة الجزائر المقبلة ستضمن حقوق الرعوية لجميع مواطنيها دون تمييز في العنصر والجنس ، ولكنها لن تتسامح بامتيازات أو حقوق خاصة لأي جماعة معينة إذن هذه الامتيازات تتعارض مع الاستقلال الذي حاربت الجزائر من اجله ،وهي على استعداد لمنح الرعوية الجزائرية لكافة الأوربيين الراغبين فيها ، كما أنها على استعداد لأعطاء حقوق الإقامة لمن يود الاحتفاظ بجنسية الفرنسية ، وأشار أيضا بخصوص موضوع القواعد العسكرية ، فقال أن فرنسا تريد أن تحتفظ في الجزائر بقطعات عسكرية تكون تحت إشرافها الكامل وسيطرتها لا بمجرد قواعد عسكرية ، وأضاف أن مثل هذا الطلب يتعارض مع سيادة الجزائر بكاملها^(١) ، وأيضاً طلب رئيس الوفد الجزائري من الدول الأفرو - أسيوية بالاعتدال في لهجة الخطب التي ستلقى في المناقشات مخافة أن تؤثر على الاتصالات التي لم يكن الأمل بنجاحها قد انقطع أو تهاوى .

وفي ٢ كانون الأول ١٩٦١ أوصت اللجنة الاولى بتبني مسودة القرار الدول الأربع والثلاثين الدول الأفرو - أسيوية بـ (٦٢) صوتا مقابل لاشئ و تغيب (٣٨) دولة عن التصويت و اخذ القرار المرقم ١٧٢٤ (١٦) .

في جلسات الدورة السادسة عشرة تحدث خمسون مندوبا حول القضية الجزائرية مدافعين عن حقوق الشعب الجزائري و مطالبين الحكومة الفرنسية بإعطاء جدية اكثر للمفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة .

وجاء في البيان الذي قدمته ٢٤ دولة افرو - أسيوية عن اسفها لما وصلت إليه المفاوضات التي تهدف الى إعطاء الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره والاستقلال ،مع الحفاظ على وحدة الأراضي الجزائرية و كيانه الجغرافي ، و قد حصل هذا المشروع على غالبية الأصوات عند الاقتراع عليه .

(١) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ .



و بذلك حققت القضية الجزائرية باعتراف الأمم المتحدة ، بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية نجاحا كبيرا ، ويعود هذا الانجاز الى الدور والتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في الميدان العسكري و السياسي ، بالإضافة الى دور الوفود العربية و الصديقة في هذه المنظمة ، التي ساندت مطالب الجزائر في الحرية والاستقلال طوال الدورات السابقة التي بحثت بها القضية الجزائرية في هيئة الأمم ^(١)

وقد تميز أداء الوفود العربية وخاصة الدول العربية المجاورة للجزائر "دول المغرب العربي" بشأن القضية الجزائرية من وقوفهم الدائم الى جانب القضية في الأمم المتحدة ، في بداية طرحها على طاولة هذه المنظمة الدولية ، وما قام به مندوبو دول المغرب العربي من جهود لكسب تأييد الوفود الأخرى الى جانب القضية الجزائرية ،حتى الخطابات التي تلاها مندوبو دول المغرب العربي في الأمم المتحدة ،اتسمت بكل الجوانب من عسكرية وسياسية وإنسانية وبالجوانب النضالية والثورية، وكانت الأمم المتحدة هي واحدة من أهم الساحات التي وقفت فيها تونس والمغرب ولعبت دوراً مشرفاً و وطنياً الى جانب أشقائهم وقضيتهم ،حيث شاركوهم الكفاح المسلح و الدعم المعنوي والمادي الى أن حصل الشعب الجزائري على حقه في تقرير المصير ، وانتهاء حرب

دامية استمرت ثمان سنوات، استنزفت فيها الأرواح بهذه الحرب الضروس التي لم يبخل الشعب الجزائري بتقديم اكثر من مليون شهيد في سبيل قضيتهم السامية في التحرر والاستقلال و قد حصلوا عليه بعد كل هذه التضحيات .

^(١) حسين جبار شكر البياتي، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

الخاتمة

من خلال دراستنا للتطورات السياسية في المغرب العربي والأسباب التي دعت الحركة الوطنية والثورة، نلاحظ أن قيام الثورة في تونس والمغرب قد سبق الجزائر وذلك لوجود ظروف معينة أجلت أندلاع الثورة في الوقت نفسه مع المغرب وتونس، وبعد أندلاع الثورة الجزائرية عمدت السلطات الفرنسية الى اتباع سياسية تفرقة ومبدأ "فرق تسد" من اجل القضاء على حركة المقاومة في المغرب العربي ككل، فعرضت على تونس والمغرب الحكم الذاتي أملا في القضاء على ثورتهم للتفرغ للثورة الجزائرية وخنقها في مهدها. ونلاحظ ان قيادات الحركة الوطنية في تونس والمغرب قد قبلت العرض الفرنسي متناسية بذلك ميثاق مؤتمر المغرب العربي ١٩٤٧ وميثاق الوحدة ١٩٥٢، ويمكن ارجاع ذلك الى ان الحركة الوطنية قد تأثرت بالفكر والثقافة الفرنسية وأثرت الحصول على حقوقها على مراحل على استمرار الثورة. هذا الامر اثر على الثورة واطعن من امكانياتها باعتبار تونس والمغرب هما القواعد الخلفية للثورة، لان كل من تونس والمغرب قد عقدت معاهدات بينها وبين فرنسا، الا أن ذلك لايعني غياب دورها على الساحة العربية رغم ضالة امكانياتها واعتبارها دولة حديثة الاستقلال فقد قامت رغم ذلك بدعم الثورة واسنادها والسعي للوصول لحل يرضي الطرفين بأقل الخسائر الممكنة. وهذا مالمقينا الضوء عليه خلال استعراض موقفهم في جامعة الدول العربية والامم المتحدة.

فإذا أردنا تقييم دورهم في جامعة الدول العربية فقد عملت تونس والمغرب كل ما باستطاعتهما من جهود في دعم الثورة وحث فرنسا على التفاهم مع الجزائريين واعطائهم الاستقلال، الى أننا نلاحظ من جهة أخرى عدم موافقة تونس والمغرب على تنفيذ مقترح المقاطعة الاقتصادية مع فرنسا الذي طرح للمناقشة كرد فعل من جانب جامعة الدول العربية على الأعمال الوحشية التي ارتكبتها فرنسا بحق الشعب الجزائري.



وقد عللت ذلك بحاجة للمعونات الاقتصادية الفرنسية للنهوض بالنبي التحتية للبلاد .

كذلك نلاحظ المعاملة التي تلقاها اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وتركهم على الحدود والأماكن المقيدة اليهم بسبب سوء الاحوال الاقتصادية في تونس والمغرب ، مما أثر سلبا في الاوضاع المعيشية للاجئين الجزائريين وادى الى تدنى مستواهم الى مادون المستوى الادمي .

اما بالنسبة لموقفهم في الامم المتحدة فقد بذلت تونس والمغرب ومن ممثليها كل الجهود لدعم الثورة حتى قبل نيلها الاستقلال وبعده ،وقد تمثل ذلك بعرض من تونس والمغرب الوساطة بين الثوار الجزائريين وفرنسا الا ان فرنسا رفضت الوساطة بحجة وجود قواعد للثوار في كلا البلدين .كذلك نلاحظ ان تونس والمغرب قد احتجت على تفجير القنابل الذرية في الصحراء الافريقية واثرت ذلك على الجزائر وتونس والمغرب عامة وعملت على رفع القضية للامم المتحدة وطرحته كذلك على الساحة الافريقية لتأليب الرأي العام العالمي ضد هذه الجريمة الشنعاء . الا ان فرنسا استمرت رغم ذلك في تفجيراتها متجاهلة الامم المتحدة وتساعد الراي العام العالمي ضدها .

كذلك نلاحظ موقف تونس والمغرب في رفض مناقشة قضية الجزائر في الامم المتحدة واعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا ،حيث أكدت على عروبة الجزائر واستتکروا على فرنسا اعتبارها الجزائر رُضا فرنسية وتطبيق القانون الفرنسي عليها . كذلك نلاحظ موقف تونس والمغرب في حث الطرفين على الدخول في المفاوضات التي تهدف الى اعطاء الشعب الجزائري صفة في تقرير مصيره والاستقلال مع الحفاظ عكس وحدة الأراضي الجزائرية وكيانها الجغرافي .

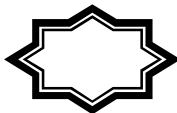


المصادر والمراجع

اولاً :- الوثائق غير المنشورة

الوثائق العراقية الموجودة في دار الكتب والوثائق بغداد . وثائق البلاط الملكي
ملفات وزارة الخارجية

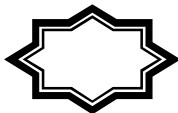
١-	٣١١/٤٨١٦	القضية المراكشية.
٢-	٣١١/٤٨١٧	المغرب العربي .
٣-	٣١١/٥٠٥٧	تقارير السفارة الملكية العراقية في باريس.
٤-	٣١١/٥٠٥٨	تقارير السفارة الملكية العراقية في باريس.
٥-	٣١١/٤٨٨٠	جامعة الدول العربية .
٦-	٣١١/٣٦٨٠	تقارير السفارة الملكية العراقية في القاهرة .
٧-	٣١١/٤٧٠٠	جامعة الدول العربية .
٨-	٣١١/٤٧٠٩	جامعة الدول العربية .
٩-	٣١١/٥١٢٩	جامعة الدول العربية .
١٠-	٣١١/٢٦٩٩	تقارير السفارة الملكية العراقية في الرباط.
١١-	٣١١/٤٦٧١	تقارير الممثلة العراقية الدائمة لدى الامم المتحدة .
١٢-	٣١١/٤٦٦٦	تقارير هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن
١٣-	٣١١/٢٧٠٠	تقارير السفارة الملكية العراقية في الرباط.
١٤-	٣١١/٤٧١٤	جامعة الدول العربية .
١٥-	٣١١/٤٧١٦	جامعة الدول العربية .
١٦-	٣١١/٤٧٣٠	جامعة الدول العربية .
١٧-	٣١١/٤٨٢١	المغرب العربي .



ثانياً: - الوثائق المنشورة

أ- الوثائق العربية :-

- ١- جامعة الدول العربية ،القضية الجزائرية في مرحلتها الاخيرة ،القاهرة ،١٩٥٩ .
- ٢- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية الدورتين ٢١-٢٢ ،
القاهرة ،١٩٥٤ .
- ٣- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة الدورتين ٢٥-٢٦ ،
القاهرة ،١٩٥٦ .
- ٤- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة الدورة ٢٨ ،
القاهرة ،١٩٥٧ .
- ٥- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة الدورة ٢٩ ،
القاهرة ،١٩٥٨ .
- ٦- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة الدورة ٣٠ ،
القاهرة ،١٩٥٨ .
- ٧- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة الدورة ٣٣ ،
القاهرة ،١٩٦٠ .
- ٨- جامعة الدول العربية ،تقرير الامين العام للجامعة العربية للدورة الدورة ٣٤ ،
القاهرة ،١٩٦٠ .
- ٩- جامعة الدول العربية ،محاضر جلسات جامعة الدول العربية ،دور الانعقاد
العادي للدورة ٢٠، القاهرة ،١٩٥٤ .
- ١٠- جامعة الدول العربية ،محاضر جلسات جامعة الدول العربية ،دور الانعقاد
العادي للدورة ٢٤، القاهرة ،١٩٥٦ .
- ١١- جامعة الدول العربية ،محاضر جلسات جامعة الدول العربية ،دور الانعقاد
العادي للدورة ٢٥، القاهرة ،١٩٥٦ .
- ١٢- جامعة الدول العربية ،محاضر جلسات جامعة الدول العربية ،دور الانعقاد
العادي للدورة ٢٦، القاهرة ،١٩٥٦ .



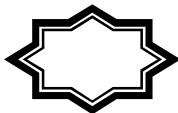
- ١٣- جامعة الدول العربية ،محاضر جلسات جامعة الدول العربية دور الانعقاد العادي للدورة ٢٩ ،القاهرة ،١٩٥٨ .
- ١٤- جامعة الدول العربية ،محاضر جلسات جامعة الدول العربية للدورة ٣٢ ،القاهرة . ١٩٦٠ .
- ١٥- الامم المتحدة ،التقرير السنوي للامين العام للامم المتحدة للدورة ١٢ ،نيويورك ، ١٩٥٧ .
- ١٦- الامم المتحدة ،التقرير السنوي للامين العام للامم المتحدة للدورة ١٣ ،نيويورك . ١٩٥٨ .
- ١٧- الامم المتحدة ،التقرير السنوي للامين العام للامم المتحدة للدورة ١٦ ،نيويورك . ١٩٦١ .
- ١٨- الامم المتحدة ،القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في الدورة ١١ ،نيويورك . ١٩٥٧ .
- ب- الوثائق الاجنبية :-

- 1-United Nation,Annual report of the secretary- general on the work of the organization from 16 June 1957-to 15 June 1958 ,thirteenth session ,Newyork 1958.
- 2- United Nation ,Annual report of the secretary- general on the work of the organization from 16 June 1959-to 15 June 1960 ,Fifteenth session ,Newyork 1960.
- 3- United Nation ,Annual report of the secretary- general on the work of the organization from 16 June 1960-to 15 June 1961 ,Sixteenth session ,Newyork 1961.
- 4- United Nation ,Official records of the general assembly from 12 November 1956 to 28 February 1957 , Eleventh session ,Newyork , 1957.
- 5- United Nation ,Official records of the general assembly from 16 Sebtember to 13 December 1958 , Thirteenth session , Newyork ,1958.
- 6- United Nation ,Official al records of the general assembly from 15 September to 12 December 1959 ,Fourteen session , Newyork ,1959 .
- 7- United Nation ,Official records of the general assembly from 21 September to 19 December 1960 , Fifteen session , Newyork ,1960 .

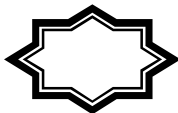


ثالثاً :- الرسائل والاطاريح الجامعية :-

- ١- أحمد عبد الواحد عبد النبي ،موقف الرأي العام العراقي من الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٢ .
- ٢- ازغيدي محمد لحسن ،تطور ثورة التحرير الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢ رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،١٩٨٣ .
- ٣- حسن زغير خزيم ،الحبيب بورقيبة ودوره السياسي (١٩٣٣-١٩٨٧) ،دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٣ .
- ٤- حسن بن التومي شطبوري ،العلاقات التونسية الفرنسية ١٩٥٦-١٩٦٩ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية /ابن رشد ،جامعة بغداد، ١٩٩٧ .
- ٥- حسين جبار شكر البياتي ،موقف مصر من الثورة الجزائرية ١٩٥٤ -١٩٦٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية /ابن رشد ،جامعة بغداد، ٢٠٠٠ .
- ٦- خرنان مسعود بن موسى ،العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،١٩٨٣ .
- ٧- سراب جبار خورشيد ،حركة الاستقلال في المغرب العربي ١٩٤٥-١٩٦٢ ،دراسة تاريخية مقارنة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى كلية التربية للبنات،جامعة بغداد، ٢٠٠١ .
- ٨- طالب محيبس حسن الوئلي ، العراق والقضية المغربية ١٩٥١. ١٩٥٦ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ،جامعة بغداد ،١٩٩٤ .
- ٩- طه حميد العنكي ، النضال السياسي التونسي ١٩٥٦-١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ١٩٩٢ .
- ١٠- عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخرجي ، العلاقات الفرنسية المغربية ١٩٤٤ . ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .



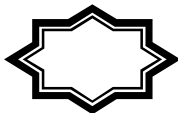
- ١١- فضل طلال عباس المحيائي ، موقف جامعة الدول العربية من قضايا المغرب العربي ١٩٤٥.١٩٦٢ ، دراسة تاريخية ، أطروحة الدكتوراه غير منشور ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٦ .
- ١٢- قاسم زغير كاظم ، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد ودوره السياسي في تونس بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ .
- ١٣- كفاح كاظم عكال الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ .
- ١٤- كفاح كاظم عكال الخزعلي ، العلاقات الجزائرية المغربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد القائد المؤسس لدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ .
- ١٥- كهلان كاظم حلمي القيسي ، الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ١٩١٤ - ١٩٦٢ ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٠ .
- ١٦- محمد محمد أمزيان ، عبد الكريم الخطابي ودوره في لجنة تحرير المغرب العربي ١٩٤٧-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .
- ١٧- محمد يوسف نحلة ، تطور الحركة الوطنية في تونس ١٨٨١-١٩٥٦ ، رسالة غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨١ .
- ١٨- محمود صالح هلال الكروي ، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي ، دراسة سياسية تحليلية ، رسالة غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ١٩٨٩ .



- ١٩- مها ناجي حسين ،العلاقات الجزائرية الفرنسية" دراسة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية " ١٩٥٤ - ١٩٧٨ ،رسالة غير منشورة ،كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ،٢٠٠١ .
- ٢٠- مي فاضل مجيد الربيعي ،التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٣ ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية /ابن رشد ،جامعة بغداد ،٢٠٠٠ م .
- ٢٠- نغم اكرم عبد الله الجميلي ،التعددية الحزبية في الوطن العربي - نموذج تونس دراسة تاريخية وتحليلية ،رسالة غير منشورة ،معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ،الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٢ .

رابعاً :- الكتب العربية والمعرية :-

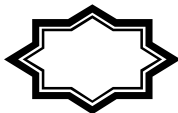
- ١- احمد حسن الباقوري ،مغرب الاستعمار الفرنسي،دار المعرف ،مصر ،بلا.ت.
- ٢- احمد ابو عياش ،حرب الريف التحريرية ومراحل النضال ،ج ٢ ،نشر :- عبد السلام جبوس وسو شيرين ،مطبعة دار امل ،طنجة ،بلا .ت .
- ٣- احمد طليعة ، حقيقة بورقوية ،القاهرة ،١٩٥٩ .
- ٤- احمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر ،تونس ،١٩٨٦ .
- ٥- احمد عسه ،المعجزة المغربية ،دار القلم للطباعة ،بيروت ،ط ١ ،١٩٧٥ .
- ٦- احمد الخطيب ،الثورة الجزائرية ،القاهرة ، بلا .ت .
- ٧- احمد الشقيري ،قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال الى الاستقلال ، دار العودة ،بيروت ،بلا .ت .
- ٨- احمد الشقيري ، دفاعاً عن فلسطين والجزائر ،ترجمة :- خير ي حماد ،مطبعة دار الكتب منشورات المكتب التجاري ،بيروت ،بلا .ت .
- ٩- احمد توفيق المدني ،هذه هي الجزائر ،مكتب النهضة المصرية ،القاهرة ،بلا .ت .
- ١٠- احسان حقي ،الجزائر العربية ارض الكفاح المجيد ،منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ،بيروت ،ط ١ ،١٩٦١ .



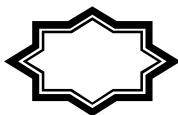
- ١١- احسان حقي ،تونس العربية ،دار الثقافة ،بيروت ،بلا .ت .
- ١٢- أمحمد المالكي ،الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ٢ ، ١٩٩٤ ،
- ١٣- الرشيد إدريس ،ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة ، الدار العربية للكتاب ،ليبيا - تونس ، ١٩٨١ .
- ١٤- الطاهر عبد الله ،الحركات الوطنية التونسية ١٨٣٠ - ١٩٥٦ ط ٢ ، ١٩٧٨ .
- ١٥- اشفورد دوجلاس ،التطورات السياسية في المملكة المغربية ،دار الثقافة ،لبنان ، ١٩٦٣ .
- ١٦- ابراهيم طوبال ،البديل الثوري في تونس ، دار الكلمة للنشر ، تونس ، ١٩٧٩ .
- ١٧- الحبيب ثامر ،هذه تونس ،مكتب المغرب العربي،القاهرة ،بلا .ت .
- ١٨- الحبيب الشطي واخرون ،الكتاب الابيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة ،المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٥٨ .
- ١٩- المهدي بن بركة ،الاختيار الثوري في المغرب ،منشورات دار الطليعة ،بيروت ،ط ١ ، ١٩٦٦ .
- ٢٠- الحكومة التونسية،تونس في الامم المتحدة ،مطبعة الحبيب بو رقية ،تونس ،بلا .ت .
- ٢١- ببير رونوفن ،تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩٤٨ ،تعريب :- نور الدين حاطوم ،مطبعة الجامعة السورية ،دمشق ، ١٩٥٩ .
- ٢٢- بسام العسلي ،نهج الثورة الجزائرية ،دار النفائس ،بيروت ، ١٩٨٦ .
- بعث امة ... وبناء دولة ٢ مارس ١٩٣٤ - ٢ مارس ١٩٦٤ ،نشر كتابة الدولة للشؤون الثقافية والارشاد ، ١٩٦٤ .



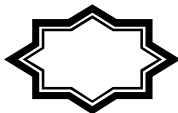
- ٢٣- بسام العسلي ومصطفى طلاس ،الثورة الجزائرية ،دار الشورى ،بيروت ،ط١
١٩٨٢ .
- ٢٤- جلال يحيى ،السياسية الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ - ١٩٦٠ ،دار
المعرفة ،القاهرة ،١٩٥٩ .
- ٢٥- _____ ،العالم العربي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ،دار المعارف
مصر ،١٩٦٦ .
- ٢٦- _____ ،تاريخ المغرب الكبير -الفترة المعاصرة وحركات التحرير
والاستقرار ،ج٤ ،دار النهضة العربية ،بيروت ،١٩٨١ .
- ٢٧- جوان غليسبي ،الجزائر الثائرة ،تعريب :- خيرى حماد ،دار الطليعة
بيروت ،ط١ ،١٩٦١ .
- ٢٨- جوان واتر بوري ،الملكية والنخبة السياسية في المغرب ، ترجمة :-
ماجد نعمة وعبود عطية ،دار الوحدة ،بيروت ،ط١ ،١٩٨٢ .
- ٢٩- جمال الدين الالوسي ،الجزائر بلد المليون شهيد ،مطبعة الجمهورية
١٩٧٠ .
- ٣٠- ج.ب دير وزيل ،التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرون ١٩٤٥-
١٩٧٨ ،ترجمة :- خضر خضر ،ج٢ ،دار المنصور ،طرابلس -لبنان
١٩٨٥ .
- ٣١- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،الجزائر كفاح شعب ومستقبل امة
،الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة ،بلا . ت .
- حزب الاستقلال - المغرب الاقصى - مراكش ،دارالطباعة الحديثة
مصر ،١٩٥١ .
- ٣٢- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،الجزائريين الامس والغد ،الدار
القومية للطباعة والنشر ،القاهرة ،بلا . ت .
- ٣٣- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،كتب سياسية ،دار القاهرة للطباعة
بلا .ت .



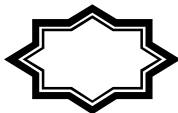
- ٣٤- خيرى حماد ،قضايانا فى الامم المتحدة ،بيروت ،ط١ ، ١٩٦٢ .
- ٣٥- خيرىة عبد الصاحب ،الفكر القومى العربى فى المغرب العربى ،دارالحرية ،بغداد ، ١٩٨١ .
- ٣٦- روم لاند ،محمد الخامس منذ اعتلاه عرش المغرب الى يوم وفاته ،تعريب :- لىلى أبو زيد ،منشورات دار الافاق الجديدة ،بيروت ،ط١ ، ١٩٧٩ .
- ٣٧- روم لاندو ،تارىخ المغرب فى القرن العشرين ،ترجمة : نقولا زيادة ،مراجعة :الدكتور انيس فريجة ،نشر وتوزيع دار النفائس ،بيروت -لبنان ، ١٩٦٣ .
- ٣٨- روم لاندو ،مراكش بعد الاستقلال ،ترجمة :- خيرى حماد ،دار الطليعة ،بيروت ، ١٩٦١ .
- ٣٩- زاهية قدورة ،تارىخ العرب الحديث ،دار اليقظة العربية للطباعة والنشر ،بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٤٠- سعد زغلول فؤاد ،عشت مع ثوار الجزائر ،دار العلم للملايين ،بيروت ،بلا .ت .
- ٤١- سليمان الرياشى وآخرون ،الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط١ ، ١٩٩٦ .
- ٤٢- صلاح العقاد ،محاضرات عن الجزائر المعاصرة ،مطبعة الرسالة ،القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٤٣- صلاح العقاد ،المغرب العربى من الاستعمار الفرنسى الى التحرير القومى ،ج٢ ،دار الطباعة الحديثة ،القاهرة ،بلا.ت .
- ٤٤- صلاح العقاد ،المغرب العربى ،دراسة تاريخية ،مكتبة الانجلو- المصرية ،القاهرة ، ١٩٨٠ .



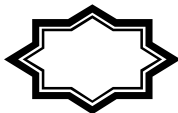
- ٤٥- عبد الاله بلقزيز وآخرون ،الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧-١٩٨٦ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط١ ،١٩٩٢ .
- ٤٦- عبد الكريم غلاب ،تاريخ الحركة الوطنية في المغرب ،الدار البيضاء ،١٩٧٦ .
- ٤٧- علي محافظه ،جامعة الدول العربية ،الواقع والطموح ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت - لبنان ،ط١ ،١٩٩٢ .
- ٤٨- عبد الرزاق الحسيني ،تاريخ الوزارات العراقية ،ج١٠ ،دار الكتب ،بيروت ،ط٥ ،١٩٧٨ .
- ٤٩- _____ ،الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ،دار الطباعة المغربية ،طنجة ،١٩٤٨ .
- ٥٠- _____ ،حديث المشرق والمغرب ،المطبعة العالمية ،القاهرة ،١٩٥٦ .
- ٥١- _____ ،نداء القاهرة ،ط١ ،١٩٥٩ .
- ٥٢- _____ ،المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ،مطبعة دار الامل ،طنجة ،ط٢ ،بلا.ت.
- ٥٣- عمر فروج ،وثبة المغرب ،مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ،للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٦١ .
- ٥٤- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام ،ج٤ ،دار الثقافة ،بيروت - لبنان ،ط٤ ،١٩٨٠ .
- ٥٥- علي البهلوان ،تونس الثائرة ،لجنة تحرير المغرب العربي ،القاهرة ،بلا.ت.
- ٥٦- عواطف عبد الرحمن ،الصحافة العربية في الجزائر ،دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢ ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٧٨ .



- ٥٧- فيلكس فاراس ،بورقية ومولدامة ،ترجمة :- بوراوي الماوح ، عبد
القادر المهدي ،قاسم تنثور ،مطبعة العمل ،تونس ،١٩٥٧ .
- ٥٨- فرحات عباس ،الثورة الجزائرية او ليل الاستعمار ،ترجمة: وليم خوري
،دمشق ،١٩٦٤ .
- ٥٩- فايزة سعد ،سنوات الدم ،تجربة الثورة الجزائرية ،القاهرة ،بلا .ت.
- ٦٠- فتحي الديب،عبد الناصر وثورة الجزائر ،دار المستقبل العربي ،القاهرة
،١٩٨٤ .
- ٦١- لويس شنايدر ،العالم في القرن العشرين ،ترجمة :- سعيد عبود
السامرائي ،مراجعة وتقديم :عطا بكري ،مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة
والنشر ،بيروت ،١٩٥٥ .
- ٦٢- محمد علي رفاعي ،جامعة الدول العربية وقضايا التحرير ،١٩٧٢ .
- ٦٣- محمد العلمي ،زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي ،مطابع دار
الكتاب ،الدار البيضاء ،١٩٨٢ .
- ٦٤- محمد حربي ،جبهة التحرير الوطني الجزائرية ،الاسطورة والواقع ،دار
الكلمة ،بيروت ،١٩٨٣ .
- ٦٥- محمد مسعود الشامي،المغرب العربي على مفترق الطرق ،بيروت ،
١٩٧٣ .
- ٦٦- محمد عبد الرحمن برج،من السويس الى بنزرت ،دراسة تاريخية مقارنة
بين الحركة الوطنية في مصر وتونس ،القاهرة ،بلا .ت.
- ٦٧- محمد فرج ،الامة العربية على الطرق الى وحدة الهدف ١٥١٤ -
١٩٦٤ ،دار الفكر العربي ،١٩٦٤ .
- ٦٨- محمد عبد الله عنان ،التجربة المغربية عرض لاوزاع المغرب قبل
الاستقلال وتحليل لأسلوب معالجة مشاكله بعد التحرير ،منشورات دار مكتبة
الحياة ،بيروت ،ط١ ،١٩٦٨ .



- ٦٩- محمد عابد الجابري، أشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٤، بلا.ت.
- ٧٠- محمد الميلي، فرانز قانون والثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٧٣.
- ٧١- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكتب للنشر، بيروت - لبنان، ط٢، ١٩٨٣.
- ٧٢- المغرب العربي في الدورة الخامسة عشرة للامم المتحدة، وزارة الانباء والسياحة، مطبعة الرسالة، الرباط، بلا.ت.
- ٧٣- مؤتمر صفاقس، المؤتمر الخامس للحزب الحر الدستوري، نشر وزارة الشؤون الثقافية والاعخبار، طبع اوفست شركة العمل للنشر والصحافة، تونس، ١٩٧١.
- ٧٤- نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لاقطار المغرب العربي وتطوير أنظمتها السياسية ماقبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.
- ٧٥- يحيى بو عزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، دار البعث، قسنطينة ١٩٨٠.
- ٧٦- يونس درمونه، المغرب العربي في خطر، دار الطباعة الحديثة، تونس، بلا.ت.
- ٧٧- مؤتمر المغرب العربي المنعقد عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٨١.



خامساً :-

المصادر الاجنبية :-

1-Frederick A-praeger ,Colinlegum Africa :-Ahand book to the continent
,London ,Brinted in Great by Ball antyne and Co,htd .

2-Joan Giliespie ,Algeria re bellion and revation ,London ,1960 .

3-Mohamed Alwan,Algeria before the united nations ,First edition
,Newyork ,1959 .

سادساً :- البحوث والدراسات :-

١- أمحمد مالكي ،في العلاقة بين المغرب والمشرق ،المجلة التاريخية المغربية
،تونس ،السنة العشرون ،العدد ٧١-٧٢ ،مايس ١٩٩٣ .

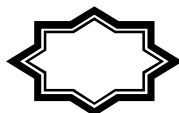
٢- حزب البعث العربي الاشتراكي ، القيادة القومية ،مكتب الثقافة والاعلام ،ملف
عام عن الوضع العام في الجزائر ، (بحث خاص غير منشور) ،مدرسة الاعداد
الحربي .

٣- رياض عزيز هادي ،المغرب العربي والتفاعل القومي ،مجلة أفاق عربية ،السنة
السادسة عشر ،العدد ١٠ ،تشرين الاول ١٩٩١ .

٤- مصطفى الفيلاي ،قضية الوحدة والممارسة السياسية :- خواطر عن التجارب
بالجبهة المغربية ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد ٦ ،اذار ، ١٩٧٩ .

٥- محمد بن عبود ،جاك كاني ، مؤتمر المغرب العربي سنة ١٩٤٧ وبداية نشاط
مكتب المغرب العربي في القاهرة ،المجلة التاريخية المغربية ،العدد ٢٥ - ٢٦
،تونس ، ١٩٨٢ .

٦- مولود قاسم نايت بلقاسم ،دور فاتح نوفمبر في أسترجاع ليبيا فزانها والمغرب
وتونس أستقلالهما ،بل وأفريقيا كل حريتها ،مجلة الثقافية الجزائرية ،العدد ٨٣
،السنة الرابعة عشر ،أيلول - تشرين الاول ، ١٩٨٤ .



٧- نبيه الاصفهاني ،تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد ١٣ ،أذار ، ١٩٨٠ .

٨- يوسف الرويسي ،نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق ،المجلة التاريخية المغربية ،الحلقة الثالثة ،تونس ،العدد ١-١٦ ، ١٩٧٩ .

٩- يحيى بو عزيز ،ملاح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر ١٩٦٠ ،مجلة الاصالاة الجزائرية ،السنة الثامنة ،ايلول - تشرين الاول ، ١٩٧٩ .

سابعاً :- الموسوعات العربية

١- خير الله الزركلي ،الاعلام قاموس تراجم لاشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين ،المجلد ٥ ،ج ٦ ،دار العلم للملايين ،بيروت - لبنان ، ط ٤ ، ١٩٩٩ .

٢- خير الله الزركلي ،الاعلام قاموس تراجم لاشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين ،المجلد ٦ ،دار العلم للملايين ،بيروت - لبنان ، ط ١٤ ، ١٩٩٩ .

٣- خير الله الزركلي ،الاعلام قاموس تراجم لاشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين ،المجلد ٧ ،دار العلم للملايين ،بيروت - لبنان ، ط ١٤ ، ١٩٩٩ .

ثامناً :- الدوريات :-

الصحف :-

١- الصحف العراقية :-

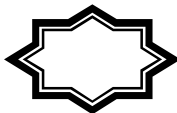
- العراق .

- لواء الاستقلال .

- البقعة .

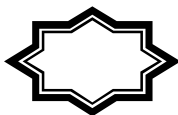
- الحرية .

- الامة .



٢ - الصحف العربية:-

- المجاهد الجزائرية .
- الاهرام المصرية .
- الرأي الأردنية .
- البعث السورية .
- السفير البيرونية .
- اللواء البيرونية .



**University of Baghdad
College of Girls educational
Department of History**

***The opinion of Western Arabic
countries from the Algerian
Revolution
1954-1962***

**Thesis Submitted by Suhad Ubaid Atwaamn Al-
juburi to Girls education Collage Council-
Baghdad University, AS apart of requirements
to get master Arts degree in Modern History**

**Under Supervision
M.Dr.Abdul Razzak Mutlak Al- Fahad**

2004